مجلة تصدر عن:

شركة المدى

للصحافة والإعلام

الناشر / المدير العام

مصطفى الحمارنة
mustafa@al-sijill.com

المستشار القانوني
جهاد الشريف

العنوان

79 شارع وصفي التل (الغاردنز)
بناية دعسان - الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب. 4952
الرمز البريدي 11953
تلاع العلي، عمان

هاتف
00962 6 5536911
00962 6 5549797

فاكس
00962 6 5536991

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

أربعة أسابيع ص 4

أبرز أحداث أيار/مايو 2010، مغطّاة بإيجاز وافٍ، ليتسنى للقارئ الاطّلاع على بانوراما الشهر.

قارئ/كاتب ص 11

«وارد» مجلة **السّجل**

الأمن العام: الرسالة من التغيير ص 15

جاءت خطوة تغيير مدير الأمن العام وسط انتقادات لأداء الجهاز في مواجهة أعمال عنف شهدتها البلاد. ليلى سليم تقرأ الرسالة في قرار التغيير.

النظر إلى النصف الممتلئ من الكوب ص 19

تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي، يقيّم الأردن شريكاً للاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية. منال مطر تتناول أبرز مفاصل أداء الأردن في هذا المجال خلال العام 2009.

«النووي» في الأردن: طموحات مشروعة وتحدّيات كبيرة ص 22

اكتشاف كميات كبيرة من اليورانيوم عالي التخصيب في الأردن، وضعه في قلب الجدل العالمي الذي ينقسم أقطابه بين مؤيد لاستخدام الطاقة النووية، ومعارض للمخاطر البيئية المحتملة. زينة استيتية تناقش مشروع المفاعل النووي الأردني؛ المكاسب المحتمَلة والمحاذير.

نصر الزعبي: أرض الأردن تلتقي عليها الجغرافيا والتاريخ في تناغم كبير ص 92

عازف عود ومؤلف موسيقي. الفنان نصر الزعبي يتحدث في حوار **السّجل** معه، عن المسرح التفاعلي، ونشاطه في الأردن.

قانون الانتخاب الجديد: إعادة إنتاج البرلمان المنحلّ بتكلفة سياسية أكبر ص 12

قانون لا يسعى إلى تطوير الحياة السياسية في الأردن، بل إلى الحفاظ على قواعد اللعبة السياسية دون تغيير. حسين أبو رمان يكتب عن تجاهل الحكومة لمقترحات اللجان الملَكية والأجندة الوطنية والأحزاب السياسية بتبني قانون انتخاب مختلط.

موسى المعايطة: «التضامن الحكومي» يتقدم على الرؤية السياسية الخاصة ص 16

احتواء الحكم لشخصيات معارضة من خلال منحها مراكز متقدمة في الدولة، سمةٌ طبعت سياسة الحكم في الأردن. محمد الفضيلات يقرأ في «توزير» المعارض اليساري موسى المعايطة.

الحكومة في مواجهة رئيس لجنة عمال المياومة: اللاعبون الجدد ص 20

تضامن شعبي واسع مع الناشط العمالي محمد السنيد بعد صدور قرارَين بحقّه: فصله من عمله، وإحالته إلى محكمة أمن الدولة. دلال سلامة ترصد التطورات الأخيرة في قضية عمال المياومة، وحراك فئات جديدة في المجتمع.

أساسيات في مفهوم التخاصية وتطبيقها: مراجعة للحالة الأردنية ص 76

الدولة التي طبقت التخاصية وفق مبدأ الليبرالية الاقتصادية، طبّقت جانباً واحداً منها هو بيع الأصول، دون أن تطوّر آليات لكسر الاحتكار. طاهر كنعان يرصد تناقض التخاصية الأردنية مع مبدأ الليبرالية الاقتصادية.

العسكري الذي تفوّق في الدبلوماسية ص 116

حسين هزاع المجالي، تقاعدَ من السلك العسكري مبكراً، ثم يمّمَ شطر العمل الدبلوماسي سفيراً للأردن في البحرين. وها هو يعود مديراً للأمن العام ضمن رؤية واضحة لمهامه الجديدة.

ملف العدد

حتى لا ننسى دفاعاً عن الأردن

ص 27

عندما تلاقت الضفتان

- هاني الحوراني ص 27

اللجنة الوطنية للمتقاعدين: البيان رقم 1

- حسين أبو رمان ص 31

جدلية حقوق المواطنة والهويات المركّبة

- محمد محي الدين المصري ص 32

لغة التحريض وحوار المضامين

- فارس بريزات ص 36

- كفاح من أجل فلسطين والأردن بهوية أردنية ص 38
- شهيدان أردنيان مغيّبان ص 40
- سلاح التعليقات في معركة البيانات: بروفة لحرب أهلية ص 41
- «الجفر» يجمع تباين الانتماءات الحزبية ولا تعنيه الأصول ص 42
- البنك العربي: قصة نجاح محفورة بأحرف من ذهب ص 43
- نُقل: من الرملة إلى صدر عمّان رحلةُ إنجاز ص 44
- مجموعة الصايغ: مساهمة في اقتصاد البلد عبر 3 أجيال ص 45
- مؤسس شركة أدوية الحكمة: أنا ابن جيل الوحدة ص 46
- قصة نجاح أردنية في تكنولوجيا المعلومات ص 46
- جعفر طوقان: شيخ المعماريين الأردنيين ص 47
- راسم بدران: ابن عائلة معمارية بالفطرة ص 48
- عمار خماش: إبداع في تصميم العملة الورقية الأردنية ص 49
- «حبيبة»: الكنافة نابلسية وعمّانية في آن ص 50
- ريما خلف: قامة أردنية بملامح دولية ص 51
- إسحق الفرحان: أول أمين عام لأول حزب إسلامي أردني ص 51

- الباشا المتقاعد داوود حنانيا: ريادة عربية في الطب ص 52
- هيفاء أبو غزالة: عندما أركب «الملَكية» أشعر أنني وصلت البيت ص 52
- عز الدين المناصرة: القاسم المشترَك شعرياً ص 53
- في مدينتي بفلسطين كنت أردنياً سعيداً ص 54
- إبراهيم نصر الله: من عمان ذاعَ صيته عالمياً ص 54
- جمال ناجي: النهر واحد وكذلك المصير ص 54
- إبراهيم السعافين: ذاكرة الفالوجة الفلسطينية تمتزج بحارات عمان ص 55
- ليلى الأطرش: التمسك بعروبية الهوية في وجه التقسيم ص 55
- جميل العاص: فارس الأغنية الوطنية الأردنية ص 56
- رامي شفيق يغنّي لفلسطين كما يغنّي للأردن ص 56
- أيمن تيسير: حملَ حارته الشعبية إلى أربع جهات الأرض ص 57
- ديانا كرزون: «سوبر ستار» العرب ص 58
- حازم البيطار: نشرَ ثقافة السينما البديلة ص 58
- عبد الكريم القواسمي: الانصراف للفن بدل الخوض في الترّهات ص 59
- حكيم حرب: إضافة نوعية لمسيرة المسرح الأردني ص 59
- زهير النوباني: أعتز بهويتي الأردنية وجذوري الفلسطينية ص 60
- سهى شومان: وفاء أردني وإخلاص فلسطيني ص 61
- وداد قعوار: الحفاظ على التراث مقاومة ص 62
- مصطفى سلامة يرفع علَمَ الأردن على إيفرست ص 62
- مطعم هاشم: «دبل» و«نص دبل» وتصليحة ص 63

- أحمد نعواش: توليد الذاكرة في وجه تراجيديا ضياع فلسطين ص 64
- ناصر الجعفري: شماغُه فكرٌ عروبي ص 65
- أمجد رسمي: زيتونة لا شرقية ولا غربية ص 65
- عماد حجاج: لسان حال كلّنا الأردن ص 66
- جميل عواد: أحد روّاد الدراما الأردنية ص 67
- نادر ونادرة عمران: عمان موئل الأحلام بعد حلحول ص 68
- «الحنونة»: خزانة تفاصيل الذاكرة الفلسطينية في الأردن ص 69
- رائد عصفور: سرد حكاية الشتات ص 70
- مؤسسة عبد الحميد شومان: رفد التنمية المحلية ودعم البحث العلمي ص 71
- وليد سيف: الإبداع بروحانية جدلية ص 71
- رنا الحسيني: ناشطة أردنية ص 72
- فاخر دعاس: الحدود مصطَنعة ص 72
- أبو العوض: شيخ المدربين الأردنيين ص 73
- مراد بركات: أفضل لاعب عربي 10 مرات ص 73
- حسونة الشيخ: «رمّانة الفيصلي» الذي صدّع زيكو ص 74
- البرغوثي ابنة المتقاعد العسكري: أول أردنية تفوز بميدالية ذهبية أولمبية ص 74
- عبد الله أبو زمع: البرنْس ص 75
- «الوحدات» يرفع العلَم الأردني في غزة ص 75

شارك في إعداد موضوعات الملف: حمزة العكايلة، لينا شنك، محمد الفضيلات، محمد جميل خضر، صلاح العبادي، منال مطر، سلمى إبراهيم، إلياس محمد سعيد، رنيم أحمد، تالا حسين.

غضبٌ يجتاح الشارع الأردني
بعد الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية

قيام الجيش الإسرائيلي بمهاجمة أسطول الحرية، 31 أيار/مايو 2010، دفعَ بعشرات الآلاف إلى التظاهر في مدن مختلفة في العالم، تنديداً بما وصفوه «الهمجية والعربدة الإسرائيلية»، التي أدت إلى مقتل 19 من طاقم الأسطول، وإصابة 26 آخرين.

ولم يكن الشارع الأردني بمنأى عن ذلك، فقد احتشد معتصمون في محافظات المملكة المختلفة، للتنديد بالعملية الإسرائيلية. ففي إربد شارك آلاف في مسيرة انطلقت من أمام مجمع النقابات المهنية باتجاه مبنى المحافظة، وفي الكرك شهد المسجد العمري في المدينة تجمعاً جماهيرياً ندد فيه المتحدثون بالممارسات الصهيونية الخارجة على القيم الإنسانية، وفي الزرقاء نظمت الحركة الإسلامية تظاهرة شعبية انطلقت من مسجد عمر بن الخطاب للتنديد بالعملية. كما خرج آلاف في مخيمَي البقعة والوحدات في مسيرات وسط تواجد أمني بدا متفهماً لمشاعرهم.

ومع انقطاع الاتصال مع 24 من الأردنيين الحزبيين والصحفيين والناشطين المتواجدين على متن الأسطول، انطلق من أمام مجمع النقابات المهنية في عمّان اعتصام نفذه قرابة ألف شخص باتجاه رئاسة الوزراء، احتجاجاً على الاعتداء الإسرائيلي.

الفعاليات والقوى السياسية والنقابية، دعت إلى طرد السفير الإسرائيلي من عمّان، واقترح رئيس اللجنة الوطنية العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع حمزة منصور، تنظيم «اعتصام دائم ومفتوح أمام رئاسة الوزراء حتى تستجيب الحكومة إلى إلغاء اتفاقية وادي عربة وطرد السفير الصهيوني»، فيما شجب المركز الوطني لحقوق الإنسان «الجريمة النكراء والمجزرة البشعة»، مطالباً المنظمات الإنسانية والمدنية بـ«كسر الحصار».

الأسطول ضم ست سفن استأجرتها منظمات دولية مؤيدة لفك الحصار عن قطاع غزة: أربع سفن تركية، تحمل الكبرى اسم **مافي مرمرة** أقلّت 600 شخص، وسفينتان يونانية وأميركية، فيما أبحرت سفينة سابعة للّحاق بالأسطول قادمة من إيرلندا تحمل اسم «ريتشل كوري»، الناشطة الأميركية التي سحقتها جرافة إسرائيلية في رفح جنوب غزة 2003.

الأسطول المحمّل بعشرة آلاف طن من المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية، ومئة بيت صناعي جاهز للاستعمال، بلغ عدد ركابه 700 شخص نصفهم أتراك، وفق ما أفادت به **أ.ف.ب**، والنصف الآخر موزع على 50 جنسية بينهم رجال دين ونواب أوروبيون وصحفيون وناشطون حقوقيون.

من جهته، أعلن نقيب الأطباء أحمد العرموطي عن «تجهيز قافلة حرية جديدة لفك الحصار عن غزة»، وسط هتافات رددها المعتصمون أمام رئاسة الوزراء من أبرزها: «أساطيل على طول».

في غضون ذلك، صدر بيان عن الديوان الملكي الأردني أدان فيه الملك عبدالله الثاني الهجوم الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية، موعزاً للحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة المواطنين الأردنيين الذين كانوا متواجدين على السفن. ■

تشومسكي ممنوعاً من دخول المناطق الفلسطينية:
إسرائيل تمعن في عزل نفسها

ليس بسبب فتوحاته العلمية الفذة في اللغويات والنحو التوليدي، مُنع عالم اللغويات الشهير والمفكر العالمي الأميركي اليهودي نعوم تشومسكي، من دخول المناطق الفلسطينية لإلقاء محاضرة في جامعة بير زيت.

فهذا هذا المنع الذي جرى في 16 أيار/ مايو، ووفق تصريح تشومسكي نفسه في لقاء أجرته معه صحيفة **الغد**، 20 أيار/ مايو، سببه «رفض إسرائيل أن تكون جامعة بير زيت مستقلة»، ولإيصال رسالة له بأنه غير مخوَّل بالحديث وإلقاء المحاضرات أمام طلبة فلسطينيين إلا بموجب إذن من إسرائيل.

يؤكد ذلك أن تشومسكي، سبق له أن حاضر في «بير زيت»، ولكن على هامش زيارة قام بها لدولة الاحتلال.

وقد قوبل القرار الإسرائيلي باستهجان بالغ في أوساط المثقفين ومناصري القضايا الإنسانية، وبلغ الأمر بنورمان فنكلشتاين، أستاذ علم السياسة الأميركي، في حوار أجراه معه موقع **واي نت** التابع لصحيفة **يديعوت احرونوت** الإسرائيلية، أن يقول إن إسرائيل «سقطت من حافة الهاوية». وأضاف أن قرارها «غير حكيم»، وأن هذا أمر «تستخف» به إسرائيل بالعالم كله «رغم كونها كونها دولة ضئيلة».

تشومسكي من جانبه، لم يتوقع رفضَ منحه الإذن بالدخول. يقول: «سمعت عن إيقاف الناس على الحدود، لكني لم أسمع عن إيقاف مثقف. كنت في الحقيقة قد تحدثت في بير زيت من قبل، لكن لم يسبق لي أن طلبت إذناً بذلك، ولم يكن أحد يسأل أيضاً، غير أن هناك فارقاً واحداً بين هذه الحالة وبين الحالات الأخرى، وهو الأمر الذي استمر المحقق في التحدث عنه، والذي ظل يتكرر خلال اتصالاتي مع وزارة الإعلام: لماذا كنت سألقي محاضرة في جامعة بير زيت ولا ألقي محاضرات في جامعات إسرائيلية؟».

ولأن تشومسكي، وفق فهرس مراجع الفنون والإنسانيات، أكثر مفكر من الأحياء تمّ الاقتباس من أفكاره ومقولاته في الأعوام 1980-1992، ولأنه ثامن شخص يجري الاقتباس منه في تاريخ الإنسانية على الإطلاق، فقد تسبب رفض السلطات الأمنية الإسرائيلية دخوله واضطراره إلقاء المحاضرة لطلبة جامعة بير زيت من عمّان عن طريق الأقمار الصناعية، بإحراج كبير للدولة العبرية، فالرجل المعروف كناشط سياسي، وناقد لاذع للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، ليس نكرة على الإطلاق عندما يتعلق الموضوع بالانتشار الإعلامي والإسهام الجاد في دوريات عالمية لها حضورها الساطع في أربع جهات الأرض.

رفْض إسرائيل منح تشومسكي إذناً بدخول المناطق الفلسطينية، أتاح للجمهور الأردني أن يلتقيه بعض الوقت، وينصت إلى رؤاه العميقة في أكثر من مكان ومناسبة ظلت كلها غنية ولو أنها جاءت مرتجلة. وبعد كل شيء، استطاع تشومسكي أن يقول كلماته التي جاء ليقولها، وأن يتحاور مع الجمهور الفلسطيني في جامعة بير زيت عبر الأقمار الصناعية، في 18 أيار/ مايو، متحدثاً من الجامعة الأردنية. ■

زيارة J Street إلى الأردن: التعاون مع العقلاء

لم تحظَ زيارة **J Street** بتغطية إعلامية تناسب الدور الذي تحاول هذه المنظمة اليهودية المعتدلة أن تلعبه، فلم يكن هناك تقريباً سوى الخبر الرسمي الذي بثته **بترا** يوم 2 أيار/مايو 2010، عن استقبال الملك عبد اللّه والملكة رانيا لوفد المنظمة الناشطة في إسرائيل والولايات المتحدة، والتي زارت الأردن في إطار جولة في المنطقة.

الاستقبال الملكي الذي أعقبه إصدار الديوان الملكي بياناً أكّد فيه الحاجة الماسّة لاستمرار عملية السلام لتجنّب «عنف سيدفع الجميع ثمنه»، فُسّر بأنه يأتي في سياق الجهود المبذولة لإنقاذ الجهود المتعثرة لعملية السلام، والتأكيد على أهمية التنسيق مع تيارات معتدلة مثل **J Street**.

المنظمة التي تأسست في نيسان/أبريل 2008، تعرّف نفسها بأنها «مؤيدة لإسرائيل وللسلام»، وتتبنى حلّ الدولتين، كما أنها ترفض استمرار سياسة الاستيطان التي تراها تقف عائقاً أمام السلام، فضلاً عن استنزافها إسرائيل عسكرياً واقتصادياً.

المنظمة بهذا المعنى هي المشروع المناقض لمنظمة **AIPAC**، اللوبي الصهيوني اليميني الذي تأسس في خمسينيات القرن العشرين، والذي أكّدت دراسة قام بها الأميركيان جون ج ميرشايمر وستفان والت العام 2006 بعنوان «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية» مقدار تغلغله في دوائر صنع القرار الأميركية.

تأسيس **J Street** وتنامي نشاطها أمام سطوة **AIPAC** قد يكون مؤشراً كما ذكرت صحيفة **Christian Science Monitor** إلى انقسام اللوبي الصهيوني في أميركا، بخاصة مع مواقف كالتي تعلنها **J Street**، التي جمعت عبر الإنترنت 30 ألف توقيع على عريضة أدانت العدوان الإسرائيلي على غزة، كما أنها أدانت الحرب على العراق، وتدعو إلى حلّ النزاع حول الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية.

هذه المواقف تسببت للمنظمة بانتقادات قاسية من اليمين اليهودي، ومنها دعوة الرئيس السابق للكونغرس اليهودي العالمي إيزي ليبلر إلى مقاطعتها، واصفاً أعضاءها بأنهم «يهود خوَنة».

رغم التجاهل الإعلامي، فإن المنظمة استُقبلت بحفاوة، فقد أقام لها رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري مأدبة غداء، حضرتها شخصيات سياسية من بينهم وزراء سابقون، كما أقيمت على شرفها العديد من دعوات الغداء والعشاء في بيوت مسؤولين، فيما يبدو أنه وعي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمة في إعادة الحياة إلى عملية السلام.

تبدو الطريق طويلة أمام **J Street** التي تأسست قبل عامين، وتبلغ ميزانيتها السنوية مليون ونصف المليون دولار، مقابل **AIPAC** التي تأسست العام 1953، وتبلغ ميزانيتها السنوية 50 مليون دولار، ولكنها محاولة لرفع نبرة الأصوات المعتدلة في الأوساط اليهودية التي تغيبها على ما يبدو الأصوات المرتفعة.

والطريف أن هذه هي الفكرة التي ارتكزت عليها تسمية **J Street**، فالمعروف أن شبكة الشوارع في واشنطن، وهي المعقل الأساسي للّولبي الصهيوني، مقسّمة وفق الأحرف الهجائية، ولكنها ولمنع التباس الحرفين **j** و**i**، تفتقر إلى شارع يحمل تسمية **J**، وبذلك فإن **J Street** بهذا المعنى تعني التعبير عما هو غائب. ■

«بترا» يتعرض للقرصنة: تساؤلات حول الحماية

تعرّض موقع وكالة الأنباء الأردنية **بترا**، لعملية قرصنة **هكرز**، في 19 أيار/مايو 2010، إذ ظهرت على صفحات الموقع لوحة سوداء كُتب عليها باللون الأحمر «اختُرق بواسطة مراد **هاكر**»، وكتب المخترق رسالة قال فيها: «أين هي الحماية، أنتم لا تعرفون شيئاً عن الحماية».

عملية الاختراق رافقها بث أغانٍ عاطفية للفنان اللبناني وائل كفوري، ورسالةً تحذيرية بشطب جميع محتويات الموقع في المرة المقبلة.

الموقع «عاد لوضعه الطبيعي خلال ساعة بعد قيام الشركة المستضيفة بإجراء اللازم»، بحسب ما قاله مدير عام **بترا** رمضان الرواشدة في تصريح نشرته الوكالة على صفحتها الرئيسية في اليوم نفسه، موضحاً أن موقع الوكالة الإلكتروني مستضاف لدى إحدى الشركات خارج الأردن بموجب عقد أبرمته الوكالة مع إحدى الشركات المحلية.

الرواشدة قال في حديث لـ **السجل**: «عبر تتبع الرقم المتسلسل **IP** الخاص بكل جهاز حاسوب، تبين أن عملية الاختراق تمت من داخل المملكة، وهي ناتجة عن عدم إجراء الشركة المستضيفة للموقع التحديثات اللازمة لحمايته»، مشيراً إلى نية الوكالة نقل الموقع إلى **سيرفر** محلي.

الخبير في أمن المعلومات مجدي الصويص قال لـ **السجل**: «ما حدث أمر خطير، ويمكن أن يتكرر باختراقات لا تُحمد عقباها»، رادّاً السبب إلى «ضعف الحماية من الشركات المستضيفة للمواقع، وعدم قدرتها على تأمين الدعم الفني المستمر باستخدامها برامج وأنظمة تشغيل غير محدّثة».

يشار إلى أن مواقع حكومية عدة تعرضت للاختراق، من بينها موقع وزارة الثقافة الإلكتروني، الذي اخترقه شخص أطلق على نفسه لقب «أردني أصيل»، في 5 آب/أغسطس 2008، وقام بتعطيل الموقع لأكثر من خمس عشرة دقيقة، بعدما نشر عليه صورة لوزيرة الثقافة الأسبق نانسي باكير وهي تؤدي اليمين الدستورية، وكتب ما أورد أنه «حديث نبوي» جاء فيه: «لم يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»، تعبيراً عن موقفٍ جندري ضد توزير المرأة. ■

«الرأي» نشرت بيان عبيدات وغابت عن تغطية لقاءاته

غطّت صحف **الغد**، **الدستور** و**العرب اليوم** محاضرتَي رئيس الوزراء الأسبق أحمد عبيدات في مركز «شراكة من أجل الديمقراطية» بمادبا، وفي مجمع النقابات المهنية بعمّان، بشكل متفاوت، فيما لوحظ غياب صحيفة **الرأي** اليومية عن تغطية اللقاءين.

المفارقة أن **الرأي** غطت وثيقة عبيدات، التي أعاد طرْح ما جاء فيها في اللقاءين، ما يبعث على التساؤل حول حقيقة الموقف الرسمي من موقف عبيدات، في ظل حديث يدور حول «خروجه عن النص».

هذا الأمر أشارت إليه صحيفة **القدس العربي** عبر مراسلها في عمّان بسام البدارين، 24 أيار/مايو 2010، بالقول إن عبيدات «لم يشاور أحداً ولم يتصل به أو يسأله أحد، بخاصة من الحكومة» بشأن الوثيقة.

رئيس تحرير **الرأي** عبد الوهاب زغيلات تساءل في رده حول استفسار **السجل** عن غياب تغطية صحيفته لمحاضرتَي عبيدات بقوله: «لماذا الاهتمام الزائد بالموضوع،كل صحيفة تنشر ما تريده، وهناك صحف زميلة تنشر أخباراً ومواضيع معينة بينما لا يتم تغطيتها في صحف أخرى».

عبيدات ألقى محاضرته الأولى في 17 أيار/مايو، موضحاً أن وثيقته جاءت «للرد على التصريحات التي يطلقها أعضاء في الكنيست والتي تعدّ الأردن وطناً للفلسطينيين»، فيما كانت محاضرته الثانية في مجمع النقابات المهنية، 18 أيار/مايو، وأكد فيها أن «الأردن لكل أبنائه، ولا يجوز أن تدفعنا الاجتهادات إلى صراع هويات».

تغطية الصحف الثلاث للمحاضرتَين بدت متفاوتة من حيث العنوان وحجم التغطية والصور والمكان الذي نُشرت فيه. إذ نشرت **العرب اليوم** في 18 أيار/مايو، تغطيتها للمحاضرة الأولى في صفحة داخلية على امتداد خمسة أعمدة مرفقة بصورة صغيرة الحجم لعبيدات، وعنونت: «أحمد عبيدات: تهديدات إسرائيل المتتالية تستهدف الوطن والشعب ونظام الحكم».

فيما جاءت تغطية **الدستور** بثلاثة أعمدة دون صورة، في النصف السفلي لصفحتها التاسعة، وعُنونت: «عبيدات يدعو إلى الوحدة في الدفاع عن وحدة الأردن وحق العودة للفلسطينيين».

الغد كانت الأكثر تغطية حجماً ونوعاً، فأرفقت تغطيتها على صدر صفحتها العاشرة تضمنت صورة كبيرة الحجم لعبيدات ورئيس مجلس أمناء مركز «شراكة من أجل الديمقراطية» مصطفى الحمارنة، وجاءت تغطيتها بامتداد ثمانية أعمدة، عُنونت بالبنط العريض الممتد على عرض الصفحة: «عبيدات: الخطوة الأولية لقانون الانتخابات تعمق حالة القلق وتظهر الأردن في موقف ضعيف».

أما المحاضرة الثانية، فقد تشابهت الصحف الثلاث في تغطيها إلى حدّ ما، فالتزمت جميعها

بإرفاق الصورة مع التغطية، وإن كانت **الغد** أيضاً الأكثر تغطية، حيث أفردت على صدر صفحتها الثالثة عشرة مساحة واسعة في النصف العلوي عبر ثمانية أعمدة مرفقة بصورة لجانب من المحاضرة على خمسة أعمدة، وعُنونت بالبنط العريض «عبيدات: الأردن لكل أبنائه ولا يجوز أن تدفعنا الاجتهادات إلى صراع الهويات».

تغطية **الدستور** كانت أقل مساحة، وإن تشابهت مع **الغد** في اختيار عنوان حول الوحدة الوطنية، فعنونت **الدستور** في صفحتها السابعة عشرة بعنوان فرعي: «أكد أن الوحدة الوطنية في الأردن كانت فطرية وأنها استوعبت الجميع»، تبعه العنوان الرئيس: «عبيدات يحذر من المخططات الإسرائيلية المستهدفة لنقل الصراع إلى الدول العربية»، بتغطية وصورة صغيرة امتدت عبر ثلاثة أعمدة.

العرب اليوم تشابهت مع **الغد** من حيث مساحة التغطية، وإن اختلفت معها في العنوان الذي تعلق بقانون الصوت الواحد، فعنونت بالبنط العريض، «عبيدات: الصوت الواحد أغرقنا في وحل التخلف السياسي والاقتصادي والفساد». ■

حراك إعلامي لإلغاء امتيازات الوزراء

في وقت أصدرت الحكومة فيه قانوناً مؤقتاً يتضمن إلغاء الراتب التقاعدي لأعضاء مجلس الأمة أو الجمع بين راتبين، تزامناً مع إصدارها قانون الانتخابات المؤقت، بدا لافتاً أن «القلوب مليانة» ضد الهدر والامتيازات غير المبرَّرة، لذلك جاءت مطالبات كتّاب صحفيين بإلغاء امتيازات الوزراء، للبرهنة على «جدّية الحكومة في سياسة ضبط النفقات».

سلامة الدرعاوي، في مقالته في **العرب اليوم**، 23 أيار/مايو 2010، يرى أن «المنطق يقتضي أن يعامَل الوزير معاملة النائب»، فليس من المعقول أن تتم عملية الإصلاح على نائب يخدم البلد لمدة أربع سنوات، مقابل بقاء امتيازات الوزير على ما هي عليه.

وفي ظل «زخم امتيازات الوزراء من راتب تقاعدي وتأمين صحي نوعي وأعطيات مالية» كما يقول الدرعاوي، يرى سامي الزبيدي في مقالته في **الرأي**، 23 أيار/مايو، أن قرار الحكومة بإلغاء امتيازات النواب «لا يحتاج إلى عناء كثير لقبوله، فضلاً عن كونه أرسل رسالة واضحة للرأي العام مفادها أن ثمة جدية في تقليص الإنفاق والتخفيف عن كاهل الخزينة المرهق».

الدرعاوي والزبيدي اتفقا في مقالتيهما على ضرورة إلغاء امتيازات الوزراء، نظراً لأن هناك وزراء يحصلون على راتب تقاعدي بآلاف الدنانير، بصرف النظر عن المدة التي يقضونها في الحكومة.

مدير تحرير ملحق «سوق ومال» في **الغد** جمانة غنيمات، ذهبت أبعد من الكاتبَين، إذ طالبت في حديث لـ**السجل** بضرورة «إعادة النظر بالامتيازات والنفقات كافة التي تُمنح لكبار المسؤولين، لما تشكله من إرهاق على خزينة الدولة، إذ بلغ مجموع الرواتب التقاعدية العام 2009 نحو 705 مليون دينار، وارتفعت العام 2010 لتصل إلى 755 مليوناً».

هذه الأرقام التي تتزايد سنوياً بشكل مضطرد بحسب غنيمات، «تتناقض مع توجهات الحكومة في خفض النفقات والحد

من فاتورة التقاعد».

وكانت الحكومة أقرت في جلستها التي عُقدت 18 أيار/مايو، مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني الذي يتضمن إلغاء احتساب مدة عضوية مجلس الأمة من الخدمات الخاضعة للتقاعد المدني، كما ألغت قرارات الإعفاءات الجمركية الخاصة بسيارات أعضاء مجلسي الأعيان والنواب اعتباراً من ذلك التاريخ. ■

«الحياة» تتعرض لرقابة مسبقة والمومني ينفي

خضعت إدارة صحيفة **الحياة** الأسبوعية لإرادة الأجهزة الأمنية، التي أوقفت طباعة عدد الصحيفة في مطابع صحيفة **الدستور**، في ساعة متأخرة من ليل الثاني عشر من أيار/مايو 2010.

وبعد جدال استمر نحو ثلاث ساعات اضطرت إدارة الصحيفة على مضض إلى إزالة مواد صحيفة طلب سحبها قبل الطباعة من أفراد من الأجهزة الأمنية، حسبما قال مدير تحرير الصحيفة حسان خريسات لـ**السجل**.

وذكر خريسات أنه أزال المادة الرئيسية في العدد، ومقالة تتخذ موقفاً ضدّياً من بيان المتقاعدين العسكريين، للنائب الأسبق توجان فيصل، كانت قد نُشرت في صحيفة **الراية** القطرية، وقررت **الحياة** إعادة نشرها.

خريسات اضطر إلى استبدال المانشيت الرئيسي الذي كان بعنوان «الشعب الأردني يعيش مرحلة التحرر»، ووضع صورة العلم الأردني مكانه، بحسب ما فاد **السجل**.

وعدّ مدير التحرير ما حدث «مصادرة للحريات العامة ورقابة مسبقة على الصحف»، مستغرباً طلب إزالة المادة، التي تتضمن آراء لشخصيات وطنية، مثل رئيس الوزراء الأسبق أحمد عبيدات، ورئيس الوزراء الأسبق فيصل الفايز، والنائب الأسبق منصور الدين مراد.

إدارة الصحيفة أصدرت بياناً جاء فيه: «ما حدث يعدّ انتهاكاً صارخاً للقانون والدستور، ويتنافى مع التزامات الدولة المعلنة إزاء حرية الرأي والتعبير»، وحذرت الصحيفة «من خطورة اتخاذ الأزمات مبرراً لمصادرة الحريات وتقييد الصحافة وملاحقة الصحفيين».

ونوه البيان إلى «عدم جواز التذرع بأي غطاء لتبرير الانتهاكات وممارسة القمع والمصادرة والقيام بعمليات فرز للصحف وللجهات والأفراد، ما من شأنه أن يسهم في الانقسام على مستوى الوطن».

البيان ذكّر أن استهداف الصحافة المستقلة «يقوض التعدد والتنوع وحق الاختلاف والمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية»، وهو ما يعطي مؤشراً سلبياً تجاه مستقبل الصحافة وحرية التعبير في الأردن.

من جانبه، أكد مدير دائرة المطبوعات والنشر نبيل المومني عدم وجود رقابة مسبقة من دائرته على وسائل الإعلام، مشيراً إلى أن الدائرة تطبق القانون رقم 8 لسنة 1998 والتعديلات التي طرأت عليه. وأضاف المومني في تصريح لـ**السجل**، أن «المطبوعات والنشر» تنفذ التوجيهات الحكومية «الداعمة لحرية التعبير»، لافتاً إلى أن الدائرة لم تتلقَّ أي شكوى من الصحيفة بهذا الخصوص.

المعروف أن الجهات الأمنية، لا تقوم في العادة بإبلاغ دائرة المطبوعات النشر إذا ما قررت إزالة مادة صحفية مثلاً، أو إيقاف صدور عددٍ من مطبوعة ما، وهو ما يفتح الباب واسعاً أمام أسئلة الديمقراطية وحرية التعبير والرقابة الأمنية على الصحافة، وبخاصة الموضوعات التي تنطوي على آراء معارِضة للسياسات الحكومية.

مقالة توجان فيصل التي لم ترَ النور في **الحياة** جاء فيها: «العدو لم يعد وراء الحدود ولا حتى على الأبواب، بل هو احتل نصف البيت.. والآن يكاد يكون داخل ما تبقى منه، وواضح أنه يتصرف وكأنه مالكه». وأضافت فيصل: «الجنود الذين عادوا دونما إمكانية زعم نصر مهما بلغت بطولاتهم، يحسون أنهم مهددون بفقدان ما بقي من بيت يُفترض أنهم عادوا إليه.. فليس غريباً أنهم نطقوا الآن». ■

بعد حظر التدخين في الأماكن العامة: وقف ترخيص مقاهي الأرجيلة

في سياق توجّه العديد من دول العالم المتحضّر بمنع التدخين في الأماكن العامة، بخاصة المملكة المتحدة التي بدأت تطبيق قانون منع التدخين العام 2007، اتخذت دول في المنطقة العربية خطوات مماثلة، وأقرّت تشريعات للتخفيف من مضار التدخين.

فقد أصدرت الإمارات مثلاً، قانوناً اتحادياً يقضي بمنع التدخين في الأماكن العامة العام 2010، كذلك فعلت الحكومة التونسية حين دخل قرارها بحظر التدخين في الأماكن العامة حيز التنفيذ مطلع آذار/مارس 2010.

الحكومة الأردنية لم تكتفِ بدورها بإصدار قرار منع التدخين في الأماكن العامة، في جلستها المنعقدة في 11 أيار/ مايو 2010، فقد أوقف منح تراخيص مقاهي الأراجيل أيضاً. وزير الداخلية نايف القاضي أصدر القرار الأخير في 12 أيار/مايو، وأدخله حيز التنفيذ بأثر رجعي منذ 21 نيسان/إبريل 2010، «مع إخضاع الطلبات التي قُدمت قبل هذا القرار للدراسة وفق الأنظمة والتعليمات المعمول بها»، بحسب ما نشره موقع **منبر الرأي** الإلكتروني، 12 أيار/مايو.

الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية نسيم الخصاونة، قال لـ**السجل** إن القرار يستهدف «المحافظة على سلامة المواطنين، والحد من مضار التدخين، بخاصة الأراجيل».

مع بدء تطبيق القرار الحكومي بمنع التدخين في الأماكن العامة، في 25 أيار/مايو، الذي استند إليه بموجب قانون الصحة العامة رقم 47 الصادر في العام 2008، شهدت وزارات ومؤسسات حكومية حالة من الإرباك بحسب ما نشرته **الدستور**، 27 أيار/مايو، إذ «لوحظ مغادرة موظفين مكاتبهم للتدخين، ما أدى إلى تأخر إنجاز المعاملات»، بحسب الصحيفة.

مغادرة الموظفين من مكاتبهم للتدخين في الخارج، أمر طبيعي، وهو لا يستدعي العدول عن قرار منع التدخين في الأماكن العامة، لكن في الوقت نفسه، لا يبرر عدم التزام الموظف بعمله. فالمتّبَع في الدول المتحضّرة أن هناك أوقاتاً يُسمح فيها بالمغادرة للتدخين، بما لا يعرقل سير العمل.

وفي الوقت الذي تساءل فيه «نزيه» في زاويته «نافذة» في **الرأي**، 27 أيار/مايو، عن مدى جدية تنفيذ القرار، في مقالة حملت عنوان «ممنوع التدخين بجَدْ هذه المرة!»، شدد وزير الصحة نايف الفايز على «التطبيق الفوري» للقرار، خلال افتتاحه ورشة «عمل ضباط ارتباط مكافحة التدخين»، وأضاف في تصريح نشرته **بترا**، 18 أيار/مايو: «لن نفرض على المدخنين الإقلاع عن التدخين، ولكن بموجب قانون الصحة العامة نمنعهم من التدخين في الأماكن العامة».

فراس هواري، مدير مكتب مكافحة السرطان في مركز الحسين للسرطان، قال في حديث لـ**بترا**، 30 أيار/مايو 2010، أن نسبة مدخني السجائر في الفئة العمرية 13-15 سنة، تصل إلى 14 في المئة، وأن نسبة النساء اللواتي يدخّن الأرجيلة 12 في المئة مقابل 10 في المئة للرجال. ■

التنظيم العمالي للمعلمين:
خلافات وانتظار للمجلس النيابي

تشهد جهود إيجاد تنظيم عمالي للمعلمين حالة من التجاذب بين اللجنة الوطنية لإحياء نقابة المعلمين التي تصر على النقابة، ولجنة معلمي الأردن التي تبدي انفتاحاً على الطرح الحكومي المتمثل بروابط المعلمين.

تضم لجنة معلمي الأردن ممثلين عن سبع محافظات: معان، الطفيلة، مأدبا، الزرقاء، المفرق وإربد. فيما تمثل اللجنة الوطنية بحسب قائمين عليها، جميعَ المحافظات.

الحكومة كانت رفضت مطلب المعلمين بإنشاء نقابة لهم، نظراً للمخالفة القانونية المتمثلة في قرار المجلس العالي لتفسير الدستور الصادر في 13 كانون الثاني/ يناير 1994، والذي أفتى بعدم دستورية إنشاء نقابة للمعلمين بوصفهم موظفين عموميين، لكنها وجدت الحل أخيراً في إنشاء روابط للمعلمين في جميع مديريات التربية والتعليم في المملكة.

إذ أعلنت الحكومة على لسان نائب رئيس الوزراء رجائي المعشر، 13 نيسان/إبريل 2010، أنه سيتم العمل على إنشاء 42 رابطة للمعلمين مساوية لعدد مديريات التربية والتعليم في البلاد، على أن تضم كل رابطة من 5 إلى 7 معلمين، ويُنتخب لها رئيس ونائب رئيس، كخطوة أولى لإنشاء اتحاد عام للروابط كافة، تحت اسم «مجلس اتحاد الروابط» يمثل المعلمين جميعاً وفق أسس الانتخاب المعتمدة.

هذا المقترَح «أشعل الأزمة» بين لجنتَي المعلمين، التي تصلبت إحداهما في مطلبها، في حين انفتحت الأخرى على الطرح الحكومي، ما أدى إلى تنازع اللجنتين حول أيهما الممثل «الشرعي» للمعلمين، والمدافع عن حقوقهم.

اللجنة الوطنية أعلنت في إثر الاجتماع الذي عقدته في مجمع النقابات المهنية، 1 أيار/مايو، بحضور 40 معلماً «يمثلون 42 مديرية تربية وتعليم»، أنها «الممثل الوحيد للمعلمين»، ورفضت على لسان رئيسها مصطفى الرواشدة المقترحَ الحكومي، مؤكدةً مواصلة مساعيها لإنشاء النقابة.

الاجتماع لم يلقَ ترحيباً من لجان المعلمين في إربد وعمان –لجنة معلمي الأردن- التي عدّته اجتماعاً «إقصائياً»، يسهم في التضييق على مطالب المعلمين من خلال إشراك النقابات والأحزاب في الحراك العمالي، بحسب بيان صادر عن اللجنة في 5 أيار/مايو.

بين اجتماع اللجنة الوطنية وبيان لجنة معلمي الأردن، اشتعلت الانتقادات وتوالت البيانات الصادرة عن مؤيدي كلٍّ من اللجنتين، لإضفاء الشرعية على لجنة ما ونزعها من الأخرى.

عضو لجنة معلمي الأردن داود شقيرات، أكد ضرورة إعلاء مصلحة المعلمين على المصالح الشخصية والفئوية، مقرّاً لـ**السجل** بحالة «الفصال» التي وقعت بين اللجنتين.

التشرذم في جسم التنظيم العمالي بدا واضحَ الأثر في تعاطي الحكومة مع القضية، حيث اطّلعت في اجتماعين منفصلين عُقدا في دار رئاسة الوزراء في 14 أيار/مايو، برئاسة المعشر، على ما أنجزته الحكومة لتحسين أوضاع المعلمين وإعادة سلّم الرواتب للمعلمين والتوجه نحو إنشاء اتحاد لهم.

الخلاف بين اللجنتين على شكل التنظيم العمالي للمعلمين، وأحقّية التمثيل، لم يمنعهم من الاتفاق على تأجيل الحديث في المطالب التنظيمية إلى حين انتخاب مجلس نواب جديد، بحسب الشقيرات. ■

قانون عقوبات أكثر ردعاً:
هل هو الحل لظاهرة العنف المجتمعي؟

تأكيداً على ما كانت **السجل** قد وصفته بـ«الحنفية المفتوحة»، أقر مجلس الوزراء في أيار/مايو 2010، 12 قانوناً مؤقتاً جديداً، أربعة منها صدرت في يوم واحد.

مع إضافة القانون المعدل لقانون مكافحة غسيل الأموال الذي كان المجلس قد صادق عليه في آذار/مارس 2010، ونشر في الجريدة الرسمية خلال أيار/مايو، يكون عدد القوانين المؤقتة الصادرة منذ حلّ مجلس النواب إلى ساعة إعداد هذا الموضوع، 31 أيار/مايو 2010، قد ارتفع إلى 24 قانوناً مؤقتاً.

من بين هذه القوانين حاز قانون العقوبات على النصيب الأكبر من ردود الأفعال، فالقانون الذي صدر كقانون مؤقت العام 1951، ثم جرى إقراره العام 1960 كقانون دائم، لم يحظَ كما قال وزير العدل أيمن عودة في تصريحات صحفية طوال العقود الخمسة الماضية بمراجعة شاملة، وهي مراجعة حتمتها التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع خلال هذه الفترة، بحسب ما يرى.

القانون تضمن تعديلاً تم بموجبه إلغاء عقوبة الإعدام في جريمتي إثارة العصيان المسلح ضد السلطات، وإضرام الحرائق التي ينجم عنها وفاة إنسان، والاستعاضة عنها بالأشغال الشاقة المؤبدة، التي رُفعت إلى 30 سنة بدلاً من 20، الأمر الذي يشي بأنه مقدمة لإلغاء عقوبة الإعدام، بما ينسجم مع التوجه الدولي لإلغاء هذه العقوبة.

ما عدا ذلك، فإن السمة الغالبة للتعديلات كانت في أنها ذهبت في الغالب باتجاه تشديد العقوبة في كثير من المواضع، وهو أمر فُسّر بأنه جاء لمواجهة موجة العنف الجماعي التي تجتاح المجتمع الأردني، فتم توسيع نطاق الظرف المشدد في جرائم الاعتداء على العرض ليصل سن الحماية إلى 18 عاماً بدلاً من 15، وتمّ تشديد العقوبة على الجرائم الواقعة على الموظف العام، مع اعتبار المعلمين والأطباء والممرضين والعاملين في المدارس والمستشفيات الخاصة موظفين عامين، وتشديد العقوبة على المحلات التي تقدم المشروبات الكحولية للقصّر.

معالجة العنف المجتمعي بقوانين، كما يرى رئيس تحرير **العرب اليوم** طاهر العدوان، توجه قاصر، إذ كتب ينتقد الفرضية القائلة بأن ظاهرة العنف يمكن أن يحتويها «تعديل بقانون مؤقت على قانون العقوبات، او التمسك بالأدوات الأمنية والسياسة القديمة المتآكلة في التصدي للمشكلات الاجتماعية الخطيرة».

العدوان يرى هنا أن ما سيخلق تغيرات إيجابية حقيقية وطويلة الأمد في المناخ الداخلي للبلاد هو التزام الحكومة بالإصلاح السياسي، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة على أساس قانون انتخاب ديمقراطي. ■

سوفكس: واجهة الأردن العسكرية للعالم

من المتوقع أن يلعب معرض معدّات قوات العمليات الخاصة **سوفكس** دوراً مهماً في تحريك عجلة الاقتصاد الأردني، من خلال الاتفاقيات والشراكات التي تتم بين الشركات الأجنبية والمحلية وعلى رأسها مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير **كادبي**.

المعرض الذي افتتح فعاليات دورته الثامنة الملك عبدالله الثاني في 11 أيار/مايو 2010، بحضور الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، شهد «تميزاً جديداً» بحسب ما نشرته **أ.ف.ب**، حيث رفعت الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وإيطاليا وصربيا وسلوفاكيا والسويد، حجم مشاركاتها، فضم الجناح الروسي 178 نموذجاً ومجسماً لأسلحة وآليات حربية، من بينها أسلحة حقيقية كقاذفات اللهب من طراز **تي أو سي أي 1**، وقاذفات القنابل **دي بي 65**.

أما الجناح البريطاني فعرضَ تقنيات التعامل مع المتفجرات وطيارات من دون طيار. وعرضَ الجناح الأميركي مركبات مصفحة بأحجام مختلفة، وأسلحة أوتوماتيكية خفيفة وثقيلة، فيما ضم جناح **كادبي** آليات مستخدمة في العمليات الخاصة مثل آلية «ثعلب الصحراء»، ونماذج من آلية **همر** طورها **كادبي**، و**الدج رام** و**اللاندكروز**.

وزير الدفاع الفرنسي الذي شاركت بلاده عبر 15 شركة تعمل في مجال إنتاج مركبات مكافحة الشغب، أبدى اهتمام فرنسا بزيادة التعاون العسكري مع الأردن، واصفاً القوات الخاصة الأردنية خلال زيارته للمعرض بأنها «أفضل القوات الخاصة في العالم»، بحسب ما نشرته **بترا**، 13 أيار /مايو.

سوفكس الذي انطلق العام 1996 ويقام دورياً كل عامين، يمثّل بحسب ما قاله الأمير فيصل بن الحسين، رئيس مجلس إدارة المعرض، في مقابلة نشرتها **الدستور** 23أيار/مايو، «شهادة راسخة بأن الأردن واحة أمان واستقرار ووسطية بين دول المنطقة، ودليل على ما يربطه بدول الجوار والمجتمع الدولي من علاقات متينة».

سوفكس استقطب العام الجاري 350 شركة من 82 دولة، بحسب تصريح لمدير المعرض عامر الطباع نشرته **بترا**، 11 أيار/مايو.

الطباع أوضح في حديث لـ**السجل**، أن المعرض أثبتَ «حرفية الأردن العالية في تنظيم المعارض العالمية، بنيله المرتبة الأولى في تنظيم المعارض العسكرية المتخصصة بالعمليات الخاصة 2008 و2010».

المعرض الذي حظي بحضور رسمي رفيع من الدول المشاركة، تم التوقيع من خلاله على اتفاقيات عدة، من بينها اتفاقيات أجراها **كادبي**، 12أيار/مايو، بقيمة إجمالية بلغت 151 مليون دينار.

رئيس هيئة المديرين في **كادبي** مؤيد السمان قال في مؤتمر صحفي على هامش المعرض 21 أيار/مايو: «وقّع المركز منذ مطلع العام الجاري، طلبات شراء بقيمة تتجاوز 71 مليون دينار مع دول شقيقة وصديقة لتزويدها بآليات ومعدات عسكرية متنوعة». ومن بين الدول التي تم التوقيع معها بحسب السمان: اليمن، السعودية، كينيا وعُمان.

وفي الوقت الذي أبدت فيه دول عديدة بحسب الطباع رغبتها باستضافة المعرض في بلدانها، أبدت دول أخرى رغبتها في زيادة مشاركتها في الدورة المقبلة لـ**سوفكس**، للاستفادة من الفرص التي يوفرها من تجمع الشركات المختلفة لعرض مستلزماتها وتكنولوجيا قوات العمليات الخاصة والتجهيزات العسكرية الأكثر تطوراً وتقدماً في دول العالم المختلفة. ■

الخلافات داخل الحركة الإسلامية: تنحّي بني ارشيد نزعَ فتيل الأزمة

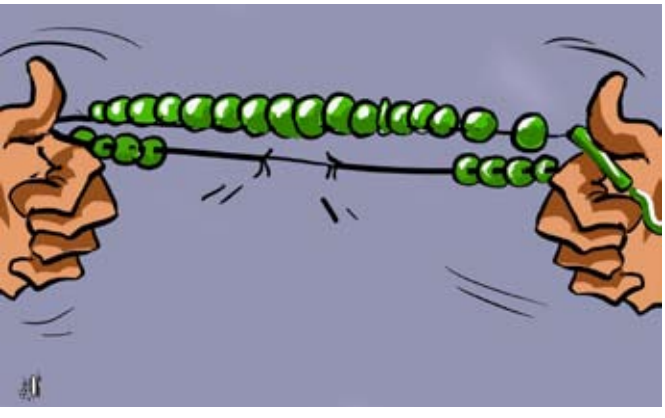

بعد وصول الخلاف إلى ذروته بين أقسام الحركة الإسلامية، هدأت الأزمة التي كادت تؤدي إلى الانفصال التام، وذلك بتنازل الشخصية الخلافية «الصقورية» زكي بني ارشيد عن موقع الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، «حفاظاً على وحدة صف الحركة الإسلامية» بحسب تعبيره.

كان الخلاف قد تأجج بسبب احتجاج أعضاء في الحزب على «تدخل» جماعة الإخوان المسلمين في شؤون الحزب، وهو ما عدّته شخصيات من تيار «الحمائم» وآخرون «غير قانوني»، حين لجأوا إلى وزارة الداخلية بشكواهم نتيجة ما رأوه تدخّلاً في أهم موقعين: الأمانة العامة ورئاسة مجلس الشورى.

«التدخل» الذي رفضته 125 شخصية وقّعت على بيان بتاريخ 26 أيار/مايو 2010، هددت بالاستقالة الجماعية من الحزب والجماعة، ظهرت بوادره في اجتماع عُقد في 6 أيار/مايو لانتخاب أمين عام للحزب، إذ فوجئ «المعتدلون» أن الأمر كان محسوماً لصالح بني ارشيد، الذي اتُّهم بالتقصير في دعم مرشحي الحزب لانتخابات العام 2007 عندما كان يشغل منصب الأمين العام.

«المعتدلون»، وأبرزهم الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين عبد اللطيف عربيات والأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي إسحاق الفرحان، أصرّوا على «رفْض الاجتماع، وعَدِّ ما صدر عنه باطلاً وغير قانوني»، لذا انسحبوا بعد أن رفع الجلسة رئيس السن حسني جرار على إثر احتدام الخلاف بين المجتمعين، لكنهم فوجئوا أن جلسة أخرى تلت تلك الجلسة مباشرة، وتم فيها انتخاب النائب السابق علي أبو السكر رئيساً لمجلس الشورى في غيابهم.

وبعد إصرار هؤلاء على عدم التعامل مع أبو السكر الذي أُسقطت عضويته في مجلس النواب الرابع عشر، جاءت جهود الوفاق، فتنحى بني ارشيد عن منصبه، إلى أن يتم الاتفاق حول القضايا الخلافية التي تدور بمجملها حول طبيعة العلاقة مع «حماس»، بينما بقي أبو السكر في موقعه، ولكن هذه المرة بتوافق و«بصورة شرعية»، حيث جاء الاجتماع الذي عُقد في 29 أيار/مايو مطابقاً في نتائجه للاجتماع «غير الشرعي» الذي سبقه بأسابيع وأبقى على أبو السكر رئيساً بعد فوزه بانتخابات مجلس الشورى بنيله 60 صوتاً مقابل 50 لمنافسه عدنان المجالي. ■

عدنان يعقوب حبّو:
نهلَ من خلية المحبة والعطاء

◄ وُلد في بيت اتخذ من مهنة الضيافة والإقامة عملاً ومهنة.

حبا خطاه الأولى في ردهات فندق بغداد الكبير، حيث كان الوالد يعقوب حبّو مالكاً ومديراً للفندق.

تعلّم اللباقة وحسن اللقاء من والده الذي حرص على العناية بنزلاء فندقه كأنهم ضيوف عليه. ترعرع عدنان وهو يسترق السمع لأحاديث علية القوم في بغداد، يبحثون أمور الساعة، ويزهون مرجحةً وطرباً للغناء والموسيقى اللذين يملآن المكان.

ساعد والدَهُ في إدارة الحفلات وتنظيم الولائم، قبل أن يقرر دراسة علوم الفندقة والضيافة في لوزان بسويسرا، ويعود بعد التخرج إلى بغداد، ليعظّم من شأن فنون هذه المهنة التي عشقها منذ الطفولة.

وتبدأ الرحلة الطويلة بعد العام 1958، عندما غادر عدنان بغداد مقهوراً، لأن أيادي القتَلة بددت حلمه الكبير، فخرج إلى جناح المملكة الهاشمية الغربي، ليرعاه الهاشميون ويحققوا حلمه بتسليمه إدارة مناهج التدريب الفندقي. حينها، وضعَ أول هذه البرامج بالتعاون مع طلائع الشبان الأردنيين، من مثل أسامة الدباس، أسامة مسعود، إسماعيل الحسن، نوبل مسعود، ميشيل نزال وعطية الحمارنة، مع حفظ الألقاب، وقد تبوأ كلٌ من هؤلاء منصب المدير العام لفنادق السلاسل العالمية، أو أسندت إليه وزارة السياحة.

تتوسع بعدها نشاطات عدنان، لتشمل خدمات الضيافة وتموين الطائرات في المملكة الأردنية؛ يدير طواقم الخدمات الجوية، ويشرف على تزويد طائرات الملكية بكل ما يحتاجه المسافر.

ويستمر عطاؤه في الملكية، ليشمل الخدمات الأرضية أيضاً، ثم ينتقل للعمل مديراً لمحطة شيكاغو، لتبدأ رحلته العالمية، التي حملته إلى أقاصي الشرق في فيتنام والصين خبيراً في منظمة العمل الدولية، واضعاً المناهج التعليمية والتدريبية في فنون الطهي والضيافة والسياحة والعلاقات الإنسانية، كما شملت هذه الخبرات المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، ليصبح عدنان مرجعاً للضيافة والفندقة والسياحة.

كان كريماً في علمه ومعرفته ومحبته، دائم الابتسامة، خفيف الظل، يجيد إلقاء النكتة بلغات ولهجات متنوعة.

ودّعتُه قبل أسبوع من رحيله، وبعد أن تعذر عليه تناول الطعام، حملتُ له العسل الصافي ممزوجاً بملكات النحل، فكان العسل آخر ما تذوق. كيف لا، وهو الذي نهل من خلية المحبة والعطاء.

رحل عدنان راضياً مرضياً. رحمك اللّه يا أبا زيد، وكل المواساة لأيسر وزين، وأصدقائك الذين تلقّوا نبأ رحيلك الفاجع بكل أسى. ■

عقل بلتاجي

أحمد الربايعة:
رحلة من الكفاح والمثابرة

◄ كان آخر لقاء لنا قبل شهور عدة في بيت الصديق مصطفى الحمارنة، ولم نكن نعلم أنه سيكون اللقاء الأخير الذي يجمعنا مع الصديق أحمد الربايعة، لأننا في ذلك اللقاء وقفنا على الأطلال أكثر مما فكرنا في المستقبل، وتذكّرنا بطريقة نوستاليجية تلك اللقاءات الجميلة مع الأصدقاء، التي كنا نتسامر فيها، ونناقش أمور الحياة المختلفة وأحلامنا حول الجامعة والوطن.

كان «أبو الربيع» كما كان يحب أن نناديه، فاكهة اللقاءات وميزانها، حيث كان قادراً دوماً على إعادة التوازن للنقاش والحكم على الأشياء والناس.

اتسم أبو الربيع بحس مرهف تطغى عليه الإنسانية، وتحركه المشاعر أكثر من أي شيء آخر. كنا نفرح ونحتفل بالحياة معاً، وكان دائماً فخوراً بميزات أصدقائه وإنجازاتهم، سواء كان ذلك في اللقاءات غير الرسمية أو من خلال زمالته في قسم علم الاجتماع.

كان هادئاً بطبعه، مقلاً في كلامه، ولم تشغله يوماً توافه الأمور، ولم يكن صدامياً مع زملائه أو أصدقائه، بل ظل يتمتع بنظرة ثاقبة ومواقف راسخة.

حياته رحلة من الكفاح والمثابرة، أنجز خلالها -كالعديد من أبناء القرى الأردنية آنذاك- طموحاته المهنية والعائلية، ولعل تجربة الحياة التي خاضها انعكست عليه أخلاقاً وإنسانيةً وتواضعاً مع الكثير من الكبرياء، ولتكرس هذه الصفات في أبنائه من بعده.

ليس من السهل أن تفيق يوماً وتعلم أن أحد الأصدقاء قد رحل فجأة عن هذه الدنيا دون أن تراه أو تودعه، ولكن الأمر الوحيد الذي يخفف من هذه الصدمة هو الذكريات المليئة بالمحبة والاحترام. ■

موسى شتيوي

تحدّيات الطاقة النووية في الأردن

بعد جولات من مفاوضات التعاون في مجال الطاقة الذرية، اقترب الأردن من الحصول على فرصة أفضل لبناء مفاعل نووي يسد احتياجاته في مجال الطاقة، وبخاصة الطاقة الكهربائية منها.

يجيء ذلك في ظل أزمة الطاقة العالمية، التي انعكست آثارها المرهقة على دول العالم الثالث على وجه الخصوص، وفي وقتٍ يرتفع فيه سعر النفط باضطراد، ما استدعى البحث جدّياً عن وسائل للطاقة البديلة.

وبدا أن الخيار الأنسب هو الطاقة النووية، فقد باتت الحاجة ملحّة لتطوير وتأمين طاقة بديلة وبتكلفة ممكنة، بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز والكهرباء وتقلّبات المناخ، والحاجة المتزايدة للكهرباء، وما ينجم عن ذلك من غلاء فاحش وارتفاع في كلف التصدير والاستيراد والزراعة والتصنيع بأشكاله كافة.

رغم التكاليف الباهظة لهذا المشروع المصيري، إلا أن المردودات المستقبلية على الأردن اقتصادياً وتجارياً تدعو إلى التفاؤل، بسبب قدرة الأردن على التحول إلى بلد مصدّر للطاقة الكهربائية في غضون عقدين من الزمن، مستفيداً من احتياطي اليورانيوم المخزَّن لديه، ثم إن هذا المشروع سيدعم أهم قطاعَين حيويَين: الصناعة والخدمات.

الأردن بتاريخه وموقعه الجغرافي والسياسي ومظاهر الاستقرار والأمان، يُراهن على أنه سيكون مثالاً ونموذجاً يُحتذى في توليد الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية لتوليد الكهرباء وتنقية المياه والاستخدامات الأخرى في الطب الزراعة والصناعة، وهو ملتزم بمعاهدات دولية في هذا المجال، فكان من أوائل الموقّعين على معاهدة منع انتشار السلاح النووي.

الآن، وبعد أن كان تأمين الطاقة أهم أولويات المواطن الأردني، بدأ الحديث عن تطوير واستحداث نظم وتشريعات خاصة بالطاقة النووية من ناحية سلامتها بيئياً ومن أخطار الزلازل والتخلص من فضلاتها، وتأهيل الكوادر الفنية البشرية اللازمة للتشغيل والصيانة. ■

عمار الجنيدي

ثقافة الجحود والنكران

رغم انتشار جوائز التميز بأنواعها وكثرة الاحتفالات، إلا أن ثقافة الجحود والنكران ما زالت السائدة بطرقها الخفية ووجوهها المتنوعة.

يقول تعالى: «لأن شكركم لأزيدنكم»، وكأنه تحذير قرآني من أنماط الجحود والزهو السائدة، وربما لم تجافِ الصوابَ مقولة: «اتقِ شر من أحسنت إليه»، فالكثير من الأحداث والظواهر التي نشاهدها اليوم في آفاق عالم السياسة والمجتمع تدل على تفشي الجحود والنكران في مجتمعاتنا، وتحولهما إلى آفة خطيرة متداخلة مع النفسية العربية التقليدية.

ولعل أخطر تبعات هذه الآفة تلازمها مع الزهو والغرور، وانتشارها بين فئة المتعلمين والمتخصصين. تعلّمْنا من الغرب والشرق الكثير، لكننا ربما لم نتعلم سمة التواضع في السلوك والمظهر، ونحن نعلم أن منجزات حضارتنا الإنسانية القائمة تُعزى برمتها لسلوكيات التواضع والتقدير، ومن دونهما لن نجد الكثير من الإنجاز.

فالتواضع يدفعنا للمثابرة على تحقيق شيء ما في حياتنا وعملنا، والتقدير الصحيح يحافظ على شعلة الإنجاز ويجذب الآخرين للعمل والكد للوصول لأعلى المراتب.

وربما قلّدْنا الغرب في موضوع الجوائز، وأصبحنا نمنح العديد منها، لكننا ما زلنا أسرى طريقة التفكير العشائرية والأنانية التي تصر على نفي دور الآخرين وإنكاره، سواء كانوا قادة أو موجهين أو خبراء باحثين.

وهناك من يسطو على جهود الآخرين وإنجازاتهم، ينسبها لنفسه ويحقق بواسطتها الرفعة والطموح. في هذا الصدد يقول جاك ولش، القائد الأسطوري السابق لشركة **جنرال إليكتريك:** «يزرع القادة الثقة بإغداق المديح حيث ينبغي، ولا يسرقون أبداً أفكار موظفيهم وينسبونها إلى أنفسهم!».

نمط التفكير هذا، هو الذي دفع دول الغرب لأن تكون في العربات الأولى لقطار الحضارة المنطلق. بينما النمط التقليدي المبني على الجحود والنكران، والذي نعاني منه نحن العرب، ربما يكون هو المسؤول جزئياً عن أسباب بقائنا في العربات الخلفية لقطار الحضارة نفسه.

هذا التفكير البائد المبني على الإحساس المرَضي بتضخم الذات، وبالغرور الفارغ، هو الذي يقتل أوجه الإبداع والابتكار في حياتنا ومنجزاتنا، وهو قائم على المراوغة والكذب وإنكار الحقائق. ■

مهند النابلسي

قانون الانتخاب الجديد:

إعادة إنتاج البرلمان المنحلّ بتكلفة سياسية أكبر

حسين أبو رمّان

تقييم قانون الانتخاب الجديد ليس منطلقه ما إذا كان أفضل قليلاً من سابقه أم لا، فالسؤال المطروح هو: هل قصد القانون تحقيق إنجاز ملموس في مجال تطوير الحياة السياسية والحزبية والبرلمانية أم لا؟ والجواب هو لا. فالقانون الجديد، حتى لو لم يكن أسوأ من سابقه، فهو ليس بأحسن منه على أي حال.

بسام حدادين، أحد أقدم أربعة نواب في المجلس النيابي المنحل، كان موفّقاً في وصف المناخ الذي جاء فيه القانون الجديد بأنه استهدف «الحفاظ على قواعد اللعبة السياسية دون تغيير»، ويحاجج حدادين بأن الادعاء الحكومي بالحرص على برلمان مستقل وفاعل، يتطلب وضع قواعد للعملية الانتخابية تسهم في «تمثيل أكثر دقة لمكونات المجتمع، بما يفتح آفاقاً للتيارات السياسية والاجتماعية الصاعدة لتشق طريقها إلى سلطة الرقابة والتشريع». ويستخلص حدادين أن صياغة القانون الجديد على هذا النحو هو نتاج عقلية «لا تريد توسيع المشاركة والقاعدة الاجتماعية للحكم».

شفافية موؤودة

ربما لم يرافق التحضير لأي انتخابات سابقة، ما رافق الانتخابات المزمع إجراؤها خريف العام الجاري من تأكيدات رسمية على الشفافية، إذ ندر أن كان هناك تصريح حكومي عن الانتخابات لم يقترن بهذه المفردة.

لكن إذا نظر المرء إلى الأجواء التي جرى فيها إعداد قانون الانتخاب المؤقت الجديد، فإنها أبعد ما تكون عن الشفافية. ورغم كل تصريحات اللجنة الوزارية المعنية بقانون الانتخاب بشأن دراسة كل الاقتراحات والبدائل، فقد كانت اللجنة تدرك سقوفها سلفاً، وربما لهذا السبب لم تُدِرْ حواراً وطنياً حول قانون الانتخاب المنشود. وواصلت عملها في قنوات

وغرف مغلقة، كأن القانون لا يعني الناس، حتى انتهت من إعداده.

وزير التنمية السياسية موسى المعايطة، يقول إن اللجنة الوزارية المعنية بقانون الانتخاب «درست كل الصيغ والبدائل المقترحة، لكن كفّة التوجه لإقرار صيغة الدوائر الفرعية الافتراضية هي التي رجَحَت في نهاية المطاف».

يبقى أن الأمر الأكثر مدعاة للغرابة أن الغالبية الساحقة من الصيغ التي كانت متداولة في البلاد لتطوير قانون الانتخاب وفي مقدمتها مبادرات اللجان الملكية؛ الأجندة الوطنية والأردن أولاً، وكذلك المقترحات التي بلورها المركز الوطني لحقوق الإنسان، ومقترحات الأغلبية الساحقة من الأحزاب السياسية، كانت تتطلع جميعها إلى إقرار نظام انتخاب مختلط، ومع ذلك ذهبت الحكومة في اتجاه آخر يستند إلى فكرة الدوائر الوهمية أو الافتراضية التي تسميها الحكومة فرعية، وهذا الاتجاه لم يكن يمثل أولوية بالنسبة للمجتمع المدني أو بالنسبة للرأي العام.

حتى إن الكاتب الصحفي جميل النمري الذي دافع عن تصور لصيغة نظام مختلط بصوت واحد تستجيب لكل الاعتبارات الحكومية، فوجئ بصيغة «المقاعد الوهمية» التي وصفها بأنها «بدعة». وقال إن هذه الفكرة «لا تقدم أي تطوير في الحياة السياسية»، ولا تحل المشكلة المشخصة بـ«العشائرية، والفردية، والخدماتية، والواسطة، والمحسوبية»، معتبراً أن فكرة الدوائر الوهمية «مخرج شكلي إزاء تهمة عدم التساوي في عدد مقاعد الدوائر».

نصائح مفيدة!

لكن الحكومة إن كانت قد وجدت حلاً شكلياً لمشكلة عدم التساوي السابق في عدد مقاعد الدوائر، فإنها لم تنشغل بتحقيق المساواة بين الدوائر المختلفة في عدد ناخبيها، بوصفه المعيار الأساسي في نظام «مقعد لكل دائرة». وهذا ما وصفه المركز الوطني لحقوق الإنسان بأنه تقسيم للدوائر الفرعية على «أسس غير واضحة لم تراع ضمان المساواة النسبية بينها من حيث عدد السكان والمساحة الجغرافية والبعد عن العاصمة إضافة إلى البعد التنموي».

هذا الحل الشكلي لتقسيم الدوائر، سوف يخلق للمرشحين وجمهور الناخبين مشاكل لم تكن في الحسبان. ويأتي في مقدمة ذلك أن كل مرشح سيسعى لاختيار دائرة فرعية لا يكون فيها منافسون أقوياء له. في حين أن القانون لا يضع آلية تكشف لكل مرشح ما الدوائر الفرعية التي اختارها من سبقوه في الترشيح. وإذا لم تصدر تعليمات تلزم المحافظين بوصفهم رؤساء اللجان المركزية في المحافظات بتوضيح ذلك للمتقدمين بطلبات الترشيح، فإن ذلك سيتيح للمحافظين إعطاء «نصائح مفيدة» لبعض المرشحين تعزز فرصهم بالفوز.

الحكومة إن كانت قد وجدت حلاً شكلياً لمشكلة عدم التساوي السابق في عدد مقاعد الدوائر، فإنها لم تنشغل بتحقيق المساواة بين الدوائر المختلفة في عدد ناخبيها، بوصفه المعيار الأساسي في نظام «مقعد لكل دائرة».

وزير التنمية السياسية، أوضح لـ**السجل** أن إعلام كل متقدم بطلب ترشيح، بأسماء من سبقوه وأرقام الدوائر التي اختاروها، هو قيد البحث لإيجاد حل مناسب له.

وحتى إن اختار كل مرشح الدائرة الفرعية التي تناسبه، فإننا قد نكتشف عندما تعلن نتائج الانتخابات أن مرشحاً غير فائز في دائرة فرعية قد نال أصواتاً تفوق أصوات المرشح الفائز في دائرة فرعية أخرى، رغم أن الاثنين تنافسا على الجمهور نفسه في الدائرة الأصلية قبل تقسيمها إلى دوائر فرعية.

النائب السابق حدادين، يتوقع مفاجآت أخرى بسبب ان القانون «أُعِدّ في غرف مغلقة، ولم تُتَح للناس مناقشته قبل إصداره» مثل إمكانية استحواذ المرشحات في الدوائر المخصصة للمسيحيين والشركس والشيشان والبدو على معظم مقاعد الكوتا النسائية، بسبب أن متوسط عدد المقترعين في هذه الدوائر «الفرعية» سيكون أقل من الدوائر الأخرى.

لقد سعت الحكومة لإعطاء الانطباع في كل مفصل من مفاصل قانون الانتخاب أنها أقرت «تطويرات مهمة» لضمان نزاهة الانتخابات، وزيادة المشاركة الشعبية.

صحيح أن القانون غلّظ العقوبات على جريمتَي الرشاوى الانتخابية والتصويت الأمّي لغير الأميين، لكنه لم يغلق منافذ التزوير، بل أبقاها مفتوحة، وهذا يعني أنه يمكن استخدامها في مصلحة متنفذين.

ينطبق هذا الأمر على أمور مثل تصويت الأمّيين وإمكانية الاقتراع في مكان الإقامة أو الدائرة الأصلية.

تصويت الأميين

ففي شأن تصويت الأميين، كان القانون السابق يضع ضوابط متشددة لمنعه ومع ذلك كانت تُنتهك تلك الضوابط على نطاق واسع دون أي مساءلة، رغم أن كشوف المقترعين في كل الصناديق توثق اسم كل من اقترع كأمّيّ.

التصويت الأمي ما زال معمولاً به في القانون الجديد، رغم أنه يتعارض مع سرية الاقتراع، ومع المادة 21 من القانون نفسه «يكون الاقتراع عاماً وسرياً ومباشراً».

حل مشكلة التصويت الأمي غاية في البساطة، ولا يتطلب أكثر من استخدام ورقة اقتراع عليها صور المرشحين، ويقترع الناخب بوضع إشارة بالقلم أو ببصمة للإبهام أمام صورة مرشحه المفضّل.

نقل الأصوات

موضوع نقل قيود الناخبين من دائرة إلى أخرى، سجل في الانتخابات الماضية أحد أكبر منافذ العبث بالانتخابات وتزييف إرادة الناخبين. طاهر العدوان رئيس تحرير صحيفة **العرب اليوم**، وصف هذه العملية يوم 19 أيار/ مايو 2010، بأنها مثّلت «واجهة فساد» خطيرة خلال العقدين الأخيرين، عادّاً أنها أصبحت جزءاً من نظام «مافيا مالية وانتخابية»، وأنها قادرة على «تزوير إرادة الناخبين وارتكاب الجرائم الانتخابية بالجملة من دون حسيب أو رقيب».

بهذا إذا لم تتوافر إرادة سياسية لضمان نزاهة الانتخابات، فيمكن أن يتكرر الأمر نفسه في أي وقت. هذا في حين أن لهذه المشكلة حلاً إدارياً بسيطاً ينطوي على فوائد سياسية واجتماعية غاية في الأهمية.

إن منح الناخب حق الاقتراع في دائرته الأصلية، يمكن أن يستفيد منه أي مرشح، لكن الذين يجنون الفائدة الأكبر في ميزان الفوز، هم المتنفذون إدارياً ومالياً الذين يحصلون على تسهيلات من الإدارة الانتخابية بنقل الأصوات.

يكمن الحل لهذه المشكلة في قَصْر مكان الاقتراع على الدائرة التي يسكن فيها الناخب، وإلغاء الحق في الاقتراع في ما يسمى «الدائرة الأصلية» الذي يشكل غطاء لعمليات نقل الأصوات في القسم الأكبر من الحالات. وهذا من شأنه إعادة الاعتبار للمدينة بوصفها

حاضنة لتنمية المجتمع المدني والمجال العام. فالمواطنون الأردنيون في حيّ ما في العاصمة مثلاً، لا يوحدهم دائماً الهم الانتخابي ذو الصلة بمنطقتهم، لأن جزءاً منهم مشغول بالهم الانتخابي في منطقة أخرى سيقترع فيها، ولنا أن نتصور أن عشرات الألوف من الناخبين يتنقلون يوم الاقتراع بين المدن والمحافظات في كل الاتجاهات.

اللجنة العليا والقضاء

أدخلت الحكومة تعديلاً على تركيبة اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات قياساً بالقانون السابق، يتمثل بتكليف عضو اللجنة، القاضي من الدرجة العليا، بمهمة نائب رئيس اللجنة، وإضافة عضو جديد للجنة من موظفي وزارة التنمية السياسية على أن لا تقل درجته عن الأولى.

الحكومة رأت أن هذا التعديل «يعزز دور القضاء في الإشراف على الانتخابات»، لكن المركز الوطني لحقوق الإنسان الذي رحّب بهذه الخطوة، ذكّر بالحاجة إلى «إنشاء هيئة وطنية عليا مستقلة ودائمة تتمتع بالحياد والنزاهة للإشراف على مراحل العملية الانتخابية وعلى أن يكون للسلطة القضائية الدور الأكبر في إدارتها».

إن تكليف القاضي بمهمة نائب رئيس اللجنة، لا يمثل أي إضافة جوهرية في الحالة القائمة الآن، والسبب أن دور اللجنة نفسها شكلي، فهي من حيث التعريف مسؤولة عن الإشراف على الانتخابات، لكن من الزاوية العملية معنية بالبت في الأمور التي تعرضها عليها اللجان الانتخابية المركزية في المحافظات، هذا إذا كان لديها ما تعرضه عليها.

بينما يستحوذ وزير الداخلية على كل الصلاحيات. فهو الذي يشكل اللجان المركزية على مستوى المحافظات، ولجان الدوائر الانتخابية، واللجنة الخاصة بالكوتا النسائية. حتى إن اللجان المركزية واللجنة الخاصة تقسم اليمين أمام الوزير وليس أمام اللجنة العليا. كذلك فإن القضايا الحساسة ذات الصلة المباشرة بنزاهة الانتخاب يُبت فيها بشكل قطعي على صعيد المحاكم أو مستويات إدارية أدنى.

فمثلاً، محكمة البداية هي المعنيّة بالفصل في الطعون الخاصة بالجداول الانتخابية في مرحلتها الأخيرة، وكذلك البت باعتراضات المرشحين على قرار اللجان المركزية بعدم قبول ترشيحهم. كذلك تفصل محكمة الاستئناف المختصة في طعون الناخبين بقبول ترشيحات ما، وقرارها قطعي. وتبت لجنة الاقتراع والفرز في الاعتراضات التي تقدم إليها من المرشحين أثناء إجراء عملية فرز الأصوات وتُصدر القرار الذي تراه مناسباً ويكون قرارها قطعياً.

علاوة على ذلك، فإن الوزير هو الذي يعتمد نموذج الاقتراع، ويقرر شكل صندوق الاقتراع، ويتسلم النتائج، ويعلنها، ويصدر الشهادات للفائزين، كل هذا بصفته الوزارية وليس بصفته رئيساً للجنة العليا.

ربما لم يرافق التحضير لأي انتخابات سابقة، ما رافق الانتخابات المزمع إجراؤها خريف العام الجاري من تأكيدات رسمية على الشفافية

المركز الوطني لحقوق الإنسان، أصدر بياناً بيّن فيه ملاحظاته على قانون الانتخاب، منها أنه انتقد «الإبقاء على النص المتعلق بسن الرشد السياسي» كما كان في القانون السابق. والمقصود بذلك أن سن الاقتراع الذي يحدده القانون بـ18 سنة، يقترن باليوم الأول من السنة التي تجري فيها الانتخابات، ما يعني أنه إذا أجريت الانتخابات في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام الجاري، فسيكون سن أصغر ناخب هو 18 سنة و10 أشهر، وهذا يحرم قرابة مئة الف من الاقتراع ممن يكونوا قد بلغوا سن الثامنة عشرة.

المركز الوطني انتقد أيضاً عدم تحقيق المساواة بين المرشحات في المناطق الانتخابية المختلفة، موضحاً أن نسبة المفاضلة بينهن لتحديد الفائزات عبر الكوتا النسائية، «تُحتسب على أساس عدد الأصوات التي حصلت عليها المرشحة مقسوماً على عدد المقترعين في الدائرة الفرعية وليس على مستوى المحافظة».

دلالة الفرق بين هاتين الطريقتين، أن تقسيم عدد الأصوات التي تحصل عليها المرشحة على عدد المقترعين في المحافظة، يعطي أساساً موحداً لاحتساب الفوز وبخاصة أن مقعد الكوتا مخصص للمحافظة، وهذه طريق عادلة لاحتساب الفوز، بينما الطريقة التي اعتمدها القانون لا تراعي الفروق الكبيرة بين أعداد المقترعين في الدوائر الفرعية ضمن المحافظة الواحدة، ما يعني أن فرص الفوز تكون أكبر في الدوائر الصغيرة بعدد المقترعين فيها.

كذلك، انتقد المركز الوطني لحقوق الإنسان عدم تبني إجراءات إدارية تسمح للموقوفين إدارياً وقضائياً بممارسة حقهم في الانتخاب علماً أن عددهم يبلغ عشرات الآلاف، بالإضافة إلى حرمان الأردنيين الموجودين في الخارج من ممارسة حقهم في الانتخاب.

المؤشرات المتاحة ترجّح حرص الحكومة على إجراء انتخابات بأقل تدخّلات ممكنة، أو بتدخّلات «ناعمة» لا تستثير شكوك الناس بعدم نزاهة الانتخابات، غير أن النتيجة المؤكدة أن القانون الجديد لن ينتج برلماناً مختلفاً عن سابقه، ذلك أن قواعد الفوز لم تتغير، ويلزمها نفوذ عشائري ومالي، وسوف تتحسن حصة الإخوان المسلمين كأهمّ قوة منظمة في البلاد، أما الفوز على أساس الجدارة والرؤية البرنامجية فسيكون الاستثناء. ومرة أخرى ستدفع البلاد ثمن التجاهل المتكرر لمتطلبات الإصلاح والتنمية السياسية.■

تعيين مدير جديد للأمن العام:

الرسالة من التغيير

ليلى سليم

تم ترفيعه إلى رتبة فريق، ثم أحيل على التقاعد. بهذه الطريقة تم تغيير مدير الأمن العام مازن القاضي، وتعيين سفير المملكة في البحرين حسين المجالي بدلاً منه، وهي خطوة جاءت وسط انتقادات قاسية لأداء جهاز الأمن العام في مواجهة ما بات يعرف بـ«موجة العنف المجتمعي» التي تجتاح البلاد.

التغيير جاء بعد أيام من مقتل الشاب عبد السلام النعيمات، 36 عاماً، على يد عناصر من إدارة مكافحة المخدرات، أثناء مداهمتهم منزل أخيه عبد الدايم في أم السماق، حيث اندلعت بعد وفاته أحداث شغب قام خلالها شبان من أقاربه بإحراق كشك أمني وتكسير سيارتي شرطة في شارع مكة.

أحداث شارع مكة جاءت بدورها بعد أيام من اندلاع أحداث شغب مماثلة في الشونة الشمالية، إثر وفاة موقوف في المركز الأمني في المنطقة، حيث أعلن الأمن العام أن عمر البشارات، 41 عاماً، انتحر في نظارة المركز باستخدام بنطاله، لكن عائلته كذّبت الرواية، واتهمت في بيان أصدرته بعد الحادثة الأمن العام بـ«تصفية» ابنها. أحداث الشونة تصاعدت وترافقت مع أعمال سلب ونهب، بعد مقتل شقيق المتوفي في المواجهات مع رجال الأمن.

قبل هذه كله، سُجلت حالات عدة تسبب فيها العنف الزائد من عناصر الأمن العام في مقتل مواطنين أو التسبب لهم بإصابات بالغة، منهم صادم السعود، 27 عاماً، الذي توفي في تشرين الأول/أكتوبر 2009، واتّهمت عائلته أفراد من مركز أمن الحسين بتعذيبه بعد توقيفه إثر مشاجرة.

وهناك أيضاً فخري العناني، 50 عاماً، الذي قُتل تشرين الثاني/نوفمبر 2009، أثناء مطاردة قوات الأمن لمطلوبين في معان، وعاهد العلاونة، 25 عاماً، الذي اتهم أفراد شرطة بإلقائه من سيارة تابعة لمديرية الأمن العام، أثناء مشاركته في اعتصام عمال الميناء في تموز/يوليو 2009، وما زال يعالَج من إصاباته التي أقعدته عن العمل.

تكرار التجاوزات وطابع العنف الذي اتسمت به، كرّس انطباعاً بأن الانتهاكات مثار الجدل هي «سياسة» يتبعها الجهاز، وليست «تصرفات فردية» لعناصره، كما يردد المسؤولون فيه، وهو أمر يؤكده التقرير الأخير للمركز الوطني لحقوق الإنسان، الذي يشير إلى أن نصيب الإدارات الأمنية من الشكاوى المتعلقة بانتهاكات هي دائماً الأعلى، إذ شكّلت ما نسبته 59 في المئة تقريباً من مجموع الشكاوى الواردة للمركز العام 2009، مقارنة بـ55 في المئة تقريباً في العام 2008. مع الأخذ في الحسبان أن الانتهاكات قد تكون أعلى من ذلك، فالتقرير يشير إلى أن كثيرين لا يتقدمون بشكاوى بسبب «خوفهم من انتقام رجال الشرطة»، أو لقناعتهم بـ«عدم جدوى» تقديم شكوى.

العنف الزائد لم يكن الانتقاد الوحيد الموجَّه إلى أداء الجهاز، فقد وُجهت انتقادات أخرى إلى سياسة غير مسبوقة استنها الأمن العام وهي تقديم عطوات «أمنية» باسمه، عند ارتكاب أفراده تجاوزات، وذلك على غرار العطوات العشائرية، وقد بدأ هذا «التقليد» بعد حادثة تعذيب الشاب صادم السعود.

الكاتب في صحيفة **الغد** جميل النمري الذي رأى في ذلك تكريساً لـ«أعراف نحتاج إلى تجاوزها»، كتب ساخراً أن الأمن العام الذي «يأخذ عطوة قد يقبل غداً الجلوة».

الخطورة في مسألة العطوات الأمنية هذه، تكمن في تحويل الجهاز إلى طرف في النزاع بدلاً من كونه الفيصل فيه، الأمر الذي يضعف من مفهوم مبدأ سيادة القانون، ما يفسر بالتالي «الاجتراء» على أفراد الجهاز وعلى ممتلكاته، إذ تكررت حوادث الاعتداء على رجال شرطة، كما تكررت حوادث إحراق أكشاك أمنية ومركبات شرطة.

تنامي «ظاهرة» العنف المجتمعي هو نتاج عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية، وليس من العدل تحميل جهاز الأمن العام الواقف في وجه المدفع مسؤولية هذا، ولكن مدير الأمن العام السابق الذي لا يتحمّل كما كتب رئيس تحرير **الغد** موسى برهومة «مسؤولية الظروف التي أنتجت مظاهر العنف الاجتماعي»، يتحمل «نتائج فقدان السيطرة الأمنية على بعض المواقف في كثير من الأحيان». من هنا يرى برهومة أن الفكرة التي يجب ان ترتكز عليها العلاقة بين المواطن ورجل الأمن في زمن المدير الجديد هي «الشراكة، لا الخصومة الافتراضية المسبقة التي كللت عهداً طويلاً من النظرة المشتركة بين الطرفين».

المجالي الذي التقط الرسالة من التغيير، رفع وبعد أيام من تعيينه رسالة إلى الملك تعهّد فيها بمواصلة «التصدي للجريمة ومكافحتها للمضي قدماً في المحافظة على أمن الوطن والمواطن»، ولكنه أكّد على أن ذلك سيكون «مع مراعاة أخلاقيات وآداب الواجبات المهنية التي يضطلع بها الأمن العام، منطلقه الاحترام الكامل للمواطن والمحافظة على حقوقه، والالتزام المطلق بالشرعية وسيادة القانون بحزم دون غلظة».

المؤشرات تقول إن الأمر يتعدى هذه المرة استبدال مسؤول بآخر، فرسالة المجالي التي تؤكد على أنه «لا قيمة لأمن تهون على منتسبيه معاييره الخلقية، ولا قدسية لرسالة لا تضع كرامة الإنسان فوق كل اعتبار»، تعني أن المقصود هو استبدال سياسة بأخرى. ■

موسى المعايطة:

«التضامن الحكومي» يتقدم على الرؤية السياسية الخاصة

محمد الفضيلات

الاعتدال الذي اتسم به الحكم الملَكي في الأردن، مكّنه على الدوام من احتواء شخصيات معارضة في مواقع وظيفية متقدمة في الدولة، أو من خلال المنصب الوزاري، وشمل ذلك شخصيات اتُّهمت بالتآمر على نظام الحكم، أواسط الخمسينيات مثل صادق الشرع ونذير رشيد ومعن أبو نوار وآخرين، وغيرهم في الستينيات والسبعينيات.

وفيما كان يُنظر إلى مَن يجري احتواؤهم بعين الشبهة، ما يعني خسارتهم لتأييد الشارع، اختلف الأمر بعد بداية الانفراج الديمقراطي 1989، وإقرار الميثاق الوطني. فباستثناء حزب التحرير غير المرخص، حذفت جميع الأحزاب والتيارات السياسية من برامجها فكرة إسقاط النظام، وترشَّحَ ممثلون عنها في الانتخابات النيابية بدءاً من العام 1989، باستثناء انتخابات العام 1997 التي قاطعها الإسلاميون وحدهم، ما كان يعني القبول بشرعية نظام الحكم، والعمل على الإصلاح من الداخل.

العقدان الأخيران شهدا دعوة معارضين أو معارضين سابقين- بشكل دائم لإشغال المنصب الوزاري. وكان سياق ذلك احتوائياً في معظمه ويتم بسلاسة. وقياساً بأفكار الإصلاح والتغيير التي كانت تحملها هذه الشخصيات، فإن السواد الأعظم منهالم يترك بصماتٍ مؤثرة في دوائر الحكم في الغالب، إن لم يكن قد انتقل إلى تقمص الأداء البيروقراطي المحافظ.

كانت حكومة طاهر المصري العام 1991، قدّمت أول دليل على «صدق نوايا» المعارضة السابقة، وانفتاح نظام الحكم عليها في آن. لكن مؤتمر مدريد والسير باتجاه العملية السلمية سدّدا الضربة الأولى لهذا التوجّه، فبعد أن خصَّ المصري «التجمع الديمقراطي» الذي تشكّل من أحزاب وشخصيات قومية ويسارية، بخمس حقائب وزارية شغلها: علي أبو الراغب، ممدوح العبادي، صالح إرشيدات، محمد فارس الطراونة وسليم الزعبي، وجد رئيس الوزراء نفسه أمام استقالة الطراونة والزعبي من التجمع، ومحمد الحموري من خارجه، بعد أقل من أربعة أشهر على تشكيل الحكومة.

موسى المعايطة، يمثّل «الطبعة الأخيرة» من التوجّه لاستقطاب معارضين أو محاولات احتوائهم، فها هو الآن يشغل حقيبة وزارية مهمة جداً في حكومة سمير الرفاعي، بعد أن جاء مع حكومة الذهبي، وهي حقيبة معنية بالإصلاح السياسي، ومن المفارقة أن يُختار وزيراً لها يساري وناشط معروف مثل المعايطة.

وعيه السياسي تفتح باكراً على الأفكار اليسارية والقومية، فوجد في رومانيا التي ابتُعث للدراسة فيها وهو ابن الحزب الشيوعي الأردني، البيئة المناسبة لتوجهه الفكري

وفي هذا السياق، انتقل المعايطة من موقعه مدافعاً عن إصلاح «جذري» طالبَ به من على كرسيه في الأمانة العامة لحزب اليسار الديمقراطي الذي شغله لعشر سنوات، 1998 - 2008، إلى مدافع عن الإصلاح «التدريجي» و«الآمن»، وفق رؤيته التي تبناها قبل أن يصبح وزيراً للتنمية السياسية.

الإصلاح الجذري الذي أراده المعايطة إبّان قيادته حزب اليسار، كان يتطلب، في رأيه، إقرار قانونَي أحزاب وانتخاب عصريَّين، يفتحان الأفق السياسي الذي أغلقه قانون الأحزاب السياسية لسنة 1992 وقانون الأحزاب لسنة 2007، وقانون الانتخابات -الصوت الواحد- الصادر في العام 2001.

هكذا يجد اليساري، الوزير موسى المعايطة، نفسه على المحك، فقد التحق بالسلطة حاملاً أمل التغيير، و«نجح في الحفاظ على نفسه» كما يقول رفيقه الحزبي وشريكة في نظرته الإصلاحية جميل النمري، غير أن رفيقه الآخر عبد الرحمن المجالي وصف رحلة المعايطة الانتقالية لـ**إسّجل** بقوله: «أمسكت به الصنارة ولم يأكل الطعم، بعد أن كان هدفه أكل الطعم والإفلات من الصنارة».

ابن الكرك الذي رأى النور العام 1954 في إربد التي أحبَّها، وتنقل برفقة والده القائمقام حابس المعايطة على مساحة الوطن، أشغلته هموم السياسة باكراً، فما إن أتم دراسته في ثانوية إربد 1970، حتى حزم حقيبته وغادر للدراسة في مدينة حلب التي لم يجد فيها حلمه، فقفل عائداً إلى عمان.

وعيه السياسي تفتح باكراً على الأفكار اليسارية والقومية، فوجد في رومانيا التي ابتُعث للدراسة فيها وهو ابن الحزب الشيوعي الأردني، البيئة المناسبة لتوجهه الفكري، «فيها تعلمت العمل السياسي، وتثقفت سياسياً» كما يقول المعايطة، لكنه يؤكد أن ميوله كانت دائماً ديمقراطية وتعددية، حتى في أوج المد اليساري. وبسبب نشاطه ووعيه السياسي وشخصيته غير الصدامية، انتُخب رئيساً للاتحاد الوطني لطلبة الأردن في رومانيا، الذراع الطلابي للحزب الشيوعي الأردني ومنظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن.

كغيره من غالبية قيادات العمل اليساري، لم يدرس العلوم الاجتماعية، فعاد إلى الأردن في العام 1981 بعد أن نال الماجستير في هندسة الاتصالات، وبقي منحازاً إلى الفكر اليساري تنظيراً وتأطيراً، حتى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الشيوعية، وعمل ناشطاً في زمن الأحكام العرفية في البلاد.

دخول المعايطة إلى الحكومة إثر التعديل الذي أجراه رئيس الوزراء السابق نادر الذهبي على حكومته في 23 شباط/فبراير 2009، سبقته مشاركته إلى جانب عدد كبير من رجال دولة سابقين وشخصيات سياسية وحزبية وإعلامية، في سلسلة حوارات ولقاءات عقدها مركز «شراكة من أجل الديمقراطية» في تشرين الأول/أكتوبر 2008، خرجت بتصور إصلاحي «تدريجي وآمن» يقوم على المواءمة بين مخاوف الدولة ومطالب المجتمع.

تلك الحوارات قدّم المعايطة فيها، أرضيةً للنقاش، ورقة حملت عنوان «نحو إصلاح آمن وتدرّجي»، وجرى إعداد خلاصاتها في وثيقة بنيّة إيصالها إلى الملك عبداللّه الثاني.

مشارك في الحوارات مقرّب من المعايطة قال لـ**إسّجل**: «تم إيصال الوثيقة إلى رئيس الوزراء حينئذ نادر الذهبي، الذي تعرّف من خلال الوثيقة على رؤية المعايطة للإصلاح، وصودف أن تعديلاً حكومياً كان على الطريق، فجيء بالمعايطة وزيراً». لكن **إسّجل** لم تستطع التأكد من صحة هذا الاستنتاج.

أيّاً كانت الطريق التي سلكها المعايطة للوصول إلى كرسيه في وزارة التنمية السياسية، فإنه يدافع عن تلك المشاركة التي وصفها لـ**إسّجل** بـ«ذات الجدوى»، ويقول: «عدم المشاركة في الحكومة بحجة أن المشاركة أمر غير منتج، تفكيرٌ عدمي».

الوزير الذي يؤكد أن مشاركته في الحكومة لم تغير في نظرته الإصلاحية، أعاد انتقاد تعديل قانون الأحزاب السياسية لسنة 2007 الذي اشترط رفع عدد الأعضاء المؤسسين للحزب إلى خمسمئة عضو بعد أن كان العدد خمسين. ويقول في ذلك: «زيادة عدد الأعضاء المؤسسين للحزب لم يؤدِّ إلى تطوير الحياة السياسية، بل نرى أن الحياة الحزبية تراجعت منذ إقرار التعديل ودخوله حيز التطبيق».

الوزير الذي يؤكد أن مشاركته في الحكومة لم تغير في نظرته الإصلاحية، أعاد انتقاد تعديل قانون الأحزاب السياسية لسنة 2007 الذي اشترط رفع عدد الأعضاء المؤسسين للحزب إلى خمسمئة عضو بعد أن كان العدد خمسين

التعديل الذي أراد «إدخال الأحزاب أتون التحشيد من أجل الحصول على شهادات عدم محكومية مدفوعة الأجر» كما يقول جميل النمري الذي شغل منصب رئيس المجلس العام في حزب اليسار الديمقراطي، دفع الحزب إلى إعلان موقف «متقدم» من القانون من خلال رفض تصويب أوضاعه خلال مهلة العام التي منحها القانون للأحزاب.

بحسب النمري، فإن قرار حل الحزب لقي ترحيباً من أمينه العام موسى المعايطة، نتيجة الوصول إلى حالة من الإحباط والقناعة بانغلاق الأفق السياسي أمام الإصلاح السياسي في ظل عدم تعديل قانونَي الأحزاب والانتخاب وفق رؤية الحزب.

المشاركة في الحكومة قضية شغلت بعض

الأحـزاب اليسارية التي طلب منها الدخول في الحكومة، وساهمت في حـدوث انشقاق في حـزب المعايطة، حيث تسببت مشاركة مصطفى شنيكات وزيراً للزراعة في حكومة عبد الكريم الكباريتي 1996، في خلق خلاف داخل الحزب الديمقراطي الوحدوي الذي تشكّلَ من أحزاب الديمقراطي الاشتراكي، والعربي الديمقراطي، والتقدمي الديمقراطي، إضافة إلى تيار من حزب «حشد» العام 1996. هذا الخلاف انتهى باستقالة مازن الساكت الأمين العام للحزب، وانتخاب المعايطة أميناً عاماً له.

المعايطة المؤمن بالديمقراطية، انحاز إلى الموقف الحكومي الذي لم يتبن مبدأ تصويت الأردنيين في الخارج في الانتخابات

انتخاب المعايطة لمنصب الأمين العام للحزب الديمقراطي الوحدوي الذي أصبح اسمه لاحقاً، حزب اليسار الديمقراطي، شكّل انتصاراً للتيار «التجديدي» داخل اليسار على حساب التيار «التقليدي» كما يقول عبد الرحمن المجالي، الـذي لم يحدد كيف يكون الحزب تجديدياً، في ما يراه النمري من خلال «الخروج من الشعارات السياسية والعقلية الاتهامية التي كانت سائدة في الأحـزاب اليسارية، والتوجه نحو وضع أفكار ملموسة للإصلاح السياسي».

النمري والمجالي يتفقان على أن المعايطة عملَ بأمانة من أجل أفكاره التجديدية، وظل ملتزماً بنهجه الإصلاحي القائم على تطوير الحياة السياسة مـن خـلال قانونَي أحـزاب وانتخاب عصريَّين.

النمري يرى أن المعايطة حافظ على نهجه بعد دخوله إلى الحكومة «وفق إمكانياته»، فهو «صوت من ضمن 28 صوتاً في التشكيلة الحكومية»، الأمر الذي أكده الوزير لـ**إسجل** بقوله: «أعمل على تطوير الحياة السياسية وتنميتها»، معترفاً أن «التغير الاجتماعي يحتاج إلى وقت طويل من أجل تحقيقه».

لكن المجالي حمل على الوزير «أدبـه» الزائد، قائلاً: «السياسة لا تُدار بالأدب» فقط، كاشفاً أن مشاركة المعايطة في الحكومة خَلَتْ من الاشتراطات من جانبه. لكنه يعتقد أن استدعاءه شكّلَ «موافقة حكومية على مساره الإصلاحي»، كما غابت الاشتراطات الحكومية على توزيره، الأمر الذي يؤكده المعايطة.

المعايطة الذي صاحبَ حكومة الذهبي حتى رحيلها في 9 كانون الأول/ديسمبر 2009، حافظ على كرسيه في وزارة التنمية السياسية مع حكومة سمير الرفاعي التي تشكلت في 14 كانون الأول/ديسمبر 2009.

وجَد الوزير «الإصلاحي» نفسه وجهاً لوجه مع أطروحاته الإصلاحية الداعية إلى قانون انتخاب عـادل، وذلـك بعد أن صـدرت الإرادة الملكية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة بعد تعديل قانون الانتخابات الذي تصفه أحزاب المعارضة بـ«الإقصائي وغير العادل».

المعايطة الذي بدا تأثيره محدوداً في صياغة قانون الانتخاب، أكد لـ**إسجل** في مقابلة قبل صدور القانون، أن «القانون المقبل سيعالج غالبية الاختلالات في القانون السابق»، وهذا فعلياً لم يحصل ولا علاقة للقانون الجديد بالأفكار «التجديدية» التي دخل المعايطة الحكومة وهو يحملها، واكتفى بالقول إن أي قانون «سيلقى نقداً من الأحزاب»، نظراً لتباين وجهات النظر لدى هذه الأحزاب.

لكن تصريح المعايطة حول تأييد غالبية الأردنيين لقانون الصوت الواحد، أثار جدلاً حول حفاظه على مساره الإصلاحي. الوزير ذكرَ في حوار مع صحيفة **الراية** القطرية، 4 نيسان/إبريل 2010، أن ثمة استطلاعات تقول إن 59 في المئة من الشعب الأردني مع قانون الصوت الواحد، وأخرى تقول إن 65 في المئة مع هذا القانون.

هذا التصريح أثار حفيظة أحزاب معارضة وصفت الوزير بـ«المنحاز للموقف الحكومي».

المعايطة حاول إزالة اللبس الذي أثير حول تصريحه، بقوله إنه لا يعبّر عن وجهة نظره بالضرورة، إنما استقاه من استطلاعات الرأي، وهنا يقصد الوزير استطلاعات الديمقراطية التي يجريها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية سنوياً منذ العام 1993.

المعايطة المؤمن بالديمقراطية، انحاز إلى الموقف الحكومي الـذي لم يتبن مبدأ تصويت الأردنيين في الخارج في الانتخابات، وعلل موقفه في الملتقى الوطني الخاص بالانتخابات النيابية الذي عُقد في 28 آذار/ مـارس 2010 بقوله: «لنكن واقعيين. من الصعب أن يصوّت الأردنيون في الخارج، ولو تغيرت النتائج ستُتَّهَم الحكومة بأنها زورتها من خلال السفارات الأردنية».

قانون الانتخابات صدر في 18 أيار/ مايو 2010، وستجري الانتخابات التشريعية في الربع الأخير من العام الجاري وفقه، لكنه لم يتجاوز القانون «أزمـة» الصوت الواحد، الأمـر الـذي أدرجته أحـزاب المعارضة ضمن «عدم توافر رغبة في الإصلاح السياسي لدى الحكومة»، بحسب البيان الصادر عن جبهة العمل الإسلامي في اليوم التالي لصدور القانون.

تصريح المعايطة حول تأييد غالبية الأردنيين لقانون الصوت الواحد، أثار جدلاً حول حفاظه على مساره الإصلاحي

الـقـانـون الجديد أدخـلَ تعديلات على تشكيل اللجان بإعطاء القضاء قـدرة أكبر على الرقابة على الانتخابات، كما رفع القانون عدد مقاعد المجلس إلى 120 مقعداً، بزيادة 10 مقاعد عن عدد أعضاء المجلس الخامس عشر المنحل.

عدم تجاوز «أزمة» الصوت الواحد وعدم إدخـال تعديلات جوهرية على القانون، جعل الوزير في مرمى النقد، بخاصة مع دفاعه عن قانون الانتخابات لسنة 2001، وإن كان دفاعاً يستند فيه إلى الإحصاءات. يقول المجالي: «على المعايطة الذي يقتنع بالإحصاءات، أن يدرك أن 40 إلى 50 في المئة من الشعب الأردني ضد قانون الصوت الـواحـد بحسب الإحـصـاءات نفسها التي يعتمدها الوزير».

وفي غياب الأساس البرنامجي لتشكيل الحكومات، فإن مشاركة أي وزير له نكهة أو خلفية معارضة في أي حكومة، يجعله تلقائياً أسير الحدود التي يفرضها الاتجاه السائد في مجلس الـوزراء. ومع ذلك، فإن التزام الوزراء بـ«التضامن الحكومي» دفاعاً عن السياسات الحكومية، يجب أن لا يحول دون إبـداء أي منهم وجهة نظره المختلفة في القضايا الجوهرية أو المفصلية، فلا أحد يفترض أن القرار الحكومي حين يصدر يكون بالإجماع. ■

الأردن في تقرير سياسة الجوار الأوروبية:

النصف الممتلئ من الكوب

منال مطر

«قصة نجاح» هو التعبير الذي استخدمته ممثلة اللجنة العليا للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون، لوصف «سياسة الجوار الأوروبية»، وذلك بمناسبة إطلاق الاتحاد في أيار/مايو 2010، تقاريره التقييمية لأداء ست عشرة دولة استهدفتها هذه السياسة، من بينها الأردن.

السياسة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي العام 2004، ويرصد لها 2 مليار يورو سنوياً، تقوم فكرتها الأساسية على تقديم منح، وتنفيذ مشاريع تنموية مشروطة بإجراء إصلاحات سياسية، اقتصادية واجتماعية.

رغم وجود انتقادات هنا وهناك، فإن تقييم الأردن كان إيجابياً، فقد نوّه التقرير بـ«الجهود التي يبذلها الأردن للمضي قدماً في طريق الإصلاحات المرتكزة على قيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان»، كما ذكر أن الأردن أحرز تقدماً في مجالات «حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثل حقوق المرأة من العنف المنزلي والمعاملة على قدم المساواة، وحقوق الطفل ومكافحة الإتجار بالبشر»، كما أحرز تقدماً في مجالات «النقل والطاقة المتجددة والعلوم والتكنولوجيا».

الإيجابية «غير المعتادة» في التقارير الدولية، تعود إلى اعتماد «النظر إلى النصف الممتلئ من الكوب» كمنهج لهذا التقرير، وأبرز مثال على ذلك أن خطوة حل البرلمان التي لعبت دوراً رئيسياً في تغيير تصنيف الأردن من بلد «حر جزئياً» إلى بلد «غير حر» في تقرير منظمة **freedom house** الأميركية عن واقع الحريات في الأردن العام 2009، رُصدت في تقرير الاتحاد الأوروبي كمؤشر على التوجه نحو الإصلاح السياسي.

فقد عرض التقرير هذه الخطوة بوصفها جاءت في سياق الدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة، ستنفذ وفق قانون انتخابات جديد سيعمل على «تحسين فرص تمثيل النساء وفئات اجتماعية أخرى».

في السياق نفسه، فإنه وعلى عكس تقارير أخرى أكدت تردي واقع الحريات الصحفية، ومنها التقريران الأخيران لمنظمة **freedom house**، ومركز حماية حرية الصحفيين، فإن تقرير الاتحاد الأوروبي يؤكد أن الأردن حقق «تقدماً وفق المؤشرات الدولية في ما يتعلق بحرية الصحافة»، لكنه أعرب عن مخاوفه من قانون العقوبات الذي ما زال يجيز سجن الصحفيين ويوقع عليهم غرامات ويشجع الرقابة الذاتية.

الأمر الآخر الذي أسهم في إشاعة جو من الإيجابية في التقرير، أن تقييم أداء الأردن كان مستنداً بشكل أساسي إلى «الإجراءات» التي تم اعتمادها العام 2009، ولم يستند إلى نتائجها العملية التي نوّه أكثر من مرة إلى وجوب «الانتظار» قبل تلمُّس نتائج التطبيق العملي لها.

فمعيار تحقيق الأردن «المزيد من التقدم على صعيد الحكم الرشيد والشفافية» كان برنامج الإصلاح «الطموح» الذي كُلفت به الحكومة الجديدة، وبدء عمل ديوان المظالم، واعتماد مدونة سلوك تنظم العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام، و«تفعيل» دور الناطقين الرسميين، وعقد اجتماعات دورية مع الصحافة.

كما أن «تحسُّن» ظروف الاحتجاز استند إلى مذكرة التفاهم التي وقعها المركز الوطني لحقوق الإنسان ومديرية الأمن وتسمح لمحامين بالقيام بزيارات مفاجئة إلى مراكز الاعتقال.

في السياق نفسه، فإن «التقدم» في جهود مكافحة الفقر الذي ذكر التقرير أن وضعه في الأردن «مثير للقلق»، حيث يعيش 10 في المئة من السكان بأقل من دينار يومياً، كان مستنداً إلى إنشاء هيئة للتنسيق بين جميع برامج مكافحة الفقر، وإلى إنشاء قسم خاص للفقر في دائرة الإحصاءات العامة، هو الأول من نوعه في العالم العربي.

إضافة إلى الأردن، فإن الدول المشاركة في سياسة الجوار الأوروبية، هي: الجزائر، مصر، لبنان، السلطة الفلسطينية، إسرائيل، سوريا، تونس، المغرب، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا وأوكرانيا، إضافة إلى ليبيا التي تشارك في الاجتماعات بصفة مراقب.

الهدف من سياسة الجوار كما يقول تقرير تقييمي لإنجازات السنوات الخمس الماضية، صدر بالتزامن مع التقارير الخاصة بالدول المشاركة، هو ضمان أمن أوروبا من خلال تحقيق الاستقرار في مناطق جوارها، فبعد عشرين سنة من انتهاء الحرب الباردة فإن أوروبا كما يقول التقرير، تواجه تهديدات جديدة تتمثل في أن النزاعات والتوتر الذي تعيشه مناطق جوارها تؤثر على أمنها من خلال الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية والقرصنة.

بحسب التقرير، فإن الفقر وعدم المساواة وانتهاك سيادة القانون، من الأسباب الرئيسية للنزاعات وقلة الأمن في مناطق دول الجوار الأوروبي. من هنا، فإن تعزيز إصلاحات تستهدف احترام حقوق الإنسان في هذه الدول، وتخفيض الفقر فيها، وتعزيز سلطة القانون، هو في المحصلة معالجة لجذور هذه النزاعات. ■

الحكومة في مواجهة رئيس لجنة عمال المياومة:

اللاعبون الجدد

دلال سلامة

في مشهد المواجهة بين الحكومات والناشط العمالي محمد السنيد، التي بلغت ذروتها بصدور قرار فصله من عمله، وقرار آخر باعتقاله وتحويله إلى محكمة أمن الدولة، لا تكمن المفارقة في أن الحكومات التي اعتادت عبر تاريخها أن تكون مواجهاتها مع أحزاب وناشطين سياسيين مؤدلجين ومنظمات مجتمع مدني أو حتى عشائر، تجد نفسها وللمرة الأولى في مواجهة مع عامل مياومة، عمره 34 سنة، يعمل مشغّل آبار ارتوازية في وزارة الزراعة، ويحمل شهادة التوجيهي الزراعي.

المفارقة الحقيقية، أن الكفّة في هذه المواجهة تميل لصالح السنيد، الذي استطاع قبل أربع سنوات تأسيس وقيادة لجنة لتمثيل ما يزيد على 13 ألف عامل مياومة وقتها، يتوزعون على وزارات الدولة، وهي لجنة سببت «الصداع» للحكومات المتعاقبة، واستطاعت انتزاع تثبيت ما يزيد على 9 آلاف عامل منهم.

رجحان كفّة السنيد عكسته بجلاء حركة التضامن الواسعة معه من أحزاب ومنظمات حقوقية أردنية وعربية وفعاليات شعبية، في إطار التطورات الدراماتيكية التي طرأت مؤخراً على قضية عمال المياومة المفصولين.

ففي وقت أوشكت فيه الحكومة على طي صفحة 256 عاملاً فُصلوا مطلع العام الجاري، بإعادة 190 عاملاً إلى وظائفهم السابقة، وإعلان قرب حل مشكلة الباقين، قامت بتفجير الموقف مرة أخرى، عندما أصدر وزير الزراعة قراراً بفصل السنيد، الذي قاد خلال الأشهر الخمسة الماضية حركة إعادة العمال المفصولين.

الوزير برر في تصريحات صحفية قرار الفصل الذي صدر يوم 2 أيار/ مايو 2010، بـ«عدم انتظام السنيد في عمله»، مدللاً على ذلك بتوجيه ثلاثة إنذارات للسنيد كان آخرها إنذار نهائي تلقّاه في آذار/مارس 2010.

لكن السنيد نفى عدم انتظامه في العمل، وقال في تصريح لـ**السجل** إن جميع أيام غيابه عن العمل مغطّاة بإجازات سنوية أو مرَضية.

السنيد الذي أصر على أن قرار فصله كان «كيدياً»، دلل على ذلك بأن الإنذارات التي حصل عليها خلال سنوات خدمته البالغة 16 سنة كعامل مياومة في وزارة الزراعة، بلغت 14 إنذاراً وليست ثلاثة كما ورد في خطاب الفصل، وأن هذه الإنذارات التي يعدّها «أوسمة شرف» كانت جميعها مرتبطة بنشاطاته النقابية. يقول: «لو كانت هذه الإنذارات قانونية لتمّ فصلي منذ زمن طويل، ولكن توقيت فصلي الآن مرتبط بمواجهتي مع الحكومة في قضية العمال الأخيرة، وهي مرتبطة أيضاً برفضي التنازل عن الدعوى التي رفعتها على الوزير بعد شتمه لي في أحد الاجتماعات».

قرار فصل السنيد صعّد الموقف، وجعل الأمور تتخذ منحى أكثر حدة باعتقاله مع متضامنين معه أمام مركز «شراكة من أجل الديمقراطية» في مادبا، حيث كان وزير الزراعة يلقى محاضرة هناك، إذ دخل السنيد بعد الاعتصام إلى قاعة المركز وبدأ يهتف مطالباً برحيل الوزير، ورحيل رئيس الوزراء سمير الرفاعي.

محمد السنيد

السنيد مع شخص آخر هو أحمد اللوانسة، حُوّلا إلى محكمة أمن الدولة، ووُجهت إليهما تهمة «التجمهر غير المشروع». أفـرج عن اللوانسة بعد يوم واحد بكفالة، في حين اعتُقل السنيد عشرة أيام قبل أن يُفرج عنه بكفالة.

السكرتير التنفيذي لمركز «شراكة من أجل الديمقراطية» عارف طوالبة، أكد أن السنيد كان متواجداً بشكل قانوني في المكان، فقد وجّه المركز إليه دعوة للحضور، أولاً بصفته ناشطاً نقابياً، وثانياً لأن مسألة فصله كانت من المسائل التي كان مخططاً تناولها مع الوزير و«مساءلته» بشأنها.

رجحان كفّة السنيد عكسته بجلاء حركة التضامن الواسعة معه من أحزاب ومنظمات حقوقية أردنية وعربية وفعاليات شعبية

طوالبة أكد أن المركز لم يتقدم، رغم تعطّل المحاضرة، بشكوى ضد دخول السنيد إلى القاعة، ذلك أن ما قام به هو «ممارسة لحقه المشروع في الاحتجاج السلْمي»، منوّهاً إلى أن السنيد لم يستخدم في هتافاته ضد الوزير والحكومة «ألفاظاً نابية» ولم يقاوم رجال الأمن كما ذكرت صحف محلية.

فـي ظـل هـذه الـتـطـورات، فـإن السؤال المطروح لم يعد يتعلق بالرؤية التي تمتلكها الحكومة حـول قضية عمال المياومة، أو الإستراتيجية التي تنتهجها للتعامل معها، فقد ثبت بالتجربة العملية أن كليهما غائب، وإلا ما الحكمة من إعادة تفجير الموقف في اللحظة التي أوشكت فيها الحكومة مع عمال المياومة على الخروج من عنق الزجاجة؟

السؤال هنا هو إن كانت الحكومة تنتبه إلى ما يقول الكاتب في **العرب اليوم** أحمد أبو خليل، إنه «ظاهرة جديدة تتشكل في المجتمع الأردني، هي ظاهرة فقراء القطاع العام، الذين يخوضون للمرة الأولى في تاريخ البلد تجربة المطالبة بحقوقهم». وهي ظاهرة على الحكومة أن تأخذها على محمل الجد، فحركة عمال المياومة، واعتصام عمال ميناء العقبة في العام 2009، واعتصامات المعلمين الأخيرة، هي مؤشرات كما يقول أبـو خليل على «حيوية الفئات الشعبية الفقيرة المتضررة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية المسيطرة منذ عقدين من الزمان على الأردن».

الحكومة تعاملت مع المسألة بـ«نفَس عـرفـي»، تمثّل في اعتقال السنيد بتهمة «التجمهر غير المشروع»، مع أنـه قـاد قبل هذا الاعتصام ثمانية وثلاثين اعتصاماً سلمياً سابقاً لم تسجّل في أيٍّ منها أي خروقات أمنية، مع ملاحظة أنها اعتصامات لم يتم فيها أيضاً استصدار موافقات، ولم يتم فيها توجيه تهمة «التجمهر غير المشروع».

هذا الأمر يثير التساؤل حول وجود معايير ثابتة في التعاطي مع المسائل، وهو ما يُطرح أيضاً في ملابسات إحالة السنيد إلـى أمن الدولة، فإلى أي مدى تخضع خطوة كهذه إلى معايير محددة؟

أحمد اللوانسة الـذي اعتُقل مع السنيد، قال لـ**السجل** إنهما احتُجزا في مركز أمن مادبا إلى حين انتهاء المحاضرة، ثم قيل لهما إن بإمكانهما العودة إلى المنزل، لكن السنيد بحسب اللوانسة رفض المغادرة: «قال إن يده اليسرى أصيبت بسبب عنف الشرطي الذي وضع القيد في يديه، وأكد أنه لن يغادر قبل أن يقدم شكوى ضده، فأدخلوه مدة نصف ساعة إلى مدير المركز، لأفاجأ بعدها بأنهم عدلوا عن الإفراج وكتبوا مذكرتَي توقيف جديدتَين في حقّنا، ثم عُرضنا صباح اليوم التالي على مدعي عام أمن الدولة».

السنيد قال إن رجال الأمن خلال «النصف ساعة» هذه حاولوا «مقايضته»، وخيّروه بين الإفراج عنه، أو أن يقدم شكواه مع إحالته إلى محكمة أمن الدولة. ويضيف: «أصررت على تقديم شكوى، فأحالوني إلى المحكمة».

«اللجنة الشعبية للإفراج عن السنيد» التي تشكلت عقب اعتقاله، سيّرت إلى منزله بعد الإفراج عنه قافلةً ضمّت إسلاميين وشيوعيين ووسطيين، إضافة إلى مواطنين لا علاقة لهم بأي تنظيم سياسي. وهو أمر يحمل دلالة كبيرة، فالحكومة المطالبة الآن بالتعرُّف على طبيعة من باتوا يشكلون أطرافاً جديدة في المعادلة، عليها أن تدرك أيضاً تداعيات اتباعها الأساليب القديمة نفسها القائمة على «القمع»، ذلك أن القمع لم يفقد فقط وظيفته في إلغاء الآخرين، بل يسهم في تحشيدهم ودفعهم إلى تحالفات تزيدهم صلابة وتنظيماً.

الدليل على ذلك إعلان السنيد بعد الإفراج عنه، نيته تشكيل اتحاد «حقيقي» للعمال، يعتمد في قاعدته الأساسية على حرية التنظيم النقابي، ويكون بديلاً عن الاتحاد القائم حالياً، وهو الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن، الذي يترأسه مازن المعايطة، وتؤكد أرقام رسمية أن عدد المنتسبين له لا يزيد على 6 في المئة من مجموع العاملين في المملكة.

قانون العمل الأردني منَحَ وزير العمل –كما جاء في المادة 98- الحقَّ في تحديد المهن التي يحق لعمالها تأسيس نقابة لهم، والمهن التي لا يجوز لعمالها تأسيس نقابات مستقلة لهم بدعوى تماثلها أوارتباطها مع مهن أخرى.

أبو خليل: ظاهرة جديدة تتشكل في المجتمع الأردني، هي ظاهرة فقراء القطاع العام، الذين يخوضون للمرة الأولى في تاريخ البلد تجربة المطالبة بحقوقهم

هـذه الـمـادة وفـق السنيد، تتعارض مع حرية التنظيم النقابي التي كانت من المبادئ الرئيسية في إعـلان منظمة العمل الدولية المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وهـي السبب في «هـزالـة» تمثيل الاتحاد القائم للعمال.

إذا قُدّر لهذا الاتحاد أن يخرج إلى النور، فإن الحكومة ستكون مدعوة إلى مواجهات جديدة مع اللاعبين الجدد على الساحة.

ناشط فضّل عدم الكشف عن اسمه، أكد أن الدور الذي سيلعبه الاتحاد القادم في مسيرة التنمية في الأردن، سيكون مرهوناً بمواصلته النهج الذي اتُّبع في تجربة عمال المياومة، وهو نهج اعتمد التحالف على أسس نقابية، ولم يتورط أثناء مطالبته بحقوق منتسبيه في أي تحالفات قائمة على أساس الجهوية أو الهويات الفرعية.

وهو ما يبدو أن السنيد كان واعياً بما يكفي له، فقد رفض في دعوى «الشتم والتحقير» التي رفعها على وزير الزراعة جميع الوساطات العشائرية، وأصـر على السير قـدمـاً في الإجراءات القضائية وحدها. ■

مخاوف بيئية وأمنية تحيط به

«النووي» في الأردن: طموحات مشروعة وتحدّيات كبيرة

زينة أستيتية

منذ ستينيات القرن الماضي، والطاقة النووية موضع جدل مستمر في البلدان الغربية. وفيما كانت بعض الدول، بخاصة فرنسا، تدافع عن تبني الطاقة النووية كوسيلة لتوليد الطاقة، كانت دول أخرى، مثل دولة الدنمارك الصغيرة، تدفع باتجاه استثنائها كخيار للحصول على الطاقة من خلال إجراء استفتاء وطني.

أما الأكثر من ذلك، ومع نقش ذكرى كارثتَي جزيرة الثلاثة أميال **Three Mile Island** ومفاعل **تشيرنوبل**، في وعي العالم، ظل النقاش مشتعلاً في أوساط أنصار البيئة ومنظمات المجتمع المدني التي تعارض المخاطر المحتملة التي قد تنجم عن توليد الطاقة النووية، وآثارها المتوقعة في البيئة البشرية والطبيعية المحيطة. ومع ذلك، ورغم استمرار الجدل حول ذلك، تشير الإحصائيات إلى أن هناك نحو 240 مفاعلاً نووياً بحثياً تعمل الآن حول العالم، بينما سيتم استكمال بناء 50 أخرى في غضون السنوات الخمس عشرة المقبلة.

حتى سنوات قليلة مضت، كان النقاش الكوني حول هذا العنوان يمر دون مساس بالأردن. وظل الأمر كذلك حتى وجدت المملكة الصغيرة «منجماً غنياً» بفعل الاكتشافات الأخيرة ليورانيوم عالي التخصيب، تقع على عمق خمسة أقدام فقط تحت سطح الأرض.

وفي حقيقة الأمر، وبوجود احتياطيات من اليورانيوم قدِّرت بحوالي 140 ألف طن، بالإضافة إلى 59 ألف طن إضافية محتواة في احتياطيات البلد من الفوسفات، وجد الأردن نفسه المالك المنتشي بحوالي 2 في المئة من احتياطات العالم من اليورانيوم. وكان الملك عبد اللّه الثاني قد قال في كلمته أمام المنتدى

الاقتصادي العالمي العام 2009: «للمرة الأولى في تاريخنا، نجد أنفسنا نجلس فوق سلعة يهتم بها الناس»، معبّراً عن حماسة الأردن الواضحة للدفع بطموحاته النووية، وإجراء مراجعة سريعة لإستراتيجيته في مجال الطاقة. وأضاف الملك: «لقد أصبحت الكثير من الدول تطرق بابنا الآن».

بدعم من الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة النووية، تبنّى الأردن خيار الطاقة النووية ليكون مكوناً مركزياً في إستراتيجيته الوطنية للطاقة

اللاعبون الدوليون يتوافدون

منذئذ، بدعم من الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة النووية، تبنّى الأردن خيار الطاقة النووية ليكون مكوناً مركزياً في إستراتيجيته الوطنية للطاقة. وتنص هذه الإستراتيجية على زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 12 في المئة بحلول العام 2020، والاستفادة من مصادر الطاقة المحلية، مثل الصخر الزيتي، والاعتماد على الطاقة النووية لتغطي 30 في المئة من احتياجات البلاد بحلول العام 2030.

وقد تحدث رئيس لجنة الطاقة النووية الأردنية **JAEC** خالد طوقان، عن طموحات البلد في هذا المجال لوكالة **فرانس برس** في تموز/يوليو 2009، حين قال: «إن الهدف هو تحويل الأردن من مستورد للطاقة، إلى مصدّر للطاقة الكهربائية بحلول العام 2030». يجيء ذلك رغم التوقُّعات بتضاعف الطلب المحلي على الطاقة الكهربائية خلال هذه الفترة. وسوف يعمل ذلك، وفق رؤية أنصار الطاقة النووية في البلد، على خفض اعتماد الأردن غير المستدام على واردات النفط الأجنبية، حيث تستورد البلاد 95 في المئة من احتياجاتها من الطاقة، أي ما يعادل 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

الحكومة حددت العام 2018 ليكون موعد إنجاز محطة توليد الكهرباء الأولى وتشغيلها، داعيةً الخبرات الدولية في طيف واسع من المجالات. وقد توافد اللاعبون الدوليون من جهتهم مهرولين. ومنذ إعلانه عن طموحاته النووية، وقّع الأردن عدداً من الاتفاقيات الثنائية مع العديد من البلدان، كل دولة في إطار حقلها الخاص من الخبرة. وتنافست الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، كوريا الجنوبية، الصين، روسيا وكندا، من أجل الحصول على حصة من العمل، في حين لم يخفِ الأردن ترحيبه بهذه الخبرات الخارجية.

وكان الأردن، حتى قبل نهضته النووية، موقعاً على 9 معاهدات واتفاقيات دولية على الأقل. ومنذ شرعت الكرة بالتدحرج، وقّع الأردن مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة من أجل وضع المواصفات والمتطلبات اللازمة لبناء مفاعل نووي «مناسب»، بما في ذلك اتفاقيات خاصة بخدمة الوقود، وتدريب الكوادر، والسلامة والتقنية النووية. وبالإضافة إلى ذلك، تقرر إخضاع الأردن لبرنامج مدته عامان من العمل مع الاتحاد الأوروبي، بغية تلقي المساعدة على تأسيس إطار عمل تشريعي وتنظيمي بتكلفة تقدَّر بحوالي مليون يورو.

وفي الآونة الأخيرة، تصدّرت طائفةٌ كبيرة أخرى من الاتفاقيات المتصلة بالموضوع عناوينَ الأخبار، بما في ذلك توقيع لجنة الطاقة النووية الأردنية على اتفاقية مع شركة **أفيرا** الفرنسية، حيث حصلت الأخيرة على الحقوق الحصرية للتنقيب عن اليورانيوم في المنطقة الوسطى من البلاد لفترة تمتد إلى 25 عاماً. ووفق الاتفاقية، فإنه سوف يتم تخصيب اليورانيوم المنتَج محلياً خارج البلاد ضمن عقد محدد، ثم يعاد شحنه إلى المملكة من أجل استخدامه في مفاعلات الطاقة المزمع إنشاؤها فيها. كما التزمت **أفيرا** بإجراء دراسة للجدوى بغية إضاءة الجوانب البيئية والاقتصادية والتقنية للمشروع قبل الشروع في إنشائه.

طوقان: سيتم تشغيل منشأة الطاقة النووية على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص

مع ذلك، تم وضع اتفاقية أخرى مع شركة **بلجيوم تراكتيبل Belgiums's Tractibel Engineering company** البلجيكية، حيث تقوم الشركة بإجراء دراسة لمدة عامين في الموقع، من أجل تقييم المكان المقترح لإنشاء المفاعل النووي الأول، على بعد 25 كيلومتراً إلى الجنوب من مدينة العقبة، و12 كيلومتراً إلى الشرق من ساحل البحر الأحمر. وكانت العقبة، تاريخياً، عرضة للزلازل في المملكة، وتقرر إجراء الدراسة من أجل فحص مدى استقرار البنية التحتية الصخرية في الموقع المقترَح. وقد وجدت الدراسة أن هذا الخيار ينطوي على المخاطر، وسوف يتم التفكير بمواقع بديلة، وفقاً لطوقان.

بالإضافة إلى ذلك، لم يجف بعد حبر التوقيع على اتفاقية جديدة بقيمة 130 مليون دولار، بين الحكومة وائتلاف شركات كورية جنوبية، يضم معهد بحوث الطاقة الكوري الجنوبي، ومجموعة **دايو** للهندسة والإنشاءات. وهي اتفاقية تتضمن البناء المشترك لمفاعل نووي بحثي بطاقة 5 ميجا واط. وتنص الاتفاقية أيضاً على التعاون في إنشاء مركز تعليمي وتدريبي في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية. ويمكن عدّ الشأن الأخير، في بلد ينفق 0,4 في المئة فقط من ناتجه المحلي الإجمالي على الأبحاث والتطوير، بمثابة فائدة هامشية محتمَلة، تنسجم مع سعي الأردن نحو تأسيس اقتصاد قائم على المعرفة.

وبالنسبة لاقتصاد صغير الحجم، فإن تطوير برنامج هائل على هذه الشاكلة، يوفر، نظرياً على الأقل، فرص عمل كثيرة. وقد أصر طوقان نفسه على أنه في الوقت الذي تجري فيه دعوة الخبرة الدولية إلى البلد لـ«تأسيس الحقائق الكبيرة على الأرض»، فإن المهارات المحلية من ذوي الياقات البيضاء قد تشكل ما يصل إلى 80 في المئة من القوة العاملة. وبينما تبقى الطاقة النووية قضية جدلية، فإن أفق توليد الوظائف خارج القطاع العام لبلد يقال إن معدل البطالة فيه يبلغ 14 في المئة، ينطوي على إغراءات لا يمكن تجاهلها.

هل سينجح المسعى؟

ثمة سؤال لوجستي حول ما إذا كان بلد مثل الأردن، يعاني من ضائقة مالية، قادراً حقاً على تحمل مؤونة إقامة مشروع هائل الحجم بهذا المستوى. وكما أعلن طوقان، فإنه «سيتم تشغيل منشأة الطاقة النووية على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص». وأضاف في تصريحات لوسائل إعلام مختلفة: «سوف تدفع الحكومة حصتها، حيث سيتم استخلاص نسبة تقارب 30 في المئة من عوائد التنقيب. وسوف يكون لدينا مشغّل دولي ليشتري 20 في المئة من المنشأة، بينما

ستكون بقية الحصص متاحة للقطاع الخاص والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. وسوف يتم بسط استثمار رأس المال على مدى سنوات».

سوف يرسي مفاعل البلد أول أساساته في العقبة، حيث تم اختيار الموقع، وفق اللجنة الأردنية للطاقة النووية، نظراً لمصدر المياه الوفيرة في البحر الأحمر المجاور، وقرب البنية التحتية اللازمة

ووفق وزير الدولة للمشاريع العملاقة، عماد فاخوري، فإن حزم المشاريع العملاقة بطريقة تكون جذابة للقطاعين العام والخاص، إحدى وسائل الحكومة لضمان «تصاعد التنافسية، والكفاءة والإنتاجية، بما أن القطاع الخاص معروف بتنفيذ المشاريع بكفاءة أكبر، ويمتلك أفضل المعرفة بكيفية التنفيذ». وإذا ما استطاع هذا الافتراض النظري الصمود أمام اختبار الزمن، بخاصة في ضوء قضية عطاء توسعة المصفاة، فإن هذه الطريقة تكشف عن فكر متقدم يستحق الثناء.

كما جاء آنفاً، سوف يرسي مفاعل البلد أول أساساته في العقبة، حيث تم اختيار الموقع، وفق اللجنة الأردنية للطاقة النووية، نظراً لمصدر المياه الوفيرة في البحر الأحمر المجاور، وقرب البنية التحتية اللازمة، مثل ميناء العقبة والشبكة الكهربائية. وقد أوضحت الحكومة أنه تم اختيار الموقع على أساس نظرة أكثر شمولية؛ قربه من مشروع قناة البحر الميت، وهو مشروع عملاق تزمع المملكة إنشاءه لتحلية المياه. حيث يتطلب إنتاج الطاقة النووية الماء العسر لأغراض التبريد، بينما تُستخدم الطاقة التي يتم توليدها في تحلية المياه وتوفير الماء العذب اللازم لمكافحة العطش المتزايد في البلاد.

الجانب السلبي

طموحات الأردن النووية تنطوي على قضيتين سلبيتين تبرزان إلى السطح. فمن جهة، تتصاعد المخاوف البيئية حول الكيفية التي سيتخلص بها البلد من نفاياته النووية، وحول ما إذا كان ثمة مخاطر على بيئة العقبة البحرية.

في هذا الجانب، قال المدير الإقليمي لفرع غرب آسيا من الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، عودة الجيوسي، لـ**السجل**: «هناك مخاوف من جهة المنظمات البيئية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من حدوث تأثيرات سلبية بفعل نواتج النفايات النووية على البيئة البحرية وسلامة الإنسان. ونحن نحتاج إلى أن نضع في الحسبان قيمة البيئة البحرية في ما يتعلق بإسهام السياحة في الاقتصاد، وفي إنتاج الغذاء، وفي التصدي للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ». وهو يرسم صورة بعيدة عن أن تكون وردية تماماً: «علينا أيضاً أن ندرك أن هناك تكلفة تنجم عن تدهور النظم الإيكولوجية، تتراوح، وفق دراسة حديثة للأمم المتحدة، ما بين 2 و5 في المئة من الناتج القومي الإجمالي».

أما مكمن القلق الآخر الواقعي تماماً، فإنه يتصل بواقع الأردن الجيو-سياسي في منطقة مبتلاة بأزمات لا تنطفئ. وقد عمدت إسرائيل أولاً وفوراً إلى تقديم اعتراضاتها في ما يتعلق بالموقع المقترح للمشروع في جنوب البلد، مشتكيةً من أنه قريب جداً من «إيلات»، وأنه يمكن أن يشكل تهديداً للدولة اليهودية في حال حدث أي تسرب أو هجوم على المنشأة على التراب الأردني.

بالإضافة إلى ذلك، يُعدّ الخطابان الإسرائيلي والإيراني المتصاعدان حول الأزمة النووية، مبعثَ قلق مشروع للأردن، البلد الذي يحتل موقعاً مركزياً في مجال النشاط الإشعاعي لإسرائيل.

ومما يضيف المزيد من الوقود على نار الجدل حول سلامة مفاعل نووي في هذا الجزء من المنطقة، التقارير الأخيرة عن ضرب صاروخ روسي الصنع من طراز **غراد** لمنطقة العقبة، ما يحيل المخاوف في هذا الجانب إلى حقيقة. وبينما لم يتم الإفصاح عن منطقة إطلاق الصاروخ، فإن حادثة من هذا النوع، سواء كانت موجهة للأردن أو لأيٍّ من جيرانه، تجعل الأمر مثيراً للقلق، في ظل واقع يتسم بانعدام الثقة المتنامي، حتى في ما بين الدول العربية نفسها.

ضرورة توفر المعلومات

مشروع بهذا الحجم يستدعي، بل يستوجب إقامة حوار شفاف يتعلق بجدواه، وتطبيقاته، والتأثيرات الجانبية والهامشية التي ينطوي عليها بالنسبة للبشر والبيئة الطبيعية من حوله. كذلك الأمر أيضاً في ما يتعلق بالعواقب السياسية والأمنية التي قد ينطوي عليها مثل هذا المسعى الذي يتطلب الحذر. ولدى الإبقاء على موضع الأردن الجيو-سياسي على خريطة العالم ماثلاً في الذهن، فإن الجدال المستعر حول الأسلحة النووية والتوترات العالية التي تعاني منها المنطقة، يشكل مصدرَ قلق لكل من يتمتع ببعد النظر، ولكل عارفٍ بتاريخ المنطقة.

الحكومة التي حاولت جذب الخبرات في طيف عريض من الموضوعات ذات الصلة بتوليد الطاقة النووية، أخفقت على ما يبدو في استشعار توجهات مواطنيها

وأخيراً، فإن الحكومة التي حاولت جذب الخبرات في طيف عريض من الموضوعات ذات الصلة بتوليد الطاقة النووية، أخفقت على ما يبدو في استشعار توجهات مواطنيها. وكما لاحظت دراسة أجراها مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، بالتنسيق مع منظمة الرأي العام العالمي **worldpublicopinion.org**، فإن 58 في المئة من الأردنيين يفضّلون وضع مزيد من التركيز على منشآت الطاقة النووية.

مع ذلك، فإن هذه النسبة يمكن أن تُعزى في جزء كبير منها إلى أسعار النفط المتصاعدة، التي تثقل محفظة المواطن، ولا يمكن عدّها تعبيراً عن حجم المعلومات التي يمتلكها المواطن عن الموضوع، والتي كانت لتمكنه من اتخاذ قرار مدروس بشكل أفضل. أما مدى إدراك إيجابيات هذا المشروع المزلزل وسلبياته، فهو أمر يصعب البحث فيه، ويعتمد إلى حد كبير على مدى نشر المعلومات وتوزيعها. وتتعلق فجوة المعلومات حول هذه القضية، بخاصة في غياب برلمان عامل، على عاتق الدولة والحكومة بالتأكيد.■

الوحدة الوطنية: مساهمة في حوار فرضَ نفسه

مازن الساكت

ما تشهده الساحة الأردنية من إعلان لمواقف فئات واتجاهات ورموز وطنية، ظاهرة تستحق الوقوف والتأمل والتحليل، وفرصة لمناقشة قضايا يبدو أننا بحاجة إلى العودة إليها في كل مرحلة ومنعطف، لأنها تمثّل ثوابت وخيارات وطنية وتستند إلى حقائق تاريخية، وتشكل مكونات هويتنا وانتمائنا كجزء من الأمة العربية وتراثها وحضارتها العربية الإسلامية.

فقد تشكلت السمات الرئيسة للدولة الأردنية الحديثة، من نتائج مرحلة الاستقلال والنهضة العربية، وقيادة الهاشميين للثورة العربية الكبرى، والتجزئة وحدود الكيانات السياسية العربية الحديثة، وتأثيرات الغزو الاستيطاني الصهيوني لفلسطين وتشريد شعبها، وتجربة الوحدة الأردنية الفلسطينية 1952 والهجرة الفلسطينية..

تلك حقائق وسمات تنطلق منها عملية وضع ثوابت عامة تستند إليها الخيارات الوطنية للشعب الأردني في سعيه لتحقيق أهداف البناء والتقدم، ومواجهة التحديات، وترسيخ الوحدة الوطنية، وتحديد مواقفه القومية وتأثيرات التزاماتها فيه.

لكن الخشية أن يبقى الحديث في الحقائق والثوابت والخيارات مجرد عناوين وعموميات، أو أن يتم القفز عن تلك الحقائق والثوابت وإغفالها تحت تأثير المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها شرائح واسعة في مجتمعنا ومحافظاتنا، في ظل غياب الوضوح في احتمالات التطورات المستقبلية ونتائجها على ضوء الواقع والتعقيدات التي وصلت إليها القضية الفلسطينية، واستمرار التوسعة الصهيونية ومخاطرها، وضعف الدور العربي في المعادلات الإقليمية والدولية، وتواضع نتائج محاولات بناء العمل السياسي الأردني وتنظيماته وأحزابه.

كما يُخشى أن لا يبقى بعض تلك المواقف والإعلان عنها مجرد تعبير خاطئ الاتجاه عن تلك المشكلات مهما كانت عفوية وصادقة، أو استغلال لها بدوافع شخصية وفئوية، أو تبقى المساهمات في الحوار حولها مجرد مواقف آنية، مهما كانت مبدئية وسليمة ويتمتع أصحابها بالمصداقية والاحترام.

لذلك، فإن من الضروري تأكيد التمسك بالوحدة الوطنية وبالموقف القومي وبدعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل استعاده حقوقه، بما في ذلك حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة، وتأكيد الحرص على الهوية الوطنية الأردنية ووحدتها وكيانها ومؤسساتها وبرنامجها الوطني الديمقراطي السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ويتطلب ذلك تعاملاً واقعياً مع جملة الحقائق الموضوعية التي تشكل سمات ومكونات المجتمع والدولة الأردنية، وتأكيد حقوق المواطنة، وتفعيل مبادئ العدالة والمساواة في ظل سيادة القانون، والتوحد حول التمسك بالأمن الوطني الأردني بمعناه السياسي الاقتصادي الاجتماعي الشامل.

إن انتماءات الإنسان إلى عائلته وعشيرته وقريته ومحافظته وطائفته، وحتى الاعتزاز بها، انتماء طبيعي يختلف نسبياً باختلاف درجة تطور المجتمعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنه يتزايد ويتعمق في ظل واقع الفراغ المؤسسي والسياسي، وغياب البرامج الوطنية العامة، وضعف سيادة القانون الذي يحمي حقوق المواطن ومصالحه ويحقق العدالة والمساواة. ويكاد يتحول إلى انتماء وحيد، ولعل في هذا الواقع تفسير رئيسي لظاهرة العنف المجتمعي وفي الجامعات، غير أن الخطر الحقيقي على المجتمع ووحدته وإنجازاته هو أن تُستغل تلك الانتماءات الطبيعية وتتحول لتشكل قاعدة لمواقف واتجاهات سياسية ومؤسسية، وهو ما تجب محاربته وعدم السماح له.

ومن جهة أخرى، فإن الانتقال إلى المجتمع المدني ومؤسسات المصالح المشتركة والبرامج والاتجاهات والخيارات الوطنية، وتفعيل سيادة سلطة القانون، هي قضية وطنية وتنموية تراكمية تحتاج إلى توحد حول برنامجها وأهداف الوصول إليها من مكونات الدولة الرسمية والشعبية كافة، وهي لذلك مهمة تتطلب تحقيق تحولات جدية وشمولة وعميقة، وتغيير في حقائق الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما تحتاج إلى فهم واقعي لمتطلبات التقدم التدريجي في كل مرحلة وضروراتها.

وفي الجانب السياسي المباشر، فإن تلك المهام تعني خطاباً موحداً وتمسكاً بالخيار الديمقراطي، وبحق الجميع في المشاركة والعدالة، وتكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية والتنموية، وفي الوقت نفسه التأكيد الواضح على رفض طروحات الفرز الإقليمي والانتقاص من الحقوق من جهة، والإعلان بشجاعة عن عدم قبول طروحات الحقوق المنقوصة، أو استعجال التمثيل العددي المجرد الذي يتجاهل الواقع الأردني ومكوناته التاريخية والجغرافية وواجب حماية الدولة ومؤسساتها وهويتها الوطنية الأردنية، والمخاطر المحتملة في ظل استمرار الأطماع الإسرائيلية، ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية من جهة أخرى.

كما أن إحدى المهام الرئيسية هي النهوض بواقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة، ومضاعفة جهودها في المحافظات، والتوزيع العادل لإمكاناتها المتاحة، ومعالجة أزمة العمل السياسي، والنهوض بواقعه التنظيمي والبرنامجي، ومعالجة الازدواجية الخاطئة التي أفرزتها تطورات أحداث ما بعد العام 1967، ونتائجها التي أضعفت الوحدة الوطنية ووحدة برامجها وأدواتها، وأصابت حتى مؤسسات وهيئات وطنية شعبية، تؤكد بعضُ مظاهر الانتخابات داخلها استمرارَ تأثيرات الانتماءات الضيقة فيها.

إن الفهم الواقعي والعقلاني، واحترام حقائقه والالتزام بالمحافظة عليها، في جهد وطني موصول لترسيخ وحدة الوطن ومؤسساته وهويته، وبناء مؤسسات وطنية وأدوات سياسية تتمسك بهذه الثوابت والخيارات، وتعبّر عن اتجاهات المجتمع الرئيسية، هو أحد أهم ضرورات حماية الأردن والمحافظة على وحدته في مواجهة التحديات والمخاطر. ■

إنتعش كل يوم

مع نادك nadec العصير الطبيعي

نادك nadec

شركة صلبشيان التجارية

حتى لا ننسى دفاعاً عن الأردن

رغم أن بلاد الشام دفعت ثمناً باهضاً للمؤامرات الاستعمارية التي جسدتها اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، نشأ الأردن كوريث للثورة العربية الكبرى، وحمل جيشه شعار «الجيش العربي»، وكان أول بلد عربي ينجز وحدة حقيقية مع شقيقه الفلسطيني، حتى إن شعار «شعب واحد لا شعبين» كان أحد أبرز شعارات جماهير الضفتين في الخمسينيات وشطر من الستينيات.

احتلال إسرائيل للضفة الغربية العام 1967 وما تلاه من تطورات على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، فرض على الأردن العام 1988 معادلة فك ارتباط «مؤقت ولو إلى حين».

غير أننا نشهد في السنوات الأخيرة، ترجمات تتجاوز الحدود التي رسمها الراحل الملك الحسين في خطاب فك الارتباط. وهناك دعوات لـ«دسترة فك الارتباط»، لا تراعي أصلاً أن هذا القرار سياسيٌّ فرضته الظروف الإقليمية، لكن لا سند دستورياً له.

احتدامُ الصراع على مستوى الإقليم، وانسداد آفاق العملية السلمية، واستشراء مظاهر التطرف الإسرائيلي، يتطلب تعميق الوحدة الوطنية، وتعزيز الصمود الوطني، ودعم نضال الشعب الفلسطيني على أرض وطنه، لكن بيننا من يرى واجباتنا الوطنية بالانكفاء على الذات، والانفكاك من تبعات الوحدة المصيرية بين الأردن وفلسطين.

ولأننا نؤمن بدور الأردن العروبي، ونعتز بكل مظاهر التعدد التي يمثلها، ونتمسك بالمواطنة ناظماً لعلاقات المواطنين بالدولة، فكرنا بإعداد هذا الملف «الوجداني» الذي يضيء جوانب من وحدة الأردنيين والفلسطينيين، ويقدم شخصيات فلسطينية أو ذات جذور فلسطينية لإبراز مظاهر من الانتماء الأصيل للأردن عنوانها الإخلاص في العمل والتميز.

فقد استخلصنا أنه تجب العودة إلى البدايات لنعيد الحوار إلى منطلقاته العروبية الوحدوية الحداثوية التي تدفع المجتمع باتجاه التلاحم والتكامل لتحقيق المنفعة العامة، وتحسين نوعية الحياة للناس، والابتعاد كلياً عن أطروحات سياسية تعيد البلاد إلى الوراء من خلال افتعال التوترات الداخلية والهجرة إلى الهويات الفرعية وما يمكن أن تجره من ويلات.

تم انتقاء الشخصيات التي يتحدث عنها الملف، بطريقة عشوائية، كخلاصة لحوارات مطولة أجراها فريق **السجل** على مدى أيام. ولم تخضع الخيارات لأيّ مسطرة، كما لم تشكل جردة بالمعنى البحثي للكلمة. إنما هي خيارات عشوائية جرى التركيز فيها على الشخصيات الحيّة والمؤسسات الفاعلة.

في التعريف بهذه الشخصيات أو التذكير بها، تم التركيز على مساهمات هؤلاء الجليلة في مجالات النهضة وتطوير الثقافة والفكر والرياضة والاقتصاد والفن، وعلى نيلهم جوائز عالمية أو اعتراف عالمي بما قدموه من خدمات للإنسانية رفعت اسم الأردن عالياً. ونحن بذلك لا نستهدف الانتقاص من إنجازات أحد أو مساهماته.

إننا نتطلع من خلال هذا الملف إلى تذكير أصحاب الحسابات الديمغرافية أن المنظور الإقليمي أياً كان صاحبه، لا يخدم لا العرب، ولا الأردن، ولا القضية الفلسطينية.

إن الإيمان بأهمية التعدد والتنوع في النسيج الوطني ومكوناته، يجعلنا نَعُدّ أمراً صحياً وصف الفلسطيني في بلادنا بأنه فلسطيني أردني كما هي حال المواطنين الآخرين بانتماءاتهم الجهوية وأصولهم المختلفة، سواء كانوا من الشوام أو الشركس والشيشان، أو شمالات أو جنوبات، أو بلقاوية أو غير ذلك. هذه تعددية تثري حياتنا. من هنا وجدنا من الضروري التركيز على جيل الضفتين في الوحدة، والتأكيد أن التراشق ضار لا يخدم، يؤخّر ولا يقدّم شيئاً.

إننا ندرك مخاطر السياسة التوسعية الإسرائيلية، لذا نؤكد أهمية الصمود الوطني، وتعزيز الجبهة الداخلية بإعلاء شأن المواطنة وسيادة القانون، والتكاتف في ظل هويتنا العربية الجامعة، فهذا مصدر قوة لبلدنا سياسياً وفكرياً واقتصادياً، وهذا يعطي معنى حقيقياً لوقوفنا إلى جانب حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه على ترابه الوطني، وإلى جانب حق اللاجئين في العودة والتعويض. ■

شارك في إعداد موضوعات الملف:

حمزة العكايلة، لينا شنك، محمد الفضيلات، محمد جميل خضر، صلاح العبادي، منال مطر، سلمى إبراهيم، إلياس محمد سعيد، رنيم أحمد، تالا حسين.

عندما تلاقت الضفّتان

هاني الحوراني

يتصرف بعضهم كما لو أن ضفتَي النهر، أو سكانهما، قد التقيا في مطلع الخمسينيات فجأة، على أثر حرب 1948، ودخول الجيش العربي إلى القدس وبقية مناطق فلسطين. لكن هذه الصورة النمطية عن «وحدة» فُرضت فرضاً على شعبَي الضفتين العام 1950، تتحدّاها وقائع تاريخية أخرى، والأهم من ذلك أن الوقائع التاريخية والتجربة الحياتية لأبناء الأردن وفلسطين قد سبقت تلك التطورات بكثير.

من هذه الوقائع، أن حصة مهمة من الأردنيين كانوا يعملون في فلسطين قبل حرب 1948، ونُكبوا في مصادر رزقهم أيضاً نتيجة الحرب واغتصاب القسم الأعظم من فلسطين. إذ كان يعمل بها في العام 1937 ما لا يقل عن 32 ألف مواطن شرق أردني، أو ثلث القوى العاملة الأردنية. وقد لاحظ الباحث الأميركي ريتشارد ت. أنتون، أن نصف أرباب الأسر الأردنية في كفر الماء، وهي إحدى قرى لواء الكورة، كانوا قد عملوا في فلسطين، خلال فترة الانتداب البريطاني، لمرة واحدة على الأقل، بينما زاول بقية أهالي القرية العمل في فلسطين لفترات مختلفة.

ولقد شكّل العمال الشرق أردنيين حصة مهمة من السكان الذين عانوا من البطالة بعيد حرب 1948، جنباً إلى جنب مع اللاجئين الفلسطينيين الذين فقدوا الأرض وفرص العمل أو مصدر الدخل الأصلي. وقد بلغت نسبة هؤلاء، فاقدي مصدر الرزق وفرص العمل، نحو 60 في المئة من إجمالي القوى العاملة في الضفتين في مطلع الخمسينيات.

هذه الحقيقة يقابلها أن أعداداً كبيرة من الفلسطينيين كانت قد هاجرت إلى شرقي الأردن على مراحل زمنية متعددة قبيل حرب 1948. فقد انتقل عشرات الآلاف من المزارعين الفلسطينيين إلى شرقي الأردن لغايات استصلاح الأراضي وزراعتها، ولقد استعان شيوخ بني صخر بهم لاستزراع الأراضي الواسعة التي كانت بحوزتهم، كما أن العمالة الزراعية الفلسطينية هي التي تولت مهمة «غسل» التربة من الأملاح في مناطق الغور قبيل حرب 1948 وبعدها، ونهضت بزراعتها بالموز والحمضيات.

لكن معظم هجرة الفلسطينيين إلى شرقي الأردن قبل حرب 1948 كانت نحو مدنها الرئيسية، بخاصة السلط وإربد وعمان والكرك، حيث شكّل التجار الفلسطينيون مكوناً رئيسياً من الأسواق المحلية في هذه المدن، فضلاً عن لعبهم دوراً مباشراً في التجارة مع الأسواق الفلسطينية نفسها، جنباً إلى جنب مع «الشوام» وبعض مسيحيي شرق الأردن.

والواقع أن جزءاً من الحرف والمهن اليدوية والصناعات كانت تعود لهؤلاء جميعاً، ومن بينهم الفلسطينيون. ومن هنا جاء الربط بين عمارة نابلس وعمارة السلط، ولنا أن نتخيل

مدينة السلط ومبانيها الحجرية الصفراء متقَنة الصنعة، من دون مساهمة بنّائي نابلس وفنّاني الحجر فيها، من أمثال عبد العقروق وغيره. بل قل ذلك أيضاً عن عمان، وبقية المباني الحجرية التي احتلت التلال والوهاد والوديان في مدن شرقي الأردن، مثل إربد ومادبا والكرك ومعان.

وهل لنا أن نتخيل «سوق السكّر» و«سوق الخضرة» في عمان، وبقية شوارع ساحة فيصل وشارع المهاجرين والهاشمي وغيرها من شوارع العاصمة، حتى قبل حرب 1948، من دون تجار الخليل ونابلس والقدس؟!

لم ترتطم الضفتان بعضهما ببعض نتيجة قَدَر غاشم، ووحدة قسرية، فقد يكون ذلك أحد جوانب الصورة، لكن الصورة تظل أكبر من ذلك. فقد كانت مدارس فلسطين وكلياتها روافد تعليم أبناء الأسر الأردنية الميسورة، بما فيها القمم العشائرية، وكانت صحفها مرآة المثقفين الأردنيين ومسارح لصولاتهم وجولاتهم، يلجؤون إليها لنشر إنتاجهم الأدبي، أو لنشر مطالبهم وشكواهم السياسية. ولذلك شكلت الصحف الفلسطينية واحداً من أهم مصادر تأريخ دور المعارضة الأردنية، وتاريخ الحراك السياسي والثقافي والاجتماعي الأردني.

لم يعرف الأردنيون الأحزاب والنقابات والجمعيات بعد وحدة الضفتين، وإنما عرفوها قبل ذلك، وبعقود. لكن لا يكابر الأردنيون أنهم تعلموا من التجربة الفلسطينية (التي استفادت أيضاً من المهاجرين اليهود، الذين لم يكونوا حينها، صهيونيين دائماً وبالضرورة)، كيف ينظموا أنفسهم في حزب أو نقابة، أو يقودوا إضراباً أو اعتصاماً؟! لم يشعر الأردنيون حينذاك بـ«عقدة نقص»، ولا حالت دونهم حمى «التورم الشوفيني» إذا ما طلبوا من أشقائهم «العمال الفلسطينيين» أن يشيروا عليهم كيف يضعوا لأنفسهم نظاماً داخلياً من أجل بناء نقابة أو حزب عمالي! فقد فعلوا هذا قبل وحدة الضفتين وليس فقط بعدها.

من مبتذل القول التذكير أن علاقة أبناء ضفتي النهر كانت تاريخياً علاقة عرضانية أو أفقية، أكثر مما كانت نتيجة التصاق عمودي بين الضفتين، كما هي الحال بعيد حرب 1948 والوحدة التي قادت إلى «المملكة الأردنية الهاشمية» الموسعة.

تغييب الديمقراطية وهيمنة النخب العائلية والإقطاع السياسي على برلمانات تلك الحقبة، لم يلغِ الحقائق الإيجابية للوحدة الترابية التي حسمت حرب 1967 مصيرها

لم تخلُ ممارسات الحكم الأردني في الضفة الغربية بعيد حرب 1948 من العسف والظلم وحتى القهر. لكنه لم يكن «عسفاً أردنياً» بقدر ما هو عسف وقهر سلطوي، لسببين على الأقل، أولهما تبعية البلاد الاستعمارية لبريطانيا، التي جسدها الجنرال كلوب باشا وبقية الضباط البريطانيين القابضين على زمام الأمور، وثانيهما رجعية سياسية وفكرية لدى أجهزة السلطة الحكومية، لا تنكر فقط على الشعوب حقها في تقرير مصيرها السياسي، وإنما تنكر عليها أيضاً حقوقها الإنسانية الأولية في التعبير والرأي والتنظيم والاجتماع. وبكلمات أخرى لم يقتصر ضحايا هذا العسف على «الرعايا الجدد»، فقد انضم هؤلاء لرعايا قبلهم وتساووا معهم في الظلم.

حين حُلّت جمعية العمال الفلسطينية في نابلس ومدن الضفة الغربية، بعيد حرب 1948، على يد الحكام العسكريين «الأردنيين»، وحينما لوحقت تعابير تنظيمية وصحفية أخرى للسبب نفسه، لم يقتصر الاحتجاج على هذه الإجراءات على المتضررين المباشرين من هذه الانتهاكات. إذ كانت تجد أشكالاً من التضامن والدعم والمساندة من قوى وصحف المعارضة السياسية الأردنية في الضفة الشرقية. هذا ما فعلته صحيفة **الميثاق** التي كان يحررها شفيق إرشيدات، على سبيل المثال وليس الحصر.

لقد استقر في قناعة العديد من الأوساط السياسية الأردنية، بما فيها رموز محافظة مثل عبد الهادي المجالي (وليس فقط في قناعة الفكر السياسي الفلسطيني)، أن «وحدة الضفتين» لم تكن نتيجة قرار ديمقراطي للشعبين، وأن هذه الوحدة كان يجب «أن تصوَّب»، أو أن تقوم على الاختيار الحر للشعبين. ويقال إن مشروع الملك الحسين الداعي لإقامة «المملكة العربية المتحدة»، مطلع السبعينيات، كان بقصد تصويب وحدة مطلع الخمسينيات.

لكن ما بُني في حقبة 1950-1967 من روابط وجسور بين الشعبين، تجاوَز بكثير مثالب ما وُصف بـ«الضم والإلحاق». فالأخير هو وصف سياسي متأخر استدعته حاجة «م.ت.ف.» في أواسط السبعينيات إلى تقديم تبرير سياسي للمطالبة بالسيادة على أي جزء يتحرر من الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، وهو الشعار الذي كان يعني، ولو ضمناً، التراجع عن شعار التحرير «من النهر الى البحر». وهكذا دعت «م.ت.ف.» إلى سحب الشرعية عن سيادة المملكة الأردنية الهاشمية على الضفة الغربية المحتلة، وكان من الضروري «تضخيم» واقعة «الضم والإلحاق»، وفي الوقت نفسه تهميش الحقائق الأخرى التي كانت تصف العلاقة الأردنية – الفلسطينية حينذاك.

من الحقائق التي ضُخّمت وبولغ فيها، «مقاومةُ» الشعب الفلسطيني للإلحاق. والواقع أن الحركة السياسية الفلسطينية كانت مقسمة حينذاك بين حزب «المفتي»، الحاج أمين الحسيني، وبين قوى تقليدية أخرى بعضها كان موالياً للعرش الهاشمي، وإلى جانب هؤلاء كانت هناك قوى سياسية جديدة مثل الشيوعيين والبعثيين والقوميين العرب والإخوان المسلمين. ومع تراجع القوى الفلسطينية التقليدية كان جوهر الصراع الأساسي حينذاك هو مع الاستعمار البريطاني الذي كان يقيّد مقدرات الأردن السياسية والاقتصادية بقيود المعاهدة البريطانية – الأردنية، أكثر مما كان صراعاً «قومياً» من أجل تقرير المصير.

وفي واقع الأمر أن الشيوعيين كانوا أكثر من غيرهم، من البعثيين والقوميين أو الإخوان، الذين «عارضوا» الوحدة، وللأسباب السابقة أكثر من غيرها. في حين «صمت» البعثيون والقوميون عن مقاومة «الضم والإلحاق»، وغالباً لأسباب تتعلق برجحان كفّة الهوية القومية الجامعة، أي الرابطة العربية، على الانتماء القطري.

لقد أدت حرب 1948، ومن بعدها قرار توحيد الضفتين، إلى جملة من النتائج التي قررت مصائر الأردن أو الضفتين معاً؛ فقد ضاعفت سكان الضفتين إلى ثلاثة أمثال عدد سكان شرقي الأردن قبيل الحرب، أو هي زادتهم بنسبة تزيد على 210 في المئة. وقد توزع هذا العدد من السكان بنسب متقاربة، فقد بلغ عدد سكان الضفة الشرقية ما يعادل ثلث السكان، وكذلك الأمر مع الضفة الغربية. أما الثُلث الثالث فهو اللاجئون الفلسطينيون الذين لجأوا إلى الضفتين معاً.

آن الأوان اليوم لإظهار الاعتزاز بتعددية مصادر وتعابير الوطنية الأردنية، بدلاً من دمغ هذه الوطنية بالشوفينية والتعصب وضيق الأفق القومي

وما من شك أن اللاجئين شكلوا عبئاً على موارد الأردن الشحيحة، وعلى مرافقه الخدمية وبنيته التعليمية. لكن القوى العاملة الفلسطينية المهاجرة جاءت ومعها خبرتها المهنية التي وُظفت فوراً في شتى مناحي الحياة، من الزراعة إلى الحرف والصناعات إلى الخدمات التعليمية والصحية والحكومية الأخرى.

ولم يكن جميع اللاجئين خُلُوَّ الوفاض، إلا من «البقج» الشهيرة على ظهورهم، فقد كانت لدى بعضهم «خميرة» كافية من الأموال التي استُثمرت فوراً، وحركت قطاع الإنشاءات والعقارات وقطاع التجارة والخدمات والحِرَف والصناعات الصغيرة في مطلع الخمسينيات.

لم يحلّ اللاجئون الفلسطينيون في المعسكرات والمخيمات ليشكلوا عبئاً صرفاً على الأردن، لكنهم كانوا سبباً لاستدراج حصة مهمة من الدعم الدولي الذي أُنفق على خدمات ومرافق وكالة غوث اللاجئين، وكانوا أيضاً سبباً ضمنياً لحصول الدولة الأردنية على المساعدات الغربية والهبات والمنح الدولية، وهو ما مكّن من توسيع جهاز الحكومة والبنية التحتية للأردن عموماً، ناهيك عن توسيع الإنفاق العسكري والأمني، الذي ارتفع بنحو أربع مرات بين سنة 47/ 1948 وسنة 1955/54.

ولذلك فقد كانت المفاجأة أن «لا ينهار» الأردن تحت وطأة هذه الأعباء، وإنما أن ينمو اقتصاده بمعدلات استثنائية تتجاوز 10 في المئة، ليس فقط في السنوات الأولى من الخمسينيات، وإنما على امتداد الفترة الفاصلة بين حربَي 1948 و1967.

صحيح أن المساحة الإضافية للأرض الصالحة للزراعة الناجمة عن وحدة الضفتين لم تزد إلا بنسبة الثلث، وهي زيادة غير كبيرة إذا ما قورنت بالزيادة السكانية الفجائية والاضطرارية. لكن الضفة الغربية شكلت الحصة الأهم من مساحة الرقعة الزراعية المستغلة، والأكثر خصوبة وإنتاجية في الضفتين، والتي كانت تمد السوق المحلية بالخضار والفواكه، بل وتفيض وتصدِّر إلى البلدان العربية المجاورة.

من المعروف أن الضفة الغربية (أو المنطقة الوسطى من فلسطين) لم تكن أكثر مناطق فلسطين خصباً وإنتاجية وتقدماً. لكنها عندما التحمت بالضفة الشرقية لم تكن أرضاً يباباً، إذ ظلت حتى حرب 1967 تضم الحصة الأهم من المؤسسات الحرفية والصناعية، بل إنها احتضنت أكثر من نصف عدد المؤسسات الصناعية للضفتين.

لكن الحقيقة الأهم أن هذه الرقعة من فلسطين كانت تضم القدس وبيت لحم وأريحا، التي شكلت مصادر الدخل الرئيسية للسياحة الأردنية حينذاك، والتي كانت تعتمد أساساً على السياحة الدينية، عبر الأفواج القادمة من البلدان الغربية المتوجهة نحو القدس وبيت لحم. وهكذا، فقد كانت خسارة الضفة الغربية في حرب 1967، موجعة ليس فقط وجدانياً ووطنياً وسياسياً، وإنما مؤلمة ومؤذية للأردن اقتصادياً. وقد ظهرت آثار تلك الخسائر على الاقتصاد الأردني بوضوح خلال السنوات القليلة اللاحقة لحرب 1967.

وقد أدى اندماج الشعبين بعد حرب 1948 إلى التعجيل بأبرز عمليات التطور الاجتماعي والسياسي والمدني لشعب من الشعوب، وإلى اختزال زمن التحولات الاجتماعية والثقافية إلى الحد الأدنى.

لم يرث الأردن حينذاك الأرض الفلسطينية المسماة «الضفة الغربية»، لكنه ورث أيضاً واستوعب وهضم البنية القانونية التي أرساها الانتداب البريطاني في فلسطين لتستجيب لحاجات مجتمع واقتصاد كان أكثر تقدماً مما كان عليه الأردن، والمقصود هنا ليس فقط المجتمع العربي الفلسطيني، وإنما أيضاً المجتمع اليهودي القائم حينذاك قبيل قرار التقسيم وحرب 1948.

وورث الأردن أيضاً جزءاً مهماً من الجهاز الوظيفي لحكومة فلسطين الانتدابية، ومن الفئات المهنية المتكونة من أطباء ومحامين وصيادلة ومهندسين وغيرهم، بل إن الأردن ورث الميراث الصحفي التاريخي لفلسطين، حتى إن صحف الأردن اليومية الرئيسية، **الجهاد** و**الدفاع** و**فلسطين** و**المنار**، ظلت مقراتها وطواقم تحريرها في القدس، وليس عمان، حتى ما بعد حرب 1967. هذا إضافة إلى أن منابره الثقافية الأهم ظلت تصدر في القدس، كما هي حال مجلة **الأفق** التي كان يحررها أمين شنار.

لا عجب أن تنشأ الأحزاب السياسية العقائدية، وأن تؤسَّس النقابات المهنية والعمالية تباعاً منذ مطلع الخمسينيات، وأن يلي ذلك نشوء الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، ولا مفاجآت في أن تتعاظم قوى التحرر والاستقلال والتقدم خلال سنوات ما بعد حرب 1948، لتصبح المملكة الأردنية إحدى ساحات التحرر العربي، ولتنضج في الأردن ظروف إسقاط حلف بغداد، ثم انتخاب برلمان بأغلبية قومية ويسارية وعقائدية، ما أفسح المجال لقيام حكومة سليمان النابلسي، والتي ألغيت المعاهدة الأردنية البريطانية في عهدها، وأُبرمت اتفاقية التضامن العربي مع مصر وسورية والعربية السعودية.

حقاً لقد عانى أبناء الضفتين ولمدة عشر سنوات لاحقة، من غياب الحريات الأساسية بعيد إسقاط حكومة النابلسي وفرض الأحكام العرفية. لكن تغييب الديمقراطية وهيمنة النخب العائلية والإقطاع السياسي على برلمانات تلك الحقبة، لم يلغِ الحقائق الإيجابية للوحدة الترابية التي حسَمت حرب 1967 مصيرها، لكنها ظلت باقية في صور مختلفة في مجتمع الضفة الشرقية بعد ذلك وإلى الآن.

لقد تراصفت «شرائح» مختلفة من الهويات الأردنية والفلسطينية على مر الزمن، حتى تعذّر عملياً الفصل بينها، ولو من الناحية النظرية. ولقد شكّل هذا التراصف التاريخي للهويات مصدر غنى وثراء للمجتمع والدولة والثقافة والاقتصاد وأنماط الحياة والعمران. وقد آن الأوان اليوم لإظهار الاعتزاز بتعددية مصادر وتعابير الوطنية الأردنية، بدلاً من دمغ هذه الوطنية بالشوفينية والتعصب وضيق الأفق القومي.

لكن هذه قصة أخرى تستحق التوقف عندها، بخاصة ونحن «نحتفل» هذا العام بمرور أربعين عاماً على أحداث أيلول/سبتمبر 1970! ■

اللجنة الوطنية للمتقاعدين: البيان رقم 1

حسين أبو رمّان

صدر في مطلع أيار/مايو 2010، بيان مذيل بتوقيع «اللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين الأردنيين»، وبدا للوهلة الأولى في ضوء بيانات بثتها وكالات أنباء أجنبية أن البيان صادر عن مؤسسة المتقاعدين العسكريين، ما حدا بالمؤسسة أن تصدر بياناً تنفي فيه صلتها بالبيان جملة وتفصيلاً.

وبحسب مواقع إلكترونية، فإن البيان صدر عن اجتماع عقد في الموقّر حضره 60 من كبار المتقاعدين العسكريين برئاسة علي الحباشنة.

البيان رغم أنه صيغ بذكاء، إلا أنه لم ينجح في التمويه على أهدافه الحقيقية. فقد أشار إلى جملة مسائل تتقاطع مع هموم قطاعات واسعة من الشعب الأردني مثل الحديث عن المشروع الصهيوني لتصفية القضية الفلسطينية، ونقد سياسات الخصخصة وآلية تشكيل الحكومات، والدعوة إلى شن حملة شاملة لمكافحة الفساد ومصادرة ثروات الفاسدين، وفرض نظام ضريبي تصاعدي، وإطلاق حرية التنظيم والنشاط السياسي والإعلامي، ووضع سياسة دفاعية تركز على الحرب الشعبية والتسلح بمنظومة صواريخ فعالة ولا سيما الصواريخ بعيدة المدى.

وظيفة البيان لا علاقة له بالهموم الحياتية للمواطنين التي جاء البيان على ذكرها، بل وظيفته هي استنفار «العصبية» الشرق أردنية ضد فلسطينيي الأردن على ثلاثة مستويات.

فهو يبدأ متسلّحاً بالدستور ليقول إن الدستور «لا يمنح أية سلطات إلا لجلالة الملك من دون شراكة أحد بصرف النظر عن صلة القرابة أو اللقب».

ثم يقفز البيان، متناسياً الدستور هذه المرة، إلى استهداف رؤساء السلطات الثلاث، وما يسميه أيضاً «تولية القيادات والمواقع الحساسة في الدولة الأردنية لغير مستحقيها»، متهماً السياسات الحكومية بأنها شرعت في «اعتماد نظام المحاصصة المتجه نحو الوطن البديل في المستويات السياسية والإدارية والسيادية».

ويواصل البيان تجاهله للدستور حين يذكّر بقرار فك الارتباط العام 1988، فيرى أنه أنهى وضع والتزامات الوحدة مع الضفة الغربية قانونياً وإدارياً وسياسياً، ويطالب بدسترته.

وينتقل البيان إثر ذلك إلى إصدار «فرماناته» بشأن الوضع القانوني لما أسماه «الأخوة الفلسطينيين في الأردن»، فيقسمهم إلى قسمين؛ قسم غير قادر على العودة الفعلية أو السياسية، فيعترف لهم بحق أن يكونوا أردنيين إلى أن يتم تنفيذ القرار الدولي 194 القاضي بعودتهم إلى ديارهم؛ وقسم غير قادر على العودة الفعلية والسياسية، فيدعو إلى منح هذا القسم الجنسية الفلسطينية أو وثائق سفر فلسطينية.

هذا البيان خطير بكل المقاييس، فهو كمَن يسكب بنزيناً على النار بحجة إطفائها. والذهنية التي حكمت صياغة هذا البيان ذهنية انقلابية تذكرنا بانقلابات العسكريين في الخمسينيات، ولذلك اختير لهذا الموضوع عنوان «البيان رقم 1»، كما كان دارجاً آنذاك.

كما يشبه هذا البيان إلى حد بعيد البيانات التي يصدرها اليمين المتطرف الأوروبي الذي يتخذ من التحريض ضد الجاليات العربية والمسلمة أساساً لبرنامجه السياسي والانتخابي.

أهم الردود الوطنية العامة على بيان المتقاعدين، مثّله البيان الذي أصدره رئيس الوزراء الأسبق أحمد عبيدات، الذي تنادت آلاف الشخصيات العامة لتوقيعه. وتكمن أهمية بيان عبيدات في مسألتين؛ الأولى هي إعلان موقف سريع مفاده أن بيان المتقاعدين يمثل أصحابه فقط، وأن الممثلين المحترمين للمجتمع لن يتركوا البلاد مسرحاً لأصحاب الأجندات العابثة بوحدة البلاد الوطنية وبأمنها واستقرارها.

> **الذهنية التي حكمت صياغة هذا البيان ذهنية انقلابية تذكّرنا بانقلابات عسكريي الخمسينيات**

أما المسألة الأخرى، فهي أن بيان عبيدات لم يشغل نفسه بمناقشة بيان المتقاعدين، بل ذكّر بما شكل أبلغ ردٍّ عليهم، بما جاء في الفصل السابع من «الميثاق الوطني الأردني» كأحد ثوابت الدولة الأردنية ومرجعياتها، والذي صاغته لجنة ملَكية من 60 عضواً، وصدر أواسط العام 1991 بعد مباركته في مؤتمر وطني حاشد شارك فيه ممثلو سلطات الدولة الثلاث، ورؤساء البلديات وسائر الهيئات الوطنية المنتخبة.

الميثاق الوطني عدّ «الهوية العربية الفلسطينية هوية نضالية سياسية، وأنها ليست في حالة تناقض مع الهوية العربية الأردنية ويجب أن لا تكون»، من منطلق أن التناقض هو فقط مع المشروع الصهيوني الاستعماري.

وأكد الميثاق أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفهم العلاقة الأردنية - الفلسطينية أو أن تُستغل من أي طرف وتحت أي ظرف، «لتصبح مدخلاً للانتقاص من حقوق المواطنة وواجباتها، أو سببًا لإضعاف الدولة الأردنية من الداخل وخلق الظروف التي تؤدي إلى تمرير المشروع الصهيوني لتحويل الأردن إلى بديل عن فلسطين».

ودعا الميثاق إلى إدراك أن الوحدة الوطنية الأردنية هي القاعدة الصلبة التي تقوم عليها العلاقة الوثيقة بين جميع المواطنين في الدولة الأردنية، وأن استحالة الفصل على أرض الواقع بين المواطنين من أبناء الشعب العربي الأردني على اختلاف أصولهم «يستلزم حماية هذه الوحدة وترسيخها، بما يعزز منعة الأردن، ويحفظ أمنه الوطني والقومي، ويحمي جبهته الداخلية، ويضمن الفرص المتكافئة لجميع المواطنين دون تمييز، ويصون مصالحهم المشروعة وحقوقهم التي كفلها الدستور».

كما أصدر الحزب الشيوعي الأردني بياناً متميزاً يرد فيه على بيان المتقاعدين. بيان الشيوعيين، لجأ في مطلعه إلى «المجاملة» مع العناصر «الإيجابية» التي وردت في بيان المتقاعدين، غير أنه عبّر عن موقف وطني مسؤول في مناقشة بقية النقاط.

فقد أشار البيان إلى أن إنقاذ بلدنا من مخططات الأعداء الصهاينة وحماتهم الإمبرياليين «لن يتحقق بإسقاط الجنسية الأردنية عن مواطنين أردنيين وحرمانهم من حقوق وامتيازات المواطنة التي اكتسبوها ومارسوها سنوات طويلة قبل صدور قرار فك الارتباط». وشدد على أن فكرة سحب الجنسية «تستثير الضغائن والنعرات الإقليمية البغيضة»، لافتاً إلى أن عناصر القوة لا تقترن فقط بالقدرات التسليحية، بل أيضاً بالسهر على «تقوية الجبهة الداخلية وتمتين تلاحمها».

ودعا الشيوعيون إلى ضمان حق المواطنين كافة دون تمييز على أساس الجنس أو الانتماء الإقليمي أو الطائفي أو الجهوي «في شغل الوظيفة العامة على قاعدة تكافؤ الفرص وبالاستناد إلى معايير الكفاءة والنزاهة وإلى تعديل تشكيل الحكومات باعتماد المعايير نفسها». ■

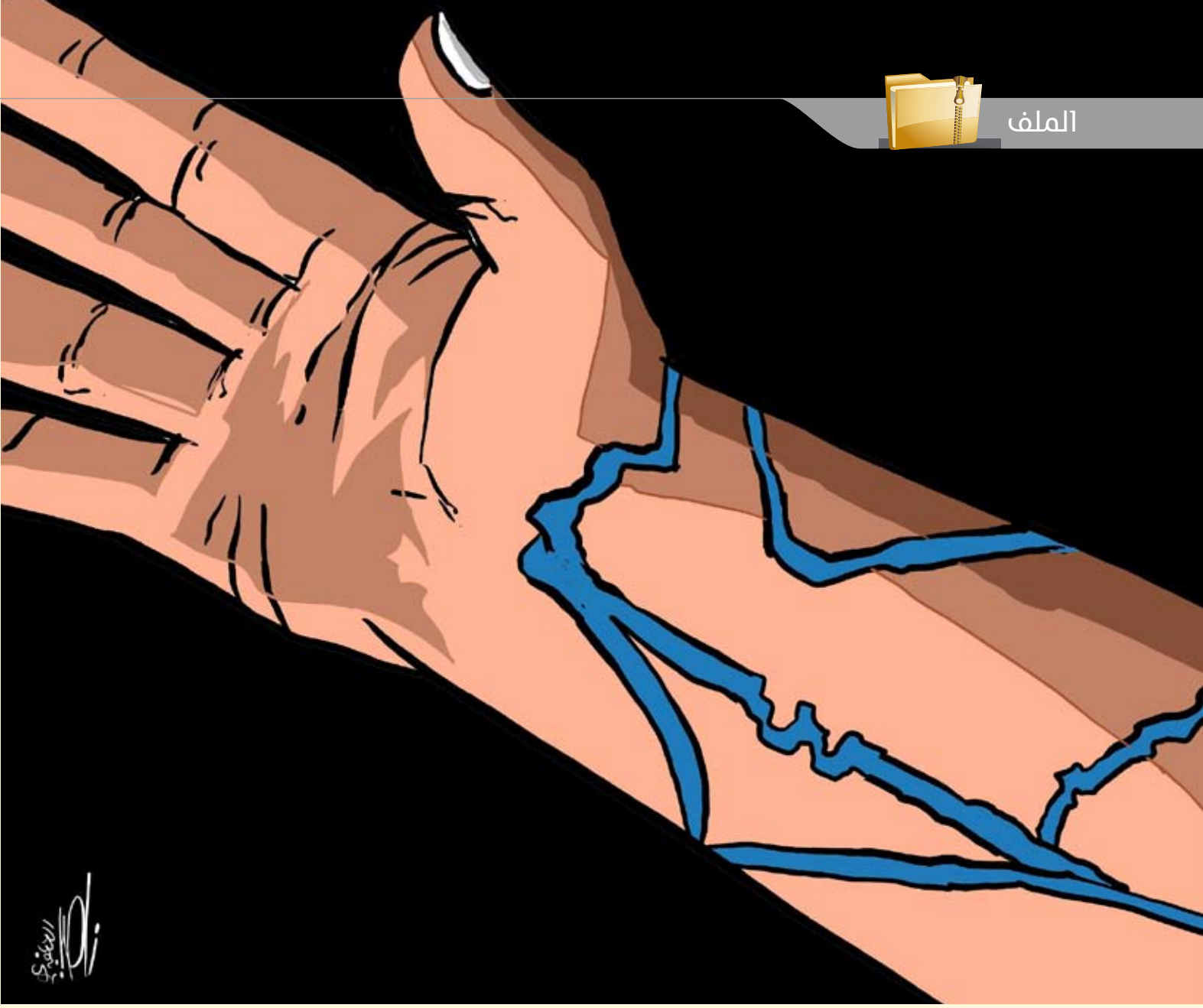

«سحب الجنسية» لن يؤدي إلى ميلاد الأردن الديمقراطي

جدلية حقوق المواطنة والهويات المركّبة

محمد محي الدين المصري

حبس الشارع الأردني أنفاسه لأيام عدة، وهو يتابع وعداً أطلقه فريق ادّعى أنه سيضع النقاط على الحروف، ويعيد تعريف المصطلحات والمفاهيم، زاعماً تقديم الحلول، ليكتشف المرء أنه إزاء مسرحية تطغى عليها رتابة الأداء، ويقوم عليها ممثلون مدفوعون بوهم القدرة على اختطاف الشارع وراء شعارات وحركات بهلوانية باهتة.

السؤال الكبير الذي تنطّح له هذا الفريق هو: كيف نحمي الأردن من تصريحات وكتابات إسرائيلية حول الوطن البديل؟ وبدلاً من أن يقدم هذا الخطاب مشروعاً لتفكيك فكرة الوطن البديل، كانت المفاجأة أن خطابه اتهامي، يصنف المواطنين إلى فئات، ويدّعي أن هنالك جمهوراً داخل الأردن هو الذي يقوم بالعمل على إنجاز الوطن البديل من خلال حمله الجنسية الأردنية.

وهو يرى أن الدعوة للإصلاح السياسي أو أي دعوة إلى ميلاد دولة مؤسسات مقابل سياسات

الاسترضاء أو المحاصصة السائدة، تسهم في إنجاز الوطن البديل.

الوصفة السحرية لهذا الفريق هي «سحب الجنسية من مواطنين أردنيين»، وكأن ذلك يسهم في تحقيق مبدأ حق العودة أو الانتصار على إسرائيل، وكأن سحب الجنسية سيؤدي إلى ميلاد الأردن الديمقراطي.

لو أن هذا ما سيحدث، لما تردد ستة ملايين أردني بالتنازل عن جنسيتهم، ولكنّا دعونا السوريين واللبنانيين وكذلك المصريين إلى التنازل عن جنسياتهم، إن لم يكن من أجل الانتصار على إسرائيل، فمن أجل التحول الديمقراطي.

لذلك، من السذاجة التفكير بأن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تواجه الخطر الإسرائيلي والمخططات الإسرائيلية أيّاً كانت، فما هو الهدف الحقيقي الذي يدفع هؤلاء إلى مثل هذه الدعوات؟

مثل هذه الدعوات، في جوهرها، تستهدف نقل المعركة الأصلية مع إسرائيل وخططها إلى معركة داخلية تمس البنيان الداخلي للمجتمع الأردني، وتؤدي إلى خلق الظروف الموضوعية والملائمة للحديث عن إمكانية كامنة لتحقيق مثل هذا المشروع.

وفي سعي هذا الفريق المحموم لاختطاف الشارع، فقد دخل في تقديم قراءة جديدة لماهية الشخصية الأردنية والهوية الأردنية وفي إعادة سرد تاريخ العلاقة الأردنية الفلسطينية. واللافت للانتباه أن سردية هذا الفريق ومؤيديه ومحاولته استخلاص مصطلحات وتعريفات جديدة، تدل إما على عدم فهم للسيرورة التاريخية والواقع الحالي للشخصية الأردنية والمجتمع الأردني وللعلاقة الأردنية الفلسطينية، أو على انتقائية للتعامل مع التاريخ والوقائع على الأرض من أجل الترويج لخط أيديولوجي ليست له مرتكزات واقعية.

وعليه، فإن واقع المجتمع الأردني وطبيعة العلاقة الأردنية الفلسطينية، بحاجة إلى دراسة للتعرف على تطورهما التاريخي والإحاطة به، بعد أن انعكس اجتماعياً وسياسياً وثقافياً في علاقة ذات فرادة.

منطقة شرق الأردن امتدادٌ طبيعي من الناحية الجغرافية والاجتماعية والثقافية لما عُرف عبر قرون طويلة ببلاد الشام. ولكونها منطقة الالتقاء بين الصحراء العربية ومجتمعات بلاد الشام المستقرة في ظروف طبيعية ومناخية قاسية، فإن تكوينها الاقتصادي والاجتماعي بقي محدداً بسيادة نمطي حياة البداوة والزراعة الكفافية، وهما لا يسهمان في تراكم اقتصادي ولا يؤديان إلى ميلاد بناء اجتماعي ذي شخصية ثقافية ناجزة ومتماسكة ومغلقة.

ساهمَ في تكريس هذه الحقيقة أن تلك التجمعات السكانية عرضة للتغيير الدائم، إذ كانت تتميز ديناميكية التحول من البداوة المتنقلة إلى شبه الاستقرار، فالاستقرار، إضافة إلى أن هذه المنطقة كانت هدفاً لهجرات بشرية صغيرة، لكنها متكررة وغير منقطعة، من مناطق بلاد الشام المختلفة.

التشدق بأن هنالك شخصية أردنية أو فلسطينية ناجزة قبيل تأسيس الكيانات الحديثة هو إسقاط أيديولوجي قائم على انتقائية تاريخية هدفها تجريد المجتمع من تاريخه وذاكرته الجمعية ومحتواه العربي

وإذا ما كانت الظروف الطبيعية والمناخية قد حدّت من التطور الاقتصادي والاجتماعي، فإنها، وفي الوقت نفسه، أسهمت في ميلاد شخصية لمجتمعات هذه المنطقة قائمة على المرونة وعدم الانغلاق ووظفت مجموعة من القيم لاستقبال الآخر، وتحديد آليات دمجه. فكل ما تحتويه الذاكرة الجمعية من تقاليد وأعراف مرتبطة بالإطار الاجتماعي الأوحد آنذاك، وهو العشيرة من اللفوف، والنسب، والأحلاف، والضم، هي آليات وأدوات لمجتمع قائم على الاستيعاب، وليس رافضاً إقصائياً مغلقاً. فإذا ما حرمت الطبيعة والمناخ هذا الإقليم من بلاد الشام من إمكانية التراكم الاقتصادي وميلاد شخصية متميزة واحدة، فقد حابته هذه الظروف نفسها بعبقرية التجدد وإعادة التجديد.

وعليه، لم يكن هذا المجتمع الذي نشأ على هذه الأرض ساكناً على الإطلاق. بل كان، وفي فترات زمنية قصيرة، يعيد تجديد نفسه، ويولد مجتمعاً جديداً قائماً على عناصر المجتمع الأصلي وما دخله من عناصر جديدة.

فالواقع التاريخي، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، يعكس أن مجتمعات معان والكرك والبلقاء وعجلون وإربد، سرعان ما تغيرت خلال عقدين من الزمن بفعل استقرار المهاجرين الجدد من الشركس والشيشان والأكراد والأرمن وغيرهم من النوابلسة والخلايلة والشوام، وكانت مناطق شرق الأردن كافة يُعاد تشكيلها بهجرات صغيرة من تجار وعائلات ومهاجرين لأسباب مختلفة تقودهم ظروفهم أو مغامراتهم إلى أراضي شرق الأردن.

ومما لا شك فيه، أن تلخيص الإعلامي ياسر أبو هلالة لأصله المعاني يكاد ينطبق على كل فرد من أفراد المجتمع، حين عكس أنه تعبير عن جدلية رغبة الجمال في التوقف، ورغبة الأجداد في أخذ قسط من الراحة ممزوجاً بحسّهم بأن العالم بأقطابه ملْكهم، وأن استمرار الرحلة مرتهن بتجديد رغبتهم في الرحيل. لقد أصبحوا معانيين، وهذا مصدر فخر لهم، وكان يمكن لجدلية هذه الرغبات أن تنتج أبو هلالة اليوم لبنانياً شيعياً أو مارونياً أوحتى سنّياً.

فالركن الأساسي في الشخصية الأردنية، ومن ثم في الهوية، هو عبقرية المرونة والاستعدادية لقبول القادم والاندماجية معه من أجل بناء تكوين جديد تتمازج فيه العناصر الأكثر قدماً مع تلك الأقل قدماً مع العناصر الأحدث فالأكثر حداثة وتندمج من خلاله في بوتقة واحدة. وهذا ما أضفى على المجتمع الأردني هوية مركبة ومرنة وذات فرادة.

ففي حين كان المجتمع الشامي أو الحلبي قد كرّس طقوسه في قوالب خاصة استقرت عبر العصور الوسطى، فإن المجتمع الأردني طوّر شخصيته القائمة على استمرارية دمج عناصره وثقافته مع أخرى وافدة، وإعادة إنتاجها بمذاقه ولونه الخاصين. وفي حين أن كثيراً من مجتمعات العالم اليوم تبذل الجهد تلو الآخر في بناء شخصية وهوية مركبة وديناميكية ومتحركة لمجتمعاتها شبيهة بالشخصية الأردنية التي وُلدت طبيعياً، تطل هذه الدعوات لتكسير الثراء في هويتنا وحصرها بقالب جامد.

ويصبح من غير المفهوم معرفة العناصر التي يجب أن ننزعها عن هويتنا وعن شخصيتنا الأردنية وعن سلوكنا اليومي حتى نتفيأ بظلال هذه الهوية؟ هل يجب أن نمتنع عن تناول الكنافة النابلسية والكبّة الشامية والزيتون الحلبي والجبنة العكاوية؟! وهل علينا التوقف عن سماع فيروز وترديد قصائد نزار قباني وقراءة روايات مؤنس الرزاز؟! وهل ينبغي اقتلاع الفل والياسمين من بيوتنا، لأننا استعرناها من البيت الشامي؟! وربما علينا أيضاً أن نفرض حظراً على الدحية المعانية؛ لأنها تشبه العرضة النجدية. بالطبع، يجب أن

نحرق رواية **الشهبندر** لهاشم غرايبة، و**سيرة مدينة** لعبد الرحمن منيف!

مثل هذه الدعوات تقود، بالضرورة، إلى مثل هذه النتائج. ولأولي الألباب أمثلة كيف قامت التيارات الفاشية في ألمانيا وإيطاليا بتدمير تراثهم المركّب من أجل صيغة صافية للشخصية الألمانية أو الإيطالية، ولا تغيب عن الذهن الدعوات الحالية لليمين المتطرف في أوروربا ضد المكونات الثقافية للأوروبيين المسلمين.

فقدان الضفة الغربية أخلّ بعنصر أساسي من العناصر المكونة والضامنة لاستمرار ثنائية شعب الدولة الأردنية، والبقاء على الهوية المركبة للأردنيين والفلسطينيين

أما في ما يتعلق بالعلاقة الأردنية الفلسطينية وتطورها، فمن المهم التأكيد أن ميلاد الدولة أو الهويات الوطنية في بلاد الشام لم يكن نتيجة تطور اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي، ولم يكن تنفيذاً لرغبة شرائح اجتماعية وتيارات سياسية، بل كان تعبيراً عن إرادة القوى الاستعمارية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، في تقسيم المنطقة ما بين الإمبريالية الفرنسية والبريطانية.

هكذا تأسست العديد من الدول بعد الحرب العالمية الأولى، ففلسطين والأردن وكذلك سورية ولبنان، هي دول اصطنعتها رغبات القوى الاستعمارية، ولم تقم بناء على أفكار ورؤى نخب وتيارات فكرية وسياسية اهتمّت بالتباينات والتوافقات بين مجتمعات هذا الإقليم، الأمر الذي قادها إلى خلق دول بهذه الحدود.

وعليه، فإن التشدق بأن هنالك شخصية أردنية أو فلسطينية ناجزة قبيل تأسيس الكيانات الحديثة هو إسقاط أيديولوجي قائم على انتقائية تاريخية هدفها تجريد المجتمع من تاريخه وذاكرته الجمعية ومحتواه العربي، وهو الجامع بين المناطق والأقاليم كافة في بلاد الشام.

وفي هذا الإطار، تعد العلاقة الأردنية الفلسطينية أقدم من تأسيس الكيانات والشخصيات الوطنية. فلقد تأسست هذه العلاقة على أسس الضرورات الموضوعية والامتداد الأفقي بين مناطق الأردن المختلفة، مع ما يوازيها من مناطق فلسطين.

وإذا ما كانت علاقات شمال الأردن مقسمة بين علاقات مع دمشق حاضرة الشام، وعلاقات مع شمال فلسطين وصولاً إلى حيفا، فإن علاقات السلط امتدت أفقياً إلى نابلس فالساحل، والكرك مع الخليل وبيت لحم والقدس. كانت العلاقات بين مناطق الأردن وتلك الموازية لها من فلسطين أعمق تأثيراً وأكثر تكاملية من علاقات مناطق الأردن بعضها ببعض. فالعلاقات ما بين البلقاء وحوران أو الكرك وعجلون تكاد لا تُذكر.

إذا ما كانت جذور العلاقة الأردنية الفلسطينية تاريخياً هي العلاقات القائمة بين التجمعات السكانية المتباينة في الأردن وفلسطين قبيل ميلادهما كما نعرفهما اليوم، فإن النكبة الفلسطينية 1948 أعادت تعريف الشخصية الفلسطينية وكذلك العلاقة الأردنية الفلسطينية. فالنكبة ليست رديفاً لغوياً لهزيمة سياسية وعسكرية منيت بها جيوش عربية بالإضافة إلى مقاتلين فلسطينيين، بل هي تعبير عن حالة مركبة متعددة الأبعاد تتضمن: التطهير العرقي، تدمير البنى الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع فلسطيني ناهض عبر الاقتلاع الممنهج لمواطنيه، وتحويل شعب إلى مجموعات من اللاجئين محرومة من حق العودة.

لقد أدت النكبة إلى تفكيك المجتمع الفلسطيني إلى أربعة تجمعات: فلسطينيي 1948 الذين عاشوا بوصفهم مواطني درجة ثانية تحت إدارة دولة إسرائيل، أبناء الضفة الغربية، أبناء غزة، ولاجئي الشتات في دول عربية.

لقد مرت كل من التجمعات الفلسطينية بديناميكية غاية في التعقيد اعتماداً على مكان الاستقرار. وكان الناظم المشترك في هذه الديناميكيات، تطوير هوية ذات فرادة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، إذ قدّم الفلسطينيون هوية مركّبة على أكثر من مستوى. فهم يمتلكون عناصر الهوية «الأصلية»، ويحملون مكونات هوية البلدان التي عاشوا فيها والبلدان التي ارتحلوا إليها. فابن مخيم عين الحلوة فلسطيني وصيداوي ولبناني وعربي ومؤهل لأن يكون كويتياً إذا ما عمل في الكويت.

إن دفع الفلسطيني لاختيار هوية واحدة بفعل حجج مثل الانتماء والولاء، أو منعه من إضافة عناصر لهويته الفلسطينية من ثقافته المحيطة، هو في جوهره تعريض له لمعاناة جديدة شبيهة بمعاناة النكبة، ونزعه من محيطه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتاريخي. وهذا ما تعرض له، بشكل صارخ، الفلسطينيون في لبنان.

فخلافاً لجميع السياقات التي مرت بها التجمعات الفلسطينية ما بعد النكبة، فإن مجتمع الضفة الغربية ومجتمعات اللاجئين في الضفة الغربية والأردن أسّسا لحالة فريدة، أتاحت نمو الهوية المركبة للفلسطينيين وتطورها. وإذا كانت مرونة الشخصية الأردنية عاملاً أساسياً في هذا التطور والنمو، فإن ميلاد دولة الضفتين مثّلَ العامل الثاني، وهو الذي حوّل الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي مخيمات اللجوء من مجرد سكان ينتظرون الفرج، إلى مواطني دولة.

منذ أوائل الخمسينيات، كانت الأحزاب عابرة في عضويتها وقيادتها لحدود الإقليمَين، وسرعان ما اندمجت النخبة الاقتصادية هنا وهناك، وتم فرز النخب على أساس مواقفها الأيديولوجية

من الجلي تاريخياً أن عملية دمج الضفتين في دولة واحدة، وإن بدأ كعملية ضم قامت بها دولة ناجزة لبقايا مجتمع اجتُزّ عن محيطه، لم تكن انعكاساً لقرار إدراي تم في لحظة تاريخية واحدة، بل كانت سيرورة استمرت لسنوات عدة. ولقد انطلق موقف الدولة الأردنية وتقاطعه مع موقف النخب الفلسطينية من الضفة واللاجئين، التي عبّرت عن توجهها في دولة

واحدة مع الدولة الأردنية، من تفكير قومي يؤمن بالوحدة العربية بوصفها هدفاً للدول العربية كافة آنـذاك، ووسيلة لإزالـة آثار النكبة تكون في مقدمتها وحدة الشعبين الأردني والفلسطيني، تتبعها وحدة شعوب عربية أخرى، كما أكدت ذلك مؤتمرات رام اللّه، نابلس، أريحا، الخليل وعمان.

ويكشف الجدل السياسي خلال تلك الفترة، أنه لم يكن في ذهن الإدارة الأردنية التوّاقة لتوسيع إقليمها الجغرافي أو في ذهن النخب الفلسطينية، تحويل سكان الضفة الغربية أو اللاجئين من هوية إلى أخرى، بل إقامة وحدة بين الشعبين الأردني والفلسطيني في إطار المحافظة على هوية كل منهما، وعدم الانتقاص من قدرة أي منهما في التعبير عن مصالحه وشخصيته. وبدأت دولة الضفتين منذ السنة الأولى تعكس أنها وحدة بين شعبين تتساوى فيها الفرص بين مواطنيها على الأصعدة كافة، ومن خلال تمثيل متساوٍ في جميع المؤسسات السياسية.

ولعل هذه التوجهات والاستجابة لها هي التي أدت خلال عام من سيرورة بناء دولة الضفتين إلى تحول جوهري، في مواقف القوى السياسية الفلسطينية الرافضة لفكرة دولة الضفتين إلى قوى منخرطة في بناء هذه الدولة.

فانفضاض جزء كبير من قادة حكومة عموم فلسطين وانتقالهم إلى صفوف النخبة السياسية للدولة الجديدة، شاهد على هذه السيرورة، وكذلك تحوُّل عصبة التحرير الوطني المناوئة لدولة الضفتين حتى العام 1951 إلى الحزب الشيوعي الأردني. وانضمام بهجت أبو غربية، ابن الجهاد المقدس والمناوئ للوحدة بين الضفتين، إلى حزب البعث الاشتراكي في شرق الأردن، الذي كان يعني جوهرياً، التراجع عن موقفه المعارض للوحدة.

لـم تكن المحافظة عـى اسـم الـدولـة الأردنية نتيجة تنفيذ أجندة النخبة الأردنية، أو قبول من النخبة الفلسطينية، بتحويل الأقاليم الجديدة والسكان الجدد من هوية إلى أخرى، إذ لم يكن هذا الأمر ذا أهمية للجدل العام، ولم يكن اسم الأردن يحمل المدلولات الاصطلاحية نفسها التي يحملها اليوم. فمصطلح «أردني» لم يكن يتضمن، على مدى سنوات دولـة الضفتين، نفياً أو انتقاصاً لهوية أي مـن مواطني الـدولـة. فـ«الأردني» كان تعبيراً عن هوية مركبة: أردنية وفلسطينية. كما أصبحت الهوية الفلسطينية مركبة في ظل دولة الضفتين، فـقـد أضـيـف الـبـعـد الفلسطيني لهوية الأردنيين ليكون عنصراً أساسياً في تكوين الهوية الأردنية، لم تشهده أي من الشعوب العربية الأخرى.

بهذا، فإن الأردن دولة ومجتمعاً أعيد بناؤه منذ العام 1950 على أساس الثنائية والتعدد والتنوع بين مكونات مجتمعه، وعلى قاعدة هوية مركبة للشعبين.

ومنذ أوائـل الخمسينيات، كانت الأحـزاب عابرة في عضويتها وقيادتها لحدود الإقليمين، وسرعان ما اندمجت النخبة الاقتصادية هنا وهناك، وتم فرز النخب على أساس مواقفها الأيديولوجية والسياسية بصفة عامة أو تجاه قضايا محددة. ولم يكن التنافس قائماً بين هوية أردنية وفلسطينية، بل كان على أساس فكري سياسي. وإذا ما كـان هنالك تمييز من النخبة السياسية الحاكمة -وهي أردنية فلسطينية- فقد كان ضد التيارات السياسية اليسارية والقومية المعارضة للنظام بصرف النظر عن أصول أفرادها.

الركن الأساسي في الشخصية الأردنية، ومن ثم في الهوية، هو عبقرية المرونة والاستعدادية لقبول القادم والاندماجية معه

هـذا النقاش الـذي يتخذ أبـعـاداً متداخلة وانقسامية، تعود بداياته إلى العام 1967. ففقدان الضفة الغربية أخلّ بعنصر أساسي من العناصر المكونة والضامنة لاستمرار ثنائية شعب الدولة الأردنـيـة، والبقاء على الهوية المركبة للأردنيين والفلسطينيين. وقد ساعد على تعميق هذا، قيادة «فتح» لمنظمة التحرير، والتعبير عن هوية فلسطينية جمعية تنزعها من بعدها العربي، وتسقط سيرورة تطورها، دون وعي لخصوصية العلاقة بين الهويتين الأردنية والفلسطينية ومستويات تركيبها.

والمتتبع لتأسيس «فتح» وانطلاقتها وتطورها خلال السنوات الأولى من عمرها، يتبين له أنها لم تتأسس في إطار الدولة الأردنية بضفتيها، بل إن جيل المؤسسين الأوائـل كـانـوا ضمن جمهور الشتات في دول عربية (خـارج الأردن). ونتيجة لذلك، عكست «فتح» ثنائية البرنامج، فمن ناحية كـان تأسيسها تعبيراً عـن رغـبـة جمهور الفلسطينيين فـي رفـض واقـع اللجوء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في دول عربية مختلفة على رأسها لبنان وسورية، واستعداداً لتبني خيار الكفاح المسلح في مواجهة إسرائيل من ناحية ثانية. ويمكن القول إنه لو كان الجيل المؤسس لـ«فتح» من أبناء الأردن، لما كان الهدف الأول متضمناً في برنامجها.

إن الفروقات بين «فتح» والجبهة الشعبية مـثـلاً الـتـي انبثقت عـن حـركـة القوميين العرب، وأدركـت خصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية، تُبيّن ما اقترفته «فتح» من ضرر ليس فقط على العلاقة الأردنية الفلسطينية، بل على تكسير منهجي في الهوية الفلسطينية المركبة من ناحية، وعلى محاولة إقصاء القضية الفلسطينية مـن بعدها وعمقها العربي من ناحية أخرى.

وقد تعمّق الشرخ في هذه العلاقة نتيجة الصدام المسلح بين المقاومة الفلسطينية (التي كانت أردنية وفلسطينية وعربية) والدولة الأردنية، والتنافس على تمثيل فلسطينيي الأردن والضفة الغربية.

فقد كان هناك سعي محموم من المنظمة لتمثيل المجتمع الفلسطيني وإسقاط الأبعاد المضافة لهويته، وكـان هـاجـس الـدولـة الأردنية الأمني، من خلال إجـراءات عملية، خلال السبعينيات والثمانينيات في اتجاه أردنة أجهزتها البيروقراطية، لإعادة صياغة العلاقة بما يخدم الأجندة السياسية وليس انعكاساً لسيرورة هذه العلاقة.

إن حقوق المواطنة المدنية والسياسية المتساوية والهويات المركبة، لا تمثل خطراً أو انتقاصاً على أيّ من الهويات القائمة في الأردن اليوم، بل تُغْني هذه الهويات. لذا فإن تحصين الأردن اليوم من خطر إسرائيلي أو مـن دعـوة للانقسام الـعـامـودي، الـذي يمكن أن يبدأ أردنياً فلسطينياً وينتهي بين الكركي والطفيلي أو المعاني والعجلوني، هو من خلال التحول الديمقراطي الحقيقي لدولة المؤسسات، إذ يكون معيار الانتماء والـولاء على أسـس الإنـجـاز، أي كما كان في العقد الأول من دولة الضفتين، وليس وفقاً للمحاصصة، ويتم بالعودة إلى فتح الباب أمام المواطنين للانضواء في تيارات سياسية وفكرية تعبّر عن مصالحهم ضمن التنافس الحر والسلمي، وبإحياء أجواء 1989 عندما كان لا يضير الفلسطيني التصويت للأردنيين مثل: ليث شبيلات أو يعقوب زيادين أو ذيب مرجي؛ لأنه بإمكانهم أن يكونوا ممثلين للمواطنين، رغم أنهم ليسوا فلسطينيين. ■

لغة التحريض وحوار المضامين

فارس بريزات

لغةُ التحريض لغةُ عـداء، بصرف النظر عن الجهة التي تُطلقها أو الجهة التي تُطلق تجاهها. وتستفحل هذه اللغة عندما يشعر المواطنون أن النخبة السياسية لم تعد تمثّلهم أو تهتم بمصالحهم بالشكل الذي يتوقعونه منها، أي أن مستويات الرضا عن أداء مؤسسات نظام الحكم تنخفض لمستوى يدفع بالناس للتنبيه أو ربما أكثر من ذلك.

وتجد لغة التحريض أرضاً خصبة للتكاثر عندما يشعر مانحو الشرعية للدولة، وهم المواطنون، أن الدولة تُظهر بعض التراخي أو التراجع عن دور القيادة، أو عندما تشعر بعض مكونات المجتمع أن الدولة بدأت تفقد زمام المبادرة تجاه القضايا المصيرية التي تُقلق المجتمع أو بعض مكوناته.

ضمور دور الدولة في الرعاية أو القيادة أو حتى التطمين، يُعطي الفرصة لمن يشعر بهذا الضمور، ليحاول ملء الفراغ الذي يراه. وهنا تبدأ مجموعات تعتقد أنها متجانسة المصالح، بمحاولة سد الفراغ الفعلي أو المتخيّل من خلال تطبيق أدوات تراها مناسبة.

وقد تكون هذه الأدوات بيانات واجتماعات حوارية كما الحال في الأردن، أو عنيفة ودموية كما هي الحال في العـراق ولبنان واليمن والسودان والصومال والجزائر، ولكن الطريقة التي يُعبّر بها الناس عن سد الفراغ محكومة بنوع النظام السياسي ومدى استجابته للمطالب المشابهة في تجارب سابقة. وهنا يبزر الفرق في الاستجابة بين النظام الديمقراطي وغيره من الأنظمة.

فعندما تنشأ حالة مـن هـذا الـنـوع في النظام السياسي الديمقراطي، تبدأ العملية الديمقراطية بتصحيح نفسها مـن خلال انتخابات مبكّرة أو انتخابات دوريـة تضمن تجديد النخبة السياسية القيادية من خلال صندوق الاقتراع.

وبهذا التجديد يتمكن أصحاب المصالح المتضررة من الحال الراهنة، من تصحيح ما يرونه خللاً، فيما ينتقل آخرون لمراقبة هؤلاء، والتأكد أن عملية التصحيح هذه لا تخرج عن الأطر المقبولة والأسس المتفق عليها. وهنا لا بد من التركيز على الاتفاق على الأسس.

أما في حالة النظم غير الديمقراطية، فإن المجموعات المتضررة من الوضع القائم تبدأ باجتراح أدوات تعبيرية لإيصال مطالبها للنظام السياسي، وقد لا تروق هذه الأدوات للنظام السياسي إطلاقاً.

فـي حالة الأردن، كانت أدوات التعبير بيانات سياسية غير مسبوقة في قوة طرحها والعناوين المقصودة بهذه البيانات. قوة الطرح هذه لم تخلُ من لغة تحريضية، والعناوين أخذت علماً بالمقاصد.

لكن قبل هذا وذاك، على المرء أن يتذكر أن الحروب الأهلية وغير الأهلية تبدأ عادةً بلغة تحريضية اتهامية تحت ذرائع مختلفة.

ربما تكون هذه الذرائع شرعية من وجهة نظر مطلقيها، لكن التحريض الاستعدائي والذرائع التي تُساق لتبريره ليست بالضرورة هي الطريق الأفضل والأمثل والأنجع لمعالجة الاختلالات القائمة في مجتمع ما، سواء كانت هذه الاختلالات حقيقة أو مُتخيّلة.

كما أن الاختلاف العامودي في مجتمع غير محكوم بطريقة ديمقراطية، أي المجتمع الذي لم تتمكن دولته من تطوير أدوات ديمقراطية لحل الخلافات بين مكوناته بالطرق السلْمية والمدنية، يؤدي إلى حالة احتقان غير محمودة العواقب. هكذا بدأت الحروب الكبيرة؛ بالدعاية والتحريض وتصوير فئة أو طائفة أو مجتمع ما على أنه تهديد وجودي أو أقل من ذلك لفئات أخرى في المجتمع.

تحضر في البال هنا حملة التحريض الإعلامي التي قادها الإعلام الغربي تمهيداً لغزو العراق واحتلاله، حتى إن كثيراً من العرب صدّقوا مضامينها ودافعوا عنها أو تبنّوها، وبرروا احتلال العراق بحجة القضاء على الدكتاتورية في الوقت الذي كانوا يدافعون فيه عن دكتاتوريات مشابهة في أماكن أخرى ويتحالفون معها لتحقيق مصالحهم.

مناسبة هذا الحديث، هو التراشق الذي جرى في الأردن مؤخراً، والذي يعكس حالة من الفراغ السياسي في العلاقة بين المجتمع والدولة.

هذا الفراغ ليس وليد اللحظة، وإنما هو حصيلة لتراجع مشروع الإصلاح السياسي في الأردن عن الخطوات التي تحققت سابقاً، ولعدم وفاء مؤسسات النظام السياسي بالخطاب الإصلاحي الذي تحدثت عنه، وكان مبشّراً على صعيد الشكل، لكنه كان محبطاً على صعيد الفعل.

في ظل هذا التراجع، شعرت فئات من المجتمع أن الهوية الوطنية الجامعة لم تعد تعني لها الكثير في الوقت الذي تقتات فيه على الكفاف، كما أنها بدأت تشعر أن العدالة في إحداث التنمية مشوبة بكثير من الاختلالات غير المفهومة وربما غير المبررة في حال افتراض أن الأردنيين سواسية أمام الدستور والقانون.

في هذه الأجواء، لا تتردد الحكومة في اتخاذ قرارات اقتصادية مؤلمة، مصرّة على أنها لا تسعى لـ«الشعبية الرخيصة». والأصل أن الشعبية تأتي من الإنجاز وتحسين حياة الناس، وفقدانها ينبغي أن يرتبط بعدم القدرة على تحسين ظروف الناس المعيشية.

يرتكز الأمن الاستراتيجي في بعده الداخلي على قوة الدولة وقدرتها على فرض القانون على الجميع بالتساوي. ويشمل هذا الإطار ضمان المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين. والجدير بالذكر هنا أن الثقة العامة في مؤسسات الدولة تتعرض لتحديات وتجاوزات تسهم في ضعضعتها. ومن أبرز هذه التجاوزات تقديم الهوية الفرعية بتفرعاتها المختلفة من العشائرية، القبلية، العائلية، الإثنية، الطائفية والدينية، على المعايير المدنية التي تشكل أساساً لبناء الهوية الوطنية الجمعية.

المعايير المدنية، أي غير البدائية، ترتكز على الكفاءة والقدرة والتأهيل في القيام بالواجبات والحصول على الحقوق، وفي التعيين في القطاعين العام والخاص. وتَجاوز هذه المعايير في المحصلة يكون على حساب الهوية المدنية للمواطنين، وبالتالي يقع الضرر على الجميع نظراً لتقديم هوية فرعية على حساب الهوية المدنية.

في المجتمع الأردني، هناك علاقة مباشرة بين نمو الهوية الفرعية على حساب الهوية المدنية من جهة، وبين ممارسة الواسطة والمحسوبية من جهة أخرى

الإشكالية الأساسية في نمو الهوية الفرعية، هي تحولها إلى هوية سياسية واقتصادية. عندما تكون الهوية الفرعية هي أساس العمل السياسي لفئة من المواطنين ويقدمونها على مواطنتهم، فإن هذه الفئة ستعمل من داخل الدولة على تقويض أسس المواطنة فيها، ربما عن غير قصد، ولكن النتائج لا ترتبط بالنيات بالضرورة.

الخطر الكامن في هذا السلوك أن نجاح بعض الفئات في تعظيم امتيازاتها بسبب الانتماء العشائري أو الجهوي أو الإقليمي أو الديني أو الطائفي على حساب الآخرين، تعطي نموذجاً للآخرين لسلوك الطريق نفسها، وبهذا تصبح الهوية الفرعية مصدراً لتحقيق مصالح اقتصادية من خلال التوظيف السياسي للهوية الفرعية ومتعلقاتها.

وهذا يعني أن كل مواطن من حيث المبدأ عرضة لهضم الحق، لأن لكل مواطن هوية فرعية، ولأن المعايير يتم تطبيقها بشكل مختلف من شخص لآخر ومن وقت لآخر.

إن الهوية الفرعية التي لا تستطيع التعبير عن نفسها سياسياً واقتصادياً تشعر بعدم المساواة، لأن أداة القياس هي نجاح هويات فرعية أخرى في التعبير عن نفسها سياسياً واقتصادياً. ويأتي كل هذا على حساب العدالة بين المواطنين. فالأصل أن تكافؤ الفرص بين المواطنين مضمون بالقانون والممارسة، لكن هناك من يعتقد أن هذا المبدأ غير مطبَّق في الأردن، ومن أسباب عدم تطبيقه الهويات الفرعية. المساواة في العبء تعني كذلك المساواة في الفرص. ولكن عدم المساواة في الفرص والمساواة في العبء يخلق إحساساً غير إيجابي تجاه مكونات المجتمع والدولة. ولهذا الأمر نتائج غير إيجابية على الهوية الوطنية المدنية التي نصبو للوصول إليها.

في المجتمع الأردني، هناك علاقة مباشرة بين نمو الهوية الفرعية على حساب الهوية المدنية من جهة، وبين ممارسة الواسطة والمحسوبية من جهة أخرى. كما أن هناك العديد من القوانين والممارسات التي ترعى الهوية الفرعية على حساب الهوية المدنية، منها قانون الانتخاب الذي يخصص مقاعد على أساس الدين والعرق والقومية، والذي يوفر الإطار التشريعي لنمو الهويات الفرعية الأخرى غير المنصوص عليها في القانون. وهنا تصعب الموازنة بين مفهوم التقدم الذي يعتمد على المواطنة من جهة، وبين تمييز الفرد بدينه أو عرقه أو أي هوية أولية أخرى.

إن الخطر الذي ينجم عن هذا التقسيم هو نمو الهويات الفرعية على أسس غير مدنية. وما يخيف هنا أن الاستثناء للآخرين يقوم على أسس ليست من اختيارهم، فالمرء لا يختار الدين أو العرق أو الطائفة أو غيرها من الهويات الفرعية. فكيف يتم تعريفه بقانون الانتخاب، الذي يهدف لبناء مجتمع سياسي ديمقراطي، على أسس غير سياسية وغير ديمقراطية، وينتفي منها أحد أهم أسس الديمقراطية المتمثّل في الحق في الاختيار؟

في المحصلة، التناقض الرئيس هو بين الهوية العربية الجامعة بمكوناتها من جهة، وبين المشروع الصهيوني من جهة أخرى. الاختلاف بين مكونات المجتمع الأردني يجب أن يُدار من هذا المنظور الإستراتيجي الذي يقوّي المجتمع الأردني من جهة ولا يُشتّت الجهود عن الخطر الذي يتهدد الفلسطيني في فلسطين وفي كل مكان، ويستهدف الأردني كما يستهدف كل ما هو عربي ومعيق لمشروعه. ■

أستاذ مشارك، رئيس الهيئة البحثية في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية – جامعة قطر.

الرعيل الأول من نشطاء فلسطينيي الضفتين:

كفاح من أجل فلسطين والأردن بهوية أردنية

وفرت وحدة الضفتين العام 1950 للأردن، اندماج خبرات فلسطينية في بنية الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية وسائر منظمات المجتمع المدني لدولة الضفتين ولعبَ دور قيادي فيها.

النشطاء الفلسطينيون من الرعيل الأول وهم ذوو انتماءات فكرية وأيديولوجية متعددة، كانت لديهم في البداية مواقف معارضة لوحدة الضفتين أو مترددة إزاءها، لكنهم تكيفوا سريعاً مع الواقع الجديد، ولم تقف همومهم وهويتهم الفلسطينية، عائقاً أمام انخراطهم في مهام وطنية من طبيعة جديدة بهوية أردنية.

فؤاد نصار أحد أبرز هذه الشخصيات التي كانت تنتمي إلى معسكر الشيوعيين، إذ كان من أهم قادة عصبة التحرر الوطني التي انشقت العام 1943 عن الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تشكل العام 1919 بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية بمبادرة من يهود مهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق.

عصبة التحرر التي كانت تمثل الشيوعيين العرب الفلسطينيين، أيدت قرار تقسيم فلسطين الصادر العام 1947 لحل المسألة اليهودية، والذي وقف الاتحاد السوفييتي إلى جانبه. بهذا كان خيارهم الأول قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة لليهود، ما يفسر معارضتهم للوحدة وتحريضهم على مقاطعة أول انتخابات نيابية أجريت في الضفتين.

لكنّ تطوراً مهماً وقع على موقفهم منذ ما بعد مصادقة البرلمان الأردني على الوحدة العام 1951، فقد أعلنوا قيام حزب شيوعي بنتيجة اندماج عصبة التحرر مع الخلايا الماركسية في شرق الأردن، وأسموه «الحزب الشيوعي الأردني»، وانتُخب فؤاد نصار ابن الناصرة أول أمين عام له. وكان من قيادات الحزب المعروفة في الضفة الغربية: فائق وراد، رشدي شاهين، فهمي السلفيتي، وعبد العزيز العطي من غزة وآخرون. واحتفظ نصار بمنصب الأمين العام حتى وفاته العام 1976، فخلفه فائق وراد ابن قرية بيتين قضاء رام الله، والنائب السابق في البرلمان الأردني، وسلّم وزّاد راية الأمانة العامة للحزب إلى رفيق دربه وزميله السابق في البرلمان الأردني، يعقوب زيادين.

ناضل الشيوعيون على كل الصعد من أجل الديمقراطية والتحرر والتقدم، وكان لهم حضورهم في العمل النقابي العمالي. ومن أبرز قياداتهم العمالية اليافاوي موسى قويدر الذي واكب انطلاقة العمل النقابي العمالي في فلسطين قبل النكبة، وفي أردن الضفتين بعد ذلك.

في جانب التيارات القومية، برز جورج حبش من اللد كمؤسس لحركة القوميين العرب في الأردن بعد تخرجه طبيباً في الجامعة الأميركية في بيروت العام 1951، إذ بدأ حياته العملية بفتح عيادة له في عمّان مع طبيب آخر هو وديع حداد الذي اشتهر لاحقاً بمسؤوليته في الجبهة الشعبية عن التخطيط لعمليات خطف الطائرات. وفي انتخابات العام 1956 النيابية، ترشح «الحكيم»، لكن لم يحالفه النجاح. وأدت هزيمة حزيران 1967 واحتلال إسرائيل للضفة الغربية إلى تحول القوميين العرب للعمل الفدائي بتشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من ناحية، وإلى تبنيهم للفكر الماركسي من ناحية أخرى.

أما على صعيد البعثيين، فقد كان أبرز رموزهم عبد الله الريماوي من بيت ريما قضاء رام الله، الذي أيد حزبه قرارات مؤتمر أريحا العام 1948، انطلاقاً من التقدير بأن وحدة الضفتين هي رد قومي على نكبة 1948. وفاز الريماوي في انتخابات مجلس النواب الثاني الذي صادق على وحدة الضفتين في 24 نيسان/إبريل 1950. وقد ترشح الريماوي لهذه الانتخابات التي أجريت في الضفتين من سجنه في رام الله، وخرج من السجن إلى البرلمان.

انتخابات العام 1956 النيابية، شكلت محطة مهمة في تكريس قناعات النخب الحزبية الفلسطينية بجدوى النضال الديمقراطي في دولة الوحدة القائم على أسس برنامجية

انتخابات العام 1956 النيابية، شكلت محطة مهمة في تكريس قناعات النخب الحزبية الفلسطينية بجدوى النضال الديمقراطي في دولة الوحدة، القائم على أسس برنامجية، بخاصة أن العام 1956 شهد تعريب قيادة الجيش العربي، وطرد كلوب باشا والضباط الإنجليز الآخرين.

في تلك الانتخابات احتلت الأحزاب أغلبية مقاعد المجلس النيابي، إذ فاز الحزب الوطني الاشتراكي ذو الاتجاه القومي والمؤيد للناصرية بثلاث عشرة مقعداً من أصل أربعين مقعداً موزعة مناصفة ما بين دوائر الضفتين. وكُلف زعيمه سليمان النابلسي بتشكيل أول حكومة نيابية وديمقراطية في تاريخ المملكة.

وفاز حزب البعث العربي الاشتراكي بثلاثة مقاعد، وشارك أمين سره عبد الله الريماوي في حكومة النابلسي. وفاز الشيوعيون بنائبين. أما الإخوان المسلمون فقد فازوا بأربعة مقاعد، وفاز حزب التحرير الإسلامي بمقعدين.

«الانقلاب» على حكومة النابلسي، بإقالتها وإلغاء الأحزاب السياسية واعتقال القيادات الحزبية والنقابية، جرّد الأردن من أهم مزايا تلك التجربة، القائمة على الانفتاح الديمقراطي والوحدة الوطنية.

هذه الخسارة الفادحة، أضعفت الحكم واضطرته أن يدفع أعلى ثمن للحفاظ على الاستقرار الداخلي بدخول حرب العام 1967 دون أن يكون مستعداً لها، ما سهّل فقدان الضفة الغربية، ذلك أن المزاج الشعبي كان كاسحاً في تأييده للرئيس المصري جمال عبد الناصر، من منطلق رهانه على أن مصر ستهزم إسرائيل إذا ما اندلعت الحرب.

القوى الوطنية في أردن الضفتين كان يمكن أن تجد لنفسها برنامجاً توافقياً مع الحكم للعمل على استعادة الضفة المحتلة، غير أن حركة فتح القادمة قيادتها الأولى من خارج الضفة الغربية، فرضت منطلقاتها على الساحة الأردنية، فأصبح العمل المسلح هوية تصادمية مع نظام الحكم في الأردن، والتحقت به الأطياف القومية من قوميين عرب وبعثيين، وحتى الحزب الشيوعي الأردني الذي كان له رؤية نضالية مختلفة، انزلق إلى تأسيس «قوات الأنصار».

المواجهة التي اندلعت بين قوات المقاومة الفلسطينية والجيش العربي في أيلول/سبتمبر 1970، أسفرت عن خروج المقاومة من الأردن، غير أن المواجهة كرست شرخاً اجتماعياً عميقاً، لا سيما أن الأردن اختار بعدها سياسة «الأردنة» لتحصين الذات ضد استهدافات منظمة التحرير الفلسطينية.

الأردن أدرك ما لحق بصيغة الوحدة من تهشيم، فبادر إلى طرح مشروع «المملكة العربية المتحدة» العام 1972 كإطار وحدوي مع منظمة التحرير، يقوم على تشكيل إقليمين بهويتين وبرلمانين، لكن المنظمة رفضت المشروع.

بهذا تطورت الأمور باتجاه تكريس الانفصال. فالحزب الشيوعي الأردني اضطر بعد سنوات إلى الاعتراف بحزب شيوعي فلسطيني بعد فترة انتقالية من صيغة «التنظيم الفلسطيني في الحزب الشيوعي الأردني»، ونشأت حركة حماس المكافئ لحركة الإخوان المسلمين في الأردن، وتلاشت الامتدادات الحزبية القومية من الساحة الفلسطينية.

وأفضى الاعتراف العربي بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني منذ العام 1974، ثم اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى العام 1987 إلى إعلان الأردن قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية العام 1988، هذا الجرح الذي ما زال نازفاً. ■

إبراهيم هاشم وسليمان طوقان:

شهيدان أردنيان مغيَّبان

الذاكرة الجمعية الأردنية، تكاد لا تذكر اثنتين من الشخصيات الوزارية اللتين استُشهدتا وهما تؤديان الواجب في خدمة الدولة الأردنية، بقدرٍ مماثل لاحتفائها بشخصيتين أخريين، كان رحيلهم جميعاً مفجعاً ودرامياً، واستهدفتهم الجهات المعادية نفسها بغرض النيل من نظام الحكم الملكي في الأردن.

إبراهيم هاشم

سليمان طوقان

إبراهيم هاشم إحدى هذه الشخصيات التي تشترك مع وصفي التل وهزاع المجالي في أن استشهادها وقع وقد شغلت منصب رئاسة الحكومة أكثر من مرة. وفيما استُهدف وصفي وهزاع، وهما على رأس الوزارة الأردنية، استُهدف إبراهيم هاشم وهو يشغل منصب نائب رئيس الوزراء في الاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق العام 1958.

هزاع المجالي قضى في تفجير مبنى رئاسة الوزراء العام 1960 في عهد حكومته الثانية، فيما قضى وصفي التل في حادث اغتيال استهدفه في القاهرة التي قصدها بصفته وزير الدفاع لحضور اجتماع لمجلس وزراء الدفاع العربي المشترك العام 1971، والذي جاء بعد خروج قوات المقاومة الفلسطينية من الأردن على أثر المواجهة مع الجيش العربي التي اندلعت في أيلول/سبتمبر 1970.

إبراهيم هاشم شخصية عروبية من طراز رفيع، وُلد في نابلس العام 1886، ونال شهادة الحقوق من الأستانة العام 1910. وعلاوة على كونه من رموز الثورة العربية الكبرى، فقد عمل في خدمة الدولة الأردنية عقوداً عدة حتى استشهاده في بغداد لدى إطاحة ثورة عبد الكريم قاسم بعرش الملك فيصل، وكان برفقته وزير الدفاع في الاتحاد الهاشمي سليمان طوقان، إحدى الزعامات النابلسية التي حملت الحقيبة الوزارية ثلاث مرات في حكومتَي توفيق أبو الهدى وإبراهيم هاشم، ثم شغل منصب وزير البلاط.

> **إبراهيم هاشم خدمَ الدولة في عهود ملوك الأردن عبداللّه الأول وطلال والحسين**

ولما رحل طوقان، فقدت شقيقتاه فخرية وفريدة معيلهما، فحارت الحكومة آنذاك كيف تقدم لهما المساعدة، واستقر الأمر على تقديم تعويض لهما سُمّي تعويض «مساواة» بقيمة ألف دينار، صدر بقانون رقم 41 لسنة 1958.

شغل إبراهيم هاشم الوزارة الأردنية خمس مرات، ولم يتفوق عليه في شغل الوزارة على امتداد تاريخ البلاد سوى توفيق أبو الهدى (12 مرة)، سمير الرفاعي وبهجت التلهوني (6 مرات لكل منهما). غير أن الفترة الفاصلة بين تشكيل أول وآخر حكومة لإبراهيم هاشم هي الأطول في تاريخ الأردن، إذ امتدت على 24 سنة، بينما بلغت 19 سنة عند سمير الرفاعي، 12 سنة عند توفيق أبو الهدى، 10 سنوات عند بهجت التلهوني، و8 سنوات عند وصفي التل لحكوماته الخمس.

إبراهيم هاشم خدمَ الدولة في عهود ملوك الأردن عبداللّه الأول وطلال والحسين. وشهد مراحل حساسة في تاريخ البلاد، ففي عهد حكومته الثانية، حصل الأردن على استقلاله، وأعلنت المملكة الأردنية الهاشمية. وفي أول رئاسة له لمجلس الأعيان من بين ثلاث دورات، اعتلى الملك طلال العرش، وصدر الدستور الأردني الحالي. وفي رئاسته الثانية للأعيان، تسلم الحسين سلطاته الدستورية ملكاً للأردن. ورغم أنه قد عُهد لحكومته الخامسة تصفية حقبة العهد الديمقراطي لحكومة سليمان النابلسي، إلا أن حكومته الرابعة هي التي أشرفت على الانتخابات التي كلف في أعقابها النابلسي بتشكيل الحكومة، وهي أنزه انتخابات نيابية شهدتها المملكة قبل احتلال الضفة الغربية العام 1967. ■

سلاح التعليقات في معركة البيانات:

بروفة لحرب أهلية

اتخاذ التعليقات على المواقع الإلكترونية أداةً لقياس توجهات الناس، لا يستند إلى أي منهجية علمية، فليس هناك إلى الآن دراسة علمية لنوعية المعلقين على هذه المواقع، تحدد بشكل دقيق إن كان هؤلاء يمثلون المجتمع بأطيافه المختلفة.

من هنا، فإن مشهد التراشق بالتعليقات بين شرق أردنيين وأردنيين من أصل فلسطيني، على خلفية صدور بيان المتقاعدين العسكريين، وبيان أحمد عبيدات، ومن ثم عشرات المقالات والتصريحات التي ناصر أصحابها أحد البيانين، هو مؤشر على عمق الشرخ الموجود بين الجهتين، ولكنه لا يعكس بالضرورة مساحة هذا الشرخ.

يصاب قارئ التعليقات بـ«الهلع» وهو يتابع هذا الكمّ الهائل من الكراهية والعنصرية واحتقار الآخر الذي نضحت بها التعليقات، الأمر الذي حوّل «النقاش» بين الطرفين إلى «بروفة» لحرب أهلية.

مثلا، شرق أردنيين طالبوا بنزع الجنسية عن «كل من أصله فلسطيني»، وحملوا الفلسطينيين الذين «يزاحمون» الأردنيين على «لقمة العيش» مسؤولية ما تعاني منه البلد من «مشاكل سياسية وديمغرافية وأمنية ومائية وزراعية واقتصادية»، وشبهوا تولي أردنيين من أصل فلسطيني مناصبَ سيادية براكب الحمار الذي «حطّ إيده في الخرج»، مذكّرين الفلسطينيين بأن «الأصل بالضيف أن له ثلاث أيام وثلث، مش 73 سنة».

في المقابل، فإن العنصرية دفعت فلسطينيين إلى القول بأنهم «أكثر شعب متحضّر»، وأنه بفضلهم «أصبح البدوي المقلعط يعرف يكتب ويحكي»، واتهموا الأردن بـ«التآمر» على القضية الفلسطينية، وطلبوا من الأردن وقبل «طرد» الفلسطينيين، أن يعمل أولاً على إعادة فلسطين التي كانت «تحت السيادة الأردنية» عندما احتُلّت.

مقابل هؤلاء، كان هناك الكثير من الأصوات العقلانية من الطرفين، حذّرت من الفتنة، وطلبت من «المتناحرين» أن يتذكروا عدوهم المشترك، كان من بينها تعليق لافت، رسم فيه صاحبه سيناريو ساخراً لما سيكون عليه الحال لو انتقل الاقتتال من المواقع الإلكترونية إلى الشوارع «واشتبك الأردنيون والأردنيون من أصل فلسطيني في مواجهات دامية.. وقام الجيش الإسرائيلي بالتدخل... رحب العالم بالتدخل الإسرائيلي لوقف النزاع، وتم التوقيع على معاهدة تبقي الجيش الإسرائيلي إلى العام 2023». ■

«الجفر» يجمع تباين الانتماءات الحزبية ولا تعنيه الأصول

ذاع اسم «الجفر» في خمسينات القرن الماضي وستينياته، عندما استُخدم هذا السجن للزج بالمعتقلين السياسيين الأردنيين والفلسطينيين، وبخاصة النشطاء الشيوعيون والقوميون وأعضاء من حركة الضباط الأحرار الأردنيين إثر اتهامهم بمحاولة الانقلاب على الحكم.

على مسافة 200 كم متر إلى الجنوب من العاصمة عمان، شكّل المعتقل الصحراوي الذي أنشئ في العام 1953 تحت اسم «سجن الجيش العربي» قبل أن يتغير إلى «الجفر»، حالة من الانصهار بين نزلائه من السياسيين على تباين انتماءاتهم الحزبية وعلى اختلاف أصولهم.

فقد اتسع المعتقل لأبو علي مصطفى المولود في بلدة عرابة قضاء جنين العام 1938، والذي أصبح لاحقاً أميناً عاماً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قبل اغتياله على يد إسرائيل العام 2001. أبو علي دخل الجفر في العام 1957 بحكم عسكري ليقضي خمس سنوات بتهمة مناوأة النظام، والقيام بنشاطات ممنوعة، والتحريض على السلطة. في العام نفسه دخل ابن الكرك القائد الشيوعي يعقوب زيادين لـ«الجفر» ليقضي سبع سنوات حتى صدر العفو العام 1965.

زيادين المولود في الكرك العام 1943 انتُخب نائباً في البرلمان الأردني العام 1956 عن مقعد القدس المسيحي.

الحزب الشيوعي الأردني تشكّلَ في العام 1951 من اندماج الماركسيين في شرق الأردن بقيادة يعقوب زيادين، مع عصبة التحرر الوطني في فلسطين التي أنشأها فؤاد نصار. نصار الذي انتُخب أميناً عاماً للحزب كان له مساحة في «الجفر» هو أيضاً.

وُلد نصار في سوريا لأب فلسطيني العام 1914 وانتقل إلى فلسطين حيث أنشأ مجموعات «أنصار» المسلحة العام 1936، وانتُخب أميناً عاماً لـ«مؤتمر العمال العرب» في فلسطين العام 1945.

وفي «الجفر» كانت هناك مساحة للّواء تركي الهنداوي الذي وُلد العام 1928 في محافظة إربد.

الهنداوي أطلق عليه رفاقه «أبو العاص»، لأنه كان عاصياً عن الزواج ما دامت فلسطين تحت الاحتلال، كما أنه كان يرفض أن يقدّم أو يتقبل الحلوى بالمناسبات والأعياد حداداً على سقوط فلسطين العام 1948.

الهنداوي الذي شارك في تأسيس حركة الضباط الأحرار برفقة: شاهر أبو شحوت، قاسم الناصر المولود في قرية إيدون في محافظة إربد 1925، ومحمود المعايطة المولود في محافظة الكرك 1933 ، تحت شعار «تحرير الجيش من السيطرة الأجنبية، والوحدة العربية، وتحرير فلسطين»، دخل «الجفر» برفقة زملائه في الحركة العام 1957، وهو برتبة رئيس أول بالجيش آنذاك، بسبب اتهامهم بمحاولة العمل على قلب الحكم، ليقضوا سبع سنوات انتهت بصدور العفو عنه العام 1965.

معتقل الجفر الذي أسقط الجنسية والهوية عن نزلائه، اتسع إضافة إلى هؤلاء، للعديد من القيادات السياسية والحزبية من كلا الضفتين، أمثال رشدي شاهين ابن نابلس، عبد العزيز العطي ابن غزة، فتحي البطاينة ابن إربد، فهمي السلفيتي ابن طولكرم، فؤاد قسيس ابن بيت لحم، حنا حتر ابن الفحيص، منيف الحمارنة ابن مادبا، صالح شعواطة ابن حيفا، محمود الكايد ابن السلط، فائق وراد ابن رام اللّه، منير شفيق ابن القدس، فايز الروسان ابن إربد، وبشير البرغوثي ابن رام اللّه.

المعتقل الذي غاص في النسيان ردحاً من الزمن، قفز إلى السطح في العام 2006، بعد أن اعتُقل فيه نائبا جبهة العمل الإسلامي محمد أبو فارس وعلي أبو السكر على خلفية زيارتهما لبيت عزاء أبو مصعب الزرقاوي، قبل أن يتم إغلاقه في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2006. ■

البنك العربي: قصة نجاح محفورة بأحرف من ذهب

وفـرّ البنك العربي 2700 فرصة عمل لأردنيين، في 80 فرعاً له تتوزع في مناطق مختلفة من المملكة، ليبلغ مجموع العاملين لديه في شبكة فروعه الدولية أكثر من 6500 موظف وموظفة.

مؤسس البنك العربي عبد الحميد شومان، 1888 – 1974، وُلد في بلدة بيت حنينا القريبة من القدس في العام 1888، هاجر إلى الولايات المتحدة الأميركية 1911، وعمل بائعاً متجولاً، ثم عاد إلى فلسطين في العام 1929، ليؤسس البنك العربي المعروف حالياً على المستوى العالمي، في القدس العام 1930.

عمل شـومـان فـي تـجـارة حـجـارة البناء، وعاد إلى بلدته، وأقام مدرسة وكلية جامعية متوسطة عُرفت باسم «مدرسة التطبيقات المسلكية»، التي تطورت في ما بعد لتصبح جامعة بيت حنينا، وقد سار نجله عبد المجيد على نهجه، وأسس نواة جامعة القدس على أراضي الجمعية الخيرية التي تَرأسّها لفترة طويلة، وحالياً، عبد الحميد شومان الحفيد، هو رئيس الجمعية وما زال يتابع تطوير أملاكها.

انتُخب عبد الحميد الحفيد، لرئاسة مجلس إدارة البنك العربي، مـرات عـدة، خلال فترة امتدت لأكثر من 30 عاماً، وشغل فيها مواقع ووظائف مختلفة في البنك العربي، وذلك بعد أن استهل حياته العملية بالتدريب البنكي المكثف بعد نيله درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت 1970.

سُجّل البنك العربي في 21 أيار/مايو 1930، وبدأ عملياته في القدس في 14 تموز/يوليو من العام نفسه. وتطور البنك ليصبح بمرور الزمن واحداً من أكبر مؤسسات الشرق الأوسط المالية في العالم، إذ تعدّ مجموعة البنك العربي أكبر شبكة مصرفية عربية في العالم، وتتكون من أكثر من 500 فرع في 30 دولة، وتغطي خمس قارات.

حققت المجموعة نتائج مالية غير مسبوقة في السنوات الثلاث الأخيرة كانت الأفضل منذ التأسيس؛ حيث بلغ مجموع الأربـاح قبل الضرائب وبعد المخصصات 1,061 بليون دولار في نهاية العام 2008، مقارنة مع 964 مليون دولار للفترة نفسها من العام 2007.

البنك العربي الذي يتخذ من عمّان مقرّاً رئيسياً لـه، هو أول مؤسسة مالية تابعة للقطاع الخاص في الوطن العربي، وقد صُنف من ضمن أكبر المؤسسات المالية العالمية في العام 2008، بما يخص القوة والملاءة المالية، وهـو أيضاً أوّل شركة مساهمة عامّة يتمّ إدراجها في بورصة عمّان منذ العام 1978.

ويحتل البنك مكانة بـارزة في الأسـواق والمراكز المالية الرئيسية: لندن، نيويورك، دبي، سنغافورة، زيوريخ، باريس، فرانكفورت، سيدني والبحرين.

في آب/أغسطس 2006، وأثناء زيارة الملك عبد اللّه الثاني للبنك العربي، تبرّعَ البنك بمليونَي دينار لدعم الجهود الحكومية لمحاربة الفقر في المناطق الجنوبية من البلاد. وهو دائـم النشاط في مجال رعاية المؤسسات التعليميّة والطبيّة، بالإضافة إلى أنه يوفّر مِنَحاً للطلَبة في الأردن والأراضي الفلسطينيّة.

واستهدف البنك وهو المؤسسة المالية المصرفية الأهم محلياً، مئات المستفيدين في المجتمعات المحليّة الذين دخلوا في شراكة مع البنك، من جامعات ومدارس ومستشفيات ومراكز للشّباب ومراكز ثقافيّة ودور رعاية الأيتام. وبهدف المساهمة في تنمية المجتمع، أطلق البنك برنامجه الجديد تحت شعار «معاً»، وهو برنامج مسؤولية اجتماعية واسع النطاق يستهدف جوانب وفئات مختلفة من المجتمع، ويسعى من خـلال العمل مع منظمات غير حكومية إلى تعزيز أواصر التعاون وروح التطوع والمواطنة.

ومحلياً، يعد البنك العربي، مسهماً رئيسياً في المشاريع التنموية المحلية، وهو صاحب يد سخية في مختلف الأعمال الطوعية والخيرية. ويعمل عـادة بصمت، بعيداً عـن الضجيج الإعلامي.

لـم يختر عبد الحميد المؤسس، لندن مساحة وعاصمة لمشروعه الإنمائي الكبير، ولم يختر نيويورك، وكانتا في حينها أجدى له وأكثر نفعاً وربحاً، لو كانت نظرته مالية ونفعية فقط، بل اختار عمّان، التي أَحَبّ واستقرت عائلته فيها، وتفاعل مع وطنه الأردن تفاعل المواطن الصالح، فكان صاحب النخوة كلما شحّ الزيت في قنديل الحكومات، ومُسدّد التزامات الدولة كلما عجزت بقدّها وقديدها عن فعل ذلك. ■

نُقل: من الرملة إلى صدر عمان رحلة الإنجاز

إيليا نُقل

من نافذة مكتبه يطل على جسر عبدون ووادیها. يتبسم بإشراق وهو يهمس بدفء: «هذا هو نهري الذي أطلّ عليه وأرى عمان».

إنه إيليا نقل؛ ابن «الرملة» الذي شدّته الرغبة في مواصلة الدراسة كثيراً، فغادر بلدته متوجهاً إلى بيروت، وحين اكتشف سرابية الحلم، أراد العودة إلى وطنه، لكنه تيقن أن النكبة حلّت، وأن الوطن تبدلّت فيه وجوه بأخرى، ودخل في معجمه مصطلح «محتلّون».

في العام 1948، استكان إيليا إلى صدر عمّان. كانت الأسرة سبقته باللجوء إلى السلط بعد أن هُجّرت من الرملة، لتتخذ بعدها من منطقة المحطة سكنى لها.

اتخذه قراره بالإقامة في عمّان، المدينة التي بدأ منها الحلم، وتحقق فيها. إذ أسس إيليا شركة نقل أخوان في مطلع كانون الثاني/ يناير 1952 كشركة لتجارة المواد الغذائية واستيرادها. وبعد ست سنوات على تأسيس الشركة، تبلورت فكرة التوسع لدى مؤسسها، وهكذا نشأت شركة **فاين** لصناعة الورق الصحي العام 1958.

انطلق نقل إلى بيروت، ليفتتح مصنعه الأول في الخارج مطلع السبعينيات، ثم توجّه إلى دول شمال إفريقيا، متدرجاً في الصعود بعالم التجارة والصناعة. وعاماً تلو آخر، نما المشروع وكبر، وانضم للعمل فيه آلاف الأردنيين، وأصبحت منتجات «نقل إخوان»، إذ شاركَ إيليا في مشروعه أشقاؤه وعائلته، رقماً حيوياً في حركة الصناعة والتجارة المحلية، وفي امتدادها العربي والعالمي، كما غدت علامة تجارية رائدة إقليمياً لمنتجات الورق الصحي.

وتتصدر مجموعة نقل، قطاعات الإنشاءات والقرطاسية والطباعة والتغليف والصناعات التحويلية وصناعة الورق والسيارات، واستثمارات أخرى.

المسؤولية الاجتماعية لمجموعة «نقل» تمثل محور اهتمامها، وأحد المجالات التي تضعها ضمن سلّم أولوياتها؛ لتغدو مثالاً يحتذى به. فهي تسعى لدعم المجتمع وتطويره، وإيجاد تغيير إيجابي مستدام وطويل الأمد فيه، من خلال التركيز على توجيه المشاريع الصغيرة ودعمها وإنشاء فرص عمل جديدة.

ولتحقيق أكبر قدر من الفائدة، وحّدت مجموعة نقل جهودها في منطقة واحدة، بدلاً من تقديم حلول لمشاكل بسيطة ومتناثرة في أرجاء البلاد. ووقع الاختيار على منطقة الكورة، بوصفها إحدى جيوب الفقر في الأردن. إذ أعدّت خطة لتحليل أبرز احتياجات المنطقة، وجرى افتتاح مكتبة عامة في لواء الكورة 2008، لتعزيز مساهمات المجتمع في مجال محو أمية الأطفال وعائلاتهم، وتطوير المعارف والأنشطة.

كما أن نحو 300 شاب وشابة من أبناء المنطقة استفادوا من برامج تدريبية أعدتها لهم المجموعة. والآن ينال عشرات الطلبة الأردنيين غير المقتدرين منحاً دراسية سنوية من مؤسسة «نقل» الخيرية.

تقف مجموعة نقل على محطة أخرى من الإنجاز في تنمية المجتمعات المحلية، وتمكين الشباب من اكتساب المهارات التي تمكّنهم من مواصلة طريق الإبداع؛ بعد أن أسس رئيسها جمعية الثقافة والتعليم الأرثوذكسية، وأطلق مشاريع تعليم غير ربحية، أرست لرؤية أكثر عمقاً للعمل الخيري، ودعم مشاريع عمل إنسانية في الأردن، مثل تكية أم علي، ومشروع التغذية المدرسية.

واحتفالاً بمرور 50 عاماً على تأسيس المجموعة، أنعم الملك عبد اللّه الثاني على المجموعة بوسام الحسين للتميز. كما نالت مجموعة نقل جوائز وأوسمة محلية وعربية وعالمية في مجالات قوة العلامات التجارية، بخاصة أنها تحتل المرتبة السابعة على مستوى العالم في ذلك، والأولى في الأردن.

واليوم، تحتضن المجموعة 31 شركة إقليمية وعالمية يعمل فيها زهاء 3000 موظف في الأردن وأكثر من 5500 موظف في أرجاء العالم. وتصدّر منتجاتها لأكثر من 45 دولة في جميع أنحاء العالم.

اليوم، يجد إيليا نقل نفسه راضياً تماماً عما أنجزه، وهو لا ينسى أبداً «فضل الوطن» عليه، ويؤكد أن رؤيته للاستثمار تنبع من المصلحة العليا. يقول: «أيُّ استثمار لا يحمل قيمة مضافة للأردن يجب عدم الترحيب به».

وحين ينظر إلى الوراء، يشعر بالرضا الكامل عن النفس، فمصانعه تنتشر في معظم البلاد العربية، مستفيداً منها أكثر من 6 آلاف إنسان، ومنتجاته تصل إلى كثير من الدول في أنحاء العالم، أما مجموع الإيرادات فيزيد على 600 مليون دولار سنوياً. ■

مجموعة الصايغ: مساهمة في اقتصاد البلد عبر 3 أجيال

وفرّت مجموعة الصايغ التي تأسست قبل 75 عاماً، نحو 3 آلاف فرصة عمل لأردنيين يلتحقون في العديد من الشركات التي تمتلكها المجموعة، وقد بلغ مجموع العاملين في شركات المجموعة داخل المملكة وخارجها نحو 5 آلاف موظف وموظفة.

وتعاقبت أجيال من عائلة الصايغ فلسطينية الأصل، على إدارة شؤون المجموعة الاقتصادية الطليعية محلياً وعربياً وعالمياً؛ وقد بدأ الجيل الأول عمله في العام 1932 في يافا بفلسطين تحت اسم «مجموعة التقدم لتجميع أجسام الباصات»، ثم في الأردن، حيث تم الانطلاق من بيع الدهانات المستوردة العام 1949. ويمثل فائق إبراهيم الصايغ العنوان الأهم بين أبناء جيل المجموعة الأول.

في العام 1969 انطلق نشاط الجيل الثاني، وبمساعدة الإخوة ميشيل وسليم وإبراهيم ومعهم نازي قبطي الصايغ، تم تأسيس مصنع صغير لإنتاج الدهانات، ونتيجةً للنجاح الذي تحقق تم التوسع في الشرق الأوسط والدول الأخرى في العالم. وفي العام 1989، انضم الابن الثالث لمجموعة الصايغ الذي له دورٍ فعال في البحوث والمختبرات. وانضمت أيضاً زوجة السيد ميشيل للمجموعة العام 1990.

وحالياً، بدأت مساهمة الجيل الثالث في مجموعة الصايغ، وهم أبناء ميشيل وسليم: فائق ميشيل الصايغ، سامر سليم الصايغ، فاتن ميشيل الصايغ، فارس ميشيل الصايغ وسمر سليم الصايغ.

المجموعة أسسها ميشيل الصايغ الذي وُلد في يافا 1946، وتضم 32 شركة تنتشر في أنحاء الوطن العربي وأوروبا الشرقية والغربية وآسيا، إضافة إلى مساهمتها في كثير من الشركات.

تخرّج ميشيل الصايغ في الجامعة الأردنية 1971، ونال شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية وإدارة الأعمال. وكان خلال ذلك قد احترف الصناعة، وارتبط اسمه بعالم صناعة الدهانات منذ العام 1969.

حالياً يرأس سليم الصايغ المجموعة، كما يرأس مجلسَ إدارة البنك التجاري الأردني، إضافة إلى امتلاكه العديد من العقارات ومساهمته في العمل الاجتماعي.

تعمل شركاته في مجال الصناعات الكيميائية والهندسية، والخدمات العقارية والمالية والمعلوماتية والإعلامية، فضلاً عن الخدمات العامة التي تُقدمها من خلال منتجاتها للمستهلكين.

وفق ما تعرّف المجموعة به نفسها، كما جاء على موقعها الإلكتروني، فإنها مجموعة صناعية أنشئت منذ أكثر من سبعين عاماً، وتضم تحت مظلتها 28 شركة منتشرة في الوطن العربي، أوروبا الشرقية والغربية وآسيا ذات تخصصات مختلفة كيماوية، هندسية، عقارية وخدماتية، توفر للمستهلك منتجات وسلع عديدة ومتنوعة وتضم في كوادرها 3750 موظفاً وموظفة.

وتعد «دهانات **ناشونال**» الشركة الأم في مجموعة الصايغ. وتحتل المركز الثالث والعشرين بين أكبر مئة شركة مصنعة للدهانات بالعالم، والمركز الخامس العشر بين أكبر خمسين شركة أوروبية مصّنعة للدهانات، والمركز الأول في الشرق الأوسط، وتبلغ طاقتها الإنتاجية 200 مليون لتر سنوياً، وهي من الشركات المتخصصة في تصنيع الدهانات عالية الجودة والمواد المساعدة والأولية.

تمتلك الشركة 15 مصنع دهانات موزعاً في جميع أنحاء العالم، بدأت من الأردن وانطلقت إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعدّ فرع الشارقة أكبر مجمع صناعي في الوطن العربي والشرق الأوسط لتصنيع الدهانات بأنواعها. ومنها إلى قطر، السودان، فلسطين، قزاغستان، كازاختسان، عُمان، رومانيا ومصر، إضافة إلى معارض في روسيا وسوريا ولبنان والهند. وتعمل على تصدير منتجاتها لأكثر من 60 دولة في العالم.

وتضم الشركة خمس شركات كبرى؛ واحدة لصناعة التعليب، وأخرى للغالات، وثالثة للصناعات الهندسية، ورابعة للتجارة والاستثمار، وخامسة لصناعة الرقائق البلاستيكية، كما تملك الحصة الأكبر في البنك التجاري الأردني.

وللمجموعة استثمارات عقارية في دولة الإمارات العربية، إذ تملك العديد من الأبراج السكنية والتجارية. وقد أهّلتها خبراتها وتطلعاتها للمستقبل لمتابعة كل ما يستجد علميا وعالمياً.

ميشيل الصايغ

وضمن إطار المسؤولية الاجتماعية، تسهم المجموعة في تقديم خدماتها للمجتمع المحلي من خلال دعم المشاريع الخيرية وتنفيذ مبادرات مجتمعية. وتخصص جزءاً من ميزانيتها السنوية لرعاية النشاطات الرياضية المحلية. وقد رعت العديد من الاحتفالات والمعارض، وقدمت الدعم المادي لها.

وضمن مسؤولياتها عملت المجموعة جاهدةً للمحافظة على بيئة صحية وتجنّب التلوث بالالتزام بقوانين حماية البيئة متقيدة في ذلك بمقاييس السلامة في خطوط الإنتاج.

وتبدي المجوعة أيضاً اهتماماً مشابهاً بل وأكبر بمجتمعها الداخلي؛ حيث تنظم لموظفيها وعمّالها نشاطات سنوية داخلية من أجل تشجيعهم ودعمهم وخلق جوّ عائلي يجمعهم. ومن ضمن هذه النشاطات احتفالات التكريم السنوية والاحتفالات بمناسبة شهر رمضان المبارك وعيد الميلاد المجيد بالإضافة إلى سباقات المشي ومباريات كرة القدم والعديد من النشاطات الرياضية. ■

مؤسس شركة أدوية الحكمة:

أنا ابنُ جيل الوحدة

سميح دروزة

في آذار/مارس 2009 افتتح الملك عبد اللّه الثاني مصنعاً تابعاً لمجموعة شركات أدوية الحكمة بالقرب من العاصمة البرتغالية لشبونة، ليُضاف هذا المصنع إلى إنجازات المجموعة التي تتخذ من عمّان مقرّ رئيسياً لها.

ولأنها اختارت عمّان مركز انطلاقتها، فقد وفـرّت المجموعة التي أسسها سميح طالب دروزة في ستينيات القرن الماضي، أكثر من 2000 فرصة عمل لمواطنين أردنيين، من بين نحو 4880 موظفاً وموظفة يعملون ضمن شبكتها العالمية.

ما أنجزه مؤسس المجموعة ورئيس مجلس إدارتها، حصيلة إيمان وعصامية وإرادة، جعلت «أدوية الحكمة» تسهم بنحو 7 في المئة من مجمل روافد الاقتصاد الأردني، وتصبح رابع شركة مدرجة أسهمها في سوق لندن المالي.

وُلد دروزة في نابلس العام 1930، وعاش طفولته في يافا التي كانت أسرته تسكنها قبل ذلك. وهناك درس في الكتّاب، ومن ثم دخل المدرسة الابتدائية في يافا.

خلال إضراب العام 1936 رحلت الأسرة إلى نابلس، ومن ثم إلى عمّان، وسكنت عند أحد الأقارب في جبل الجوفة، قبل أن تعود إلى يافا مرة أخرى. وهناك انتقل دروزة إلى مدرسة حكومية، ثم درسَ في الكلية العربية بالقدس، وكان من زملاء الصف الذين يذكرهم: ذوقان الهنداوي، نوري شفيق وناصر الدين الأسد.

في العام 1978 أسس دروزة شركة أدوية الحكمة، وهي أول شركة عربية تحصل على اعتماد من منظمة الغذاء والدواء الأميركية، في الأردن، وتضم مجموعة شركات دوائية متعددة الجنسيات تقوم بتصنيع وتطوير مجموعة متنوعة من المستحضرات الصيدلانية التي تحمل براءات اختراع.

لدى الشركة مواقع للتصنيع في عدد من الدول من بينها الأردن، السعودية، الجزائر، تـونـس، مصر، البرتغال، إيطاليا، ألمانيا والولايات المتحدة الأميركية، وهي مسجلة في كل من سوقَي لندن ودبي الماليَين.

المجموعة التي تعدّ أكبر مجموعة دوائية يمتلكها القطاع الخاص، بلغت مبيعاتها العام 2009 نحو 650 مليون دولار، وارتفعت أرباحها بنسبة 36 في المئة، ليبلغ صافي الأرباح نحو 78 مليون دولار، بالمقارنة مع 57 مليون دولار العام 2008.

وتمكّن دروزة الذي يرأس مجلس إدارتها، من الفوز بجائزة رائـد الأعمال في الشرق الأوسط للعام 2007، ليكون بذلك أول عربي يفوز بهذه الجائزة التي أطلقتها **آرنست ويونغ** للمرة الأولى في الشرق الأوسط بعد سنوات من إطلاقها في دول أوروبا وأميركا الشمالية.

استطاعت المجموعة الوصول إلى الأسواق العالمية مـن خـلال سعيها الـدائـم لإنـتـاج مستحضرات صيدلانية ذات كفاءة وجودة عالية تتوافق مع المعايير العالمية، حيث تباع هذه المستحضرات في نحو 50 دولة في أنحاء العالم.

عملَ سميح دروزة لبلده الأردن، وفي ذلك يقول: «لا أشعر بفرق بين الكرك والخليل وإربد وجنين وحيفا، أنا ابنُ جيل الوحدة، عملنا لأجل وطن واحد، مع الاحترام لأصل كل فرد». ■

قصة نجاح أردنية في تكنولوجيا المعلومات

سميح طوقان

سجّل سميح طوقان، الأردني الذي ينحدر من عائلة نابلسية مرموقة قدّمت لفلسطين شاعر قضيتها إبراهيم طوقان، وشقيقته الشاعرة فدوى طوقان، الإنجاز الأهم لقطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن، عندما قامت شركة **ياهو** العالمية بشراء موقع **مكتوب** أردني النشأة في العام 2009، في صفقة وضعت الأردن على خريطة التكنولوجيا العالمية بحسب خبراء وإعلاميين احتفوا بها.

موقع **مكتوب** الذي يقدم خدمات منها خدمة البريد الإلكتروني باللغة العربية لما يقارب 16,5 مليون مستخدم، هو نتاج فكرة خرجت إلى النور من عمّان، وتحديداً من منطقة الدوار الثالث في العام 2000، بفضل جهد طوقان وزميله حسام خوري.

الأوسـاط المحلية التي احتفت بالإنجاز، عدّته «قصة نجاح ومفخرة أردنـيـة»، لأنها برأيهم تحكي قصة شابَّين ليسا من أقاصي المعمورة، بل من بلد صغير مثل الأردن يعتمد أولاً على موارده البشرية.

فقد قـدم طوقان وخـوري نموذجاً محلياً يحاكي قصص النجاح العالمية لإلهام جيل جديد من الشباب الطموح، وقد عدّ الكاتب يوسف منصور، صحيفة **الغد**، 30 آب/أغسطس 2009، أن «قصة **مكتوب** يجب أن يتناقلها الاولاد والبنات في المدارس، ويدرسها الطلبة في الجامعات، فهي قصة أردنية جبارة يجب أن ندركها ونعلم تفاصيلها من بطلين أردنيين حقيقيين» .

طوقان قال إن نجاح **مكتوب** «يثبت قدرة الأردن على منافسة كبرى الشركات العالمية العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات»، كما جاء في تصريح أدلى به لوكالة الأنباء الأردنية **بترا** بعد أن منحه الملك عبداللّه الثاني وسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى هو وزميله خوري احتفاءً بإنجازهما الأول من نوعه في الأردن والمنطقة. ■

جعفر طوقان:
شيخ المعماريين في بلادنا

المعماري العالمي جعفر طوقان الذي يعدّ من أشهر معماريّ الحداثة في الوطن العربي، هو ابن الشاعَر الفلسطيني إبراهيم طوقان صاحب «موطني»، القصيدة التي ذاع صيتها على امتداد الرقعة العربية خلال القرن الماضي، وما زالت تردد كلماتِها حناجرُ آلاف التلاميذ في الطابور الصباحي.

وُلد في القدس العام 1938، لعائلة نابلسية شغوفة بالأدب والثقافة والفن، فوالده كان أحد الشعراء المنادين بالقومية العربية والمقاومة ضد الاستعمار الأجنبي، بخاصة الإنجليزي، حيث كانت فلسطين واقعة تحت الانتداب البريطاني. وقد ارتبط إبراهيم بعلاقة صداقة مع عرار شاعر الأردن، ودعاه مراراً لإلقاء محاضرات في إذاعة فلسطين في تلك الأيام، وكانت إحدى المحاضرات عن النَّوَر وحقوق المواطنة والمساواة في المجتمع الشرق أردني الناشئ آنذاك.

كما أن عمّة جعفر؛ فدوى طوقان الملقبة بـ«شاعرة فلسطين» واحدة من أشهر الشاعرات العربيات في القرن الماضي التي اصطبغت قصائدها بنكهة الحب والثورة.

حكاية جعفر طوقان مع الفن المعماري بدأت بعد تخرجه في الجامعة الأميركية ببيروت 1960، بدرجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية، حيث عمل في قسم تصميم الأبنية بوزارة الأشغال في عمّان، والتقى في تلك الفترة مع عدد من المعماريين خريجي الجامعات، حيث كانوا قلة، فكان ترتيبه في سجلات النقابة 19.

انتقل بعد ذلك للعمل في بيروت، ما أتاح له فرصة التواصل والاحتكاك والنقاش مع كبار المهندسين العرب والأجانب، والاطلاع على تنوع المدارس المعمارية في العالم نظراً لكثرة المواد الإعلامية المتوفرة في بيروت من كتب ومجلات ومعارض ومحاضرات تتعلق بالحداثة المعمارية، فقام بتصميم مسجد «عائشة بكار» في بيروت العام 1970، الذي يعدّ عملاً غير مسبوق تميز بجرأته وحداثته في تصميم المساجد.

يحفل سجل طوقان المعماري بالعديد من التصاميم المتميزة في الأردن، إذ قام بتصميم مبنى جامعة العلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع الياباني «كنزو تانغ»، أشهر رواد المعماريين في القرن العشرين. كما صمم مبنى أمانة عمّان الكبرى الجديد برفقة المعماري راسم بدران، وعمل على تصميم متحف الأردن للآثار ومبنى بنك الأردن وفندق ومنتجع **ماريوت** البحر الميت وقرية الأطفال **SOS** العقبة.

على الصعيد العربي، قام طوقان بتصميم ضريح الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ومشروع دار الحديث في المدينة المنورة في السعودية، ونال جائزة المدينة المنورة للعمارة 1997، كما حاز على جوائز دولية، أبرزها جائزة «الآغا خان» للعمارة العام 2001، والتي تعدّ أرفع الجوائز المعمارية في العالم.

كما عمل طوقان في مشاريع نوعية في عمّان، وقام بتصميم مكتب الملكة نور الحسين، وصمم ضريح الراحل الملك حسين، كما كُلّف بتصميم المخطط العام لحدائق الحسين بالتعاون مع شركة أجنبية متخصصة، إضافة لتصميم متحف السيارات والقرية الثقافية ومبانٍ أخرى في حدائق الحسين، وكذلك في مجمع المكاتب الجديدة للديوان الملكي.

جعفر طوقان، منسجم ومرتاح لكونه أردنياً وفلسطينياً في آن واحد، وهو سعيد لدوره في تطوير العمارة الأردنية، ولنيله جوائز عالمية باسم الأردن، كما أنه فخور بكل مساهماته من أجل دعم قضية فلسطين.

شخص معجب بأداء طوقان، فضّل عدم نشر اسمه، قال لـ**السجل**: «إذا كان هذا المبدع منسجماً مع ذاته، فما مشكلة الآخرين؟». ■

راسم بدران:
ابن عائلة معمارية بالفطرة

جاء تكريم عائلة المعماري الأردني راسم بدران في ألمانيا، ضمن معرض نظمته وزارة الخارجية الألمانية هناك 2005، تعبيراً عن تقدير عميق لمجهود هندسي معماري امتد أربعة عقود، وُصف بأنه «أعاد الفهم لثقافات التجمعات البشرية المختلفة، عبر مظاهر إبداعية فردية مبعثرة أعادت الروح لحضارات عديدة توارت بين الجدران» بحسب البروفسور الأميركي جيمس ستيل.

راسم بدران، المولود في القدس العام 1945 لعائلة معمارية بالفطرة، استطاع أن يجمع أنظار العالم إليه في محافل عدة، تُوّجت بنيله جائزة الآغا خان للعمارة الإسلامية 1995، عن تنفيذه عطاء أسواق «قصر الحكم» وسط مدينة الرياض السعودية.

بدأت مسيرته المعمارية منذ الطفولة، حين كان يلعب ويطور مُحترفات الأب جمال، الذي يعدّ أحد رواد الحركة الفنية في فلسطين.

بعد ولادته بثلاثة أعوام ودع بدران القدس إثر النكبة، فهاجر برفقة عائلته إلى دمشق، ومنها عاد إلى رام اللّه العام 1962 لإكمال دراسته الثانوية.

في العام 1968 توجّه إلى ألمانيا لدراسة فن العمارة بعد معاندة الحظ له في دراسة هندسة الطيران بمصر، وفي ألمانيا بدأت أعماله تنضج لدى انخراطه في مجتمع شهد ثورة طلابية وسط أوروبا أواخر الستينيات.

بعد إنجازه مشاريع وتصميمات عمرانية مميزة في ألمانيا، كتصميم بعض العناصر المكونة للمنشآت الرياضية في المدينة الأولمبية في ميونخ، وفوزه بتصميم تجمعات سكنية لذوي الاحتياجات الخاصة في بون، العاصمة آنذاك، عصف الحنين ببدران للعودة إلى رام اللّه العام 1972، ومنها جاء إلى عمان العام 1973.

في عمّان بدأ موعداً جديداً مع الفن والإبداع، فعمل على توظيف الذاكرة الفلسطينية في تصاميم البيوت العمّانية بطلب من أصحابها الذين قَدِموا من فلسطين، أملاً في استعادة جزء من تراثهم العمراني الذي أُجبروا على تركه.

بدران يقف وراء العديد من التصاميم الرفيعة في المنطقة، كجامعة الدولة في بغداد التي نال على إثرها الجائزة العالمية التي رُصدت لتصميمها العام 1982، والمتحف الوطني السعودي، ومتحف الفن الإسلامي في قطر، وحي جبل الشامية في مكة. وقام برفقة نخبة من المعماريين العرب منهم المصري عبد الحليم إبراهيم، بتطوير ضريح الإمام البخاري بسمرقند، وتخطيط الجامعة الإسلامية بكوالالمبور.

على المستوى المحلي، صمم بدران متحف عمّان العام 1991، ومبنى أمانة عمّان الكبرى الجديد برفقة المعماري جعفر طوقان، كما صمم واجهة البنك المركزي في وسط البلد.

وتقديراً لجهوده ومساهماته المعمارية العالمية، قام جيمس ستيل العام 2006، بتأليف كتاب خاص عن منجزات بدران أسماه **عمارة راسم بدران - روائية المكان والإنسان**، عرض فيه خصائص تصاميمه المعمارية التي تعكس واقع الحضارة العربية الإسلامية المعاصر، من خلال المفهوم العمراني المرتبط بالأبعاد الاجتماعية والبيئية والثقافية ذات العلاقة الجدلية بين الإنسان والمكان والزمان.

المعرض الذي نظمته وزارة الخارجية الألمانية 2005، يروي سيرة العائلة ومنجزاتها: جمال المعماري الأب، راسم المهندس العالمي، سميرة الشقيقة التشكيلية، جمال الابن، وعلا الابنة المسرحية.

وليس أقل من ذلك، كانت الزوجة وشريكة العمر جِذام قدورة، تصنع نجومية أدبية لتشكل مع عائلتها لوحة إبداعية اندغم فيها الروح والجسد في **أنطولوجيا عمّان**، الكتاب الذي وضعته بالمشاركة مع الكاتبة سهام ملكاوي.

وصفت قدورة وملكاوي أدق التفاصيل العمّانية، تتبّعتا جذور المدينة العربية المعاصرة برؤية تجهد في جعل التناول الفلسفي قريباً سلساً متناغماً مع الحراك اليومي، مدعماً بصور تعكس تاريخ المدينة والوجود الإنساني فيها.

عائلة بدران قدمت الكثير لوطنها، وما زالت تنظر لعمّان والقدس وبغداد والإسكندرية مدناً عربية يصعب التفريق بين أبنائها وإن فرّقتها الحدود. ■

عمار خماش: الإبداع في تصميم العملة الورقية الأردنية

التصاميم الرفيعة المتميزة التي يقف وراءها المعماري عمار خماش شاهدةً على إبداعاته في غير مجال فني، ليست وحدها ما جعل منه ذا سمعة مرموقة على المستويين العربي والدولي؛ فما يجري تداوله من عملة ورقية أردنية من الفئات المختلفة، هو من إبداع خماش وتصميمه، بتكليف من البنك المركزي الأردني العام 2003.

لم يكن عمار حين كان طفلاً، يعرف أن والده ياسر خماش، يشرف على تنفيذ مشاريع مهمة تؤسس لبنية تحتية ينعم بها كل المواطنين، فالوالد خريج الهندسة المدنية من جامعة **كنتاكي** الأميركية،كان مهندس الموقع لقناة الغور الشرقية، قناة الملك عبدالله، تلك التي جعلت من أهالي الغور يتحولون من الرعي إلى الزراعة، وكان مشرفاً على تنفيذ الطريق الصحراوية الممتدة بين العاصمة عمّان ومحافظة العقبة على طول 330 كم مطلع الستينيات.

وُلد عمار في عمان العام 1960 لعائلة نابلسية قدمت إلى الأردن بداية الخمسينيات، وبعد أن تلقى تعليمه الأساسي والثانوي في مدارس عمان توجّه لدراسة الهندسة المعمارية في جامعة **لويزيانا** في الولايات المتحدة الأميركية.

وإثر عودته لعمان، بدأت حكايته مع التصميم والإبداع، فهو الذي ابتدع تصاميم متميزة لمبانٍ ومؤسسات عديدة في المنطقة، أبرزها تصميمه لمسجد الناصرة 2005.

محلياً، قام بتصميم مبنى الجمعية العلمية الملكية لحماية الطبيعة، ودارة الفنون في جبل عمان ومتحف الحِرَف في مؤسسة نهر الأردن، ومن أشهر مشاريعه إعادة إحياء «بيلا» وادي الأردن، الذي شيد من خلاله بيتَي استراحة، أحدهما في بيلا والآخر في أم قيس.

يزخر سجل خماش بالعديد من الإنجازات، فقد كان فندق فينان الذي صممه في محمية ضانا، من بين أفضل أربعة فنادق بيئية في العالم 2009، ويعد الأول من نوعه في الأردن، إذ يقدم تجربة بيئية فريدة من نوعها للزوار من خلال اتباع نظام بيئي متكامل، كما عمل خماش على ترميم وإعادة هيكلة نُزل الأزرق بعد أن كان في الأربعينيات مستشفى عسكرياً بريطانياً.

فضلاً عن إبداعاته المعمارية، فإن لديه اهتمامات ومواهب فنية متعددة، فهو فنان تشكيلي يرسم برؤية مستكشفة توظف المشهد الطبيعي بشكل مختلف، أملاً في تمتين العلاقة بين العقل والمشهد الطبيعي الماثل،كما أن لديه اهتمامات في التصوير الفوتوغرافي جنباً إلى جنب مع تخصصه في الفن المعماري والأنثروبولوجيا والطبيعة. ■

«حبيبة»: الكنافة نابلسية وعمّانية في آن

في مأدبة غداء أقامها رجا خوري، قنصل كوبا الفخري في عمّان، على شرف ميغِل موراتينوس، عندما كان مبعوث السلام الأوروبي للشرق الأوسط، انتهى المدعوون من تناول طعامهم، وفي انتظار الحلويات، انبرى شاب من بينهم للحديث قائلاً بثقة: «الكنافة عندنا بالقدس..»، فما كان من طاهر المصري الذي كان مدعواً أيضاً، إلا أن قاطعه بثقة أكبر، بلكنته النابلسية المعروفة: «إشّو إلكُنُ فيها؟».

كان «أبو نشأت» يقصد بالطبع أن «يردّ الفضل لأهله»، فالكنافة هي مما يمكن أن يُنسَب لنابلس دون سواها، وأيّ كنافة أخرى وفق هذا المنظور «ليست كنافة».

لكن حلويات «حبيبة»، التي باتت اسماً معروفاً في عالم الحلويات الشرقية والكنافة النابلسية بالتحديد في دول عربية مختلفة، في الوقت الذي رفضت فيه أن لا يُنسب مجد الكنافة لغير نابلس، قبلت أن تكون عمّان حاضنة لهذه الحلويات الشرقية، لتصبح الكنافة بذلك نابلسية وعمّانية معاً. فعمّان هي مركز انطلاقة «حبيبة» الحقيقي نحو الشهرة في الأفق العربي.

ورغم أن الحلويات الشامية ظلت على تنافس معها إلى وقت قريب، إلا أن اسم «حبيبة» له وقع خاص في آذان الأردنيين والفلسطينيين والمغتربين والسياح على حد سواء.

القصة بدأت عندما جاء الحاج محمود حبيبة وشقيقه أحمد من نابلس إلى عمان، ومنها بدآ تأسيس «حلويات الحاج محمود حبيبة « العام 1951، في محل صغير ومتواضع في شارع الملك فيصل وسط البلد.

توسّعَ المحل شيئاً فشيئاً، وحافظ على جودة حلوياته عبر تاريخه الذي ناهز ستة عقود، وافتُتحت له أربعة فروع في عمّان، كما أنشأ معملاً مركزياً متخصصاً بإنتاج الحلويات العام 1994.

ما زال الحاج محمود وفياً لنابلس في الوقت الذي يدّخر فيه كثيرَ حبٍّ لعمان، التي شهدت انطلاقته وفيها أنجز بصمته التي أصبحت علامة جودة مسجلة في صناعة الحلويات.

وصارت مهنة صناعة الحلويات طابعاً لعائلة حبيبة، إذ يعمل في هذا المجال هاني وهشام، ابنا الحاج محمود، وورّث هاني حبيبة أبناءه محمود ومنذر ومهند ومهدي، حبّ المهنة، وكذلك الحال بالنسبة لأبناء هشام: وليد ويزيد وبندر.

«تركة» ذات مذاق خاص، أوصلها الحاج محمود لأبنائه الذين يعملون بدأب للحفاظ على ما توارثوه من تقاليد راسخة في هذه المهنة التي باتت علامة مميزة لعمّان تؤشر على تقدمهم وجودة منتجاتهم. ■

ريما خلف: قامة أردنية بملامح دولية

حلّت الوزيرة الأردنية السابقة ريما خلف، التي وضعت الأردن على خريطة البحث العلمي عالمياً، ضمن قائمة الصحيفة البريطانية العريقة **فاينانشال تايمز** التي تضم 50 شخصية عالمية أسهمت في تشكيل العقد الماضي.

هذه القائمة ضمت إلى جانب خلف، شخصيات عالمية بوزن الرئيس الأميركي باراك أوباما، نظيره البرازيلي لولا دي سيلفا، رئيس وزراء روسيا فلاديمير بوتين، بالإضافة إلى حاكم إمارة دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.

وجود خلف بين هؤلاء جاء اعترافاً بجهدها في سلسلة تقارير تعنى بالتنمية البشرية في العالم العربي يصدرها المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت إدارتها. وقد أثارت هذه التقارير التي كان أولها تقرير صدر العام 2002، ضجة في العالم العربي، بسبب جرأتها في طرح المعيقات أمام جهود التنمية، لكنها نالت استحساناً عالمياً كونها تشكل مرجعاً بحثياً مهماً للمعنيين في التنمية البشرية في العالم العربي.

في الحوارات الصحفية التي أعقبت التقرير، كانت خلف تشير باستمرار إلى أن التقرير جاء «من العرب إلى العرب»، ليسلط الضوء على الواقع ويدفع باتجاه تغييره، وكانت تلخّص حل أزمة التنمية بمعالجة ثلاثة نواقص: «النقص في الحريات، النقص في تمكين المرأة ونقص المعرفة».

كانت خلف، وهي ابنة محمد خلف وزير المواصلات في حكومة وصفي التل 1970 وحكومة خلفه أحمد اللوزي 1971، أول امرأة تشغل منصب نائب رئيس الوزراء في الأردن في حكومة عبد الرؤوف الروابدة العام 1999، إلا أن هذا لم يكن المنصب الوزاري الأول لها، إذ شغلت وزيرة الصناعة والتجارة 1993-1995 ومن ثم حملت حقيبة التخطيط 1995-1998، كما اختيرت عضواً في مجلس الأعيان الأردني.

في العام 2005، كرّمت الجامعة العربية خلف التي يشير إليها العالم على أنها تمثل الأردن بوصفها «أكثر الشخصيات العربية المتميزة في المحافل الدولية»، كما جاء اسمها في قائمة أقوى 100 شخصية عربية للعام 2007 في تصنيف مجلة **أرابيان بيزنس** التي تقيس القوة بمقدار التأثير، وذلك من خلال فريق من المحررين الذين يراقبون إنجازات الأسماء الواردة في القائمة والصدى الذي تُحدثه في المنطقة والعالم، وقد كُتب في خانة البلد إلى جانب اسم خلف: «الأردن». ■

إسحق الفرحان: أول أمين عام لأول حزب إسلامي أردني

«البلد بلدنا والحكومة حكومتنا»، عبارة شهيرة أطلقها القيادي الإسلامي إسحق الفرحان عندما وافق على دخول حكومة وصفي التل وزيراً للتربية والتعليم والأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1970، واستمر مع وصفي حتى اغتياله في تشرين الثاني/نوفمبر 1971، إيماناً منه بالرؤية السياسية لحكومة التل.

هذه المشاركة كلفت الفرحان تجميده من حركة الإخوان المسلمين التي انتمى إليها وهو على مقاعد الدراسة.

الفرحان الذي وُلد في بلدة عين كارم منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، وحلّ في عمان لاجئاً في أعقاب نكبة 1948، لم يلق بالاً للأصول والمنابت عندما أطلق عبارته إثر مشاركته في حكومة التل، كما لم تلق الدولة بالاً للأصول والمنابت عندما حل مبعوثاً لها في العام 1953 إلى الجامعة الأميركية في بيروت لدراسة الكيمياء، والتي أتم فيها دراسة الماجستير في العام 1957.

كما أرسلته الحكومة الأردنية العام 1960 إلى جامعة كولومبيا، لينال شهادة الماجستير في اللغة العربية، ومن ثم تخصص في التربية العام 1964.

المرتبة العلمية التي حازها الفرحان، أهّلته ليرتقي في مواقع تربوية داخل وزارة التربية والتعليم، إلى أن تقلد منصب الوزير.

بعد رحيل حكومة التل احتفظ الفرحان بمنصبه في حكومة أحمد اللوزي حتى 1972/8/21، مشرفاً على إعادة صياغة مناهج التعليم. ثم انضم إلى حكومة زيد الرفاعي في 1973/5/26.

انتقل في العام 1975 إلى رئاسة الجمعية العلمية الملكية، وقبل أن ينتهي ذلك العام، كان الفرحان قد أصبح رئيساً للجامعة الأردنية.

وفي المناصب المختلفة التي شغلها، ظلّ للفرحان أثر لم ينتهِ، إذ يُعدّ من أشد وزراء التربية والتعليم تأثيراً من خلال إعادة صياغة المناهج، إضافة إلى جهوده في تعريب التدريس خلال ترؤسه لـ«الأردنية».

الفرحان، وعبر ستة عقود من العمل السياسي، استطاع تثبيت صورة المتدين المعتدل والتوافقي والعقلاني، فقاد تيار المعتدلين في الحركة الإسلامية منذ عودته إليها العام 1980 نحو الانفتاح على الحكم.

إضافة إلى دوره السياسي، برز الفرحان من خلال مساهمته في المكتبة العربية بما يزيد على عشرين مؤلّفاً في العلوم الإسلامية ركزت في مجملها على التربية، كما برز كمدافع عن تعريب المناهج في العالم الإسلامي بما يتناسب ومفاهيم المجتمعات الإسلامية وقيمها، دون إغفال لروح المستقبل، والحاجة الدائمة للتطوير، كما قال في مقابلة مع قناة **الجزيرة** في العام 2004. ■

الباشا المتقاعد داوود حنانيا: ريادة عربية في الطب

لم يكن الفريق المتقاعد داوود حنانيا المولود في القدس العام 1934، أول طبيب أردني يقوم بعملية قلب مفتوح في الأردن العام 1970 فحسْب، بل كان أول طبيب عربي يقوم بعملية زراعة كلى في الأردن والعالم العربي العام 1972، وأول طبيب أردني وعربي يجري عملية زراعة قلب مفتوح العام 1985.

الباشا داوود أنسطاس عيسى حنانيا، ينتمي لأسرة مسيحية ذات جذور مقدسية، عاش طفولته في حي القطمون في القدس، وشهد الاشتباكات الأولى بين العرب واليهود العام 1947، انتُخب والده نائباً لرئيس بلدية القدس أواخر ثلاثينيات القرن الماضي. وفي العام 1950، مع إعلان وحدة الضفتين، انتقل الوالد إلى عمان وتقلد وزارات عدة من بينها وزارة اللاجئين والخارجية والعدل 1952، خلال فترة صياغة الدستور الأردني.

لم يكن الابن آنذاك هاوياً للسياسة، فآثر إتمام دراسته الثانوية في مدرسة الفرير في القدس، وفي العام 1952 ابتعثه الجيش العربي لدراسة الطب في بريطانيا برفقة عارف البطاينة الذي أصبح في ما بعد مديراً للخدمات الطبية الملكية. وعند عودة حنانيا، انتظم طبيباً في صفوف القوات المسلحة الأردنية العام 1957، ليكون بذلك أول متخرج من المبتعثين الأردنيين للدراسة في الخارج.

الباشا المتقاعد لم يخلع مريوله الأبيض منذ أكثر من نصف قرن، أجرى خلاله أكثر من 12 ألف عملية قلب مختلفة، متدرجاً في الرتب العسكرية إلى أن وصل لرتبة فريق، وشغل خلال ذلك مناصب عسكرية إدارية وفنية مختلفة، فكان أول مدير لمدينة الحسين الطبية العام 1973، ومديراً للخدمات الطبية الملكية العام 1988.

لم يكن هروبه من السياسة متقناً، فقد استطاعت الإمساك به أكثر من مرة، حين عُيّن في مجلس الأعيان ثلاث مرات: 1989، 1997 و2007، وهو رئيس لجنة الشؤون البيئية والصحة والتنمية الاجتماعية، وعضو لجنة الشؤون الخارجية في المجلس، المعنية في النظر بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ودراسة مشروعات القوانين المتعلقة بها. ■

هيفاء أبو غزالة: عندما أركب «الملَكية» أشعر أنني وصلتُ البيت

تتشكّل معالم صورة المرأة الأردنية في عيون مناصري قضايا المرأة في العالم، من خلال الصورة التي تنقلها لهم نسوة ناشطات في ميادين مختلفة، من بينهن هيفاء أبو غزالة.

إذ رُشحت أبو غزالة، إلى جانب أربع نساء أردنيات وثلاثين شخصية عربية، في مبادرة «ألف امرأة من أجل السلام» العام 2005، وذلك تتويجاً لجهودها التي تواصلت على مدار ثلاثة عقود.

حملت هذه البرلمانية الأردنية هاجسَ تحقيق المساواة بين الجنسين، وتقول لـ**السجل** إنها عاشت في عائلة «تشبه كل عائلة أردنية»، وكانت أصغر إخواتها اللواتي تزوجن في عمر مبكر، ولكن «على عكس العرف السائد في ذلك الوقت، اخترت أن أكمل تعليمي وكنت أرفض فكرة الزواج المبكر الذي يحرم الاناث من التعليم وفرص أخرى».

وفي إطار سعيها الدؤوب لتحقيق المساواة، كان لأبو غزالة حضور مميز في محطات تمثل علامات فارقة في نضال النساء من أجل حقوق متساوية، مثل مؤتمر بكين المنعقد العام 1995 والذي شاركت فيه أبو غزالة ضمن الوفد الأردني، كما كان لها «جهود استثنائية في مجال تحقيق المساواة»، فكرّمها صندوق الأمم المتحدة الانمائي الخاص بالمرأة العام 2007، والذي شغلت منصب مديرة المكتب الإقليمي التابع له.

أبو غزالة من أوائل الذين سعوا لبيان أوجه الالتقاء والاختلاف بين الشريعة الإسلامية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة **سيداو**، فكان لها الفضل في عقد ورشات عمل في الأردن والسعودية والولايات المتحدة بحضور علماء من الأزهر الشريف وغيرهم ممن أجروا دراسات مستفيضة حول بنود الاتفاقية وعلاقتها بالشريعة الاسلامية، لتخلص إلى «أن جوانب لا مجال للاجتهاد فيها كونها محددة بنص قرآني صريح، ولكن الاتفاقية لا تعارض مبادئ الشريعة كافة كما اتُهمت، بل على العكس يوجد هناك تشابه في ما بينهما»، بحسب تعبيرها.

أبو غزالة، العضو في مجلس الأعيان الأردني إلى جانب ستة أعضاء من النساء من أصل 55 عضواً، تُمثّل الأردن في منظمة المرأة العربية ومقرها القاهرة، وتشغل منصب الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة المُنشأ سنة 2001 لـ«تحقيق مستوى حياة أفضل للأسرة الأردنية» كما جاء في الموقع الإلكتروني للمجلس.

ابنة مدير مالية القدس سابقاً ووكيل وزارة المالية الأردنية في أواخر الستينيات، تقول لـ**السجل** إنها عاشت فترة قصيرة في القدس قبل أن تنتقل العائلة إلى الأردن الذي تعدّه «بلدها» بشكل طبيعي، وتُصرّ وهي تُعرّف بنفسها في الخارج على أن تقول لمن يلحّ بالسؤال عن الأصل: «أنا أردنية، نعم أردنية من أصل فلسطيني».

أبو غزالة التي تنشغل بالسفر خارج البلاد بحكم عملها، تحرص على أن تكون الرحلات على متن الملكية الأردنية، وعندما تُسأل عن ذلك تقول النابلسية: «عندما أركب طائر الملكية الأردنية أشعر أنني وصلت البيت». ■

عز الدين المناصرة: القاسم المشترَك شعرياً

يوصَف الشاعر عز الدين المناصرة بأنه القاسم المشترك بين شعراء فلسطين والأردن، وهو لا يتوانى عن الترديد أن «هذا صحيح إلى حدّ كبير»، مستدركاً بأنه «فلسطيني من أصل فلسطيني» يحمل «مؤقتاً» الجنسية الأردنية، لأن له حقوقاً شرعية في فلسطين، لن يتخلّى عنها حتى الموت، بحسب تعبيره.

وهو يتساءل في هذا السياق: «ما الذي يزعج في هذه المعادلة التي أتعاطى معها بوضوح وصدقية؟ مثلما قدمت لفلسطين ما أستطيع، قدمت للأردن ما أستطيع، وما زلت قادراً على العطاء للاثنين، فأنا أحمل هويتين، لا أتنكر لأيٍّ منهما؛ هويتي الحقيقية وهويتي المكتسبة».

ويوضح المناصرة في حوار أجراه جعفر العقيلي معه، ونُشر في مجلة **نزوى**، العدد 44، تشرين الأول/أكتوبر 2005، أنه كان له دور أساسي في الشعر الفلسطيني الحديث، يعترف به القراء والنقاد، وله أيضاً دور طليعي في الشعر الأردني، عندما أسس -مع بعض زملائه- المفاهيم الأولى للحداثة الشعرية، منذ «جماعة الأفق الجديد».

والمفارقة أن المناصرة ابن الخليل الفلسطينية، كان أول من كتب قصيدة النثر في الأردن بعنوان «مذكرات البحر الميت» العام 1969.

وردّاً على من يرى أن ثمة «ازدواجية» في موقف المناصرة، فيما يراه هو «تصالحاً مع النفس»، لا يخفي هذا الشاعر تعاطفه مع الطبقات المقهورة في المجتمع الأردني، ومع الجنوب الأردني الفقير، ومع المخيم في وقت واحد، وسرعان ما يتساءل: «هل في كلامي هذا ما يزعج؟». فقد عاش المناصرة ، في بلدان عربية عدة وفي أوروبا الشرقية، ولم يعد قادراً على تحمّل «العقل الحاراتي» هنا أو هناك، كما يقول.

ظهرَ «المكان» الأردني والفلسطيني في شعره مبكراً، أي قبل التنظير للمكان في النقد الحديث منذ أوائل الثمانينيات، فصدر له: «يا عنب الخليل» 1968، «الخروج من البحر الميت» 1969 و«قمر جرش كان حزيناً» 1974. وهي عناوين تؤشر على مزاج قرأ المشهد بمحبة، ولم يلتفت إلى شعاراتٍ ضيقة تفتقر إلى الوطنية.

بعد انتحار الشاعر والروائي الأردني تيسر السبول أواخر 1973، سارع محبّوه للاجتماع في بيت الروائي عدي مدانات، وكان من بين الذين ثابروا على الحضور، إضافة إلى المناصرة: سليمان عرار، صالح الجيرودي، عصام العجلوني، أسامة شعشاعة، سالم النحاس، جمال أبو حمدان، حسين حسنين، راكان المجالي، إحسان رمزي، رضوان مسنات وعوني فاخر. كانت تجمعهم فجيعة واحدة، ويأسرهم حزن واحد، ويقرب الواحد منهم إلى الآخرين هَمٌّ واحد، كما يقول مدانات. ومن هناك أطلق هؤلاء فكرة تأسيس رابطة الكتاب الأردنيين التي رأت النور منتصف العام 1974. ■

في مدينتي بفلسطين كنت أردنيا سعيداً

نهاية حزيران/يونيو 2009، وضمن الاحتفالية الأردنية بالقدس عاصمة للثقافة العربية، أقيم في مدن فلسطينية عديدة أسبوع ثقافي أردني، وكنت واحداً من أعضاء الوفد الأردني الذي ضم فنانين وشعراء وإعلاميين.

وعلى هامش الأسبوع، استضافني التلفزيون الفلسطيني، وفي سياق استعراضي لمدى التواشج والتقارب بيننا وبين أشقائنا في فلسطين، ذكرت للإعلامية المتميزة رانيا الحمد اللّه أن خالتي تقيم هنا خلف مقر التلفزيون الفلسطيني، وأشرت لها بيدي، أن خطوات فقط تبعدنا عن بيت خالتي في رام اللّه، وأن عمّي (شقيق والدي) يقطن على مشارف مخيم قلندية قريباً جداً من الحاجز المؤدي للقدس المحتلة مدينة الاحتفال والسلام.

ويبدو أن وجود كل هؤلاء الأقارب لي في فلسطين جعل أمر هويتي ملتبساً عند رانيا، فشكرتني في نهاية المقابلة التي كانت تبث على الهواء مباشرة قائلة: «نشكر القاص والإعلامي الفلسطيني...»، فقاطعتها قبل أن تكمل تعريفها وتوديعها موضحاً لها أنني أتيت فلسطين كإعلامي أردني والأصول أن يرد تعريفي هكذا: القاص والإعلامي الأردني، وذلك ليس انتقاصاً من فلسطينيتي التي أعتز بها، وأشهرها كحد السيف، ولكن لأنني وُلدت في بلدي الأردن، وتشرفت بالانتساب له ذاكرة وهوية وحضوراً في المحافل العربية.

فحارة الطفولة والصبا عمّانية، وذكريات الحب الأول والصف الأول والإخفاق الأول، جميعها وغيرها عمّانية امتزجت برائحة الوطن الحبيب المطل على الوطن الجريح. وقد أتيت لى بلدي فلسطين لأمثل بلدي الأردن في مناسبة احتفلَ بها العرب جميعهم، وتسابقوا لفعل شيء من أجلها. ■

محمد جميل خضر

إبراهيم نصر اللّه: من عمّان ذاعَ صيتهُ عالمياً

وجَدَ الروائي والشاعر إبراهيم نصر اللّه نفسه في مدينة عمان، التي فتحت ذراعيها له واحتضنته إنساناً كما احتضنها مبدعاً.

فقد وُلد نصر اللّه في عمّان لأبوين فلسطينيين اقتُلعا من أرضهما العام 1948 لتتشكل أولى ملامح مخيلته الأدبية في مخيم الوحدات للاّجئين الفلسطينيين الواقع على الطرف الشرقي للعاصمة عمّان.

ومن عمّان، ذاع صيته عربياً وعالمياً، ونال جوائز مرموقة، وتُرجمت أعمالٌ له إلى الإنجليزية والإيطالية والألمانية، فضلاً عن نشر قصائد تُرجمت له بالإنجليزية والروسية والبولندية والتركية والفرنسية والألمانية الإيطالية.

نال من رابطة الكتاب الأردنيين ثلاث جوائز: جائزة أفضل ديوان عن ثلاثٍ من مجموعاته الشعرية، وجائزة عرار الأدبية 1991، وجائزة تيسير السبول للرواية عن مجمل أعماله الروائية 1994.

اختير نصر اللّه ضمن اللائحة القصيرة للجائزة العالمية للرواية العربية **بوكر** العام 2009 ، وهي الجائزة التي تعدّ الامتياز الأدبي المرموق الذي يهدف إلى مكافأة التميّز في الكتابة الروائية العربية المعاصرة وتوسيع دائرة قرّاء الأدب العربي في العالم. وكان نصر اللّه قبل ذلك قد نال جائزة سلطان العويس للشعر العربي العام 1997

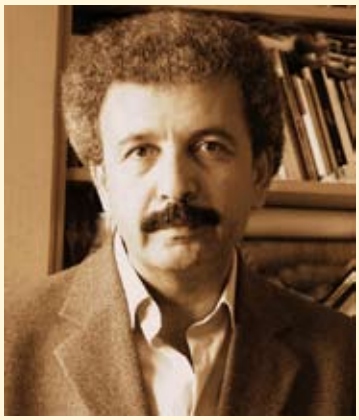

من أعماله الشعرية الشهيرة: **الخيول على مشارف المدينة، نعمان يسترد لونه، أناشيد الصباح، الفتى النهر والجنرال، حطب أخضر، بسم الأم والابن ومرايا الملائكة**.

وفي مجال الرواية، صدر له: **براري الحمى، الأمواج البرية، عو، مجرد اثنين فقط، حارس المدينة الضائعة، شرفة الهذيان**، إضافة إلى مشروع «**الملهاة الفلسطينية**»، وهو مجموعة من الروايات لكلٍّ منها استقلالها عن الأخريات، وتضم: **طيور الحذر، طفل الممحاة، زيتون الشوارع، أعراس آمنة، تحت شمس الضحى وزمن الخيول البيضاء**. ■

جمال ناجي: النهر واحد وكذلك المصير

في **الطريق إلى بلحارث** أول حصاده الإبداعي، ينقل الروائي الأردني جمال ناجي العائدة أصوله إلى قرية العباسية الفلسطينية قضاء يافا المحتلة 1948، هواجس المواطن الأردني الذي تضطره ظروف الحياة، ودوافع البحث عن فرص أفضل، إلى السفر نحو بلاد الخليج العربي من أجل العمل.

وفي **عندما تشيخ الذئاب**، عمله الروائي الأخير، يرصد ناجي إرهاصات التحقق المديني لعمّان، ويترك الشخصيات تطالع مصيرها وترويه في عمل أنجز في عام تفرغه الإبداعي ككاتب أردني له إنجازاته ومكانته المحلية والعربية اللافتة. وهو العمل الأردني الذي رُشح لجائزة **بوكر** العربية، بعدما سبقته رواية الأردني إلياس فركوح **أرض اليمبوس** لهذا الترشيح المهم. وإن لم ينل أي منهما الجائزة، فإن المشاركة كفيلة على الأقل، بإلقاء ضوء على الحراك الإبداعي الأردني في فضائه العربي وربما في سياق متواصل، العالمي.

وعن ناجي ومسيرته الأدبية الإبداعية يتحدث الناقد سليمان الأزرعي قائلاً: «تنبع تجربة جمال ناجي الروائية والقصصية من انتماء عميق للمكان، وهي ترصد بلغة أدبية رشيقة حراك الإنسان ومكابداته داخل فضاءات هذا المكان»، ويذهب الأزرعي إلى أن هذا المعنى يتحقق بوضوح جلي في أعمال ناجي الإبداعية، بدءاً من **الطريق إلى بلحارث**، مروراً بـ**وقت**، و**مخلفات الزوابع الأخيرة** التي تشكل برأي الأزرعي «عملاً روائياً مبكراً في قراءة المكان وتقليبه وتفاعل الإنسان معه وصولاً إلى التغيير الجذري في مكان الرواية».

وعلى مدى مسيرته متعددة الإنجازات، رئيساً لرابطة الكتاب الأردنيين مرتين متتاليتين، واحدة منهما نال فيها أعلى الأصوات في تاريخ انتخابات الرابطة، ظل ناجي وفياً لبعدَيّ هويته، جذور أهله في القرية التي احتُلّت العام 1948، وتشكّل وعيه الإبداعي والإنساني في رحاب عمّان ومخيماتها.

وهو لا يجد حرجاً في كل مناسبة عربية أو دولية من إعلان أردنيته المتحدرة من مرجعية فلسطينية، فالنهر واحد، وكذلك المصير والآلام والأحلام. ■

إبراهيم السعافين: ذاكرة الفالوجة الفلسطينية تمتزج بحارات عمّان

عندما ينال الناقد إبراهيم السعافين، المولود في قرية الفالوجة الفلسطينية القريبة من قطاع غزة، جائزة الدولة التقديرية في الآداب العام 1993، فإن ذلك لم يأتِ مصادفة، بقدر ما هو تتويج لانتماءَين متقاطعَين ظل الأستاذ الجامعي المُجيد متمسكاً بهما: انتمائه الفلسطيني المعتز بجذوره ومكان ولادته العام 1942، وانتمائه الأردني الذي انصهر فيه، هو الذي حصل على المركز الخامس على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية في امتحان الثانوية العامة العام 1962.

عمل في مصر والسعودية والكويت، ومن ثم في جامعة اليرموك، قبل أن يتوجه جنوباً من إربد عروس الشمال إلى العاصمة عمّان ويعمل في الجامعة الأردنية، التي وصل فيها إلى منصب نائب عميد كلية الدراسات العليا ما بين العامين 1995 و1996، ليعاود السفر هذه المرة إلى الإمارات ويعمل في جامعتها بين العامين 1996-1997، ثم يعود إلى «الأردنية» مرة أخرى رئيساً لقسم اللغة العربية وآدابها فيها ما بين 1997-2000.

وبين كل هذا وذاك، ظلت المراوحة بين بعدَيّ هويته ومصادر تشكُّل وعيه ترافق درب إنجازاته الطويل والفذ. فصار عضو مجلس أمناء جامعة مؤتة 1998-2001، ورئيساً لجمعية النقاد الأردنيين، وعضو رابطة الكتاب الأردنيين، وحاز خلال ذلك إضافة لما تقدم على جائزة درع مهرجان جرش للثقافة في العام 1983.

السعافين ليس ناقداً فقط، فله تجربة

ليست قليلة في كتابة الشعر، وترجم عدداً من الأعمال الأدبية، مثل رواية طارق علي «في ظلال الرمان»، وله عمل مسرحي بعنوان «ليالي شمس النهار»، وتَظهر هواجسه الفلسطينية، والسؤال عن المجاز الممكن بين العدو وبين الصديق، وكذلك مشاعره المنصهرة في نشأته الأردنية العمّانية، واضحة في كتاباته الشعرية. ■

ليلى الأطرش: التمسك بعروبية الهوية في وجه التقسيم

ترفض الروائية والإعلامية الأردنية ليلى الأطرش الانجرار من الأساس إلى منزلق الحديث عن تقسيماتٍ لأهل هذا البلد وبُناته وصانعي صورته وهويته ومكانته المعاصرة.

وبقدر اعتزازها بأردنيها المجبولة بعمل عقود العمر ومفاصله ومنعطفاته، فإنها، كما تؤكد، تعتز بفلسطينيتها النابتة كزهر بري عنيد في كتاباتها ورحلة أيامها من مكان مولدها، بيت ساحور، إلى عمان، وما تخلل ذلك من سفر إلى دول الخليج، وعمل لافت في مؤسسات الإعلام العربي المهمة، وصولاً لاستقرارها العمّاني مع زوج مبدع من أصول أردنية هو الشاعر والأكاديمي المعروف فايز الصيّاغ.

نساء روايات الأطرش، وسيدات كتاباتها، يحملن بالمجمل العام، ملامح أردنية فلسطينية منصهرة في البوتقة نفسها، التي جعلت هوية القطرَين هوية واحدة مختلفة ومميزة ويصعب إلى حد بعيد شطرَها أو الانفكاك منها.

الصحفية المصرية سلوى اللوباني على

سبيل المثال تعرّف بالأطرش في حوار أجرته معها العام 2006 لصالح موقع **إيلاف** الإلكتروني قائلة: «ليلى الأطرش روائية وإعلامية فلسطينية- أردنية».

وعندما يتحدث الناقد الفلسطيني فيصل دراج عن رواية الأطرش الأخيرة «رغبات ذاك الخريف» المنجزة ضمن مشروع تفرغها الإبداعي ككاتبة أردنية، فإنه يتحدث عن فلسطينية العمل وكاتبته، بالتوازي نفسه الذي يلتقط فيه أردنية الرواية وشخصياتها.

الكاتب الفلسطيني عادل الأسطة، يشير في سياق عرضه لكتاب الأطرش قبل الأخير «نساء على المفارق» إلى ميل الكاتبة إلى التعريف بها على أنها كاتبة عربية، ويرى أن نساء الكتاب الذي هو بحسب استنتاجه أقرب للسيرة الذاتية وسيرة المدن التي زارتها أو أقامت فيها أو مرت بها، «لسن فلسطينيات أو أردنيات وحسب، إنهن عربيات وأوروبيات وأفريقيات رأتهن في رحلاتها العديدة التي امتدت سنوات طويلات، رحلاتها الأدبية والصحفية،فالكاتبة كانت إعلامية، وهي أديبة، وقد سافرت لتغطية نشاطٍ ما، بحكم عملها، وسافرت أيضاً لكونها أديبة، لتشارك في معرض كتاب أو لتتفرغ، لمدة معينة، لكتابة نص ما».

تواصل ليلى الأطرش مشروعها الإبداعي، دون الالتفات لتقسيمات لن تقدم لهذا المشروع أي إضافة تُذكَر، وتواصل دق جدار خزان التخلف الذي يوجّه سيف سلطاته المطلقة نحو رؤوس النساء، ونزعات تحررهن المرفوضة في معظم تمثلاتها.

وبين القدس وعمّان ثمة مسافة من الحنين إلى المعنى، والتوق إلى حياة لا ضغائن فيها، ولا نزعات مقيتة تُضْعف أكثر مما تقوّي، وتُشرذم أكثر مما توحّد. ■

جميل العاص: فارس الأغنية الوطنية الأردنية

لم يرتبط اللون الموسيقي الأردني باسم فنان مثلما ارتبط بجميل العاص، الفنان الذي أرسى قواعد المسيرة الموسيقية في البلاد منذ أيام إنشاء الإذاعة الأردنية في أربعينيات القرن الماضي، ومهّد الطريق لكثير من الموسيقيين الذين جاءوا من بعده.

العاص، مقدسي الأصل الذي استقر في عمّان بعد أن خرج مع أبناء شعبه من بلده المحتلّ فلسطين، تعاونَ خلال مشواره الفني مع عدد كبير من الشعراء الذين تغنّوا بالأردن وانتصار جيشه العربي في معركة الكرامة، وعمل مع أبرز الزعماء وقادة الرأي في البلاد، وفي مقدمتهم الراحل وصفي التل، الذي دعمه حين توسّم فيه فناناً أردنياً كبيراً.

لم تقتصر ألحانه على الأغاني العاطفية، إنما نالت الأغنية الوطنية حيزاً من مشواره الفني، فلحّن الأغنية المشهورة «خسا يا كوبان» وأغاني «افزعوا للغارة»، «جندي بالجيش العربي»، «بيرق الوطن رفرف»، وسواها من الأغنيات التي شاعت في الستينيات والسبعينيات، وما زال الأردنيون يحفظون كلماتها عن ظهر قلب.

قاد العاص الأغنية الأردنية نحو الشهرة، وأسهم في انتشارها محلياً وعربياً، ولحّن لكوكبة من المطربين العرب منهم: وردة الجزائرية، نجاة الصغيرة، عادل مأمون، إسماعيل شبانة، فهد بلان، نجاح سلام، ياسمين الخيام، سهام شماس، علي الحجار، محمد ثروت ووديع الصافي.

وكان العاص أول ملحن عربي ينال لقب «موسيقار» من بريطانيا، وقدم ألحانه عبر آلة البزق على مسرح **ألبرت هول** في العاصمة البريطانية لندن.

شارك في كثير من المهرجانات المحلية والعربية والدولية، وقدم فيها ألحاناً شجية استحوذت على إعجاب جمهوره، واستحق بذلك تكريماً يليق بموهبته، حين حاز عدداً من الجوائز من تونس وتركيا وبلغاريا وغيرها. ■

رامي شفيق يغنّي لفلسطين كما يغنّي للأردن

في كل مرة نال فيها جائزة عربية أو دولية، كان الفنان رامي شفيق يهدي جائزته للأردن عرشاً وعلَماً وشعباً.

وعلى درب والده الفنان شفيق وحيد الذي استقر في عمّان بعدما ضاعت فلسطين، واصل رامي وثابر ونال العديد من الجوائز، منطلقاً في كل ذلك من عمّان، تماماً كما لو أنه ينطلق من يافا أو حيفا أو نابلس أو رام اللّه.

ومع الشقيقين عامر محمد تلحيناً، ووليد إبراهيم تأليف كلمات، وكلَيهما من البلد الأسير، حقق شفيق إنجازات لا تُنسى، تدل بشكل ساطع على مثابرة وتميز وانتماء لبلده الأردن ومعشوقته المحفورة في الذاكرة فلسطين.

من تلك الإنجازات: أفضل عمل غنائي متكامل في مهرجان على مستوى عربي أقيم العام 2002 في الدار البيضاء المغربية، عن غنائه قصيدة «داعي سلام» من كلمات وليد إبراهيم وألحان عامر محمد، والجائزة الثانية لأفضل عمل فني متكامل في مهرجان على مستوى دولي أقيم في الإسكندرية بمشاركة 48 دولة منها إسبانيا وإيطاليا وألمانيا وتركيا واليونان، بأغنية «من هنا» من كلمات وليد إبراهيم وألحان عامر محمد أيضاً.

ومحلياً، هناك جوائز عديدة تتوزع على جدران منزله في حي نزّال، إضافة لبعض الأعمال اليدوية التي قامت زوجته اللبنانية بتطريزها يدوياً، إلا أن الصورة الأهم التي تزين أحد الجدران، ويعتز بها كثيراً كما يبوح، هي تلك التي يَظهر فيها وهو يتسلم من الملك عبد اللّه الثاني جائزة أفضل أداء في مهرجان الأغنية الأردني الأول العام 1993.

يغنّي شفيق لفلسطين، كما يغنّي للأردن، وينتمي لجذوره هناك، كما ينتمي لتحقّقه وتشكّل هويته الاجتماعية والفنية في الأردن. ■

أيمن تيسير:
حمل حارته الشعبية إلى أربع جهات الأرض

بلا مواربة أو تردد، يتحدث أستاذ الموسيقى رامي حداد عن رسالة الفنان أيمن تيسير الفذة المصرّة على «الانتصار لأصول الموسيقى العربية، والمتمسكة بروافد التراث الموسيقي الغنائي العربي» التي يمثلها جيل العمالقة: محمد عبد الوهاب، عبد الحليم حافظ، أسمهان، فريد الأطرش، أم كلثوم وليلى مراد.

تيسير، الإربـديّ، العمّاني، العائدة أصول عائلته إلـى قرية زيتا الفلسطينية قضاء طولكرم، لا يستطيع أن يحدد متى وكيف استهواه فن الموسيقى والغناء، ويتحدث بشغف عن عشقه موسيقى الشرق وذوبانه في بحر النغم العربي الأصيل.

يقول حول ذلك: «عرفت أن لديّ وَلَهاً به، وفيه سأضع رسالتي، فدرست وامتهنت فن الموسيقى، ثم عملت من أجل الفن الجاد، وبمرور الزمن أيقنت أن الأصالة والجمال في موسيقانا الشرقية معين لا ينضب».

إذا كانت زيتا، القريبة من طولكرم، غير مـوجـودة في ذاكـرة تيسير المولود أواخـر ستينيات القرن الماضي في الحي الشرقي بـإربـد، فـإن إربـد وشـوارعـهـا وأحـيـاءهـا، لا تغيب عن وجـدان هـذا الفنان الـذي كشفَ في مسيرته عن عبقرية وازنـت بين الفن والإبداع والأكاديمية. وهو كلّما حلّق في زهو الإنـجـازات، يتذكر الحي الشرقي في إربد، ويتأمل بعين الرضا ووجـدان القبول، كيف استطاع بعصاميته ومثابرته أن يحمل معه حيّه البسيط وحارته الشعبية إلى أربع جهات الأرض، وأن تستضيفه كبريات عواصم العالم في أوروبا وأفريقيا وآسيا، وتُحْسن الاستماع لصوته المدرَّب وأدائه المتقن.

تيسير، المدرّس في كلية الفنون والتصميم بالجامعة الأردنـيـة، ومساعد عميد شؤون الطلبة فيها، ومشرف كورال المعهد الوطني للموسيقى، نال خلال مسيرة مظفرة، العديد من الجوائز وحظي بالتكريم والاحتفاء. وهو رئيس المنتدى الأردني للموسيقى العربية، وصاحب فكرة مهرجان الموسيقى والغناء الصوفي ومـديـره في دورتـيـه السابقتين. وإضافةً لكل ذلك، هو صاحب مشروع غنائي موسيقي يحمل وفـاء صادقاً لأصـول الغناء العربي، ويعيد إنتاجه برؤية جديدة، تستفيد من التطور الموسيقي، وتمزجه أحياناً بأنواع موسيقية شرقية وغربية حديثة. ■

ديانا كرزون: «سوبر ستار» العرب

لمع نجم ديانا كرزون حين تُوّجت بلقب أول نسخة من مسابقة «**سوبر ستار** العرب» الغنائية العام 2003.

كـرزون أردنية وُلـدت في الكويت 1983 لعائلة فلسطينية من بير زيت، عشقت الغناء منذ صغرها فدرَسته في الأكاديمية الأردنية للموسيقى.

انطلاقتها الأولـى مـن عـمّـان كانت في مهرجان الأغنية الأردنية 2001، الذي قدمت فيه «رسالة فنان».

مثّلت كـرزون الأردن في مهرجانات عدة، منها مهرجان دبي للهواة 2000، وحلّت فيه بالمركز الـثـالـث، وفـي دبي أيضاً شاركت بمسابقة «أجمل صـوت» على فضائية **mbc** واسـتـطـاعـت الـفـوز بجائزة المسابقة.

بداية الشهرة والنجومية كـانـت مـع لقب «**سـوبـر ستار** العرب»، إذ حصلت على نسبة أصـوات بلغت 52 فـي المئة مقابل 48 في المئة لمنافستها السورية رويـدا عطية، حيث وصـل عـدد الأصـــوات التي شـاركـت فـي الـبـرنـامـج عبر الهواتف النقالة والرسائل الإلكترونية أكثر من أربعة ملايين وأربعمئة ألف صوت بحسب ما ذكرته مقدمة البرنامج آنذاك.

لحظة إعـلان النتائج التي سبقتها حملة تصويت كبيرة من الأردن، ابتهجت الجماهير الأردنية فرحاً بفوز ممثلة الأردن ديانا محمد سميح كـرزون، وعمت مظاهر الفرح أرجاء العاصمة عمّان وزينت سماء المملكة الألعاب النارية التي أُطلقت من كل مكان.

بعد ذلـك، أصبحت كـرزون سفيرة للغناء العربي في مسابقة «**سوبر ستار** العالم»، فحققت المركز التاسع في المسابقة التي أقيمت في لندن العام 2003، عندما أدّت أغنية «إنساني ما بنساك» باللغة العربية في وقتٍ قدم فيه بقية المتسابقين أغانيهم باللغة الإنجليزية، الأمر الذي أثار إعجاب لجنة التحكيم وثناءها.

كـرزون التي تتجلى وهـي تـؤدي أغنية «فدوى لعيونك يا أردن»، تحرص في معظم الحفلات التي تحييها على ارتـداء «الشماغ الأحمر»، وهي لا تنكر فضل الجماهير الأردنية التي ساندتها في المسابقة، ولا تتردد في أي مقابلة صحفية بالحديث عن حبّها لأبناء بلدها، وقد سجّلت أغنية خاصة للبترا أثناء مسابقة عجائب الدنيا السبع 2007 تعبيراً عن إخلاصها لوطنها.

كرزون العاشقة لصوت سيدة الغناء العربي أم كلثوم، ترفض الغناء في إسرائيل رغم العروض المغرية التي قُدمت لها بحسب ما ذكرت لصحيفة **الرأي**، 9 أيلول/سبتمبر 2008، إذ تـقـول: «رفـضـت كـل هـذه الـعـروض من منطلق وطني، وأعتقد أن هذا موقف كل فنان عربي أصيل». ■

حازم البيطار: نشر ثقافة السينما المستقلّة

عندما قدم من أميركا إلى الأردن العام 2002، لم يتردد حـازم البيطار في السعي لإيجاد ملتقى ثقافي سينمائي يعمل على نشر ثقافة السينما المستقلة وصناعتها بالمجان في الأردن، وهو ما أثمر في النهاية «تعاونية عمان لصناعة الأفلام».

ومنذ ذلك الحين والبيطار الذي تعود جذوره إلى مدينة نابلس، يعمل دون كلل أو ملل، عبر كاميرا **ديجتال** ومعدّات بسيطة يوفرها لطلبته، ويقدم ورشات العمل بالمجان، ويُشْرك الموهوبين المتميزين في صناعة الأفـلام القصيرة المستقلة.

تكلّلَ جهد البيطار بفوزه بجائزة اللؤلؤة السوداء الكبرى لأفضل فيلم روائـي قصير، عن فيلمه «المشهد». الجائزة التي منحها له مهرجان أبو ظبي الذي نظمته هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث 2008، أكبر جائزة ينالها فيلم عربي قصير حتى الآن، وبتحكيم لجنة دولية. إذ شارك في المهرجان 34 فيلماً تمثل 35 دولة.

النجاح الذي حققته التعاونية ويُقدَّم للعالم دائماً باسم الأردن، هو نجاح مستمر، فقد أنتجت التعاونية حوالي 60 فيلماً مستقلاً، شـارك 25 فيلماً منها في مهرجانات عربية ودولية.

وقـد كرّمت مهرجانات عالمية مرتبطة بجائزة **أوسكار** خمسة أفلام من إنتاج التعاونية: **View** ، «شـرار»، **Growing up Amman**، **Overdose** و**Three Eyes**.

وهناك سبعة أفلام من إنتاج التعاونية، فازت بجوائز، وبعضها حاز غير جائزة في مهرجانات عربية ودولية، منها مهرجان الزيتون في إيران، ومهرجان الفيلم العربي الفرنسي في الأردن، ومهرجان **تاغيت** في الجزائر، ومهرجان **ماغما** في إيطاليا، ومهرجان الأردن للفيلم القصير، ومهرجان **أوران** في الجزائر، ومهرجان الشرق الأوسط الدولي. ■

عبد الكريم القواسمي: الانصراف للفن بدل الخوض في التّرهات

لو تبنت الساحة المحلية بشقيها الفني والإعلامي فكرة منح الفنان المخضرم عبد الكريم القواسمي لقب «شيخ الفنانين الأردنيين»، فإنها لا تكون قد فعلت سوى بعض إنصافٍ لفنان قضى عمره في خدمة الفن في البلاد، والوفاء الصادق المتواضع له.

في عشرات الحوارات معه لم يجرِ الحديث عن أصوله، ولا مرة فكّر القواسمي ابنَ الخليل في التباس هويةٍ هو لم يشعر به أصلاً، ولم يعانِ منه.

وعلى مدى أكثر من 40 عاماً وجّه الفنان الملتزم والمثابر، جلّ جهده لفنه، وتعامل مع توجيهات المخرجين، ومع أدواره مهما طالت أو قصرت، بمسؤولية عالية، وحس فني رفيع.

يحبّ العربية، وله فيها صولات وجولات، وكثير من المخرجين يستشيرونه بخصوص قواعدها عندما يكون العمل الذي يقدمونه بالفصحى، كما جرت العادة في المسلسلات التاريخية، مثل «الحجاج» و«أبو جعفر المنصور»، وعشرات المسلسلات الأخرى التي أدى فيها القواسمي أدواراً مهمة، وتطوع إلى ذلك بتصحيح خطأ لغوي هنا وقواعدي هناك.

وعندما يجري الحديث عن الفن الأردني، فإن القواسمي علامة ناصعة فيه، وهو من مداميكه الصلبة، وقد واصل خلال مسيرة الدراما المحلية وامتدادها العربي، تقدماً مضطرداً، لم يمسّه الإقواء، ولم يعترِ الكلل.

كثيراً ما أدى القواسمي باقتدار أدوار الأب الحنون والجد الطيب وشيخ العشيرة الذي يقضي في أحوال الناس وينقل الصورة الحقيقية للبداوة الأردنية.

خاض التجربة الإذاعية، وقدم البرامج التوعوية والدينية، كما اعتلى خشبة المسرح ليثبت موهبته في مخاطبة المشاهد مباشرة، فقدم العديد من المسرحيات آخرها «القلعة» من إخراج محمد الضمور.

فلسطيني بلهجته وجذوره، وأردني بهويته وسيرته ووعيه ونموه العمّاني الطويل والممتد. ■

حكيم حرب: إضافة نوعية لمسيرة المسرح الأردني

الجوائز العديدة التي نالها حكيم حرب، والأعمال المسرحية المميزة التي قدمها، تمثّل إضافة نوعية لمسيرة المسرح في الأردن، بحسب ما يرى عدد من النقاد والمسرحيين من مثل العراقي صلاح القصب.

حرب أحد أبرز المسهمين في نهضة المسرح في الأردن، وهو صاحب خبرة طويلة وتجربة ثرية في الإخراج المسرحي، ولديه سجل حافل من الأعمال المهمة التي أثْرت الخشبة الأردنية وقدمت صورة بالغة الإشراق عن المنجز المسرحي المحلي في المحافل العربية والدولية.

يعمل حرب على وضع معايير لكيفية دعم الأعمال المسرحية عبر عمله مديراً لمديرية المسرح والفنون في وزارة الثقافة

ومن قرية قريوت قضاء نابلس، حيث وُلد حرب في العام 1966، انتقلت العائلة بعد نكسة حزيران 1967 إلى الزرقاء، ولم يكن الطفل يتجاوز وقتها العام الأول من عمره، وفي حارات الزرقاء ومدارسها كبر الفتى، وتعلم من الأشياء من حوله أبجدية الوجود، وتلمس أهلُه وجيرانه ومعلموه وأصدقاؤه، أولى إرهاصات إبداعه، والتقطوا تميزه.

ومن الزرقاء انتقل إلى إربد منتصف ثمانينيات القرن الماضي طالباً في كلية فنون جامعة اليرموك، وبعد نيله شهادته الجامعية في حقل التمثيل والإخراج، استقر المقام به في عمان، حيث تحقق إبداعه، وعبّرت عن نفسها ملكاتُه الدرامية، وصال وجال.

ومنذ بداياته ظهرت واضحة رغبته بالتميز، وتبني منهجية مسرحية مختلفة، تحتفي بالنفَس الملحمي، وتنتصر للتاريخ، وتشدد على قيمة المجاميع، وضرورة العمل الرفيع.

رفعَ اسم الأردن عالياً عندما حاز على تكريم خاص من مهرجان أيام قرطاج المسرحية عن مجمل أعماله العام 2009، وهو الذي يسعى دائماً لتقديم أعمال مسرحية في قالب من والبحث والتجديد.

من أعماله: «نيرفانا»، «الخشخاش»، «مأساة المهلهل»، «سيمفونية الدم مكبث»، «كوميديا حتى الموت» و«ملهاة عازف الكمان».

وهو «ابن البلد» الذي حاز على جائزة الدولة التشجيعية عن تأليف مسرحية «مأساة المهلهل» العام 2003، وجائزة أفضل مخرج عن المسرحية نفسها في مهرجان المسرح الأردني العام 2004. ■

زهير النوباني: أعتز بهويتي الأردنية وجذوري الفلسطينية

يقسّم الفنان الفذ زهير النوباني بطينَي قلبه إلى واحد أردني وآخر فلسطيني، ويرفض أي معادلات قسمة بين شعب واحد في المعنى والوجدان والمصير.

وهو كما يقول لـ**السجل**، تربّى على قيم الوحدة ومعانيها وعظمتها، ويضيف: «لم يكن هناك فرق بين الشعبين في أي وقت من الأوقات»، ويؤكد في سياق متواصل اعتزازه بهويته الأردنية، وفي الوقت نفسه بجذوره الفلسطينية.

ويعلّق على منحه وسام الحسين من الدرجة الأولى للعطاء المميز، قائلاً: «منحني الملك وسام الحسين للعطاء المميز وليس للأخذ المميز، ما يعني أنني أعطيت بلدي الأردن بالحب كله والوفاء كله والانتماء كله».

النوباني يقول: «عشيرتي الأردن جميعه، والأردنيون جميعهم، بصرف النظر عن المنابت والأصول».

وهو في حلّه وترحاله، وفي سفراته الكثيرات كفنان، يعرّف نفسه بأنه «فنان أردني ذو أصول وجذور فلسطينية»، ويبدي «الاعتزاز بالبعدَين».

ويصف مشاعره عندما يزور رام اللّه القريبة من قريته الأصلية «مزارع النوباني»، قائلاً: «عندما أكون في رام اللّه أشتاق إلى عمّان، وعندما أكون في عمّان أشتاق إلى رام اللّه». النوباني عندما يزور فلسطين، فهو يزور بلده قادماً من بلده الأردن، حيث في الضفتين «شعب واحد لا يقبل القسمة» بحسب تعبيره.

تمتد رحلة النوباني مع الفن لأربعة عقود، بدأها 1969 بانضمامه، وهو ما زال يدرس العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، لأسرة المسرح الأردني، متتلمذاً على يد المخرج الراحل هاني صنوبر، ثم شارك في مسرحيات كوميدية وتراجيدية مع مديرية الفنون، ليلمع نجمه بعدها، ويسهم في نحو 120 عملاً تلفزيونياً.

كان النوباني أول من أطلق مسرحاً يومياً في الأردن العام 1987، بعرض «الشحاد أبو الفضول» من بطولته وإنتاجه، ومن إخراج أحمد قوادري. وحققت المسرحية في حينه نجاحاً، وشاركت في مهرجان جرش.

وبرع النوباني في أداء دور «الشرير ذو القلب الطيب»، نظراً لطبيعة الشخصيات التي كان يجسدها، من مثل أدواره في مسلسلات: «العلم نور»، «سلطانة»، «ذي قار»، «جروح جروح»، «بير الطي»، «حدث في المعمورة»، «الطواحين» و«الاجتياح».

وفي المسرح، عُرف النوباني بعملَين نالا شهرة كبيرة: «الأشجار تموت واقفة» التي عُرضت على مسرح الجامعة الأردنية مطلع سبعينيات القرن الماضي، ومسرحية «البلاد طلبت أهلها» التي كتبها الشاعر الراحل عبد اللطيف عقل، وعُرضت أثناء اشتعال الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

وإضافة لوسام الحسين للعطاء من الدرجة الأولى في العام 2009، نال النوباني قبل عشرة أعوام من ذلك، جائزة الدولة التشجيعية. كما كرّمه مقهى الأوبرج الشعبي وسط البلد، في 11 نيسان/إبريل 2010، وأدار حفل التكريم مشرف النشاطات الثقافية في المقهى، التشكيلي حسين دعسة، الذي قال إن تكريم النوباني يجيء استكمالاً للدور الثقافي والاجتماعي للمقهى، واحتفاء بمرور 60 عاماً على افتتاحه.

ويرى المخرج العراقي يوسف العاني أن النوباني من «القلة المميزة من الفنانين الذين يتابعون المهرجانات والملتقيات المختلفة، دون أن يحجر نفسه على فئة معينة، فهو محب للجميع»، مضيفاً أن هذا الفنان «جاهد ويجاهد من أجل تميز المسرح العربي بعامة». ■

سهى شومان: وفاء أردني وإخلاص فلسطيني

منتميةٌ لموروثها العائلي والوطني، إذ كان والدها أحمد حلمي عبد الباقي رئيس حكومة عموم فلسطين العام 1948. تعشق مكانها الأول: فلسطين، وعبر مسيرتها الحياتية والإبداعية، ظلت وفية لمكونات شخصيتها الثرية، لأصول أهلها، وجذور عائلة زوجها الراحل خالد شومان، وفي الوقت نفسه، للأردن الذي حققت داخل مساحاته مجمل تفاصيل صيرورتها المعتنية أساساً بالفنون التشكيلية في الأردن والعالم العربي.

سهى شومان، الفنانة التي تخرجت في معهد الفنون الجميلة بعمّان، نقّلها الهوى في المدينة الوردية لتَسكن في لوحاتها، ألواناً وخطوطاً ونقوشاً لا تمحى، وتصير في ما بعد مقاماً خالداً لرفيق دربها خالد، ابن عائلة شومان المقدسية الفلسطينية، والذي كثيراً ما حرّكه هواه لمدينة الأنباط، ودفعه إليها عشقه للأردن والمواقع التاريخية والأثرية فيه.

ومنتشيةً بعبق التاريخ، أقامت سهى مؤسسة خالد شومان/ دارة الفنون، في موقع يضم ثلاثة بيوت قديمة في جبل اللويبدة، كان رئيس الحكومة الراحل سليمان النابلسي اتخذ أحدها مسكناً له، لتصبح الدارة ملتقى للفنانين والمبدعين، يقيمون فيها معارضهم التشكيلية ويعقدون ندواتهم الثقافية، ويعرضون تجاربهم السينمائية، ويقدّمون حفلاتهم الموسيقية في برنامج لم يتوقف منذ أكثر من عقد ونصف.

تعنى دارة الفنون بتبني رسالة فنية جمالية، تنظم من أجلها فعاليات نوعية، وتستضيف مبدعين من جهات الأرض الأربع، وتختار من بينهم من تستهويه عمّان، وأدراجُها، وأحياؤها القديمة، وقاعُها، وباعتُها، وحيويتها، وناسُها الطيبون.

ومن خلال برنامج «فنانون مقيمون»، شجعت دارة الفنون على التبادل الفني. وبدءاً من العام 2002 شرعت الدارة بالتعاون مع المجلس الثقافي السويسري **Pro Helvetia** بتنظيم برنامج الفنانين المقيمين، فاتحةً الأبواب أمام الفنانين الأردنيين الشبان للعمل وعرض نتاجهم والتعريف بهم على مستوى العالم.

اهتمت شومان على نحو لافت، بفنون ما بعد الحداثة التي يمثلها جيل من الشبان الأردنيين والعرب أو من أصول عربية، فقدّمت أكبر الدعم لمعارض اعتمدت **الفيديو آرت** والفنون التركيبية **Installation Art** وغيرهما.

وفي مسيرتها الفنية، قدّمت شومان مجموعة من **الفيديو آرت**، منها «الزمن والضوء» 2004، «إنني في كل مكان» 2006، «بيكفي مشان اللّه» 2008، «بيّارتنا» 2009، وهي أعمال تجاورَ فيها عشقها للبترا وهمّها الفلسطيني معاً. ■

من فيديو آرت «بيارتنا»

وداد قعوار: الحفاظ على التراث مقاومة

«التراث مهم في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت؛ لأنه هوية، والهوية في حاجة إلى أن تتم المحافظة عليها. وكل العوامل الآن، تعمل ضد التراث والهوية، بخاصة الهوية العربية»، هذا ما تقوله الباحثة وداد قعوار التي نالت جائزة الدولة التقديرية في حقل الفنون في مجال الصناعات الثقافية التقليدية.

حفاظاً على التراث الفلسطيني، جمعت قعوار، المولودة في طولكرم 1932، وعلى مدى 45 عاماً، مجموعة نادرة تضم قطعاً فضية وأدوات زينة كأغطية للرأس وأحزمة من جهاز العروس، إضافة إلى أثواب ووسادات مطرزة من التراث الفلسطيني، يعود تاريخ بعضها إلى أوائل القرن العشرين.

لدى انتقالها وزوجها العام 1956 إلى عمان، استهوتها الأثواب الأردنية؛ فبدأت قعوار بجمعها من مدن عدّة، منها معان والسلط وإربد، بالإضافة إلى الأثواب البدوية، ثم وضعت كتباً عن التطريز الفلسطيني والأردني، استحقت عليها جائزة الدولة التقديرية عن جدارة.

من إصداراتها: **التطرز الفلسطيني** «**غرزة الفلاحي**» **التقليدية** (بالاشتراك مع تانيا ناصر) و**عروق التطريز الفلسطيني**، **كنز الغرزات** (مع مارجريتا سكنر). كما أصدرت مجموعة كتب عن معارض مجموعتها التراثية في دول العالم، مثل: **أثواب لونتها الشمس** (عن معرضها في اليابان)، **ألفا سنة من الألوان** (معرضها في الدانمرك)، **الغزل والحياكة في البادية** (سويسرا)، **ذاكرة الحرير** (باريس)، **من أجلك يا قدس** (أبو ظبي)، **من التراث العربي** (الرياض) **وكي لا ننسى** (بيروت).

تشتمل مجموعة قعوار على أثواب ومطرزات وسجّاد من الأردن وفلسطين، كان نواتها ثوبَين من بيت لحم ورام اللّه، لتكبر الفكرة في بالها، وتبدأ جمع الملابس التقليدية والمعلومات التوثيقية حول الأثواب وأصحابها. واستمرت الرحلة في الأردن ليصبح الحفاظ على التراث جزءاً أساسياً من حياة قعوار، إذ جمعت، كما تقول هي عن ذلك في كتاب **عمان مدينة الحجر والسلام** لمؤلفته مريم عبابسة، «معظم التراث الفلكلوري لمدينة السلط ومنطقة البادية»، وتجاوزت ذلك لتذهب إلى سورية، حيث الحرير والزنانير وأغطية الرأس التي كانت تُنسج خصيصاً لنساء فلسطين والأردن.

قعوار ترى في جمع الأثواب التراثية شكلاً من أشكال المقاومة، وتقول حول ذلك: «تستحق هذه الأثواب أن تُجمع لجمالها في حد ذاته، لكنني قبل ذلك جمعتها لأنها تمثل جزءاً من التراث العربي، وأردت حفظ هذا الجانب من تاريخ الحياة اليومية العربية».

وعلى مدى 15 سنة، ارتحلت قعوار بمقتنياتها إلى بلدان عدة بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، مثل ألمانيا واليابان وفرنسا وسويسرا والمغرب، مؤكدةً هويتها الحضارية والإنسانية.

ومحتفيةً، كعادتها، بهويتها الأردنية-الفلسطينية، تقول: «أنا أردنية من مواليد طولكرم، وفخورة بأصلي الفلسطيني». ■

مصطفى سلامة يرفع علَمَ الأردن على إيفرست

في عيد استقلال المملكة الثاني والستين، كان العلَم الأردني يرفرف فوق أعلى قمم العالم، فقد صمّم المتسلق الأردني مصطفى سلامة على الصعود إلى قمة **إيفرست** ورفع العلم الأردني أعلاها، «هدية للملك عبداللّه الثاني والشعب الأردني في يوم الاستقلال»، بحسب ما قال سلامة في تصريحات صحفية.

سلامة، الذي يحمل شهادة البكالوريوس في السياحة والفندقة، شغوف بالسفر والمغامرات، وقد اختار أن يوظف هذا الشغف لخدمة السلام في الشرق الأوسط، و«تغيير الصورة النمطية لدى الغرب عن العرب والمسلمين»، فلم تزده المحاولتان اللتان لم تتكللا بالنجاح في العام 2005 و2007 إلا إصراراً متزايداً للوصول إلى القمة، حاملاً علم الأردن من البحر الميت أخفض بقاع العالم.

أراد سلامة أن يجعل من قصة هذا الإنجاز مصدراً لإلهام جيل جديد من الأردنيين، وقال في حوارات أجريت معه بعد صعوده إلى القمة، إنه يحاضر في المدارس ويرى ذهولاً في أعين الطلبة «لأن أردنياً منهم استطاع أن يحقق ذلك».

يطمح سلامة إلى تغيير العقلية التي تؤمن أن «قدرَنا هو الفشل» بحسب تعبيره، لذلك عدّ هذا الذهول بمثابة «التقدير الحقيقي» في الوقت الذي شعر فيه بخيبة أمل بسبب غياب التقدير من الأوساط المحلية.

وينوي سلامة، الأردني من جذور فلسطينية، العمل على تدريب المتسلقين الأردنيين الشباب حتى «يتركوا بصمة»، وحتى «يبرز الأردنُّ بوصفه قائد المنطقة في مجالات الفنون والرياضة والثقافة». ■

مطعم هاشم: «دبل» و«نص دبل» و«تصليحة»

تربطه علاقة حميمة بسكان المدينة وزوارها، وهو الذي يصطبغ بتاريخ المكان المحيط به، مؤشراً على تمازجه مع عراقته وأصالته. لذلك، فإن مَن لم يأكل فيه لم يعرف مدينة عمان على حقيقتها، كما يقول زوار عمّان في حديثهم عن مطعم هاشم، الذي فتح أبوابه العام 1952 ليقدم أطباقه ذات المذاق الخاص: الحمّص والفول والمسبّحة والقدسية، إضافة إلى الفلافل الشهية.

ورغم ضيقه في حسابات المساحة، إلا أنه يتسع لكل الأردنيين، إذ لا بد أن يعرّج المرء عليه ولو مرة في العمر ليتناول وجبة لا تُضاهى، وسط أجواء شعبية حميمة، يبدو للناظر إليها كأن الذين يقتعدون الطاولات من أرجاء البلاد المختلفة، أبناء عائلة واحدة.

اجتمع فيه وكيل الوزارة، وسائق التاكسي، وعامل النظافة، والمثقف، والطالب الجامعي، والزوار القادمون من أرجاء الدنيا، ليصبح هذا المطعم، بحق، موئلاً لكل هؤلاء، وحاضناً لتنوعهم وتعددهم.

يقع المطعم في إحدى الدخلات في شارع الأمير محمد بوسط البلد، ويفتح أبوابه 24 ساعة متواصلة خلال اليوم. وقد أسّسه الأخوة هاشم ومحمد وعادل الترك، ذوو الأصول اليافوية.

ارتبط «هاشم» في الأذهان بتقديم بالشاي بالكاسات الكبيرة، **الدوبل والنص دوبل**، وقبل ذلك اصطبغ هذا المطعم بالكرم اليافوي الذي يتجلّى في «التصليحة»، وهي تعبير نحته القائمون على المطعم، ويعني تقديم كمية إضافية لمن ينهي صحنه قبل أن ينهي رغيفه، أو إضافة الزيت إن لم تكفِ الكمية الأصلية، وكل ذلك بالمجان ودون مقابل.

لكن طقوس «الاحتفال» في مطعم هاشم لا تكتمل إلا مع «رأس» البصل الذي صار لازمة من لوازم المكان، إلى جانبه كأس الشاي بالنعناع.

زاره الملك عبدالله الثاني والملكة رانيا وأبناؤهما الأمراء، لتناول السحور في رمضان 2008، كما زاره الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، والفنانان كاظم الساهر وراغب علامة، وقبلهما المطرب الراحل فريد شوقي.

سيرة المطعم جزء من سيرة عمان المعاصرة، المدينة التي تضم بين جنباتها عشرات المطاعم الراقية، من كل صنف ونوع، لكن «هاشم» يظل خيار «الكل»، محافظاً على هويته. ■

أحمد نعواش:

توليد الذاكرة في وجه تراجيديا ضياع فلسطين

يُنظر إلى الفنان أحمد نعواش بوصفه أحد أبرز رموز التشكيل التي اشتهرت في الغرب، بالنظر إلى عشرات المعارض الفردية والجماعية التي أقامها في عدد من الدول الأوروبية، بالإضافة إلى أنه حاضرَ في فرنسا ما بين العامين 75-1977.

نعواش الذي وُلد قريباً من القدس، يسترجع هذه المدينة كأنما هي حلمٌ عبر عمله الفني. وما إنتاجه الوافر من اللوحات الزيتية وأعمال الحفر و**الليثوغراف** إلا شهادة على شقاء شعب مهجَّر ورجائه.

فنُه في هذا السياق متجذر في رحلة التمزق، وفي عالم البراءة المغتالة، وانشغاله الأساسي يتركز، بحسب ما جاء في الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، في «الإنسان المناضل، تحدّياته وعذاباته، كما إن فنه لا يسعى عبر لغته الصافية إلى الإغراء بقدر البقاء منفتحاً ومفهوماً».

الحياة الاجتماعية بتعقيداتها المختلفة، تحظى داخل أعمال نعواش بأولوية قياساً إلى الشكل. وتشهد شخوص لوحاته المشوّهة عن عمد، هذه الكائنات البسيطة ذات الأشكال الخارجة عن المألوف، على الشعور التراجيدي بالوجود.

التشكيلي غازي انعيم يرى أن تميز نعواش يعود إلى أنه «كان منذ بداياته حريصاً على استقلالية أسلوبه الفني وطابعه الخاص والفريد وسط المذاهب الفنية، وهذا عائد إلى إيمانه الواعي بالفكر والتراث وبالدور الذي يمكن أن يؤديه في ساحة الفن التشكيلي في وجه من يحاولون إلغاء ذاكرتنا وتغييبها».

نعواش، الذي وُلد في قرية عين كارم الفلسطينية القريبة من القدس 1934، نال شهادة البكالوريوس في أكاديمية الفنون الجميلة في روما العام 1964 بدرجة امتياز، أسهم في تأسيس رابطة التشكيليين الأردنيين أوائل السبعينيات، إلى جانب عدد من رواد التشكيل الأردني وفي طليعتهم رفيق اللحام ومهنا الدرة.

وبنيله درجة الدبلوم في الحفر من جامعة باريس العام 1971، يعدّ نعواش أول فنان أردني ينال شهادة أكاديمية في هذا التخصص الفني، ليبدأ مسيرة فنية متفردة عبر حرصه على تقديم ثيمته الرئيسية المتمثلة في «العائلة» التي تناول عبرها تراجيديا الحس المأساوي الذي رافق ضياع فلسطين قبل أكثر من 60 عاماً. ■

ناصر الجعفري: شماغهُ فكرٌ عروبي

عندما نال رسام الكاريكاتير الأردني ناصر الجعفري جائزة الصحافة العربية العام 2009، كان يمثّل الأردن، «البلد الذي أحسّ أن لي فيه جذوراً»، بحسب ما قال لـ**إسّجل**، مضيفاً: «نقلت هاجساً أردنياً، وإن غلب عليه هاجس القضية الفلسطينية».

في هذه المسابقة، كان أمام الجعفري خياران: إما المشاركة ممثلاً عن صحيفة **القدس** الفلسطينية، أو ممثلاً عن صحيفة **العرب اليوم** الأردنية، فاختار الأخيرة لأنه شعر أنه مدين لزملائه في العمل الذين دعموه وقدّروا إبداعه، ولأن نجاحه بحسب ما يرى هو «وليد فُرَص» حصل عليها جميعها وهو في الأردن.

الجعفري ابن الرملة لا ينكر أصوله الفلسطينية، فهو على العكس تماماً، يفتخر بأصله الفلسطيني كما يفتخر ببلده الأردن، ويقول لـ**إسّجل** أنه يعرّف نفسه في كل مكان على أنه «رسام كاريكاتير عربي، أردني من أصل فلسطيني»، ويتابع: «لا يوجد ما أخجل منه في أي جزء من هذا التعريف، فهذا هو الواقع والظرف الذي أعيشه».

درس الجعفري في إحدى مدارس عمان، المدينة التي وُلد فيها العام 1969، ولم يكُن يعي أنه يمتلك موهبة فنية سوف تؤهله للتميز لاحقاً، لكنه كان يستمع في المنطقة التي يسكنها إلى الأحاديث التي كثيراً ما كانت تدور عن «السياسة، ذكريات اللجوء، هموم القضية الفلسطينية والمدن الأصلية من وجهة نظر أناس اضطروا أن يرحلوا عن مدنهم»، فتشكل لديه اهتمام بالشأن العام وأصبح يمتلك صورة خيالية عن مدينة الرملة. ويوضح هنا: «لا أملك صورة لما يمكن أن تكون عليه هذه المدينة في الحقيقة، وإنما هو ارتباط عاطفي في حقيقته».

أولى الجوائز التي نالها الجعفري جاءت عن طريق الصدفة، فقد رسم كاريكاتيراً في مرحلة الثانوية يتضمن وجهاً مشكّلاً من نصف بشري ونصف يحمل صورة حذاء، تعبيراً عن «حالة نفسية معينة» لا يذكر تفاصيلها، وقد تم اختيار الرسم في مسابقة عمان الكبرى العام 1985 وجاء في المركز الأول.

بعد ذلك، أصبح رسم الكاريكاتير يأخذ منحى آخر، فقرر الجعفري احتراف هذه المهنة، وبدأ مراسلة الصحف، وكانت أولاها صحيفة **المحرر** العربية الصادرة في باريس العام 1990، ثم صحيفة **الدستور** الأردنية، ومن بعدها صحيفة **البلاد** الصادرة في رام الله، وصولاً إلى صحيفتَي **العرب اليوم** الأردنية و**القدس** الفلسطينية ومجلة **إسّجل** اللواتي ما زال يعمل بهن حتى هذا اليوم.

رسام الكاريكاتير الذي يعمل على تصوير هواجس الشارعَين الأردني والعربي، لا يخفي أنه كثيراً ما تدور في داخله أسئلة تتعلق بالهوية، وهي أسئلة بدأت في مرحلة المراهقة وما زالت مستمرة وسط السجالات الحادة التي تشهدها الساحة المحلية، لكن الجعفري يقول: «لحسن حظي، تعرفت إلى شخصيات كثيرة كانت تتبنى الفكر القومي العروبي، وقد ساعدني ذلك في تغليب القومية العربية على الهويات الضيقة».

عندما يصف الجعفري مدينته عمّان، يقول إنها مدينة «فيها كل الذاكرة، من المدارس، الأصدقاء، ممرات الطرق وكل التفاصيل التي شكلت في ذهني انتماء لهذا المكان». ■

أمجد رسمي: زيتونة لا شرقية ولا غربية

«لا تعنيك الجغرافيا حيث تكون ابن قضية. في كل الاتجاهات تمارس المواطنة بوصفها شرطاً أساسياً من شروط البقاء على قيد الانتظار. وفي كل اتجاه ستجد من يقرأ في بقائك مؤامرة»، هذا ما يقوله لـ**إسّجل** رسام الكاريكاتير أمجد رسمي، أحد مؤسسي رابطة رسامي الكاريكاتير الأردنيين وأمين سرّها.

رسمي الذي يرسم الكاريكاتير في صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، يضيف أن «اللاجئين لم يصرخوا لفترة طويلة مجاهرين بأصولهم الفلسطينية، وتقاسموا حنينهم في ما بينهم خشية الطعن في ولائهم وانتمائهم للأردن»، ثم يستدرك: «الأردن وفلسطين شطرا القلب، نبضٌ واحد بدم واحد».

رسمي، العضو في رابطة التشكيليين الأردنيين، يوضح هذه المسألة أكثر حين يقول: «لم يكن جدّي سَيَفْهَم وجهة نظري لو بقي حياً؛ فلقد زرع زيتونة بجانب خيمة في الأردن حين هُجّر من فلسطين، رغم أنه كان يحزم أمتعته للعودة». ويؤكد أنه «بهذه الطريقة، فَهِمَ جدّي معنى البقاء، ولم يكن يعنيه أن تكون زيتونة شرقية أو غربية».

عمل رسمي فترة طويلة في صحيفة **الدستور** الأردنية، قبل أن ينتقل للعمل لدى «المجموعة السعودية للأبحاث والنشر»، التي منحته درع الفنان الراحل محمود كحيل، كما نال العام 2008 جائزة الصحافة العربية في الدورة السابعة عن رسوماته المنشورة في صحيفة **الشرق الأوسط** التي تُصدرها المجموعة، وهو الفوز الذي جعل نادي دبي للصحافة يختاره عضواً في لجنة تحكيم الجائزة عن فئة الكاريكاتير في دورتها الحالية 2010.

حازت رسومات رسمي، المنشورة في صحف ومجلات دولية، من مثل: **فوربس**، **لوموند**، **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست**، تقدير العديد من الكتّاب العرب الذين احتفوا بها في مقالاتهم. ومن هؤلاء الكتّاب: سمير عطاللّه، فهمي هويدي، حمدي قنديل وصافيناز كاظم. ■

عماد حجاج: لسان حال كلّنا الأردن

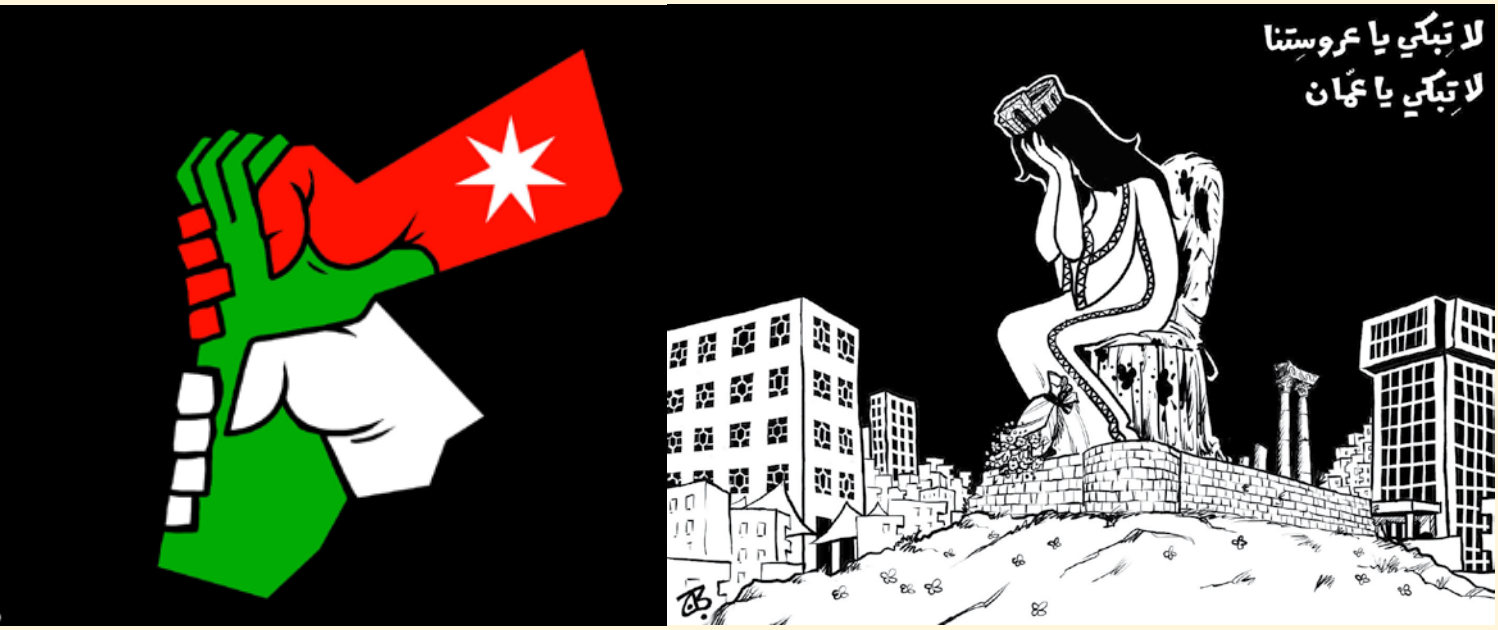

منذ انتخابات العام 1993، وشخصية أبو محجوب تُطل في صحف أردنية وعربية «لتوصل باللهجة المحكية نبض الشارع»، بحسب تعبير مبتكرها الرسام الأردني عماد حجاج.

حجاج المولود في رام اللّه العام 1967، جاء إلى عمّان مع والدته بعد حرب حزيران، تلك التي شارك فيها والده السبعاوي بصفته عسكرياً أردنياً في الجيش العربي، فعاش عماد سني حياته في هذه المدينة ولم يعرف بلداً غير الأردن، حتى سنحت له الفرصة بالسفر إلى بيروت العام 1995، بحسب ما جاء على لسانه في كتاب **عمان: مدينة الحجر والسلام**.

في الكتاب نفسه، يتحدّث حجاج عن أصوله السبعاوية التي تَظهر جليّة في حياة العائلة، ويتحدّث أيضاً عن عالم عمان الذي خرج منه أبو محجوب يحاكي قضايا الناس اليومية مثل غلاء الأسعار، الفساد، السلوكات الاجتماعية والتذمر من السياسات الحكومية.

استطاع حجاج في العام 1999 أن يجمع خمسة آلاف زائر في معرضه الثاني، وهو عدد يؤشر إلى نجاح غير مسبوق في بلد لا يولي فيه المواطنون اهتماماً كبيراً للفعاليات الثقافية، وقد مثّلَ هذا الحشدُ طبقات مختلفة وخلفيات متنوعة عبّر عنها «أبو محجوب» عن حقّ.

وكان حجاج الذي اعتاد أن يرسم الشخصيات السياسية في كاريكاتيراته، أول رسام أردني يرسم الملك في سابقة هي الأولى من نوعها في الأردن، وهو ما أثار حفيظة الكثيرين آنذاك، بيد أن حجاج ظلّ يصرّ على أن الكاريكاتير لم يشكل مساساً بشخص الملك.

في حديث نشره موقع **عمون** الإلكتروني، يقول حجاج إنه «ابن الضفتين»، ويضيف أنه «أردني وفلسطيني لم يتمزق بين الخيارات»، لذلك فإن هذا الفنان السبعاوي مثّل الأردن عندما فاز بجائزة دبي للصحافة عن كاريكاتيره «الجمل العربي الباكي»، كما مثّله في قائمة أكثر 100 شخصية مؤثرة بحسب تصنيف مجلة **أرابيان بيزنس** للعام 2009.■

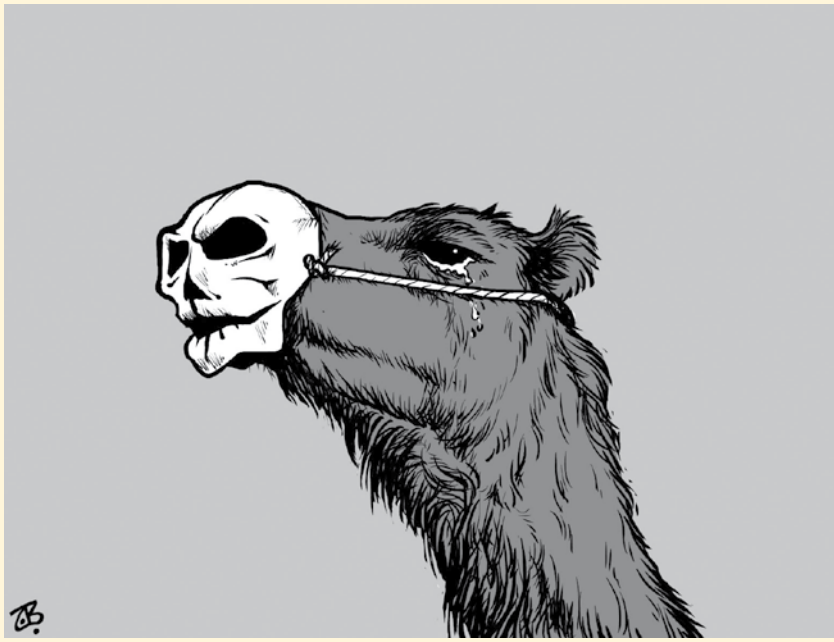

جميل عواد: أحد روّاد الدراما الأردنية

في العشرين من آذار/مارس 2010، يأمر الملك عبد اللّه الثاني بنقل الفنان الأردني جميل عواد بطائرة خاصة من مدينة مراكش المغربية إلى عمّان، إثر إصابته بكسر في عموده الفقري أثناء أدائه أحد الأدوار في مسلسل «أبواب الغيم» الذي كتبه عدنان عودة ويخرجه حاتم علي.

اللفتة الملكية، تؤكد المكانة الرفيعة التي يمثلها أحد روّاد الدراما الأردنية الذي قدّم خلال مسيرته الممتدة قرابة نصف قرن، أدواراً لا تُنسى في ذاكرة الدراما العربية، ومنها شخصية «أبو صفوح» في مسلسل «الكف والمخرز»، إضافة لمشاركاته اللافتة في مسلسلات: «آخر الفرسان»، «أبناء الضياع»، «القرار الصعب»، «التغريبة الفلسطينية» وغيرها.

جميل عواد، المولود العام 1937 في قرية عين كارم جنوب القدس، شكّل ثنائياً مع زوجته الفنانة القديرة جولييت عواد، وتناغما فنياً وحياتياً خلال مسيرتهما المشتركة والدافئة الطويلة، وكثيراً ما قدّما أعمالهما الدرامية التلفزيونية والمسرحية معاً، كما في مسلسل «التغريبة الفلسطينية» و«الكف والمخرز»، و«نمر بن عدوان» كما أنهما يديران مشروعاً يتعلق بتعليم أصول المسرح وجمالياته للصغار.

ولم تقتصر مسيرة جميل عواد على الأعمال التلفزيونية، بل تعدّتها إلى السينما في جملة من الأفلام المميزة منها «حكاية شرقية»، «بقايا صور»، «ظلال الصمت»، إضافة إلى فيلم رابع إيطالي.

يتميز عواد، أحد مؤسسي المسرح الأردني، بجرأته في نقد الدراما الأردنية والعربية، وهي جرأة لا تنفصم عن مراجعاته النقدية لمسيرته، إذ يقول في إحدى مقابلاته الصحفية: «لست معجباً بما أنجزته بدرجة تكفي للتوقف، وفي المقابل لا أندم على محطات شابها الإخفاق أحياناً، لأنني باختصار لا ألتفت إلى أعمالي الماضية، وأتطلع إلى المستقبل حتى مع تجاوزي السبعين من عمري».

الفنان القدير يجاور إلى جانب التمثيل كتابةَ السيناريو، ويقوم على كتابة رواية واقعية ترصد خلاصته الحياتية، كما يتابع باهتمام الرياضة الأردنية، إذ يشجع نادي الفيصلي والمنتخب الوطني.

وتعدّ زوجته، الممثلة والمخرجة الأردنية من أصل فلسطيني جولييت نيكوغوس يعقوب هاكوبيان، المعروفة بجولييت عواد، المنحدرة من الأقلية الأرمنية الموجودة في فلسطين، من أشهر الممثلات الأردنيات في أدوار الدراما.

ومن أهم أعمالها مسلسل «التغريبة الفلسطينية» إذ أدت فيه دور «أم أحمد»، الذي ظل محفوراً في ذاكرة الجمهور العربي وفي أعماق وجدانهم. ■

نادر ونادرة عمران: عمّان موئل الأحلام بعد حلحول

من حلحول الخليل، قدمَ، ذات موعد مع المنفى، الفنانان الشقيقان نادر ونادرة عمران. وفي عمّان تبيّن لهما أن الفضاء المفتوح لأشقاء الوجد والمصير الواحد ليس منفى، وأن الإقامة في عاصمة الروح المطلة على فلسطين ليست إقامة عابرة لا انصهارَ فيها ولا تمازجَ عظيماً.

عمّان صارت فلسطينهما، التي تجلت فيها إبداعاتهما، ومنذ مطالع ثمانينيات القرن الماضي، وهما، بخاصة نادر الذي انطلقت مسيرته الفنية قبيل شقيقته بقليل، ينتقلان من إنجاز إلى آخر.

نادر الذي كان من أوائل من التقط أهمية تجربة مسرح الفوانيس، والتحق بهم مبكراً، فلم يسبقه عامر ماضي وخالد الطريفي وآخرون قليلون سوى بعمل وربما ببعض الاجتماعات والتوجهات، قبل أن يصبح فانوساً رئيسياً، يصوغ أفكار المسرحيات ونصوصها ليخرجها الطريفي، ويسهم فيها نادر في الجانب التقني مثل الإضاءة والديكور .

وعندما انفضّت شراكة الطريفي مع «الفوانيس»، صار نادر هو الكاتب والمخرج لكثير من مسرحيات الفرقة التي حققت تجربة فذة وغير مسبوقة على صعيد المسرح المستقل.

وظلت فلسطين الفكرة والذاكرة والجذور، حاضرة في كثير من أعمال نادر، وربما شكّلت مسرحية «جسر العودة» التي جاءت في خضم التفاعل مع انتفاضة الأقصى، تتويجاً لفلسطينية نادر، ولمواقفه السياسية التي لم تبتعد ولا مرة عن فلسطين، وإن حملت في كثير من تمثلاتها احتجاجاً على السياسات المهزوزة والخيارات المعدومة.

ومن عمّان، حيث صار المقام هوية وأحلاماً وتطلعات، تبنى نادر مع فوانيسه، منذ العام 1994، فكرة «أيام عمان المسرحية»، المهرجان المسرحي المستقل الذي ما لبث أن أصبح عالمياً بعد انطلاقة محلية عربية صاخبة.

وفي عمّان كبر أولاد نادر، وكبرت عائلته، وصارت مؤسسات الأردن الرسمية والخاصة سنَدَهُ في مشروعه الذي يخاطب الناس فيه في جهات العالم الأربع كفنان أردني غير معني بتقسيمات تحمل، غالباً، أهدافاً غير بريئة، وأجندة غير وطنية ولا قومية.

أما الشقيقة نادرة، التي قدمت أنموذجاً فذاً في التمثيل، بخاصة في شقه التلفزيوني، فقد أحبّت هي الأخرى عمّان، وأبدعت في أداء الأدوار الشعبية الريفية المقتربة كثيراً من لهجة قريتها في فلسطين. وبلغ التألق ذروته في دورها في مسلسل «الاجتياح»، الذي حلّق في مجد العالمية بنيله جائزة **الإيمي** كأفضل مسلسل على مستوى العالم بعد تنافسه مع مسلسلات من أربع جهات الأرض.

فقد أدت نادرة دور أم المناضل الفلسطيني الصابرة القابضة على جمر الرضا والإيمان بشرعية الحق، ومشروعية المقاومة من أجل تخليص هذا الحق من براثن الاحتلال. وكانت، رغم حظها القليل من التعليم وهضم لغة العصر، الأم والزوجة الفلسطينية الأنموذج، حاضنة آلام الجميع، وتمايزاتهم، وسعيهم الحثيث لتحقيق ذواتهم.

نالت نادرة تقدير أفضل ممثلة في مهرجان بغداد المسرحي العام 1990 عن دور «الليدي مكبث»، وجائزة أفضل ممثلة في مهرجان المسرح الأردني 2000 عن دور «بنيلوبا» في مسرحية «الخيط».

نادر ونادرة عمران، هما في مهمّة إبداعية نبيلة طويلة الأمد، لن تكون حلحول بعيدة عن مفاصلها وتعاريجها وهمسات أشواقها، ولا عمّان كذلك. ■

«الحنونة»: خزانة تفاصيل الذاكرة الفلسطينية في الأردن

منحَها محبّوها لقب «حارسة ذاكرة الشعب الفلسطيني». ومنذ انطلاقتها في الكويت نهاية ثمانينيات القرن الماضي، ثم استمرارها في تقديم مشروعها الجمالي الوجداني التراثي، في عمّان مطلع التسعينيات، تحمل فرقة الحنونة المنبثقة عن جمعية الحنونة للثقافة الشعبية، مهمةَ حماية الذاكرة الفلسطينية/ الشآمية من النسيان والإهمال، وتَغوُّل ذاكرات أخرى غير منتمية عليها.

وذاكرة «الحنونة» التي مثّلت الأردن في غير مناسبة وتظاهرة عربية ودولية، هي ذاكرة العنب والزيتون والثوب المطرَّز الذي كتبت عليه الجدات هواجسهن وحبهن لهذه الارض، وتنير «الحنونة» المهرجانات تماماً كما تنير زهرة الحنونة البرية ترابَ الوطن.

تقوم فلسفة «الحنونة» على أن الثقافة الشعبية تشكل حاضناً أساسياً لسائر تفاصيل الوطن، وأن جمع تلك التفاصيل وتوثيق مفرداتها وفهرستها وإعادة تقديمها بشكل عصري وأصيل، يحقق تواصلاً بين الماضي الإيجابي والحاضر المندفع.

تهدف الفرقة إلى تنمية الحس الوطني وتعميق الانتماء للوطن والاعتزاز به، والعمل على جمع التراث وتصنيفه وتوثيقه، من ثم إعادة تقديمه في إطاره الأصيل والجميل في آن معاً، وتنشيط الحركة الفنية وحركة إحياء الثقافة الشعبية وتوسيع قاعدتها، والعمل على وضع منهاج نظري وعملي لمادة الثقافة الشعبية ليصبح أساساً لتعليم هذه المادة للأجيال الناشئة، وتدريبهم على مفرداتها ليتم غرس القيم الوطنية والإنسانية فيها.

وعلى مدى مسيرتها، سعت «الحنونة» إلى تحقيق تواجد مثمر وذي رسالة في المحافل العربية والدولية، إضافة إلى مشاركات محلية كثيرة في مهرجانات جرش والفحيص والحصاد والعقبة وشبيب والأزرق وأيام عمان المسرحية، إضافة إلى الفعاليات التي تقيمها في المدارس والجامعات والجمعيات الخيرية والنقابات، بحيث تجاوز عدد عروضها المحلية 400 عرض.

تأسست «الحنونة» على يد أبناء عائلة صالح: موسى وسعادة ونعمت صالح، من قرية بيت نبالا الفلسطينية المحتلة العام 1948، وقد مثّلت الأردن في عدد كبير من الملتقيات والمهرجانات العربية والدولية: إيطاليا 1991، تونس 1992، بابل 2000 و1992، فلسطين 1999 و1997 و1996 و1995، فرنسا 1997، لبنان 2002، سوريا 2002 والبحرين 2003.

ولأن قرية بيت نبالا تشتهر بزيتها وزيتونها، حتى إن زيتونها أصبح علامة للزيتون الجيد، فإن أصحاب مشروع «الحنونة»، المسكونين برائحة زيت بلادهم هناك، وأهازيج جدّاتهم في البلد الأسير، يحملون في حلّهم وترحالهم، هاجسَين أساسيَّين: وطنهم الضائع فلسطين، وحراسة ذاكرة أهله وناسه؛ ووطنهم الساكن أحشاء قلوبهم الأردن، ذلك الذي يغنّون من أجله: «خاتم حبيبي وقع في البير لو رنّه/ واللي سمع رنّته مرهونة لو الجنة». ■

رائد عصفور: سرد حكاية الشتات

خلال أقل من خمس سنوات من تأسيسه مسرح البلد، أرسى المخرج رائد عصفور حالة ثقافية استثنائية من خلال قيادته 30 متطوعاً شاباً، ومن خلال استضافته الدورية للعديد من الفعاليات الفنية والثقافية المحلية والعالمية، وهي فعاليات اشتملت على مهرجانات موسيقية وسينمائية وعروض حكواتية ومسرحية، كما أنتج المسرح أعمالاً فنية وراقصة بالتعاون مع مؤسسات إقليمية ودولية، من مثل مسرحية «ثمن بنات».

الحيوية التي تميز بها مسرح البلد لم تنفصل عن الفكرة الأساس التي رافقت المشروع منذ بداياته، إذ ارتأى عصفور أن يقيم مشروعه في سينما **فرساي**، إحدى الشواهد الثقافية على تاريخ مدينة عمان، في مساهمة منه لإعادة تشكيل النسيج الثقافي، ولإنتاج أنشطة ثقافية وفنية في وسط البلد الذي تعوزه مراكز تعنى بالتنمية الثقافية والمجتمعية.

ويعدّ توقيع الشاعر الراحل محمود درويش، في الأعوام الثلاثة الأخيرة من حياته، إصداراته في مسرح البلد حصرياً، من خلال جهد مثابر لعصفور وزوجته نسرين حليلة، وبالاستفادة من العلاقة الشخصية التي كانت تجمعهما بدرويش، إنجازاً غير مسبوق للفضاء الإبداعي الذي يسعى مسرح البلد لأن يكونه.

وفي سياق الفضاء المفتوح للإبداع، يسعى عصفور المولود العام 1967 في عمّان لأب جاء من قرية سلمة قرب مدينة يافا الفلسطينية المحتلة، وبالتعاون مع فريقه التطوعي، إلى ترويج المبدعين الأردنيين والفلسطينيين والعرب الشبان، من خلال عرض أعمالهم وتوفير المنصة الحيوية لهم، في إطار تفاعل جمهور نوعي مع تلك المنصة وهذه الإبداعات.

عمل عصفور، الذي درس المسرح في جامعة اليرموك وعمل مخرجاً تلفزيونياً وسينوغرافياً للعديد من المسرحيات، على استضافة فعاليات من بينها: مسرحية «بوابة فاطمة» للمخرج اللبناني روجيه عساف، كما استضاف المغنية اللبنانية أميمة الخليل، والموسيقي الأردني طارق الناصر، والموسيقى السوري كنان العظمة، والفنانة السورية لينا شاميان، وفرقة **دام**، إضافة إلى عروض أفلام حققت نجاحاً في المنطقة، مثل فيلم الفلسطينية آنا ماري جاسر «ملح هذا البحر».

وجرت استضافة أوركسترا شباب فلسطين في الذكرى الأولى لرحيل درويش، وقُدم على خشبة مسرح البلد عرض فلسطيني أردني هولندي مشترك عن الهوية الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين. كما أن مهرجان حكايا أقيم للعام الثالث على التوالي هناك، في المسرح المطل على قاع المدينة.

يشغل عصفور، كذلك، منصب المدير التنفيذي للمركز العربي للتدريب المسرحي الذي يقيم ورش عمل تدريبية للفنانين المسرحيين الشبان من خلال المركز العربي للتدريب المسرحي.

الحراك الذي يؤسس له عصفور، ويسعى إلى تكريسه، هناك قريباً من قاع المدينة، يشكل إضافة نوعية لهواجس إيجاد تفاعل بين الأمكنة وساكنيها، بين المدينة وأبنائها، بين المتن والهامش. ■

مؤسسة عبد الحميد شومان:

رفد التنمية المحلية وتشجيع البحث العلمي

عبد الحميد شومان

تسعى مؤسسة عبد الحميد شومان، منذ تأسيسها في العام 1978، إلى بناء قاعدة علمية والتركيز على التنوير الثقافي. وتهدف المؤسسة للارتقاء بالمجتمع الأردني والعربي، عبر دعمها البحث العلمي والدراسات الإنسانية، والإسهام في تشجيع الأجيال الجديدة من العلماء والباحثين في الأردن وفي الأقطار العربية، من خلال تخصيص جوائز سنوية لتحفزيهم على الإنتاج.

ورغم ما كانت تمثّله عواصم عربية كبيروت والقاهرة ودمشق بوصفها حواضن ثقافية جاذبة، إلاّ أن البنك العربي اختار انتماءه للأردن، فبادر بتخصيص جزء من أرباحه السنوية لإنشاء مؤسسة في عمّان يطلق عليها اسم مؤسس البنك العربي، المرحوم عبدالحميد شومان بهدف تكريم مبادئ هذا المؤسس الرائد.

اهتمام المؤسسة يشمل البحوث والدراسات في العلوم الطبيعية والأساسية والتطبيقية والتكنولوجية، وكذلك في العلوم الإنسانية بأبعادها التنموية، نظراً لحاجة الأمة العربية لهذه المجالات الحيوية. فعمدت المؤسسة إلى إنشاء صندوق عبدالحميد شومان لدعم البحث العلمي، الذي يهدف إلى تشجيع البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات والمراكز العلمية الأردنية، إضافة لإطلاق جائزة باسم «جائزة عبدالحميد شومان لمعلمي العلوم في المدارس الأساسية والثانوية الأردنية» للإسهام في الارتقاء بمستوى تدريس العلوم في هذه المدارس.

وتعقد المؤسسة الندوات البحثية والمؤتمرات العلمية، كما دأبت على دعم نشر الكتب التي تتناول قضايا اقتصادية وعلمية وتقنية وفكرية وتراثية، إضافة إلى الموسوعات والترجمات. كما أنها تنشر نتاجات المحاضرات والندوات الفكرية التي تقام في منتداها ضمن إصدارات خاصة. ■

وليد سيف: الإبداع بروحانية جدلية

«العمل الدرامي ليس تسجيلياً، وقيمته الأساسية أثناء المعالجة الدرامية يجب أن تنطلق من التاريخي باتجاه المطلق الإنساني ضمن قراءة واعية»، مقولة يرددها كاتب السيناريو والشاعر وليد سيف، في سياق تقديمة لرؤيته الفلسفية والجمالية في المسلسلات التاريخية التي كتبها مثل: «صلاح الدين»، «صقر قريش»، «ربيع قرطبة»، «ملوك الطوائف» و«التغريبة الفلسطينية».

تتميز أعماله الدرامية، التي فازت بجائزة أفضل كاتب سيناريو لثلاث سنوات متتالية في مهرجان القاهرة للإذاعة والتلفزيون، بقدرتها على خلق نموذج إنساني يتجاوز الزمان والمكان، بالابتعاد عن التقديس أو التدنيس في استلهامه للمادة التاريخية؛ ليحقق بذلك نقلة نوعية في الدراما التاريخية العربية التي غرقت في التسجيلية أو تمجيد الماضي أو الانحياز لوجهة النظر السائدة.

ولم يتنازل أستاذ اللسانيات والصوتيات في كلية الآداب بالجامعة الأردنية، عن منهجه العلمي في تقديمه لـ«التغريبة الفلسطينية» التي عدّها «رصداً واقعيا لجملة من الحقائق الاجتماعية والإنسانية بما تتضمنه من نقد للذات، ومحاسبتها، واستنهاض الهمم استناداً لإرهاصات أجيال صارعت الفقر والحرمان والاحتلال وقسوة العيش».

سيف، الحائز على جائزة عرار للإبداع الأدبي، وجائزة غالب هلسا للإبداع الثقافي، ووسام الفاتح الذهبي في ليبيا، جاءت أعماله الدرامية بعد تقديمه ثلاث مجموعات شعرية إشكالية وجدلية بامتياز، هي «قصائد في زمن الفتح»، «وشم على ذراع خضرة»، و«تغريبة بني فلسطين»، وقد أثارت إعجاب كثير من النقاد الذين ما زالوا يشيرون بحسرة إلى انقطاعه عن كتابة الشعر منذ ثلاثة عقود.

يحظى سيف، المولود في باقة الغربية قضاء طولكرم الفلسطينية، في العام 1948، بتقدير أردني وعربي لإنجازاته البارزة في حقول متعددة أسست لرؤية منفتحة في تناوله للتاريخ العربي من خلال تقديمه مادة فنية مؤثرة تطلق وعي المتلقي، وتحفزه نحو التأويل، وتحرك ذائقته الجمالية. ■

رنا الحسيني: ناشطة أردنية

تعرّف الأردنيون على الصحفية رنا الحسيني، ابنة العائلة المقدسية، من خلال الحملة التي تقودها منذ 17 عاماً ضد جرائم الشرف، الموضوع الذي ظلّ من تابوهات المجتمع الأردنـي، عبر تغطيتها المستمرة في صحيفة **جوردان تايمز** اليومية وكتابها الصادر في العام 2009 **جرائم باسم الشرف**.

منذ العام 1993، تحاول الحسيني بالتعاون مع هيئات وجهات نسائية متعددة، الضغط باتجاه تعديل قانون العقوبات الأردني حتى لا يتمكن القاتل بداعي «الشرف» من الإفلات من العقوبة، حيث تلقى 20 فتاة حتفها سنوياً على يد أحد أقاربها، كما أن هناك الكثير من النساء الموقوفات إدارياً خشية تعرضهن للقتل، وغيرهن ممن قُتلن دون أن يسمع بهن أحد.

في كتابها الذي استغرق إعداده خمس سنوات، وثّقت الحسيني بالأرقام والدراسات جرائم الشرف في الأردن، محاولة تبرئة الدين الإسلامي من الجريمة، والتأكيد أن هذه الظاهرة موجودة في كل المجتمعات حتى «لا يستخدمها الغرب كسلاح ضد العرب والمسلمين» كما قالت في تصريحات أعقبت إطلاق الكتاب، الذي ضمنتّه تجربتها الشخصية في محاربة هذه الظاهرة في الأردن، وقصصاً واقعية عايشتها أثناء ذلك.

كانت الحسيني من بين الذين تصدوا لـ«الأكاذيب» التي احتواها كتاب نورما خوري، **الحب المحرَّم**، الذي يحكي قصة «جريمة شرف» في الأردن ثبت أنها مفبركة، فقد اجتهدت الحسيني في كشف 85 خطأً في الكتاب، لأنها بحسب ما صرّحت لوسائل إعلام، شعرت بالمسؤولية كون خوري قدّمت صورة مسيئة عن الأردن، وهو ما أدركته الحسيني بعدما استقبلت عشرات الرسائل الإلكترونية التي هاجمت الأردن ونعتته بأوصاف غير دقيقة.

مـن خـلال مـرافـقـتـها للمخرجة آنا بروينوسكي أثناء إعدادها فيلماً وثائقياً يتناول كتاب خوري والجدل الدائر حوله، قالت الحسيني لـ**السجل** إنها حاولت إيصال الصورة الحقيقية عن المرأة الأردنية، وهي في المحافل التي تُدعى اليها تؤكد أن «جرائم الشرف موجودة، لكنها تحدث في كل المجتمعات، كما أن في الأردن حراكاً واسعاً مناهضاً لهذه الجرائم يجب أن يُذكر».

هذا الحراك، الذي لعبت فيه الحسيني دوراً ريادياً، كان له الأثر في خطوات إيجابية، مثل إنشاء هيئة متخصصة للنظر في «قضايا الشرف»، وتشكيل رأي عام ينبذ هذه الممارسات.

الحسيني التي يعرفّها الموقع الإلكتروني الخاص بها على أنها «الناشطة الأردنية في مجال حقوق الإنسان»، نالت وسام الحسين للعطاء المميز الذي قلدها إياه الملك عبداللّه الثاني في العام 2007، كما حازت جائزة من منظمة **هيومن رايتس واتش** العالمية في العام 2000، وذلك تقديراً لجهودها في تسليط الضوء على قضايا العنف ضد المرأة ونشاطاتها المناهضة لها. ■

فاخر دعاس: الحدود مصطنَعة

اتجه فاخر دعاس نحو تبني هموم الطلبة وقضاياهم، ضمن المشروع الذي تأطّر باسم «حملة ذبحتونا»، وهو يتحدث عن دوافعه ليتخذ هذه الطريق بقوله: «لقد عايشت أثناء عملي في المكتب الشبابي في حزب الوحدة الشعبية، حجم التضييق على الحريات، وحجم التغيير في عقلية الطالب الذي اختلفت أولوياته».

يستذكر دعـاس، وهـو أردنـي ينحدر من عائلة فلسطينية، وضع الحريات الطلابية في أوائل التسعينيات عندما كان يدرس في كلية طب الأسنان بالجامعة الأردنية، ويقول في حديثه لـ**السجل** إنها «لم تكن فترة وردية»، إلا أنها كانت أفضل بالمقارنة مع ما آلت إليه حرية الطلاب في التعبير عن رأيهم اليوم، ويضيف: «لا أذكر أنني تعرضت لمضايقات أو ملاحقات أمنية خلال دراستي، وكنا نعبّر عن آرائنا ونخرج في مظاهرات سلْمية دون مشاكل تُذكر».

بيد أن ما تشهده الجامعات اليوم من تدني في مستوى الحريات والتضييق على الناشطين سياسياً، مقابل نمو النزعات الإقليمية الضيّقة، يدفع حملة «ذبحتونا» إلى المضي قُدماً لتشكيل رأي عام ضاغط يرفض «القمع في الجامعات»، بحسب ما يؤكد منسق الحملة دعاس.

كانت الحملة انطلقت العام 2007 بهدف مقاومة قرار لرفع الرسوم الجامعية كان منويّاً تنفيذه أثناء تولي خالد طوقان حقيبة التعليم العالي.

تظهر جهود دعاس في كل ما يمسّ حقوق الطلبة وحرياتهم، وهو يبذل جهده إلى جانب آخرين من القائمين على الحملة ومناصريها لوقف قـرارات رفـع الـرسـوم حتى «لا يكون التعليم برجوازيا» كما جاء في شعار رفعته الحملة في أحد اعتصاماتها. كما يراقب عن كثب العملية الانتخابية في مجالس الطلبة في الجامعات، ويتحدث من كل منبر عن ضرورة استناد اختيارات الطلبة إلى أسس برامجية وفكرية حتى «لا يُترك مجال للتنافس على أساس مناطقي يغذّي العصبيات». إضافة إلى ذلك، فإن دعاس يؤكد حقّ طلبة الأردن في إنشاء اتحاد عام يجمعهم ويعبّر عن قضاياهم.

التزام دعاس بهذه المبادئ جاء من خلفيته الفكرية التي تحتم عليه العمل من أجل قضايا وطنه الأردن ووطنه فلسطين بحسب قوله، وهو لا يرى تناقضاً بين الأمرين «لأننا في النهاية عرب، والحدود بيننا مصطنعة، أنا أبذل جهداً حتى نسير نحو وطن أردني ديمقراطي، كما أنني أعمل لدعم القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره إلى جانب حق مليونَي لاجئ موجودين في الأردن بالعودة». ■

أبو العوض: شيخ المدربين الأردنيين

المدرب محمد أبو العوض من أعرق المدرّبين الذين عرفتهم كرة القدم الأردنية طوال سبعة عقود، منذ انطلاقة الدوري الأردني لكرة القدم العام 1944.

شيخ المدربين المولود في عمّان 1939 لأسرة أردنية عريقة قدِمت لعمان من بيت لحم قبل الحرب العالمية الأولى، عاصر أجيالاً كروية عدّة شكّلَ معها بدايات الكرة الأردنية ووضعها على خريطة الكرة العربية بداية الخمسينات حين كان لاعباً في النادي الفيصلي برفقة سلطان العدوان، شحادة موسى، نبيل الحمارنة، عدنان أبو جعفر، مصطفى العدوان، جودت عبد المنعم وغيرهم من جيل البدايات.

يسجّل لأبو العوض أنه أول لاعب أردني يسجل هدفاً على ملعب ستاد عمان الدولي في مرمى المنتخب المصري العام 1968، وأنه المدرب الأردني العربي الوحيد الذي فاز مرتين باللقب في دورتين عربيتين متتاليتين في بيروت وعمّان.

أبو العوض عاشق الكرة، لم يترك الملاعب منذ العام 1956، حين انتهى مشواره لاعباً مع «الفيصلي» 1972، إذ اتجه للتدريب متنقلاً في تدريب «الفيصلي» والمنتخب حتى العام 1999 الذي شهد قمة الإنجاز الأردني، حين قاد أبو العوض المنتخب للفوز بالميدالية الذهبية للمرة الثانية على التوالي في دورة الألعاب العربية بعمّان.

سجلّه حافل بالألقاب، سواء على صعيد ناديه «الفيصلي»، أو مع المنتخب الوطني، فقد فاز بالدوري 5 مرات كلاعب و15 مرة مدرباً، وحقق للمنتخب الوطني أول لقب له في بطولة الأردن الدولية 1992.

يستذكر أبو العوض أسعد لحظات حياته بقوله لـ**السجل**: «عند عودتنا من بيروت بالميدالية الذهبية لدورة الألعاب العربية في كرة القدم وجدنا أجمل مفاجأة في المطار، حيث كان المغفور له بإذن اللّه الملك الحسين بن طلال والعائلة المالكة وأعضاء الحكومة في استقبالنا، شعرت وقتها بقيمة الإنجاز الذي تحقق». ■

مراد بركات: أفضل لاعب عربي 10 مرات

الحديث عن نجم السلة الأردنية والعربية مراد بركات يتجاوز سرد تاريخه الحافل بالإنجازات والألقاب، ذلك أنه لاعب ظلّ في ذاكرة الأردنيين بطلاً قلّما تنجب ملاعب السلة العربية مثله.

فقد عاش الأردنيون معه نشوة الفرح في أول لقب لمنتخب وطني على المستويين العربي والقارّي، حين حقق المنتخب الأردني لكرة السلة بقيادة بركات الميدالية الذهبية في دورة الألعاب الرياضية العربية في المغرب 1985، وبطولة السيف الذهبي في الإمارات 1989.

وُلد بركات في عمّان العام 1959 لعائلة رياضية عريقة، أنجبت شقيقه هلال، «رفيق الدرب» الذي لازمه في معظم الإنجازات، وخاله محمد جميل أبو الطيب صاحب أول ميدالية ذهبية في مسابقات ألعاب القوى في دورة الألعاب الرياضية العربية ببيروت 1957.

بركات، المعتزّ بوطنيته، تقلّد وسام الاستحقاق من الملك الحسين العام 1992، تكريماً لجهوده وإنجازاته التي جعلت كرة السلة الأردنية في موقع الصدارة عربياً، وهو يصف مشاعره في حديثه لـ**السجل** عن أسعد لحظات حياته بقوله: «عشت شعوراً رائعاً لا يمكن وصفه، فقد كان ممزوجاً بالفخر والسعادة حين رفعت العلم الأردني في دورة الألعاب الأولمبية في لوس انجلوس بالولايات المتحدة الأميركية العام 1984»،ويضيف: «لقد قدّم وطني الكثير لي، وأشعر أنني لم أقدم له إلا القليل».

يحفل النابلسي مراد بركات، بسجل متميز، فقد اختير 10 مرات كأفضل لاعب عربي، وثلاث مرات كأفضل لاعب آسيوي، كما ولج التاريخ الرياضي من أوسع أبوابه كأكبر مسجل بتاريخ كرة السلة العربية عندما سجل في مباراة واحدة 105 نقاط في سلة منتخب سورينام في بطولة الجزائر العسكرية العام 1987.

طوال مسيرته الرياضية الممتدة 40 عاماً، لاعباً ومدرباً، قدم بركات للسلة الأردنية العديد من الألقاب، منها فوز المنتخب الوطني الذي كان يدربه ببطولة غرب آسيا مرتين، كما قاد منتخب الشباب للتأهل لكأس العالم في اليونان العام 1998. ■

حسونة الشيخ:

«رمّانة الفيصلي» الذي صدّعَ زيكو

من كان يظن أن نجم الكرة البرازيلية زيكو سيصاب بالدوار يوماً ما من لاعب أردنيّ ويصفه بأنه لاعب يمرر كرات تسبب السُمّ لمنتخبه «اليابان» الذي دربه في نهائيات أمم آسيا في الصين العام 2004.

ما حدث ليس خيالاً، بل هو واقع شهدته المباراة التاريخية التي لعبها المنتخب الأردني ضد المنتخب الياباني، وانتهت بفوز اليابان بالركلات الترجيحية، وبعد نهاية المباراة قال المدرب زيكو: «اللاعب رقم 8 سبب لي إزعاجاً ودواراً في الرأس طيلة أحداث المباراة، واضطرني لإجراء تبديلات في منطقة الارتكاز للحد من خطورته، إنه لاعب يمتلك نظرة شمولية تجعل من تمريراته كالسمّ».

مدير تحرير الدائرة الرياضية في **الرأي** أمجد المجالي الذي حضر المؤتمر الصحفي لزيكو آنذاك، قال لـ**السجل**: «زيكو كان معجباً بأداء حسونه وعامر شفيع، وردّ على أسئلة الصحفيين بالقول إن هذين اللاعبين مؤهلان للّعب في أوروبا وترك بصمة جيدة».

حسونة الذي ينتمي لعائلة قدِمَت من القدس بعد النكبة، أسعدَ ملايين الأردنيين حين قاد الأردن للتأهل لنهائيات آسيا في الدوحة 2011، بعد تسلمه شارة الكابتن العام 2007 وأضحت كل مباراة يلعبها «مصيرية».

يقول لـ**السجل**: «كل مباراة ألعبها مع المنتخب أنظر إليها على أنها مباراة مستقبل يحدد مصير مشاعر 6 ملايين أردنيّ، لذا أبذل فيها كل طاقاتي».

«مايسترو» الكرة الأردنية و«رمّانتها»، كما يحلو لجماهير ناديه الفيصلي تسميته، وُلد العام 1977، بدأ مسيرته الرياضية مع نادي شباب الحسين 1991، وانتقل لـ«الفيصلي» 1996، وبعد عام واحد انضم للمنتخب، ولعب محترفاً مع أندية «الرفاع» و«البسيتين» البحرَينيين و«دبي» الإماراتي.

يحفل سجله مع المنتخب بالعديد من الألقاب، إذ حاز مع المنتخب الوطني على الميدالية الذهبية في دورتَي الألعاب العربية ببيروت 1997 وعمان 1999، ومع ناديه الفيصلي حقق 20 لقباً ما بين بطولات الدوري والكأس والدرع، ونال لقب الدوري البحريني مع فريق الرفاع العام 2005، وفاز في العام نفسه بلقب أفضل لاعب في الدوري البحريني. ■

البرغوثي ابنة المتقاعد العسكري:

أول أردنية تفوز بميدالية ذهبية أولمبية

«في كل ضربة ورمية يخفق قلبي بشدة، كنت حريصة على كل نقطة، وهاجسي رؤية العلَم الأردنـي وسماع السلام الملكي في سيدني»، بهذه الكلمات تصف البطلة الأردنية مها البرغوثي مشاعرها قبل تتويجها بالميدالية الذهبية في لعبة تنس الطاولة في أولمبياد سيدني 2000.

في الفترة التي كان فيها الوصول الأردني للأولمبياد حلماً لكل رياضي، كانت البرغوثي تخطط لأمر آخر يتعدى هاجس المشاركة، لتحقق أول ميدالية ذهبية عربية في لعبة تنس الطاولة لـذوي الاحتياجات الخاصة في أولمبياد سيدني.

وتصف البرغوثي لـ**السجل** لحظات التتويج بأنها «رائعة»، وتضيف: «كنت أتساءل في نفسي طوال فترة إقامة البطولة: لماذا أرى في كل يوم الأعلام الأميركي والصيني والأوروبي على منصات التتويج ولا أرى العلم الأردني»، فكان ذلك دافعاً قوياً يشحن همتها لتحقيق مرادها.

وبعد عودتها من أستراليا كرمها الملك عبد اللّه بوسام الحسين تقديراً لإنجازها التاريخي، كما نالت جائزة أفضل رياضية عربية وتم تكريمها في الشارقة العام 2001.

بدأت رياضة العاب القوى وتنس الطاولة العام 1984، وكان أول نجاحاتها إحرازها الميدالية الذهبية في بطولة العاب القوى في بريطانيا العام 1986، وفي العام 1995 حققت رقماً قياسياً عالمياً للأردن بفوزها في سباق 200 متر على الكراسي بزمن 32,26 في البطولة الدولية التي أقيمت في ألمانيا، كما فازت بالميدالية البرونزية في أولمبياد أثينا 2004 في زوجي كرة الطاولة.

البطلة الأولمبية الأردنية التي قدّمت للوطن 40 ميدالية ذهبية و20 فضّية في المسابقات المختلفة، تنتمي لعائلة فلسطينية سكنت قرية «دير غسانة» في رام اللّه، وأنجبت العديد من الساسة والأدباء من أبرزهم: والدها لطفي، الزعيم (العميد) المتقاعد من القوات المسلحة الأردنية وعضو مجلس النواب الأردني الرابع عشر، إضافة إلى القيادي في حركة فتح مروان البرغوثي، والوزير السابق مصطفى البرغوثي، والشاعران مريد وتميم البرغوثي. ■

عبد اللّه أبو زمع: البرِنْس

لم يكن الفتى الصغير الممارس لهواياته في حارات الكويت، يعلم أنه سيصبح يوماً ما نجماً في سماء الكرة الأردنية ويتولى شارة كابتن المنتخب الأردني في يوم من الأيام.

نجم المنتخب الوطني والوحدات سابقاً عبد اللّه أبو زمع عشق الكرة صغيراً، فأعطته مكانته كبيراً، حين تولى قيادة المنتخب الأردني خلال الفترة 2001 -2005، واستطاع أن يحجز مكانه في قلوب الأردنيين، فحظي بمحبة الجماهير الفيصلاوية قبل الوحداتية.

«البرنس» كما يحلو تلقيبه، عُرف بأخلاقه العالية وانضباطه في الملعب، وظل مصدر ثقة لزملائه في أصعب الأوقات. ويزيد رئيس تحرير صحيفة الفيصلي الرياضية سابقاً نايف المعاني بقوله لـ**السجل**: «كان أبو زمع لاعباً خطيراً يشكل قلقاً للفرق الأخرى سواء في ناديه أو مع المنتخب، وكان يؤمن بثقافة الفوز والخسارة ولا تُرى على وجهه بوادر العصبية والانفعال».

«البرنس» المولود في الكويت العام 1976 لعائلة فلسطينية من بيت لحم، بدأ مشواره مع الكرة العام 1991 مع نادي الوحدات بعد عودته برفقة أسرته من الكويت بعد الاجتياح العراقي لها، واستطاع إثبات جدارته مع ناديه إلى أن انضم لصفوف المنتخب الوطني العام 1995.

أبو زمع أسعدَ الجماهير في أكثر من مباراة، وكانت تمريراته الذكية وتسديداته القوية مصدر رعب للمنتخبات المنافسة.

أغلى هدف على قلبه كما يقول لـ **السجل**، ذلك الذي سجّله في مرمى المنتخب القطري في تصفيات آسيا 2000، «كان هدفاً جميلاً، سعدت به الجماهير الأردنية في الدوحة».

حقق أبو زمع مع المنتخب العديد من الإنجازات، لعل أبرزها الميدالية الذهبية في دورة الألعاب العربية في بيروت1997 وعمّان 1999، وكان كابتن المنتخب الوطني في نهائيات آسيا في الصين 2004، ولتمتعه بمهارة عالية في تنفيذ ركلات الجزاء كان أول المنفذين لركلات الترجيح في مباراة المنتخب الشهيرة مع اليابان في البطولة نفسها.

خلال مسيرته الرياضية تلقى عروضاً عدة للاحتراف في أندية عربية قوية، مثل الصفاقسي التونسي، والصفا اللبناني، والإفريقي التونسي، والأهلي الإماراتي، إلا أنه آثر اللعب في صفوف الوكرة القطري الذي انتقل إليه في العام 2001.

في العام 2005 قرر أبو زمع أن يختتم مسيرته الرياضية، فأعلن الاعتزال متجهاً للتدريب، وانضم على الفور إلى الكادر التدريبي للمنتخب الوطني بقيادة المصري محمود الجوهري، فيما استقر في العام 2010 على تدريب نادي شباب الأردن. ■

«الوحدات» يرفع العلَم الأردني في غزة

نادي الوحدات هو أول نادٍ أردني يزور الأراضي الفلسطينية بعد اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة المثيرتين للجدل، وقبل ذلك كان النادي الفيصلي قد زار الأراضي الفلسطينية العام 1945 ولعب مباراة ودية مع نادي غزة الرياضي.

نادي الوحدات الذي يتخذ من مخيم الوحدات مقراً له، زار غزة تلبية لدعوة من نادي شباب الخليل، ولعب ست مباريات ودية مع أندية الخليل، أريحا، القدس، نابلس، غزة، وكانت مباراته مع نادي شباب غزة الأشهر، حيث أقيمت على ملعب اليرموك وانتهت بالتعادل بهدف لكل من الفريقين، وقام فيها لاعبو «الوحدات» برفع علَم بلدهم الأردن وطافوا به أرجاء الملعب.

أما الجمهور الغفير الذي حضر المباراة فقد رفع الجمهور صور الملك الراحل الحسين، وهتف للوحدة بين الشعبين الشقيقين وفق ما قاله لـ**السجل** الرئيس الأسبق لنادي الوحدات سليم حمدان، مستذكراً أجواء تلك المباراة التي ظل الغزاويون يرددون طوالها: «إيش علمنا الحسين.. شعب واحد مش شعبين».

حمدان قال لـ**السجل**: «كانت زيارة رائعة بكل المقاييس، وفيها شعرنا أن الحدود مهما فرّقتنا، نبقى شعباً واحداً تربطنا علاقات وطيدة لا يمكن التخلي عنها، وكانت الدموع التي ذرفها منظّمو المباراة واللاعبون أكبر دليل على عمق العاطفة وصدقها بين الشعبين»، مضيفاً أن «الوحدات» قدم عبر رحلته الطويلة لاعبين مميزين خدموا المنتخب الوطني وبذلوا طاقاتهم في سبيل رقي الكرة الأردنية ورفع اسم الوطن عالياً في المحافل كافة.

«الوحدات» كما يقول حمدان، كان أيضاً أول نادٍ يضع العلَم الأردني على قمصانه في العام 1988، في تصفيات الأندية العربية باللاذقية، في الوقت الذي لم تكن فيه هذه الفكرة موجودة عند الفرق الأردنية الأخرى، ليصدر بعدها تعميم من الاتحاد الأردني لكرة القدم بوضع العلَم الأردني على قمصان اللاعبين. ■

أساسيات في مفهوم التخاصية وتطبيقها: مراجعة للحالة الأردنية

طاهر حمدي كنعان

تتمثل التخاصية في تحويل الأصول المملوكة للدولة إلى أصول يديرها القطاع الخاص، إما بالتعاقد مع المنشآت الخاصة لإدارة هذه الأصول، أو ببيعها جزئياً أو كلياً لهذه المنشآت.

ولقد عدَّ جمهور من الاقتصاديين هذا التحويل أمراً إيجابياً، انطلاقاً من أن المشاريع المدارة من القطاع الخاص، سواء كان مالكاً أو متعاقداً على الإدارة، أكثر كفاءة وأقل عرضة للفساد من تلك المملوكة والمدارة من القطاع العام.

ولذلك عُدَّت سياسات التخاصية وإجراءاتها مكوّناً أساسياً لسياسات الإصلاح الاقتصادي القائمة على النظرية الاقتصادية الليبرالية بأن النشاط الاقتصادي يكون عند حده الأقصى من الكفاءة (أعلى مردود بأقل تكلفة) حين تسود الأسواق حالة «التنافس الكامل»، بحيث يتخذ المنتجون قراراتهم المدفوعة بتعظيم الربح، فينشطون للقيام بإنتاج قادر على المنافسة ضمن السعر الذي يحدده التنافس الحرّ، أي الإنتاج بأقصى كفاءة ممكنة.

إن شروط التنافس الحرّ تحول بين أي منتج، ضمن منتجين عديدين، وبين التأثير في السوق بصورة تتيح له جني الربح من دون تحقيق الكفاءة في الانتاج، كأن يحتكر السوق أو يتواطأ مع منتجين آخرين لممارسة هذا الاحتكار. كذلك تقضي شروط التنافس الحر بأن يتخذ المستهلكون قراراتهم بالشراء بوحي من تعظيم منفعتهم الاستهلاكية وذلك بدفع السعر إلى أدنى حدّ تقود إليه المنافسة. وعلى هذا النحو يكون النشاط الاقتصادي في حالة «التوازن التنافسي» الذي تنظمه آلية السعر. ومن شروط تحقق هذا التوازن التنافسي الانسياب الكفؤ والمتجانس للمعلومات عن سوق السلعة أو الخدمة المنتجة وعن طبيعة النشاط الذي يمارَس في السوق من المنتجين في ما يعرضون من الإنتاج، ومن المستهلكين في ما يطلبون للاستهلاك.

وعليه، فإن سياسة التخاصية ليست إلا جانباً من السياسة الاقتصادية الليبرالية التي تسعى إلى تحرير الأسواق، جميع الأسواق، وتحقيق كفاءة الأداء الاقتصادي من خلال تحقيق شروط التنافس الحر.

مع ذلك فمن اللافت أن برامج الإصلاح الاقتصادي في الأردن، كما في العديد من البلدان التي تأثرت بتوجيهات البنك والصندوق الدوليين، قلما أولت العناية الكافية لموضوع

تحرير الأسـواق ومكافحة الممارسات الاحتكارية فيها، مركّزة بدلاً من ذلك على إجراءات التخاصية في صورة بيع الممتلكات والأصول العامة إلى القطاع الخاص، وإجراء ذلك أحياناً بإحلال الاحتكار الخاص محل الاحتكار العام، أي في صورة تتناقض في الأساس مع الفلسفة الاقتصادية الليبرالية التي يتم باسمها ذلك الإجراء.

سياسة التخاصية ليست إلا جانباً من السياسة الاقتصادية الليبرالية التي تسعى إلى تحرير الأسواق

وفـي تـجـربـة الأردن فـي الإصـلاح الاقتصادي، نجد أن السياسة الاقتصادية لـم تتصدَّ لتحرير الأسـواق عـن طريق تدخل الدولة في مكافحة الاحتكار وإخضاع الأسواق لقوى التنافس المتكافئ بصورة متوازنة وشاملة لجميع مجالات النشاط الإنـتـاجـي، علماً بـأن هنالك العديد من المؤشرات على شيوع الممارسات الاحتكارية والاستغلال الجائر للمستهلك في شتى الأسواق لمختلف ضروب السلع والخدمات، فـي الـقـطـاعـات الـزراعـيـة والصناعية والخدمية، سواء ما يخص السلع والخدمات المنتجة محلياً أو المستوردة.

ويكفي المثال الـصـارخ فـي مقارنة مـا يـدفـعـه المستهلك ثـمـنـاً للمنتجات الزراعية مع ما يصل إلـى الـمـزارع فعلاً مـن عـائـد كـدحـه. وبـــدلاً مـن الاهـتـمـام بتلك المشاكل المحورية لحرية الأسواق وفعالية المنافسة، ركزت سياسة الإصلاح الاقـتـصـادي على تقليص دور القطاع العام عن طريق تخاصية المرافق العامة (الاتصالات والكهرباء والمياه)، وتخاصية الملْكية العامة فـي الـثـروات الطبيعية (الإسمنت والبوتاس والفوسفات)، رغم أن هذا الحيز من الملْكية العامة في الأردن كان منذ تأسيس الدولة متطابقاً مع تقاليد دول الاقتصاد الحرّ (الرأسمالية)، ولم يتجاوزها إلى تأميم المنشآت الإنتاجية المنتجة للسلع الخاصة في القطاع الخاص كما فعلت دول أخرى مثل مصر وسورية.

هذا الانحراف عن الدور المتوازن للدولة في الاقتصاد الحر، نحو التركيز المبالغ فيه على التخاصية، تحت تأثير «تفاهم واشنطن»، أي توصيات البنك والصندوق الـدولـيـيـن، لـم يكن فـي الـغـالـب مـبـرراً بالتحليل الاقتصادي السليم.

إن المبرر الـذي اعتيد تقديمه لتخلي الدولة عن ملْكيتها في المرافق العامة والثروات الطبيعية الكبرى هو استخدام مزايا القطاع الخاص في توفير كفاءة الإدارة والإنتاج في ظل السوق التنافسية. بيد أنه ليس ثمة سبب لافتراض أن ملْكية المنشأة تحول دون خضوع نشاطها لقوى الـسـوق التنافسية. فالاستقلال المالي والإداري للمنشأة العامة يمكّنها من حرية التنافس في السوق وتحقيق شروط كفاءة الأداء دون تغيير الطبيعة العامة لملْكيتها. فـإذا توفر ذلـك للمنشأة، فـإن لديها كل المجال لممارسة أفضل الأساليب الإدارية بما في ذلك تخاصية «الإدارة» في صورة التعاقد مـع الـكـفـاءات الإداريـــة الفردية (أشـخـاص) أو المؤسسية (شـركـات) من القطاع الخاص.

المبرر الذي اعتيد تقديمه لتخلي الدولة عن ملْكيتها في المرافق العامة والثروات الطبيعية الكبرى هو استخدام مزايا القطاع الخاص في توفير كفاءة الإدارة والإنتاج في ظل السوق التنافسية

الواقع الراهن، أن فن الإدارة الاقتصادية الحديثة نجح في تطوير منهجيات لتحسين الكفاءة في المنشآت الحكومية من خلال تعريض هذه المنشآت لدرجات من التنافس من منشآت منافسة في القطاع الخاص، بحيث يتاح للمنشآت الخاصة كسر الاحتكار الحكومي حيثما تطلبت ذلك حالة السوق. بموازاة ذلك، اعتمد فن الإدارة الاقتصادية وسيلة غير سيطرة الحكومة الكاملة على نشاط إنتاجي معين بهدف ضمان توفير سلع أو خدمات معينة مطلوبة للمجتمع؛ ففي الإمـكـان توفير السلع أو الخدمات المطلوبة اجتماعياً بواسطة عقود تُبرم مع منشآت القطاع الخاص، أي دون تغيير ملْكية المنشآت الخاصة التي يتم التعاقد معها لإنتاج تلك السلع أو الخدمات.

ركزت سياسة الإصلاح الاقتصادي على تقليص دور القطاع العام عن طريق تخاصية المرافق العامة

وهكذا يكون التعاقد وما يماثله من الإجـراءات الحكومية الضابطة للنشاط الاقتصادي بديلاً مجْدياً عوض الملْكية أو السيطرة الكاملة من القطاع العام على تلك المرافق. وبناء على ذلك، يجدر التكرار أن الفكر الاقـتـصـادي الـحـديـث الخاص بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع لا يحمل أفكاراً مسبقة متحيزة للملْكية العامة، أو على العكس، متحيزة للملْكية الخاصة، بـصـورة مطلقة فـي جميع الأحـــوال. بل يعتمد الأمر على تحليل «شروط البداية» **initial conditions** التي تحكم أوضاع الاقتصاد والمجتمع حين يضعها الاقتصاد السياسي موضع الدراسة والتحليل.

وتشمل «شـروط البداية» هـذه نمط الملْكية والتنظيم الاجتماعي الذي يسود الاقتصاد. فـإذا كـان السائد هو الملْكية العامة والتنظيم المركزي المرتبط بها، كما في أمثلة من الاتحاد السوفييتي ومصر وسورية، عند ذلك يتمّ النظر في سياسات تحرير الاقتصاد ورفع كفاءة الأداء الإنتاجي من خلال تقليص دور الإدارة الحكومية في النشاط الإنتاجي، وإدخال جرعات قوية من المنافسة من القطاع الـخـاص. وإذا كان السائد هو الملْكية الخاصة في سياق

من الانفلات والممارسات الاحتكارية التي تستغل النشاط الاقتصادي لتعزيز مصالح فئوية دون المصلحة الشاملة للمجتمع، عند ذلك يتم النظر في توسيع مداخلة الدولة وتشريع الأنظمة التي تكافح الانفلات وتحدّ من الممارسات الاحتكارية.

فن الإدارة الاقتصادية الحديثة نجح في تطوير منهجيات لتحسين الكفاءة في المنشآت الحكومية

ما دام الأمر كذلك، لماذا يصرّ بعض الأطراف على تنازل القطاع العام عن ملْكيته للمرافق والأصول؟

يمكن التفكير في عدد من الأسباب:

- هناك الحالات التي تضخم فيها النشاط الاقتصادي للقطاع العام وأصبح مثقلاً بمسؤولية ملْكية المنشآت في عدد كبير من النشاطات المنتجة للسلع والخدمات الخاصة التي هي من طبيعة نشاط القطاع الخاص، والتي من غير الممكن تحقيق التنافس الحرّ في أسواقها إذا كان القطاع العام، بسطوته المعروفة، لاعباً فيها. والمثال الساطع على ذلك تجربة دول التخطيط المركزي، الاتحاد السوفييتي وكواكبه، وكذلك الدول التي اعتمدت التأميم غير المبرر للمنشآت المنتجة للسلع الخاصة ضمن مبادرات القطاع الخاص.

أما المرافق العامة، فإنها في غالب نشاطها منتجة لسلع عامة لا تخضع لقوى السوق من عرض وطلب وأثمان، وهي لهذا السبب غير قادرة حكماً على إنتاج حاجة المجتمع من السلع العامة إلا بقرارات يتخذها المجتمع من خلال الدولة.

- وهناك الاعتقاد بأن بيع الأصول العامة هو وسيلة لجذب الأموال الاستثمارية، بخاصة من الخارج. لعل هذه هي أوهى الحجج للتخلّي عن الملْكية العامة للأصول الاقتصادية. فإذا كان ثمة دور للاستثمار الأجنبي في التنمية فدوره هو إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة وليس المشاركة في مشاريع قائمة.

- وأخيراً، هناك الحالات التي تحتاج فيها الإدارة الناجحة إلى خبرات عالية التقانة أو مزايا تسويقية موجودة عند شركات عالية الخبرة التقانية أو السيطرة التسويقية، لكن هذه الشركات لا تقبل أن تتيح هذه التقانة أو المزايا ما لم تكن شريكاً في الملْكية، وهي الحالات المعروفة بـ»الشراكة الإستراتيجية»، وتمثلها في الأردن مشاركة شركة لافارج الفرنسية في ملْكية الإسمنت، وشركة فرانس تلكوم الفرنسية في ملْكية الاتصالات، وشركة PCS الكندية في ملْكية البوتاس، ووكالة الاستثمار في بروناي في ملْكية الفوسفات. وفي هذا الشأن هناك شكوك كبيرة في أن الصفات السابق بيانها المطلوبة في الشريك الإستراتيجي تنطبق على الشركة الأخيرة، وكالة الاستثمار في بروناي، التي اشترت من الحكومة ما يعادل 37 في المئة من مجموع أسهم شركة الفوسفات.

وهنالك أحوال بالغة الأهمية تضع المؤسسات والمنشآت العامة موضع الانتقاد الصريح، وهي أحوال قد ترد حتى في المنشآت المستقلة مالياً وإدارياً، وهي أن يؤدي الاستقلال المالي والإداري إلى تسلل عناصر بشرية قابلة للفساد بحيث تستغل لمنافعها الشخصية مرونة صنع القرار التي يتيحها ذلك الاستقلال. وهذه هي الظاهرة المعروفة في علم الاقتصاد بظاهرة «الأصيل والوكيل» **Principal-Agent**، وهي حين يكون «الوكيل» المفوّض بالقرار نيابة عن المالك «الأصيل» حائزاً على المعرفة المباشرة والدقيقة عن نشاط المنشأة بصورة لا تتوفر لدى المالك «الأصيل» أو الأطراف الأخرى ذات الصلة، فيستغل امتيازه بهذه المعرفة من أجل الحصول على منافع شخصية.

فالجهاز الإداري الحكومي، موظفو الخدمة المدنية، هم «الوكيل» التنفيذي عن «الدولة» التي تضم عموم الشعب أو الأمة. وهم بهذه الصفة يتحملون مسؤولية القرارات التنفيذية في أمور هم الأكثر معرفة وأهلية بشروطها. وبحكم هذا الامتياز في المعرفة مع سلطة اتخاذ القرار، فإنهم معرضون لإغراء اتخاذ قرارات تصب في مصالحهم الشخصية أو الفئوية أكثر من ملاءمتها للمصلحة العامة للأمة أو الجهة الأصيلة التي يقومون بالوكالة عنها. ولذلك فإن الضمانة الأساسية للحد من احتمالات الفساد في الإدارة العامة هي توازنات الرقابة والرقابة المضادة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي داخل أجهزة الإدارة الحكومية وضمن تنظيماتها.

وفي شركات القطاع الخاص، تُعتبر مجالس الإدارة والأجهزة الإدارية للشركات هي «الوكيل» عن المالك الأصيل وهو حمَلة الأسهم. وفي هذه الحالة أيضاً يكون المدراء أصحاب القرار في الشركات معرضين لإغراء اتخاذ قرارات تصب في مصالحهم الشخصية أكثر من مصلحة الشركة، بخاصة في غياب مقاييس حسن الأداء التي تفرضها الأسواق في حالات التنافس الحر الفعال، أو التي تفرضها أنظمة «الحوكمة» التي تحقق توازنات فعالة في الرقابة والمحاسبة ضمن الأنظمة والممارسات الإدارية للشركة.

الضمانة الأساسية للحد من احتمالات الفساد في الإدارة العامة هي توازنات الرقابة والرقابة المضادة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية

وبالمنطق نفسه، تستطيع التخاصية أن تتجاوز مشكلة «الأصيل والوكيل» بشرط واحد، هو أن يقوم المالكون الخواصّ بإدارة المنشآت المتخاصة بأنفسهم، فيكون لديهم الحوافز المطلوبة لرفع كفاءة الأداء في هذه المنشآت. وهذا الشرط لا يتحقق في الغالب إلا في المنشآت الصغيرة التي يباشر أصحابها إدارتها بأنفسهم، والتي لا يُحتمل أن تكون أصلاً في حوزة القطاع العام حتى تكون موضوعاً للتخاصية، إلا في حالات قليلة مثل قيام الدولة بتوزيع الملْكية العامة في الأراضي الزراعية على صغار المزارعين.

أما في المنشآت التي يستوجب تنظيمها الفصل بين الملْكية والإدارة، كما هي الحال في الشركات المساهمة العامة وما شابهها من المنشآت الكبيرة في القطاع الخاص، فإن مشكلة «الأصيل والوكيل» تبقى قائمة بحذافيرها. لذلك يبدو أن إنجاز التخاصية في نفسه لا يستتبع حلاً مُرضياً لمشكلة «الأصيل والوكيل» بخلاف ما سبق بيانه.■

فْرِدْ هوليدي: تقَديراً

جو ستورك

ترك موت فرد هوليدي Fred Halliday يوم السادس والعشرين من نيسان/إبريل، بسبب مضاعفات السرطان، فراغاً هائلاً لدى أولئك الذين عرفوه منّا وعملوا معه. فقد كان فريد مفكراً جماهيرياً بارزاً طوال السنوات الأربعين الماضية، ولم يكن له نظير في جمعه بين المعرفة العظيمة بالمجتمعات الرئيسية في الشرق الأوسط وبين الفهم الواثق للديناميات السياسية الدولية والإقليمية.

كان فرد ملتزماً بالأممية في مواقفه السياسية، ومستعداً دائماً للانخراط في تحدي أطروحات الكتّاب الآخرين عبر الطيف السياسي بكامله. وكان منهجه يتأسس على الماركسية. وهو منهج كما كتب فرد: «ليس مجرد مجموعة من الإجابات بقدر ما هو إطار عمل يمكن ضمنه فحص المجتمعات الشرق أوسطية والسياسات الدولية».

ترعرع فرد في بلدة إيرلندية في منطقة دونداك، إلى الجنوب من حدود جمهورية إيرلندا مع إيرلندا الشمالية. وقال عن ذلك مؤخراً: «إنني أدين بالكثير مما أشعر به إزاء العلاقات الدولية لكوني كنت قد وُلدت وترعرعت في إيرلندا، بخاصة نزعة الشك التي تولدت لدي إزاء القوميين، ورجال الدين، وتجار الهوية».

وفي كتابه **الإسلام وأسطورة المواجهة Islam and the Myth of Confrontation**، 1995، علق فرد بإسهاب على الكيفية التي يمكن بها للتاريخ الإيرلندي، أو ينبغي له، أن يتطابق بها مع أزمة الشرق الأوسط: «وتتضمن هذه التطابقات الدور الهدام والبنيوي للهيمنة والاستيطان الأجنبيين؛ وأوهام القومية وأخيلتها، وقسمة الولاءات السياسية القائمة على الدين؛ وتآكل أسطورة الخلاص من خلال الكفاح العسكري وحده... والمعضلات والآلام المتصلة بقضايا الانفصال والوحدة الوطنية».

جمعَ فرد بين معرفته بالعربية والفارسية إلى جانب معظم اللغات الأوروبية الرئيسية، والروسية، وبين المعرفة العميقة بالديناميات السياسية للعديد من المجتمعات، بخاصة في إيران واليمن. وكان قد زار إيران للمرة الأولى عندما كان طالباً في الدراسات الدنيا بجامعة أكسفورد أواسط الستينيات، وزار اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، والحركة الماركسية المسلّحة التي كانت تحارب من أجل تحرير ظفار، المحافظة الواقعة في أقصى غرب عُمان، في العامين 1970 و1973.

كانت اليمن هي نقطة الأصل في بداية صداقتي مع فرد. ففي أواخر العام 1972، كان يعكف على استكمال كتابه الأول **الجزيرة العربية من دون سلاطين Arabia without Sultans** ، وكنت عاكفاً بدوري على كتابة نتائج أشهر أمضيتها وأنا أتنقل في اليمن الجنوبي، أو جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية. وكان ثمة منظور ماركسي يشكل أيضاً طبيعة الإطار المرجعي الذي وجّه المشروع الذي ساعدت في إطلاقه في بواكير السبعينيات، «مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط» **MERIP**، والمجلة التي يصدرها المشروع تحت عنوان **تقرير الشرق الأوسط Middle East Report**.

كانت هذه هي الأسس التي قام عليها رباط وثيق دامَ لأكثر من ثلاثة عقود. وطوال فترة شهدت إصدار ما يقارب 100 عدد من مجلة **تقرير الشرق الأوسط**، كان اسم فرد يظهر في أكثر من عدد من كل ثلاثة إصدارات، كما قدم لنا العديد من المؤلفين الآخرين الذين أسهموا في الكتابة على صفحاتها. وقد تراوحت إسهاماته الخاصة ما بين المراجعات التي تسلط الانتباه على الكتب الجديدة الجديرة بالانتباه: العربية، والألمانية، والإيطالية، وبين مقالات شاملة تقدم الفكرة العامة التي يكون قد ساعد على وضعها لأحد الإصدارات، ومنها مقالات مثل «الخليج ما بين ثورتين»، وبالتحديد، بين إسقاط العراق لنظام الملَكية 1958 والثورة الإيرانية 1978-1979.

في كتابه **الجزيرة العربية من دون سلاطين** الذي نُشر العام 1974، تحدّى فرد المعتقدات السائدة عن الخصوصيات المزعومة والتقاليد التي تبرر وجود الملَكيات الاستبدادية العربية. وعلى أن السلاطين ووَرَثَتَهم ما زالوا بيننا، إلا أن انتباه الكتاب الوثيق إلى الديناميات السياسية في اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، وخبرة الكاتب مع الثوريين الظفاريين، تجعلان الكتاب جديراً بالقراءة مع ذلك.

ظهر كتاب **إيران: الدكتاتورية والتنمية Iran: Dictatorship and Development** في العام 1978، عشية سقوط نظام الشاه، وحلل بطريقة شمولية طبيعة القوى المادية والاجتماعية، الإيرانية والدولية، التي أنتجت الثورة. ولم يتوقع فرد حينذاك ثقل المكون الديني للثورة، ومَن توقع ذلك؟ لكنه بحث في الأشهر والسنوات التي تلت في ما تكشفت عنه الثورة، بما في ذلك مكونها الإسلامي، سواء في مجلة **تقرير الشرق الأوسط** أو في أماكن أخرى.

أوجدت حرب الخليج 1990-1991 بعض المسافة السياسية بين فرد وبين «مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط». فقد عارضنا الغزو العراقي ومحاولة ضم الكويت، ولم نتقاسم مع فرد دعمه لتدخل عسكري تقوده الولايات المتحدة من أجل طرد القوات العراقية. لكن تلك المسافة لم تتحول أبداً إلى شقاق.

في مقابلة أجريت معه قبل سنوات، تحدث فرد عن «مهنة المفكر الأممي» بوصفها تعمل «بالإضافة إلى دعم حقوق الإنسان في دول الشرق الأوسط، على محاولة إثارة وتعزيز حوار متنور يمكن له أن يغذي النقاش العام والتثقيف». ولا أستطيع أن أفكر بالنسبة لفرد بتكريم أرفع من ذاك الذي كان قد خص به مفكراً أممياً آخر، ماكسيم رودنسون **Maxime Rodinson**، الذي أشار إليه على أنه «المرشد الأعلى» بالنسبة إليه: «رجل يتمتع بأعلى المعايير الفكرية، وأدق الرؤى التحليلية، والاستجابات الأخلاقية الثابتة والمحسوبة». ■

فلسطينيو الداخل:

ملاحقات سياسية بحجج أمنية

امطانس شحادة

ليس غريباً ما يحدث في الأسابيع الأخيرة من تصعيد في الترهيب السياسي تجاه الفلسطينيين في الداخل.

والمفارقة أن المؤشرات والدلائل تتراكم دون رد فعل لائق من المجتمع العربي. فبعد ان أنيط تعامل الدولة مع الفلسطينيين في الداخل، وعلى غرار تعامل الاحتلال مع الفلسطينيين في مناطق 67، إلى جهاز الأمن الداخلي **الشاباك**، بخاصة على إثر نشر وثائق الرؤيا المستقبلية، وموقف الفلسطينيين في حرب لبنان، أخذ تعامل الدولة مع النشاط السياسي للفلسطينيين في الداخل يأخذ منحى أمنياً بشكل أكبر من السابق.

كانت ثلاث وثائق قد نُشرت، تقترح إعادة صياغة العلاقات بين المواطنين العرب على أساس الاعتراف بالفلسطينيين كأقلية وطن أصلانية لها حقوق وهي: وثيقة حيفا التي أصدرها مركز مدى الكرمل، وثيقة الرؤيا المستقبلية التي أصدرتها لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، واقتراح دستور ديمقراطي أصدره مركز عدالة-المركز العربي للحقوق القانونية.

وبدا واضحاً أن المستهدَف الأساسي للترهيب الإسرائيلي يشمل التجمع الوطني الديمقراطي، والحركة الإسلامية - الشق الشمالي، وفق تحليل لاستنتاجات لجنة **أور** الحكومية التي حققت في المواجهات بين فلسطينيي الداخل والشرطة العام 2000.

لذلك، سعت أجهزة الأمن إلى تجريم العمل السياسي لهذين التيارين من خلال إنهاكهما قضائياً وأمنياً، استعداداً للقضاء عليهما، سياسياً على الأقل، متى سنحت الفرصة.

في السياق نفسه، يستذكر المرء تصريحات رئيس جهاز الأمن الداخلي **الشاباك**، في آذار/ مارس 2007 حول تحول العرب في الداخل إلى «خطر إستراتيجي على يهودية الدولة»، وأن **الشاباك** «سوف يقمع أي محاولة لتغيير طابع الدولة، حتى لو كانت أدواتها ديمقراطية وقانونية».

وقد تنامت في السنوات الأخيرة وتيرة كشف، ما يسمّى إسرائيلياً، اتصالات شبّان من الداخل الفلسطيني مع «عناصر مخابرات أجنبية»، وهو كنية لتنظيم حزب اللّه بالأساس وعدد من المنظمات الفلسطينية الممانعة.

وأدين عدد من الشبان بتهمة «التخابر مع أجهزة مخابرات معادية» في المحاكم الإسرائيلية. وعادة ما يرافق هذا النوع من القضايا الأمنية تعتيم إعلامي محكم في بداية القضية، ومن ثم تبدأ أجهزة الأمن السماح بتسريب معلومات بما يفيدها ويخدم غاياتها، إلى أن يُرفع التعتيم بعد فترة وتعلن النيابة العامة عن لائحة الاتهامات.

ومن الصعب في مثل هذه القضايا، الدفاع عن المتهمين، بسبب تقديم مواد ومعلومات سرية للقضاء الإسرائيلي، لا يتم إطلاع محامي الدفاع عليها، ما يعني أنه لا يمكن إثبات براءة المتهم، لأنه لا يمكن تفنيد رواية التخابر أو التعامل مع عميل أجنبي. فهل يُعقل مثلاً إحضار هذا «العميل» للشهادة أمام القضاء الإسرائيلي وإقناع القضاة أنه ليس «عميلاً» لجهاز مخابرات ما!

وفي السنوات الأخيرة، حُكم على شبان عرب بـ«التخابر مع منظمات فلسطينية معادية، والتخطيط للقيام بعمليات معادية» لإسرائيل، وحُكم عليهم بالسجن لفترات طويلة تتراوح بين 8 سنوات و12 سنة. وحُكم على الشاب راوي سلطاني بالسجن لمدة 6 سنوات بتهمة

«التخابر مع حزب اللّه». وفي معظم الحالات ينتمي هـؤلاء الشبان إلـى الأحـزاب العربية القومية، بخاصة التجمع الوطني الديمقراطي.

إلا أن التحول الأبرز في الأشهر الأخيرة، هو توقيف قياديين بارزين من فلسطينيي الداخل بتهم أمنية لم يُفصح عنها بعد، تتعلق وفق ما رشح من أخبار، بـ«التجسس الخطير لصالح حزب اللّه».

المستهدَف الأساسي للترهيب الإسرائيلي يشمل التجمع الوطني الديمقراطي، والحركة الإسلامية - الشق الشمالي

أول هؤلاء عمر سعيد، 48 عاماً، اختصاصي وبـاحـث فـي مجال الطب البديل، وهـو من المؤسسين والقياديين البارزين في حزب التجمّع الوطني الديمقراطي بقيادة عزمي بشارة. وكانت قوات كبيرة ومعزّزة من الشرطة الإسرائيلية قد اعتقلته في 24 نيسان/إبريل 2010 على جسر الملك حسين، حين كان متجهاً إلى الأردن. وقد أجرت الشرطة تفتيشاً تعسفياً في بيته، وصادرت حواسيبه وحواسيب العائلة، ومنعته طيلة فترة الاعتقال من لقاء محاميه، إلى أن سُمح له بذلك بعد 15 يوماً من اعتقاله.

أما الثاني فهو أمير مخول، 52 عاماً، الذي يعدّ واحداً من أبرز نشطاء العمل الأهلي في الداخل. ويرأس اتحاد جمعيات أهلية عربية «اتجاه»، كما يرأس «لجنة الحريات» المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في الـداخـل، ولـه نشاط جماهيري واسع على الصعيد العام. وقد اعتقلته الشرطة الإسرائيلية فجر الخميس 6 أيار/مايو 2010، حين وصلت قوات كبيرة إلى بيته حيث أجرت تفتيشاً دقيقاً.

وقال المحامي حسين أبو حسين، محامي المعتقلَين سعيد ومـخـول، فـي تصريحات صحفية، إن الشبهات المنسوبة لهما، أي التجسس والاتصال بعميل أجنبي، أصبحت في الآونة الأخيرة بمثابة «تهم جاهزة يمكن تلفيقها ضد أي ناشط سياسي وحقوقي له علاقات مع العالم العربي ومع الحملة الدولية لمناهضة إسرائيل وممارساتها». وأضاف أن «المحاكم الإسرائيلية تتفهم الدواعي الأمنية، وتضفي شرعية على الـسـواد الأعظم من نشاطات الأجهزة الأمنية».

ويرى فلسطينيون في الداخل، كما كشفت بيانات صحفية أصدرتها جمعيات أهلية عربية، ولجنة الحريات المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا لقضايا الفلسطينيين في الداخل، وقيادات عربية على إثر اعتقال مخول وسعيد، أن ما يجري هو عملية «ملاحقة سياسية» بامتياز، وأن حملة الاعتقالات تندرج ضمن عملية إعادة بناء قواعد العمل السياسي والأهلي المسموح به إسرائيلياً، وتقييد سقف المطالب السياسية للفلسطينيين في الـداخـل، وقمع محاولات تواصلهم مع محيطهم العربي.

والأهـم من ذلك، أن ما يحدث يقع ضمن حملة ترهيب فـردي وجماعي لفلسطيني الداخل، بخاصة أن وتيرة الملاحقات السياسية والأمنية لقيادات فلسطينية ازدادت بشكل ملحوظ منذ اندلاع هبة تشرين الأول/أكتوبر والانتفاضة الثانية 2000. إذ اعتُقل الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية-الشق الشمالي، في العام 2003، وحُكم عليه بالسجن لمدة عامين. كما جرى تلفيق تهم أمنية لعزمي بشارة في حرب تموز/يوليو 2006، ما اضطره للخروج قسراً من البلاد.

بموازاة الترهيب الفردي، بدأ أيضاً ترهيب جماعيّ، وهـو لا يقل خـطـورة، ويرمي إلى الأهـداف نفسها: تجريم المواقف السياسية القومية، وتجريم العمل على حفظ الذاكرة والهوية الجماعية، وخلق وعي سياسي مشوّه.

تـجـتـمـع فـي تـلـك الـسـيـاسـة الأحـــزاب الإسرائيلية كافة، باستثناء هامش مهمش كحزب **ميرتس**، في وقـتٍ تحاول الكنسيت الحالية فيه، قمع الهوية والذاكرة الفلسطينية، بواسطة سن قوانين منع إحياء النكبة وفرض الولاء للدولة الصهيونية. وهذه الهجمة ليست هامشية داخل المشروع الصهيوني، بل تنبض من قلب الإجماع الصهيوني ومعسكراته على تنوع أطيافها.

فشل الترهيب الفردي يخلق حاجة لترهيب جماعي، والعكس صحيح. فشل الترهيب الجماعي يدفع الإسرائيليين إلى رفع وتيرة الترهيب الفردي وإلى ضرب رموز الممانعة القومية والوطنية، بل يطال أحياناً حالات اعتيادية للنضال السياسي للفلسطينيين، كالمشاركة في المظاهرات، والنضال لإنهاء الاحتلال، ومواجهة رجال الشرطة.

هذا الشكل من أشكال السلوك السياسيّ الإسرائيليّ ليس جديداً، فقد لجأت إليه إسرائيل لتثبيت احتلالها للضفّة الغربيّة وقطاع غزّة منذ العام 1967. وهو سلوك يعيد إلى الذاكرة أساليب «منظومة السيطرة» التي استعملها الاحـتـلال. ويـبـدو أنّ إسـرائـيـل قـرّرت نقل المنظومة نفسيها للتعامل مع الفلسطينيّين في الداخل.

تنامت في السنوات الأخيرة وتيرة كشف، ما يسمّى إسرائيلياً، اتصالات شبّان من الداخل الفلسطيني مع «عناصر مخابرات أجنبية»

نجاح الترهيب بشقّيه الفردي والجماعي، يسهم في تحويل التيارات السياسية القومية والممانعة إلى ظاهرة غريبة وهامشية وعبثية في المشهد السياسي الفلسطيني، أو ربما دخيلة على مفاهيم الفلسطينيين في الداخل، ولا مكان لها أصـلا فـي الفضاء السياسي «المؤسرَل». وفي هذا الواقع لا حاجة لفرض الولاء للدولة الصهيونية بالقانون، بل سوف يصبح ذاتياً لدى المواطن الفلسطيني. ولا حاجة لفرض الخدمة القومية أو العسكرية بالقانون، إذ ستكون طوعية. ولا حاجة لمنع التواصل مع عالمنا العربي، لأنه سيكون غريباً عنا.

ما شهدته الأسابيع الأخيرة من انفلات في الترهيب الفردي والجماعي، هدفه ضرب الرموز السياسية والأهلية والثقافية، على أمل أن ينجح تجريم عملهم السياسي والأهلي في ردعهم وترهيبهم، ولكي يكونوا عبرة لمن لا يعتبر. إلا أنه سيكون من الصعب تنفيذ مثل هذه المخططات، وها هي أحـزاب ومنظمات أهلية عربية تعمل معاً لمواجهة الممارسات الإسرائيلية.

وتيرة الترهيب السياسي والأمني سوف تزداد في المستقبل على ما يبدو، مما يستدعي تمسك الفلسطينيين في الداخل بالعمل السياسي وبمطالبهم القومية الفردية، وهو ما يحتاج إلى موقف من الدول العربية لتقول للإسرائيليين إنها لم تتخلّ عن البقية المتبقية من الشعب الفلسطيني التي بقيت في وطنها.■

الانتخابات السودانية: وقائع ودلالات

حيدر إبراهيم علي

اكتسبت الانتخابات السودانية التي أجريت في الفترة 11-15 نيسان/إبريل 2010، صفة «الانتخابات الأكبر والأكثر تعقيداً».

ويبدو هذا وصفاً دقيقاً، لأن هذه الانتخابات انعقدت في قطر مساحته مليون ميل مربع، إذ يبلغ طوله 1200 كيلو متر وعرضه 800 كيلو متر. ويجاور السودان كل من مصر وليبيا وأرتيريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وإفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو. وتسكنه حوالي عشرين مجموعة عرقية وإثنية رئيسية، وما يقارب 600 مجموعة فرعية. ويصل عدد سكانه -حسب آخر تعداد قبل عامين- إلى حوالي 39 مليون نسمة، يتحدثون حوالي 115 لغة للتخاطب وليس لهجة.

أما التعقيد فمن أسبابه، انقطاع السودانيين عن ممارسة الانتخابات التعددية منذ العام 1986، حيث أجريت انتخابات حرة بعد سقوط المشير جعفر النميري العام 1985. كما أن البلاد ظلت تعاني من حرب أهلية ما يقرب من ربع قرن في الجنوب، بالإضافة إلى حرب في دارفور بغرب السودان منذ 2003.

وزادت المفوضية القومية للانتخابات الوضع تعقيداً بسبب النظم التي أقرتها للاقتراع. فقد كان على المواطن في الشمال أن يقوم بثماني عمليات اقتراع في بطاقات مختلفة في إجراء واحد. أما في الجنوب، الذي تفوق نسبة الأمية فيه 85 في المئة، فقد كان على المقترع أن يقوم بـ12 عملية اقتراع في يوم واحد. فهو يصوت لرئيس جمهورية قومي، ورئيس حكومة للجنوب، وللولاة (حكام الأقاليم أو المحافظين)، ونواب مجالس تشريعية للجنوب بعامة وللولايات، وللمجلس الوطني، وقوائم المرأة، والتمثيل النسبي.

كما أن السودان قطر شديد التشرذم حزبياً، فقد بلغ عدد الأحزاب المسجلة رسمياً فيه 73 حزباً. وتنافس على رئاسة الجمهورية 12 شخصاً حزبيين ومستقلين. كما تنافس 15 ألف مرشح على مقاعد في المجالس المحلية والولائية والقومية.

جاءت الانتخابات كواحدة من أهمّ إستحقاقات اتفاقية السلام الشامل التي أبرمت في نيفاشا بكينيا، 9 كانون الثاني/يناير 2005، بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم الذي تأسس في أيار/مايو 1991 ليشمل الإسلاميين والمؤيدين لانقلاب 1989؛ والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق. فقد جاء في المادة 1-8-3: «يتم استكمال الانتخابات العامة على جميع مستويات الحكم بحلول نهاية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية». وهذا يعني مطلع العام 2008، لكن هذا لم يحدث بسبب المشكلات المستمرة بين الشريكين ومماطلة الشريك الأكبر- المؤتمر الوطني.

لذلك، كان مطلب الأحزاب المعارضة تأجيل الانتخابات حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2010، منطقياً، على اعتبار أن الموعد الأصلي لم يُلتزم به. لكن المؤتمر الوطني لم يكن مستعداً لتلبية مطالب المعارضة، وأراد حرمانها من الاستعداد والتعبئة، فأصر على الموعد الحالي.

ويشي هذا التأخير بعدم جدية الشريكين وعدم حرصهما على التطبيق الملتزم للاتفاقية. وقد دخلت قيادات الحزبين في خلافات وملاسنات علنية، وتبادل للاتهامات بالتقصير وأحياناً بالتآمر على الاتفاقية. وأكدت الاتفاقية على الحريات، ورفع كل القوانين المقيدة للحريات التي ورثها السودان من العهد الشمولي وإلغائها.

كان من المفترض أن يقوم البرلمان بإلغاء كل القوانين التي تتعارض مع الدستور الانتقالي، بخاصة تلك المقيدة للحريات، والمخالفة لمبادئ حقوق الإنسان. لكن حزب المؤتمر الوطني، دخل في مناورات بقصد عدم مناقشة تلك القوانين في المجلس الوطني (البرلمان) المعين، رغم أن الاتفاقية منحته

نسبة 52 في المئة لكي يضمن أغلبية تمرير القوانين والقرارات.

ورفض حزب المؤتمر الوطني، مطلقاً، مناقشة قانون الأمن والمخابرات، بوصف ذلك من الثوابت الوطنية. ورأى في مناقشة القانون تهديداً لوجود الوطن نفسه، بينما عدّت القوى السياسية الأخرى أن استمرار القانون يحرمها من حقوقها الأساسية، لأن قانون الأمن الوطني يمنع التجمعات، وإقامة الليالي السياسية، ويفرض رقابة قبلية على الصحف، ويشدد على إصدار كل أنواع المطبوعات. وكادت مناقشة القانون تعصف بالشراكة بين الحركة والمؤتمر الوطني، لولا التدخلات المستمرة من الولايات المتحدة الأميركية ممثلة في المندوب الخاص للرئيس الأميركي، سكوت قرايشن. وانطبق الأمر نفسه على قوانين وإجراءات التحول الديمقراطي الأخرى مثل قانون الصحافة، قانون النقابات، القانون الجنائي، الإجراءات الجنائية وغيرها مما يساعد في تهيئة المناخ الملائم لقيام انتخابات حرة ونزيهة.

تمادى المؤتمر الوطني في هندسة إجراءات الانتخابات النهائية بالطريقة التي تضمن له الأغلبية أو الهيمنة الكاملة

اعتمدت الأحزاب المعارضة على وجود الحركة الشعبية كشريك في الحكم، باعتبار أن الحركة سوف تقوم بالدفاع عن قضايا التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي. لكن، يبدو أن هذه الحركة فضّلت التركيز على مشكلات الجنوب وعدم إضاعة جهودها في قضايا قومية كبرى معقدة، تزجّ بها في مواجهات مع حزب المؤتمر الوطني.

وكانت النتيجة أن تمادى المؤتمر الوطني في هندسة إجراءات الانتخابات النهائية بالطريقة التي تضمن له الأغلبية أو الهيمنة الكاملة. ورغم الاعتراضات على دقة وصحة التعداد السكاني الذي قُسمت في ضوئه الدوائر الانتخابية، فقد رفض المؤتمر مراجعة النتائج بحجة أنها عملية فنية تماماً شاركت فيها الأمم المتحدة، إلا أنه قام بتعديل توزيع الدوائر في جنوب كردفان، إرضاءً للحركة الشعبية. وحدث الأمر نفسه في تشكيل المفوضية القومية للانتخابات، إذ لم تُستشر الأحزاب ولم تهتم الحركة. كما لم يعر المؤتمر الوطني إذناً للاحتجاجات حول انتهاكات السجل الانتخابي. وكان من المفترض تشكيل حكومة قومية من كل القوى السياسية الرئيسية للإشراف على الانتخابات، كما حدث في انتخابات سابقة، بخاصة في العامين 1965 و1986.

كانت نسبة المسجلين عالية، إذ فاق العدد، وفق تقرير المفوضية، 16 مليون نسمة، قبل مقاطعة الأحزاب. وفاق عدد المشاركين في التصويت، كما جاء في نتائج انتخابات الرئاسة والمجلس الوطني، 10مليون. وقد حصل عمر حسن البشير على نسبة 68,24 في المئة. وحصل المرشح التالي، رغم انسحابه، ياسر عرمان، من الحركة الشعبية، على نسبة 21,69 في المئة، وهو أمرٌ لم يكن متوقعاً، يشير إلى أنه كان يمكن أن ينافس البشير أو يجبره على خوض جولة ثانية على الأقل.

أما في الجنوب، فقد نال سلفا كير ميارديت، مرشح الحركة الشعبية لحكومة جنوب السودان، 93 في المئة من الأصوات. وكسبت الحركة الشعبية 94 في المئة من مقاعد المجلس التشريعي للإقليم، أي 159 مقعداً من أصل 170. وفي الشمال أحرز المؤتمر الوطني النسبة نفسها تقريباً، حيث اكتسح مقاعد المجلس البالغ عددها 450، وهي مقسمة كما يلي: 270 دوائر جغرافية، 68 مقاعد الأحزاب السياسية لكل ولاية، 112 مقعداً للمرأة. وقد أفسح المؤتمر الوطني بعض الدوائر لحلفاء مختارين شاركوه الحكم خلال الفترة الماضية. وهكذا، اقتسم الشريكان، مجدداً، نتائج الانتخابات، ولكن هذه المرة عن طريق الاقتراع وليس عبر اتفاقية السلام.

شهدت الانتخابات حضوراً كثيفاً للمراقبين الدوليين والمحليين، لكن وجودهم تركز في المدن والمراكز الحضرية، ولم ينتشروا كثيراً في الريف والبوادي، وهذا هو المهم، نظراً لتدني الوعي واحتمال التزوير. وذكرت أغلب التقارير وجود أخطاء فنية خطيرة، لكنها اختلفت حول التزوير«المنهجي» أو المقصود عمداً. وعلى سبيل المثال، جاء في تقرير الرئيس الأسبق جيمي كارتر، أنهم واجهوا مشكلتين على الأرض: قوائم الناخبين، ومواقع مراكز الاقتراع. فقوائم الناخبين اعتمدت على إحصاء سكاني معيب، وتم تعديل بياناتها، مما أدى إلى تأخير توزيعها الذي تم قبل يوم واحد من اليوم المحدد لانطلاق الانتخابات. كما تم تقليص عدد مواقع الاقتراع من 21,200 مركز إلى 16,500 مركز. وهذا جعل من الصعب على العديد من الأشخاص العثور على أسمائهم في قوائم الناخبين، وعلى مواقع اقتراعهم.

لم تحقق الانتخابات الوفاق الوطني بين السودانيين ليواجهوا تحدّيات المرحلة المقبلة

وهناك إجماع على وجود أخطاء ملحوظة في العملية الانتخابية حالت دون استيفاء المعايير الدولية المعروفة، لكن بعض الحكومات الغربية التي ضمنت اتفاقية السلام الشامل، رأت في الانتخابات رغم كل ذلك، خطوة مهمة ومطلوبة على الطريق نحو التنفيذ الكامل للاتفاقية، وإجراء استفتاء في مطلع 2011 تشرف عليه حكومة منتخبة، وهذا ما تقوم به الانتخابات الحالية.

ووصلت الإدارة الأميركية إلى حد القول إن الانتخابات «مزورة»، ولكن ستقبل بها من أجل إكمال خطوات الاستفتاء. وكان آخر من قال بذلك، سكوت قرايشن، مبعوث الرئيس الأميركي. وهددت الحكومة السودانية باستجوابه لدى عودته للخرطوم، لكن لم يحدث أي استدعاء له. أما الأحزاب المعارضة، التي كانت قد قاطعت الانتخابات، فقد جمعت كثيراً من الأدلة التي تثبت عمليات التزوير، وقالت إنها سوف تلجأ للمحكمة الدستورية. كما اتهمت حزب المؤتمر الوطني بتسخير موارد الدولة في حملته الانتخابية.

لم تحقق الانتخابات الوفاق الوطني بين السودانيين ليواجهوا تحدّيات المرحلة المقبلة متفقين، وعلى رأسها احتمال انفصال الجنوب. فقد أقصى المؤتمر الوطني مجدداً بقية القوى السياسية، لكنه شعر بصعوبات تجاوز الواقع الراهن، وبخاصة معالجة قضيتَي الجنوب ودارفور والأزمة الاقتصادية المتفاقمة نتيجة فشل الموسم الزراعي والسياسات الصناعية. فقد تأخر تشكيل الحكومة، رغم اكتساح الانتخابات، لأن الحزب يبحث عن شركاء يتحملون معه المسؤولية التاريخية والأخلاقية لفصل الجنوب. ويستمر السودان في إعادة إنتاج أزمة الحكم الممتدة منذ الاستقلال العام 1956. ■

تردّي واقع الحريات الإعلامية في الأردن:

الحكومة والصحفيون شركاء

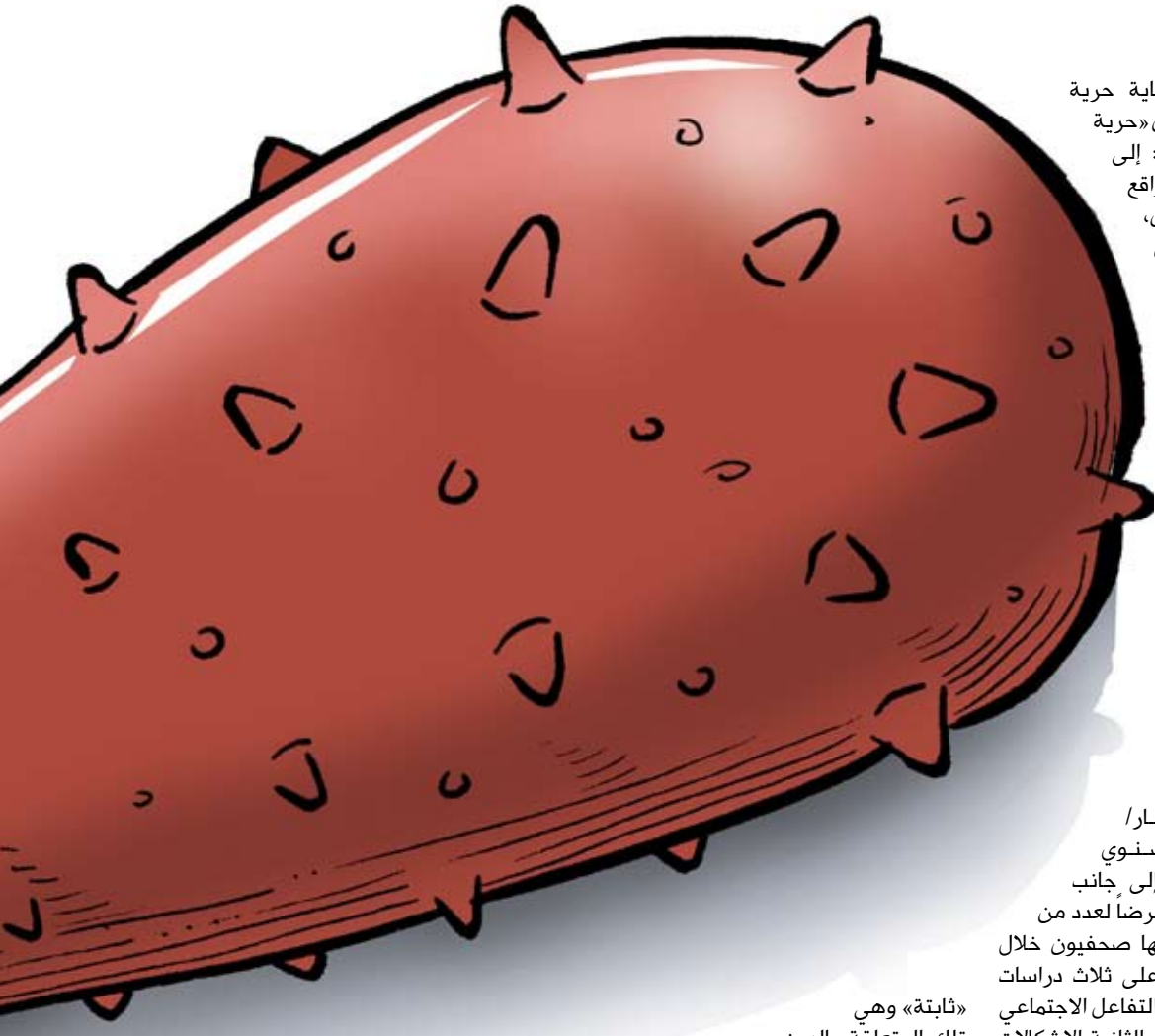

دلال سلامة

يأتي تقرير مركز حماية حرية الصحفيين، الذي حمل عنوان «حرية الإعلام في الأردن 2009: إلى الخلف در»، ليؤكد تردي واقع الحريات الإعلامية في الأردن، ولكنه يجعل الصحفيين شركاء للحكومة والأجهزة الأمنية في حمْل مسؤولية هذا التردي.

التقرير يُضاف في الخلاصات التي انتهى إليها، إلى تقارير أخرى، مثل تقرير منظمة **مراسلون بلا حدود** الذي صدر العام 2010، ووضعَ الأردن في المرتبة 112 من بين 175 دولة، وتقرير منظمة **فريدوم هاوس** للسنة نفسها، الذي خفض تصنيف الأردن من بلد «حر جزئياً» إلى بلد «غير حر».

صدر التقرير في أيار/ مايو 2010، وهو السنوي الثامن للمركز، ويتضمن إلى جانب استطلاع رأي للصحفيين، عرضاً لعدد من الانتهاكات التي تعرض إليها صحفيون خلال العام 2009، كما يشتمل على ثلاث دراسات ناقشت الأولى تأثير شبكات التفاعل الاجتماعي على حرية الإعلام، وتناولت الثانية الإشكالات القانونية الناجمة عن زيادة مساحة الإعلام الإلكتروني، أما الثالثة فكانت الدراسة التي ناقشت **التابوهات** في الإعلام، وتكمن أهميتها الاستثنائية في أنها المرة الأولى في الأردن التي يتم فيها بشكل بحثي تحليل ظاهرة «الخطوط الحمراء» ودورها المباشر في تردي الحريات الإعلامية.

دراسة «التابوهات والخطوط الحمراء في الإعلام الأردني»، أعدها الصحفيان محمد أبو رمان من **الغد**، ووليد حسني من **العرب اليوم**، وقد صنّفت الخطوط الحمراء إلى قسمين، «ثابتة» وهي تلك المتعلقة بالدين والجنس والعائلة المالكة والجيش وأسرار الأمن القومي، و«متحركة»، أي أنها مرهونة بطبيعة الظرف السياسي والرأي العام، وهي بهذا المعنى إشكالية لأنها غير محددة، وما يعمق هذه الإشكالية بحسب الدراسة أن اللغة التي تستخدمها التشريعات في وصف المحظورات «فضفاضة»، فلا يمكن على سبيل المثال معرفة المقصود على وجه الدقة من عبارات كـ«المس بهيبة الدولة» أو «إثارة النعرات العنصرية والمذهبية»، أو «منع نقد مجلس النواب والأعيان».

وهذا، كما تقول الدراسة، يفقد النص القانوني قيمته، ويجعل تأويله مرتبطاً بـ«قرار السلطة»، فإذا كانت علاقة الحكومة والدوائر الأمنية بالبرلمان متوترة فإنها ستتغاضى عن انتقاده، ولكنها إن كانت جيدة فإنها ستلوّح بالنص القانوني في وجوه المنتقدين.

وهذا ما يجعل بالتالي عملية تحديد المحظورات خاضعة إلى «الأعراف والتداخلات والتفاهمات غير المكتوبة» بين المؤسسات

الإعلامية وممثلي السلطة أو بينها والرأي العام.

تقدّم شهادات إعلاميين أردنيين تشخيصاً لبعض العوامل المسهمة في تدني الأداء الإعلامي، قد يقع على رأسها ما يسمى «الاحتواء الناعم»

ما يعزز الإشكالية أيضاً بحسب الدراسة، أنه في كثير من الأحيان لا تكون مرجعيات القرار واضحة، إذ تتداخل سلطة الحكومة مع نفوذ الديوان الملكي مع الأجهزة الأمنية «وتحديداً المخابرات العامة التي كانت تلعب في العادة دوراً رئيساً في تحريك الإعلام والضغط عليه والتدخل في سقف الحرية، بالاتصالات والرسائل المختلفة التي تمرر لرؤساء التحرير»

بحسب التقرير.

ما سبق كان عاملاً رئيسيا في تعميق «الرقابة الذاتية» التي اعترف 95,5 في المئة من الصحفيين بأنهم يمارسونها على أنفسهم بشكل استباقي، إلى درجة أن كثيراً منهم كما يقول رئيس تحرير **الدستور** محمد حسن التل في شهادته التي قدمها في الدراسة، يمارسون عملهم «تحت الخطوط الحمراء وبمسافة كبيرة».

لكن الدراسة لا تحمّل الحكومة والأجهزة الأمنية وحدها المسؤولية، وهي في الحقيقة تشير إلى تراجع تدخلات الأجهزة الأمنية العام 2009، إلى 20 في المئة مقارنة بـ31 في المئة العام 2008، وهو أمر يقول رئيس مركز حماية حرية الصحفيين نضال منصور في مقدمة التقرير إنه «لم يحسّن من الأداء المهني، الأمر الذي يدعو لدراسة العوامل الرئيسية الضاغطة لحرية الصحافة».

تقدّم شهادات إعلاميين أردنيين تشخيصاً لبعض العوامل المسهمة في تدني الأداء الإعلامي، قد يقع على رأسها ما يسمى «الاحتواء الناعم»، أي سياسة العطايا والهبات، التي يشير رئيس تحرير **جوردان تايمز** سمير برهوم إلى أنها لا تقتصر على الحكومة ومسؤوليها فقط، بل يمارسها القطاع الخاص، إلى درجة أن «مؤسسات وشركات في القطاع الخاص تمنح صحفيين رواتب ومكافآت مالية دائمة ومنتظمة».

كلام برهوم تؤكده نتائج دراسة لمركز القدس للدراسات السياسية صدرت في شباط/فبراير 2009، أكدت أن 67 في المئة من الصحفيين تعرضوا إلى الاحتواء الناعم من خلال منحهم امتيازات أو إعفاءات أو تلقيهم هدايا من مسؤولين «بهدف التغطية على عيوبهم وهفواتهم، أو بهدف تجميلهم وترويجهم».

تدني المستوى المهني عامل آخر، فـ«عدم الكفاءة في اقتحام المواضيع والقضايا الصحفية الجادة» يتم تبريره كما يقول جهاد المومني في أحيان كثيرة بأنه التزام بخطوط حمراء.

في حين يشير عريب الرنتاوي إلى «الحسابات الشخصية» للقائمين على الصحف عندما تجعل الطموحات الشخصية أو العائلية القائم على الصحيفة «مستنفراً كل الرقابات الممكنة لكي لا تتسبب مقالة هنا، أو تقرير هناك في إضاعة فرصة».

إحدى التوصيات التي أقرتها الدراسة ضرورة إجراء دراسة مستقلة تقيس مدى دعم المجتمع الأردني لحرية الصحافة

إحدى التوصيات التي أقرتها الدراسة ضروة إجراء دراسة مستقلة تقيس مدى دعم المجتمع الأردني لحرية الصحافة، المجتمع الذي بدا في شهادات الإعلاميين أحد العوامل الأساسية في تنامي ظاهرة الرقابة الذاتية، فالمجتمع كما يقول بسام بدارين «غير داعم لحرية الصحافة... وتبدو المحاكم التي يقيمها بعض النشطاء في المجتمع والأحكام التي يطلقونها أشبه ما تكون بمحاكم التفتيش، وأكثر قسوة من المحاكم النظامية». ■

موقف إدارة «الهاشمية» إزاء انتخابات مجلس الطلبة:

القمع سيف ذو حدَّين

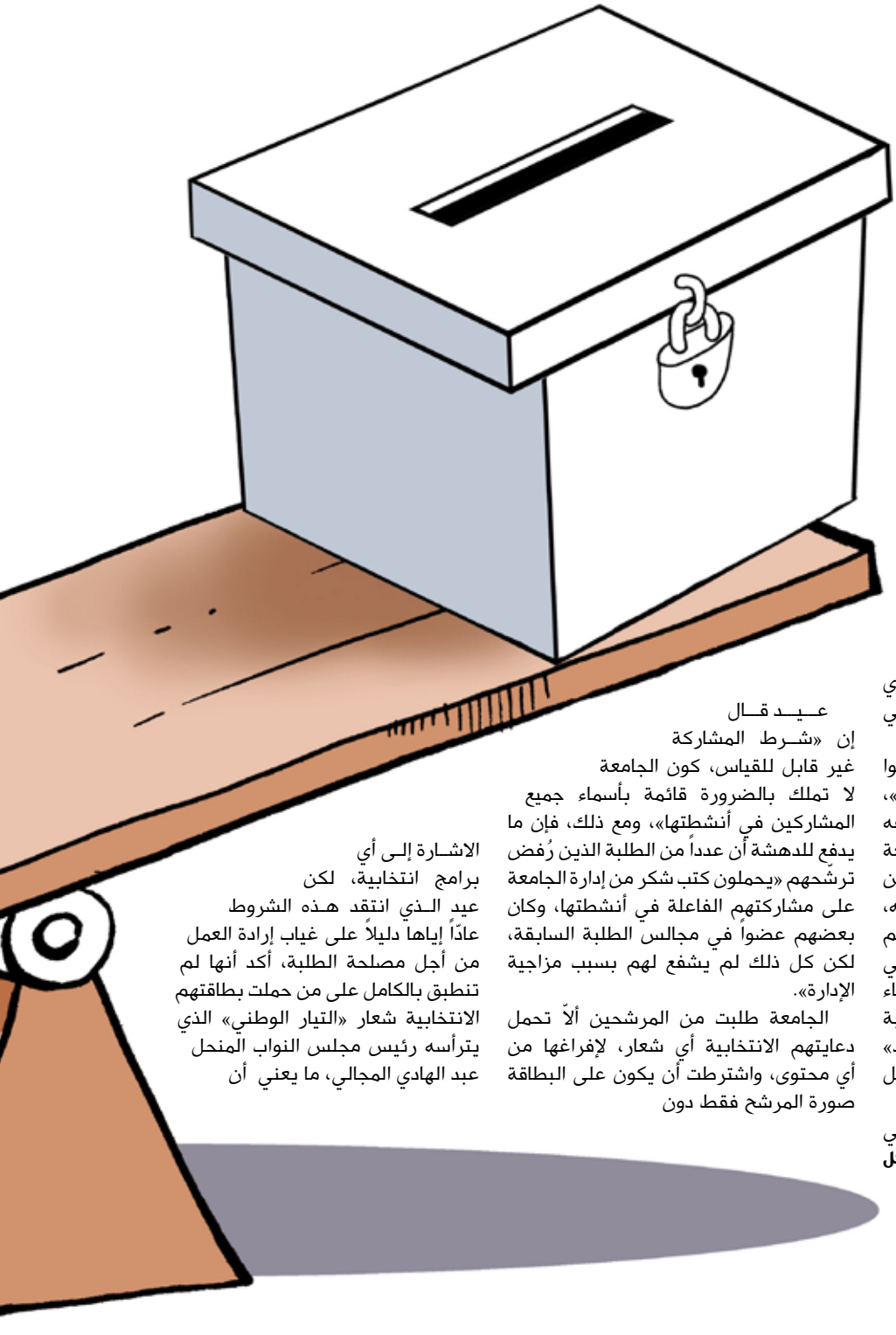

لينا شنك

لم يجد طلبة نشطاء سياسياً في الجامعة الهاشمية سبيلاً للتعبير عن تمسكهم بحقهم في اختيار ممثليهم، سوى مخاطبة الملك عبداللّه الثاني في رسالة شكوا فيها مما وصفوه «ظلماً بحق الإرادة الطلابية»، مدافعين عن حقهم في ممارسة الديمقراطية «دون وصاية أو قيد».

جاءت الرسالة بعد إجراء انتخابات مجلس الطلبة في الجامعة، 29 نيسان/إبريل 2010، التي أثارت جدلاً حول شروط الترشيح وجدوى «العملية الانتخابية» في ظل تنافس 64 طالباً على 58 مقعداً، بعد استبعاد 76 طلب ترشيح.

إدارة الجامعة كانت اعتمدت المعدل التراكمي للطالب في تقييم الطلبات، واشترطت أن يكون المرشح مشاركاً بفعالية في أنشطة الجامعة، وألاّ يكون في سجله أي عقوبة أكاديمية، وهي شروط عدّها المركز الوطني لحقوق الإنسان «مخالفة للمعايير الدولية في حقوق الإنسان، كونها تُخلّ بمبدأ المساواة الذي يضمن للجميع حق الترشح»، وفق ما جاء في بيان صحفي للمركز، 10 أيار/مايو.

الطلبة الموقّعون على الرسالة اعترضوا على ما وصفوه «مزاجية إدارة الجامعة»، وعبّروا عن استيائهم من «التشويه الذي تُلحقه العقليات العرفية بالديمقراطية» في جامعة «تحمل اسم الهاشميين». وقالوا إن هناك من قُبِل ترشيحه رغم عدم تحقق الشروط عليه، مستشهدين بأمثلة عن طلبة اعترفوا بأنهم لم يحضروا يوماً أي نشاط للجامعة، فازوا في الانتخابات وأدّوا القسَم أمام الرئيس كأعضاء في المجلس الجديد، وهو ما عزز قناعة الطلبة المعترضين بأن المسألة مجرد «إقصاء متعمد» للناشطين سياسياً في جامعات تحظر العمل السياسي داخل أسوارها.

هذا ما يراه الناطق باسم الاتجاه الإسلامي في الجامعة الهاشمية ثائر عيد، موضحاً لـ**السجل** أن شروط الإدارة كانت غير موضوعية وهي «طريقة للتذرع وإقصاء القوى الطلابية الفاعلة سياسياً».

عيد قال إن «شرط المشاركة غير قابل للقياس، كون الجامعة لا تملك بالضرورة قائمة بأسماء جميع المشاركين في أنشطتها»، ومع ذلك، فإن ما يدفع للدهشة أن عدداً من الطلبة الذين رُفض ترشّحهم «يحملون كتب شكر من إدارة الجامعة على مشاركتهم الفاعلة في أنشطتها، وكان بعضهم عضواً في مجالس الطلبة السابقة، لكن كل ذلك لم يشفع لهم بسبب مزاجية الإدارة».

الجامعة طلبت من المرشحين ألاّ تحمل دعايتهم الانتخابية أي شعار، لإفراغها من أي محتوى، واشترطت أن يكون على البطاقة صورة المرشح فقط دون الاشارة إلى أي برامج انتخابية، لكن عيد الذي انتقد هذه الشروط عادّاً إياها دليلاً على غياب إرادة العمل من أجل مصلحة الطلبة، أكد أنها لم تنطبق بالكامل على من حملت بطاقتهم الانتخابية شعار «التيار الوطني» الذي يترأسه رئيس مجلس النواب المنحل عبد الهادي المجالي، ما يعني أن

تلك الشروط «قابلة للخرق بعد استبعاد غير المرغوب بهم».

شروط الترشُّح ليست وحدها مثار الجدل، فقد زعم طلبة أن استمارات الترشُّح تتضمن خانة لمكان ولادة الأب، وهو ما يعدّ «مثيراً للشبهات والشكوك» بحسب «ذبحتونا»

في السياق نفسه، قال المنسق العام لحملة «ذبحتونا» فاخر دعاس لـ**السجل**: «كان يُشترَط في السابق عدم وجود عقوبات بدرجة الإنذار، أما الآن فإن التنبيه قد يعرقل ترشّح الطالب».

شرط عدم حصول الطالب على أي عقوبة يقف عائقاً أمام ترشّح طلبة ناشطين في جامعات تنطوي أنظمتها التأديبية على نصوص فضفاضة، قد يُعاقَب الطالب، وفقها، إذا ما شارك في اعتصام سلْمي للتعبير عن قضايا مطلبية، أو في توزيع منشورات حتى وإن كانت تخُصّ قضية قومية وإنسانية، مثل مأساة المحاصَرين في قطاع غزة.

في هذا الصدد، يستذكر طلبة ينتمون للاتجاه الإسلامي، أن زملاء لهم فُصلوا لمشاركتهم في اعتصام احتجاجي على توجه إداري لإجبار الطلبة على دفع الرسوم الجامعية قبل التسجيل، ما يؤشر إلى «مستوى القمع الذي وصلت إليه حال الجامعات»، بحسب تعبير عيد.

شروط الترشُّح ليست وحدها مثار الجدل، فقد زعم طلبة أن استمارات الترشُّح تتضمن خانة لمكان ولادة الأب، وهو ما يعدّ «مثيراً للشبهات والشكوك» بحسب «ذبحتونا»، كونه يدخل في باب البحث في أصول الطلبة وهم سواسية بحسب الدستور، كما جاء في بيان أصدرته الحملة، 28 نيسان/إبريل.

هذه المخاوف أبداها المركز الوطني لحقوق الإنسان هو الآخر، إذ إن الأمر «مثير للجدل، لأن غياب الإثبات للنوايا، حتى وإن كانت حسنة، يثير الشكوك بأنه إجراء تمييزي»، بحسب تعبير مسؤول التعليم في المركز رياض الصبح.

وزير التنمية السياسية موسى المعايطة قال إن «الجامعات لها استقلالية في اتخاذ قراراتها»، وهو ما لا يسمح لوزارته بالتدخل كما قال لطلبة نفذوا اعتصاماً أمام الوزارة بالتزامن مع إجراء الانتخابات في 29 نيسان/إبريل. وقد نقلت وسائل إعلام محلية غطت الاعتصام عن المعايطة «استنكاره» لإجراءات الجامعة «إنْ صحّت أقوال الطلبة».

بيد أن الصبح يضع علامة استفهام كبيرة على استقلالية الجامعات، ويرى أن ذلك «لا يعني أنها أصبحت ملْكية شخصية لا يحق لأحد التدخل في شؤونها».

طالب شارك في الاعتصامات فضّل عدم نشر اسمه تساءل عن معنى استقلالية الجامعات، في ظل تدخل أجهزة أمنية فيها، وأضاف لـ**السجل**: «يقولون إن الإدارة لن تتخذ إجراء بحقنا حالياً، تجنباً للضجة الإعلامية، لكنهم سينتظرون حتى يهدأ الجدل، ثم يتم فصلنا بحجج أخرى».

في البيان الصحفي الخاص بإعلان نتائج الانتخابات، أشاد رئيس الجامعة سليمان عربيات بـ«العرس الديمقراطي» وفق تعبيره، وقال إن هذه الانتخابات ستكون «بداية للتغيير الحقيقي». عربيات أضاف في تصريحات أعقبت انتخاب رئيس مجلس الطلبة، أن «المجلس أحدث قفزة نوعية»، عادّاً فوز طالبة بمنصب رئيس مجلس طلبة للمرة الأولى في البلاد، «انتصاراً للفتاة والديمقراطية، ونبذاً للعصبية الضيقة والجهوية البغيضة».

طالب ناشط سياسياً طلب عدم نشر اسمه، قال لـ**السجل** إن الجامعة بنهجها هذا «سلّطت الضوء على الحريات الطلابية، فأصبحت هذه القضية تشغل الرأي العام بسبب الضجة التي أثيرت»، فالقمع، بحسب ما يرى الطالب، «سيف ذو حدين؛ قد يكون أضرّ بالجامعة أكثر مما خدمها». ■

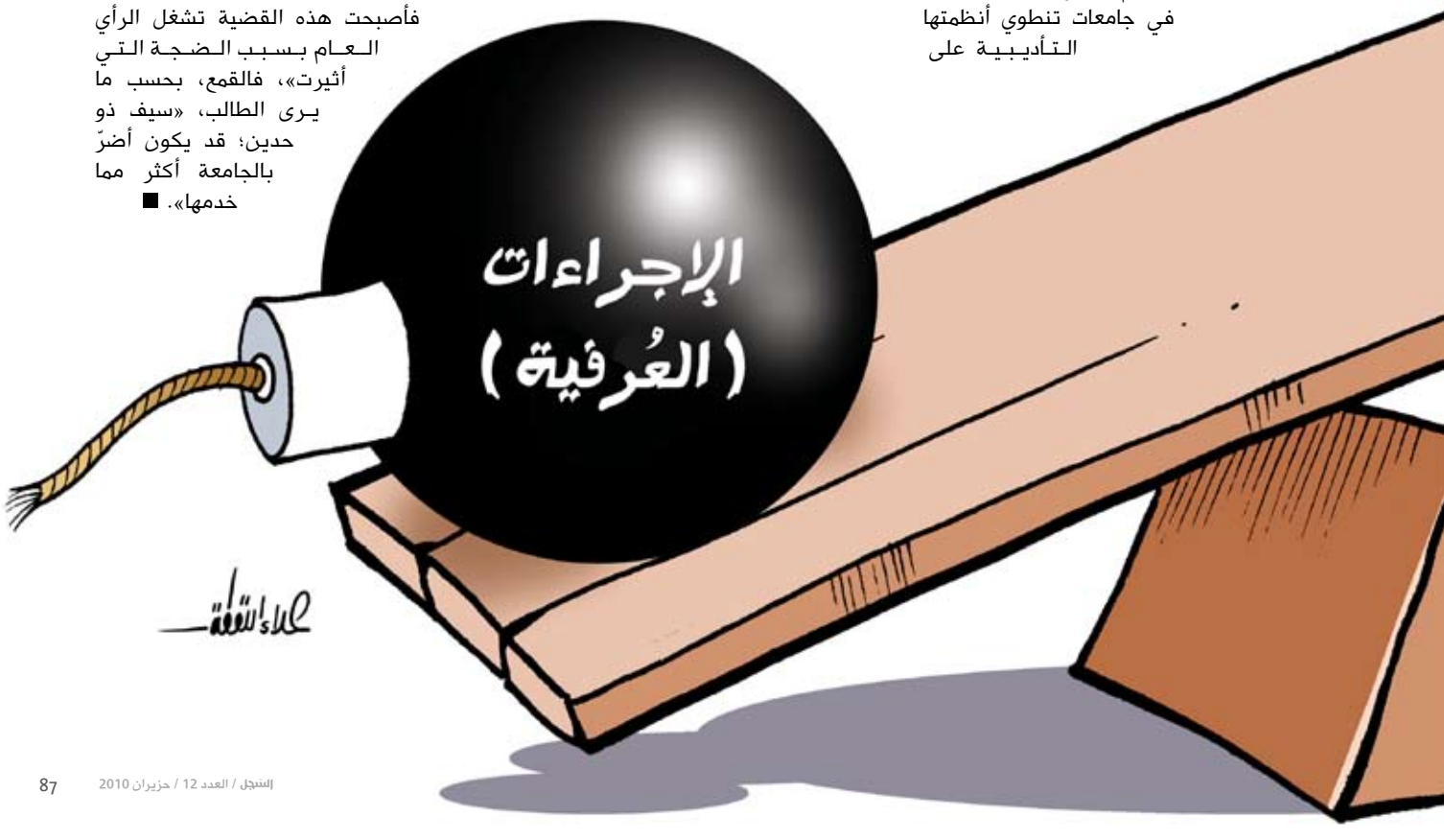

اغتيال الصحفي العراقي سردشت عثمان:

عملية قتل في وضح النهار

منال مطر

أثارت عملية اغتيال الصحفي العراقي الكردي سردشت عثمان، 23 عاماً، على خلفية مقالات له انتقد فيها بلغة تهكمية قاسية «فساد» حاكم إقليم كردستان مسعود بارزاني، الكثير من ردود الأفعال الغاضبة، واتهمت جهات عدة الحزب الديمقراطي الحاكم في الإقليم بالضلوع في عملية الاغتيال.

عثمان، الصحفي وطالب اللغة الإنجليزية في جامعة صلاح الدين بمدينة أربيل، 360 كم شمال بغداد، اختُطف صباح 4 أيار/مايو 2010، عندما ترجل مجهولون من سيارة قبالة بوابة الجامعة، واقتادوه أمام عشرات الطلبة، وعناصر الأمن الجامعي، ليُعثر بعدها بيومين على جثته في مدينة الموصل، 405 كم شمال بغداد، وكان مقيد اليدين، عليه آثار تعذيب، ومصاباً بطلقات نارية في الرأس.

عثمان كان قد أثار عداء السلطات إليه بترجمته من الإنجليزية إلى الكردية مقالات عن الصحف العالمية تتحدث عن الفساد المالي والإداري والسياسي في الإقليم، لكنه بدأ يتلقى تهديدات بالقتل بعد نشره يوم 13 كانون الأول/ ديسمبر 2009، مقالة على موقع **كردستان بوست** الإلكتروني بعنوان «أنا أعشق ابنة البارزاني»، طلب فيها بسخرية من البارزاني أن يزوجه ابنته حتى يستطيع قضاء شهر العسل في باريس، والانتقال من منزل عائلته الفقير في أربيل إلى مصيف «سرى رش»، وهو ضاحية شرق أربيل كان صدام حسين قد شيد لنفسه قصراً فيها، يشغله في الوقت الحاضر البارزاني، الذي حوّل الضاحية إلى معقل لقصور مخصصة لعائلته.

عثمان قال في المقالة إنه سيأخذ معه إلى خطبة ابنة البارزاني «الجحوش والخونة الذين قاموا بعمليات الأنفال.. لأن مسعود البارزاني يحب أمثال هؤلاء». و«الأنفال» هو الاسم الذي أُطلق على عمليات الإبادة الجماعية التي نفذها نظام صدام حسين العام 1988، وقصف فيها المناطق الكردية بالسلاح الكيماوي على امتداد سبعة أشهر.

بعدها بأسبوعين كتب عثمان على الموقع نفسه مقالة ثانية سخر فيها من تهديدات بالقتل وصلته عبر رسائل إلكترونية يتهمه فيها أصحابها بتجاوز «الخط الأحمر»، وتساءل إن كانت «بنت رئيسنا راهبة لا ينبغي لأحد أن يعشقها، أم إنها مقدسة لا بد أن تبقى أيضاً رمزاً وطنياً؟»، مضيفاً إنه في كردستان فإن الشخص يخترق حدود «الأمن القومي» إذا سأل أسئلة من قبيل: «كم مرتب الرئيس الشهري؟»، أو «لماذا أعطيت كل هذه المناصب الحكومية والعسكرية لأبنائك وأحفادك وأقاربك»، أو «من أين أتى أحفادك بهذه الثروة؟».

في 21 كانون الثاني/يناير 2010، نشر مقالته الثالثة تحت عنوان «أول أجراس قتلي دقت»، كشف فيها عن تلقيه المزيد من التهديدات، وانتقد السلبية التي قوبلت بها شكاوى تقدم بها إلى مدير الشرطة في مدينته، وعميد الكلية التي يدرس فيها في الجامعة.

عثمان الذي أشار في مقالته تلك إلى صديق له تعرض لـ«الضرب والإهانة» وأجبر على ترك أربيل على خلفية مقالات كان الأخير قد نشرها، أكد أنه شخصياً لن يغادر: «فليحدث ما يحدث، لأنني لن أترك هذه المدينة، وسأجلس في انتظار موتي».

في الوقت الذي أشارت فيه تقارير صحفية إلى وصف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لعملية الاغتيال بأنها «شأن كردي داخلي، وهو بالتالي لا يعنينا»، حمّلت منظمة «صحفيون بلا حدود» الكردية، المسؤولية لبارزاني، لأن العملية «وقعت في ظل حكومة يسيطر عليها حزبه»، كما جاء في بيان للمنظمة.

لكن كتلة «التغيير»، إحدى كبريات الكتل المعارضة في الإقليم، طالبت باستدعاء وزير الداخلية لاستجوابه في البرلمان، موجِّهةً بشكل صريح، مع تيارات معارضة أخرى، تهمة الضلوع بالاغتيال إلى المؤسسات الأمنية التابعة لحزب بارزاني، مدلّلة على ذلك بـ«السهولة» التي نفّذ فيها الخاطفون عمليتهم، عندما اختطفوه في وضح النهار، وتمكنوا من نقله خارج أربيل، متجاوزين نقاط التفتيش الأمنية المشددة المنتشرة في أرجائها.

عثمان كان قد أثار عداء السلطات إليه بترجمته من الإنجليزية إلى الكردية مقالات عن الصحف العالمية تتحدث عن الفساد المالي والإداري والسياسي في الإقليم

لكن قائد جهاز المخابرات الكردي مسرور، وهو ابن مسعود البارزاني، نفى الاتهامات، مستدركاً مع ذلك أن عثمان «كان يستحق القتل لنشره مقالات شهّرت بعائلة البارزاني الخالد.. وكما يعلم الجميع فإن الملايين من شعب كردستان مستعدة للتضحية في سبيل سمعة عائلة البارزاني».

عثمان الذي قُتل قبل شهر من تخرجه في الجامعة التي ارتدت طالباتها الأسودَ حداداً عليه، يحمل الرقم 248 في قائمة الإعلاميين الذين تقول إحصائيات مرصد الحريات الصحفية العراقي، إنهم قُتلوا منذ سقوط نظام صدام حسين، في وقت ما زال فيه 14 إعلامياً مخطوفاً مجهولي المصير. ■

شربت فيتامين اليوم ؟

فيتاين سي هو الجيل الجديد من المشروبات الباردة في العالم لاحتوائه على الفيتامينات اليومية اللازمة للجسم، بطعمه الفريد وتركيبته المميزة أصبح خيار الملايين.

فوائد فيتاين سي الصحيّة:

فيتامين C
- يقوي جهاز المناعة.
- يخفف من اثار التدخين الضارة.
- يحافظ على نضارة البشرة.

فيتامين B2
- يمنع تخزين الكربوهيدرات في الجسم ويحولها الى طاقة.

فيتامين B3
- ينظم معدل الكولسترول.

فيتامين B6
- تنشيط الذاكرة وزيادة التركيز.
- تحسين الحالة المزاجية.

صنع في اليابان

معتقَل منذ عام في السعودية دون تهمة

طالبت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، السلطات السعودية بالإفراج عن أكاديمي مصري اعتقلته قبل عام دون أن يقدَّم للمحاكمة.

الشبكة قالت في بيان نشرته على موقعها إن عبد العزيز كامل، وهو محاضر سابق في كليةِ الشريعة بجامعة الملك سعود، اعتُقل أواسط حزيران/يونيو 2009، وأودع سجن الحائر، 40 كم جنوب الرياض، دون أن توجَّه إليه أي تهمة خلال هذه المدة.

الشبكة انتقدت في بيانها ما وصفته بـ«الصمت المطبق والمريب» لوزارة الخارجية المصرية التي لم تبذل وفق البيان، أيَّ مساع للإفراج عن كامل، كما أنها لم تتقدم إلى السلطات السعودية بطلب استيضاح لأسباب اعتقاله، في الوقت الذي فشلت فيه طلبات «التماس العفو» التي قدمتها أسرته لدى وزارة الداخلية السعودية.

تقارير صحفية ذكرت أن كامل أقام 30 سنة في السعودية أثناء عمله فيها، قبل أن يغادرها، ليتفرغ للكتابة والإشراف على موقع إسلامي إلكتروني هو **لواء الشريعة**، لكنه ظل يتنقل بين مصر والسعودية. التقارير أضافت أن كامل «مصنّف سعودياً من جماعة الاعتدال»، ولم يكن مطلوباً أمنياً، ولكنها لم تستبعد أن يكون اعتقاله الذي تم أثناء إحدى زياراته للسعودية، قد جاء على خلفية الحديث بـ«إيجابية» عن مقاومة الوجود الأميركي في العراق.

اعتقال كامل الذي لم يُعرف عنه تأييده للقاعدة أو غيرها من الاتجاهات الإسلامية المتطرفة، أثار مخاوف ناشطين حقوقيين من أن السعودية التي تتبع في إطار حربها على الإرهـاب، ما يسمى «سياسة تجفيف المنابع»، ستذهب في ذلك أبعد من اللازم، وتوسع من دائرة الاعتقالات لتشمل دعاة محسوبين على التيارات الإسلامية الوسطية.

اعتقال كامل الذي يعاني من شلل في ساقيه، ويحتاج إلى مرافق مقيم لخدمته، لم يُثر حراكاً إعلامياً مناسباً، بخاصة في الفترة الأولى لاعتقاله. وفق الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، فإن «خوف» أسرته والمقربين منه من أن يؤدي تحريك قضيته إعلامياً إلى «تشدد السلطات تجاهه» حال دون تناول قضيته في وسائل الإعلام. ■

أحكـام إعـدام وسـط انقسام سياسي وقضائي في فلسطين

طالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان «الحكومتين الفلسطينيتين» في غزة ورام اللّه بوقف العمل بعقوبة الإعـدام، مبدياً قلقه كما جاء في بيان له، إزاء تنفيذ هذا النوع من «الأحكام القاسية التي لا رجعة فيها» في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث تُلقي حالة «الانقسام السياسي» بظلالها على عمل السلطة القضائية.

دعوة المركز جاءت بعد تنفيذ الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة يوم 18 أيار/مايو 2010، أحكاماً بالإعدام في حق ثلاثة من سكان القطاع، تتراوح أعمارهم بين 25 و35 عاماً، كانوا أُدينوا بجرائم قتل واغتصاب. وهي أحكام قال المركز إنها «تخالف القانون والدستور»، ذلك أنها نُفذت دون مصادقة الرئيس الفلسطيني عليها، في وقت ينص القانون فيه على أن رئيس الدولة هو الوحيد المخوّل بالمصادقة على أحكام الإعدام.

المركز الذي أكد أن عقوبة الإعدام تشكل «انتهاكاً صارخاً» للحق في الحياة، أثبتت تجارب الدول أنها «غير رادعة»، كان قد طالب في رسالة وجهها إلى عباس في نيسان/إبريل 2010، بإلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية، وذلك بعد أيام من تنفيذ الحكومة في غزة حكمَي إعدام في حق مواطنَين فيها، أدينا بالتجسس لصالح إسرائيل.

وفق المركز، فإن أحكام الإعدام الصادرة عن السلطة الفلسطينية بلغت 103 أحكام، منذ العام 1995، نُفذ منها رسمياً 18 حكماً، منها حكمان في الضفة الغربية، و16 حكماً في غزة. إضافة إلى 15 حكماً بالإعدام نُفذت بشكل غير رسمي على أيدي مسلحين، أربعة أحكام منها في الضفة الغربية، في حين قتل مسلحون في قطاع غزة 11 محكوماً بالإعدام. ■

ضحية قضية البنطال في السودان تطالب بإلغاء المواد «غير الدستورية» في القانون

تقدمت الصحفية السودانية لبنى حسين بدعوى قضائية تطالب فيها بإلغاء أربع مواد في القانون السوداني، قالت في دعواها إنها تتعارض مع الدستور، كما أنها تتعارض مع اتفاقيات دولية، منها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي ضد التعذيب.

حسين كان حُكم عليها بأربعين جلدة، ثم عُدّل الحكم إلى غرامة مالية، وذلك في قضية البنطال الشهيرة، عندما اقتحم أفراد من الشرطة الخاصة تموز/يوليو 2009، مطعماً في العاصمة السودانية الخرطوم، واعتقلت مجموعة من النساء من بينهم حسين، بتهمة ارتداء ملابس «تضايق الشعور العام».

المواد التي طعنت حسين في دستوريتها هي المادة 152 التي حوكمت هي والنساء الأخريات في القضية المذكورة بمقتضاها، والتي تنص على معاقبة من «يتزيا بزي فاضح أو مخل بالآداب العامة يسبب مضايقة للشعور العام».

هذه المادة وفق حسين، استخدمت «لغة فضفاضة» جعلت القانون «غامضاً»، والقوانين الغامضة كما تقول الدعوى تُفسَّر بشكل «تمييزي بواسطة الشرطة والقضاء»، وهو أمر تكشف عنه كما جاء في الدعوى، التجربة العملية في تطبيق تلك المادة، فهي لا تميّز في عباراتها بين الرجل والمرأة، لكنها لا تُستخدم إلا ضد النساء «وكأن الرجال لا يمكن لهم أن يرتدوا زياً فاضحاً».

حسين طعنت أيضاً في المواد 175 و176 و177 من قانون الإجراءات الجنائية، وهي مواد تنظم ما يسمى في القانون السوداني «المحاكمة الإيجازية»، التي كانت حسين قد حوكمت وفقها في القضية المذكورة.

في هذا النوع من المحاكمات، المختص بـ«الدعاوى المستعجلة أو ذات الطبيعة البسيطة»، لا يتم تحرير التهمة، أو تدوين البينات، كما لا يتم تدوين أقوال الشاكي والشهود والمتهم، ويُكتفى بإيراد ملخص لهذه الأقوال مع الحكم النهائي. الأمر الذي يحرم المتهم كما تقول الدعوى، من حقه في محاكمة عادلة في حال استأنف القضية، فمعلومات المحكمة الأعلى المكلفة بمراجعة الحكم ستكون محصورة بالملخص الذي قام به قاضي المحكمة الإيجازية، وهو قاض يملك في هذا النوع من المحاكمات، صلاحية إصدار أحكام بقطع الأيدي والأرجل، والحبس والجلد والغرامة. ■

تمديد حالة الطوارئ عامين في مصر

رغم التأكيدات الحكومية أن العمل به سيكون «مقتصراً على مكافحة الإرهاب والمخدرات»، أثار تمديد السلطات المصرية لحالة الطوارئ في البلاد عامين إضافيين، انتقادات واسعة، وعبّرت منظمة العفو الدولية عن «استهجانها الشديد» لتمديد حالة الطوارئ التي استُخدمت «لقمع الاحتجاجات السلمية من جانب المعارضة».

المنظمة ذكرت في بيان لها أن السلطات المصرية «تدّعي» أن التمديد ضروري لمكافحة الإرهاب والمخدرات، لكنها في الحقيقة تستخدمه «لتوجيه الضربات للرأي السلْمي المخالف، ولاعتقال الأشخاص دون تهمة أو محاكمة فترات مطولة».

كان البرلمان المصري وافق يوم 11 أيار/مايو 2010، بأغلبية 68 في المئة من عدد أعضائه، على تمديد حالة الطوارئ السارية في البلاد منذ العام 1981، عندما قُتل الرئيس المصري الأسبق أنور السادت على يد إسلاميين متطرفين.

قانون الطوارئ الجديد الذي تضمن تعديلات تمنع القيام بأي إجراءات تنتهك الحريات كمراقبة الرسائل، ومراقبة الصحف ووسائل التعبير الأخرى وضبطها وتعطيلها، وغيرها من الإجراءات، لم يكن مطَمْئناً مع ذلك للمعارضة التي ربطت بينه وبين الانتخابات التشريعية التي ستشهدها مصر في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، تليها العام 2011 انتخابات رئاسة الجمهورية.

وقال مركز «سواسية» لحقوق الإنسان، وهو منظمة حقوقية مصرية، في بيان له، إن قانون الطوارئ يمنح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة، سوف «تعطل كل البنود الخاصة بالحريات العامة وحقوق الإنسان». ■

اعتقال صحفي معارض في الكويت

طالبت منظمة «مراسلون بلا حدود»، الحكومة الكويتية بـ«الإفراج الفوري» عن الكاتب الصحفي المعارض محمد عبد القادر الجاسم، 54 عاماً، المعتقَل على خلفية قضية رأي.

ودعت المنظمة في بيان لها إلى إيقاف جميع الملاحقات في حقه، وذلك في إشارة إلى خمس قضايا مرفوعة ضده تتعلق جميعها بانتقاد رئيس الوزراء الكويتي.

الجاسم المعتقل منذ 11 أيار/ مايو 2010، حيث أصدرت النيابة العامة الكويتية قراراً باحتجازه 21 يوماً على ذمة التحقيق، متّهم، كما صرح محاميه لوكالة **فرانس برس**، بـ«التحريض على قلب النظام» و«المساس بمقام أمير البلاد». وذلك على خلفية مقالات منشورة له على موقعه في الإنترنت، إضافة إلى ثلاثة كتب سياسية صادرة له.

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، شككت في بيان على موقعها بقانونية الاعتقال، عندما أشارت إلى أن النيابة العامة استندت في قرار الاعتقال إلى «تفسيرات جهاز مباحث أمن الدولة الكويتي»، وهو أمر كان الجاسم قد نوّه إليه قبيل اعتقاله، عندما نشر مقالة «نصح» فيها الأجهزة الأمنية بأن «لا تتخطى» السلطة القضائية المخولة وحدها بإصدار أوامر السجن.

كان الجاسم قد تعرّض إلى ملاحقات قضائية عدة، منها حكم صدر في آذار/مارس 2010، وقضى بتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف دينار كويتي، نحو 9 آلاف دولار، وذلك على خلفية مقالة نشرها في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، واتُّهم فيها بـ«التشهير» برئيس الوزراء الكويتي.

تبع ذلك في نيسان/ أبريل 2010، حكم بسجنه ستة أشهر، مع غرامة مقدارها 17500 دولار، وقد أُفرج عنه بكفالة بانتظار صدور حكم الاستئناف. ■

ناشطون حقوقيون: انتخاب ليبيا في مجلس حقوق الإنسان «مزحة»

أثار انتخاب ليبيا عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، انتقادات حقوقية قاسية، وقال المدير التنفيذي لمنظمة **UN Watch** غير الحكومية هيليل نوير، في تصريحات صحفية، إن الأمر يجعل من مجلس حقوق الإنسان «مزحة».

منظمة التضامن من أجل حقوق الإنسان، وهي منظمة ليبية مقرها جنيف، ذكّرت في بيان لها بالسجل «سيئ السمعة» الذي قالت إن ليبيا تمتلكه في مجال حقوق الإنسان، واستغربت انتخاب ليبيا رغم سلسلة الانتهاكات المسجلة على النظام السياسي فيها، ومنها غياب «دستور شرعي» للبلاد منذ أربعة عقود، والاختفاء القسري لما يقرب من 1200 ناشط سياسي، وعمليات القتل الجماعي لمئات المعتقلين السياسيين التي نُفذت العام 1996 في معتقل يقع داخل مقر قيادة الشرطة العسكرية الليبية في العاصمة طرابلس.

مجموعة مكونة من 37 منظمة حقوقية عربية ودولية، أصدرت يوم 13 أيار/ مايو 2010، وهو اليوم الذي انتُخبت فيه ليبيا، بياناً طالبت فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالوقوف ضد منح ليبيا مقعداً في المجلس، وهو الهيئة الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ولكن ليبيا تمكنت من الحصول على أغلبية ساحقة، إذ صوّت لها في الاقتراع السري 155 بلداً من بين 192 هم أعضاء الأمم المتحدة، في حين أن الحد الأدنى من الأصوات المطلوبة لنيلها مقعداً كان 97 صوتاً.

انتخاب ليبيا مع ثلاث عشرة دولة أخرى، أثيرت انتقادات حول سجلات حقوق الإنسان في بعضها، مثل أنغولا وتايلند وماليزيا وأوغندا، عزز الجدل حول ما تعدّه منظمات حقوقية دولية «خللاً» في آلية الانتخاب التي تتم في المجلس المكون من 47 عضواً، ويجدَّد ثلث أعضائه تقريباً كل ثلاث سنوات.

فالدول الأعضاء في المجلس تنقسم إلى مجموعات إقليمية، وتقوم كل مجموعة وبعد مفاوضات داخلية بطرح مرشحيها للتصويت على الجمعية العمومية، وهو تصويت قالت مديرة الشعبة العالمية في منظمة **Human Rights Watch** بيجي هيكس، إن ما يحكمه هو «أسباب سياسية ترتهن لرؤية أيديولوجية ومصالح محلية أو جهوية» وليس «أهلية العضو المرشح»، الأمر الذي يجعل من المعايير التي وضعتها الجمعية العمومية شروطاً للعضوية «دون معنى».

الرابطة الليبية لحقوق الإنسان دعت الناشطين في مجال حقوق الإنسان إلى «استثمار» انتخاب ليبيا، وأشارت في بيان لها إلى آلية «المساءلة الدورية» التي ينص عليها قانون المجلس، وتخضع فيها الدول الأعضاء إلى المساءلة في حال ارتكاب انتهاكات. البيان رأى بذلك أن انتخاب ليبيا هو «فرصة لا تعوَّض» لعرض انتهاكات حقوق الإنسان فيها. ■

نصر الزعبي:

أرض الأردن تلتقي عليها الجغرافيا والتاريخ في تناغم كبير

حاوره: حسين أبو رمان

نصر الزعبي

عازف العود والمؤلف موسيقي، مؤسس المسرح التفاعلي في الأردن. عضو نقابة الفنانين الأردنيين. في العام 1986 درس الموسيقى بمعهد الدراسات النغمية في بغداد الذي تمتد الدراسة فيه على ست سنوات، في الفترة التي كان فيها الموسيقار منير بشير مشرفاً عاماً على المعهد. وكان قد أنهى دراسته الثانوية العام 1979 في مدرسة الرمثا الثانوية.

حاز جائزة الأغنية السياسية في بغداد العام 1981، على غنائه وتلحينه قصيدة للشاعر اللبناني موسى شعيب. ونال العام 1992 جائزة التأليف الموسيقي في مهرجان مسرح الشباب الأردني الأول. وفي العام 1994، فاز بجائزة مهرجان المسرح الأردني الرابع لأفضل موسيقى ومؤثرات صوتية في مسرحية «كأنك يا بو زيد». لحّن العديد من المسلسلات التلفزيونية، وله قرابة 40 عملاً مسرحياً ودرامياً.

السّجل: مَنْ مِنْ العازفين أو الأساتذة الموسيقيين ترك أثراً في حياتك الفنية؟

- قد تستغرب إن قلت لك إن أكثر من ترك أثراً في حياتي الفنية هو الصديق العازف على العود وليد الأنيس، وكان ذلك قبل التحاقي بمعهد الدراسات النغمية في بغداد. يعمل الأنيس في الأساس حلاّقاً وما زال، لكنه كعازف هاوٍ يختلف عن العازفين التقليديين، في نزعتهً الحداثوية. إنه مثقف حقيقي وتصرفاته في حياته اليومية عصرية. هذا هو الشخص الأول الذي كان له أثر طيب في تكوين شخصيتي كموسيقي.

السّجل: ما الذي قادك إلى المسرح؟

- انخرطتُ في المسرح لسببين رئيسيين؛ أولهما أن المسرح مختبر حقيقي للمبدع لاكتشاف أهمية اتصاله المباشر بالجمهور. ويتعلق السبب الثاني بالإحباطات التي واجهتني كملحن بعد أول أغنية لحنتها لمتعب الصقار «سمرا وسمارك زين». فقد لاحظت أن مؤسسة الإذاعة والتلفزيون بصفتها الحاضنة الرسمية للنشاط الفني، لا تختلف عن نظيرتها في العراق الذي درستُ فيه، من حيث اشتراطاتها ذات البعد الأمني. كما أن هناك ميلاً لاختزال الأغنية الأردنية في ما يسمى «الأغنية الوطنية».

السّجل: لكن الأغنية الوطنية لها حضورها في الأردن منذ عقود..

- الأغنية الوطنية في وضعها الراهن أغنية ترويجية في خدمة الحالة السياسية، وهي تختلف عن الأغنية الوطنية خلال الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن الماضي. فقد كانت الأغنية الأردنية آنذاك من أكثر الأغاني انتشاراً على الصعيد العربي. بل إن جملة من الفنانين العرب الكبار مثل وديع الصافي، هيام يونس، نجاح سلام ومحمد جمال كانوا يغنّون الأغاني الأردنية من كلمات وألحان أردنية، وكانت الإذاعة الأردنية نقطة انطلاق بالنسبة لهم.

السّجل: إذاً كيف نفسر انتشار الأغنية الوطنية وخصوصيتها؟

- تعود أسباب انتشار الأغنية الأردنية في الستينيات إلى السياسة الإعلامية الواضحة والناضجة لدى رجل الدولة من أمثال وصفي التل، وإحساسه العالي بأهمية الأغنية ودورها في نشر الخطاب الوطني. وتعود ثانياً إلى التلقائية التي يتحلى بها الشاعر والملحن الأردني. علاوة على اتساق الأغنية مع إحساس الإنسان الأردني ووجدانه، فاللهجة حقيقية وغير مفتعلة، وكذلك التفاصيل الأخرى.

السّجل: ما سبب هذا الخلل في التعاطي مع الأغنية الأردنية حالياً؟

- السبب هو عدم وجود رؤية تهتم بالثقافة بشكل عام كرافد أساسي في صياغة الرأي العام. وكانت الأغنية أولى الضحايا الأكثر وضوحاً. فالأغنية ذات قدرة اتصالية هائلة، لكنها بالأساس ذات طبيعة محلية، لذلك تدفع الثمن. فأنت قد تمتلك رؤية كروائي تتقاطع مع ماركيز أو كشاعر مع محمود درويش، لكن خصوصية الأغنية تفرض عليها أن لا تغادر هويتها المحلية. ونحن في الأردن نعاني من غياب المواكبة النقدية بشكل منهجي في الساحة الإبداعية.

السّجل: من أين استلهمت فكرة المسرح التفاعلي؟

- المسرح مختبر يبحث في أقصر السبل للوصول إلى المتلقي. لكن انحسار المسرح الأردني في إطار ما يسمى «المسرح التجريبي»، وكذلك في إطار المهرجانات المقامة من وزارة الثقافة، ترك فرصة ضعيفة للإنتاج المسرحي. علاوة على تكريس هذا النشاط في العاصمة عمان وحدها، وإهمال الاتصال مع الجمهور في المحافظات الأخرى حتى في المدن الكبرى؛ من هنا نشأت فكرة المسرح التفاعلي.

السّجل: ما أبرز خصائص المسرح التفاعلي؟

- فكرة المسرح التفاعلي حديثة في العالم. وهي ثمرة اجتهاد نقدي ليساريين ووليد الواقعية الاشتراكية. جذوره ملحمية، ويحقق أكثر من معادلة، في مقدمتها البحث عن علاقة متكافئة بين المسرح والجمهور، وهذا عنصر مركزي في تحقيق الحالة المسرحية. وقد عرف المسرح التفاعلي تجارب متعددة في العالم، بخاصة في كندا والبرازيل. وهو يوظف طاقات خبيرة للمساعدة في بلورة فكرة معينة والارتقاء بذائقة الجمهور. فمثلاً يختار قضية بهدف رفع وعي الجمهور بها.

السّجل: ما باكورة إنتاجك في المسرح التفاعلي؟

- قدمتُ أول مسرحية بعنوان «صوّتْ وقِبْ» العام 2005، وتتناول أحداث يوم انتخابي عند الأردنيين وما يتخللها من حوارات في العائلة، انتقالاً إلى الإعلام والشارع. وهنا نحن لا نفرض رأياً بخلاف المسرح التعليمي، بل تكمن أهمية المسألة في العملية الحوارية. بعد ذلك، بالشراكة مع مخلد الزيودي، نتنقل من خلال التجوال في ربوع الأردن. إننا نعمل على إعادة صياغة تاريخ الأردن وتقديمه عبر أعمالنا بما يتناسب مع ذائقة الجمهور المتلقي.

السّجل: بماذا يختلف هذا الوصف عن حكاية «الجمهور عايز كدة»؟

- أنا أتحدث عن الجمهور بتلقائيته. هناك لاوعي جمعي يستطيع أن يدير معنا حواراً ثرياً، فشعب الأردن يعيش على أرض تجتمع عليها الجغرافيا والتاريخ في تناغم كبير، ولذا فإن المخزون الثقافي والمعرفي للإنسان الأردني يجعله يستعمل في أيامنا هذه، الأسماء نفسها للأماكن المتعددة والمتنوعة التي تمتد جذورها في عمق التاريخ. هذا الشعب لديه بكل تأكيد ذائقة ومعرفة نستطيع أن نستفزها.

في العام 2006، أنتجنا «الفجر الجديد» الذي يبحث في التاريخ الأسطوري للأردن. وعلى المستوى التقني، دمجنا تقنية السينما في العرض المسرحي. كذلك كانت هناك مناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس جامعة

اليرموك التي قدمنا فيها «احتفالية الأرض» التي هي بمثابة إعادة إنتاج لمعركة اليرموك في الموقع نفسه على الطبيعة، حيث قدمنا العمل على مساحة 10 دونمات واستخدمنا فيه الخيول، وكذلك الآليات العسكرية الحديثة ربطاً بمعركة الكرامة.

السّجل: بماذا يتميز مسرحكم التفاعلي من حيث الفكرة وشكل العرض؟

- مادة العرض هي من السهل الممتنع التي لا يستخف الجمهور بقيمتها الفكرية والخطابية، لكنه يستقبل أدواتها بشكل سلس. دمج الأغنية في العمل يمتلك قدرة كبيرة على التواصل مع الناس. ونحن نستخدم الكورال بمشاركة مجموعة من الصبايا، كما نستخدم مادة فيلمية نعدّها نحن في الغالب، فالسينما لها سحرها وتأثيرها الكبير. ونستطيع أن نعرض في أي مكان متاح يتواجد فيه الجمهور. الحوار هو أيضاً أحد مكونات المشهد، قد يكون جزءاً من العمل نفسه، أو يتم مع الجمهور بعد العرض، ويستمر أحياناً ساعات طويلة.

السّجل: للمحافظات مكانة خاصة في اهتماماتكم، ما دلالة ذلك؟

- استئثار العاصمة بالأعمال الثقافية له مدلول سياسي أكثر من كونه اجتماعياً. وقد أدى التركيز الثقافي على العاصمة إلى إهمال الاهتمام بالتجمعات السكانية الأخرى والمناطق النائية، ونأى بها عن عملية المسرح، وهذا طال حتى مراكز المحافظات. العرض في المحافظات يوفر فرصة تثقيفية للمتلقين بالعملية المسرحية وأدواتها.

السّجل: ما أحدث أعمالكم؟

- «طقسية الشهداء» هي الأحدث، إنها ترصد قيم البطولة التي صنعها الإنسان على أرض الأردن. وتتشكل من خمس لوحات: الأردن مربع العقائد والحضارات، معركة مؤتة وشهداء آل البيت، معركة اليرموك، موسى بن نصير وفتح الأندلس، ومعركة الكرامة. إننا نعبر بهذه الطقسية من جعفر الطيار إلى شهداء هاييتي.

السّجل: ما طبيعة شراكتك مع مخلد الزيودي؟

- تعود الشراكة مع مخلد إلى العمل المشترك العام 2006، وتنفيذ مسرحية «الفجر الجديد»، ثم «احتفالية الأرض». واستمرت الشراكة.

نحن نتطلع إلى تشكيل «ثنائي» على غرار الشراكات الفنية، والأمور ميسّرة. وفي كل الأحوال، هناك تكامل في الأدوار. مخلد أستاذ في جامعة اليرموك، وهو يحمل درجة الدكتوراه في الدراما المسرحية من بريطانيا. ولذلك شكل رافعة للفريق بخبرته وسرعة بديهيته في إثراء التفكير المشترك بيننا. ■

ريجنسي پالاس

REGENCY PALACE

AMMAN

Recently Refurbished

PASSIONATE COMMITMENT TO EXCELLENCE

Tel: +962 6 5607000 – Fax: +962 6 5660013
info@theregencyhotel.com – www.theregencyhotel.com

MEMBER OF
WORLDHOTELS
DELUXE COLLECTION

«عمان مدينة الحجر والسلام»: روح المكان

ليلى سليم

لم يكن للنسخة العربية من كتاب **عمان مدينة الحجر والسلام** أن تصدر في توقيت أفضل من هذا، وقت تعلو فيه أصوات تدعو إلى تقسيم الأردنيين حسب أصولهم، وتطالب تحت شعار «الأردن للأردنيين» بنفي المواطنة عن قسم، وتثبيتها على الآخر وفق هذه الأصول.

27 شخصية «عمّانية» ينحدرون من أصول شرق أردنية، فلسطينية، شركسية، لبنانية ويمنية، اهتم كلٌ منهم بعمان على طريقته الخاصة وأسهم في نهضتها على طريقته الخاصة أيضاً، يروون في الكتاب تجاربهم في العيش فيها، ذكرياتهم عنها، أحلامهم، إنجازاتهم وخيباتهم، ليقدموا في المحصلة سبعة وعشرين وجهاً لعمان. وهي وجوه، على تنوعها والتناقض الظاهري بين بعضها وبعضها الآخر، متناغمة، إذ إن هذا التنوع هو ما يمنح المدن روحها النابضة، الثرية، المتحركة إلى الأمام.

الكتاب، وهو للفرنسية من أصل جزائري مريم عبابسة، صدر باللغة الفرنسية العام 2007، بدعم من السفارة الفرنسية في عمان، ضمن سلسلة كتب بعنوان «مدن متحركة»، وصدرت ترجمته العربية التي وُزعت مجاناً، بدعم من شركة إحياء عمان وأمانة عمان الكبرى 2010.

الفكرة الأساسية للكتاب، هي رصد الحراك الذي تعيشه المدينة في جوانب مختلفة من نشاطها، ويمكن عدّ أقسامه السبعة هي الساحات الأساسية لهذا النشاط، الذي نقل ملامحه في كل قسم أشخاص تحركوا في هذه الساحات.

في القسم الأول «مفترق طرق في منطقة الأزمات»، رصدٌ لمفارق طرق وقفت عليها عمان في إطار تحولاتها. فيقدم الباحث مصطفى الحمارنة عرضاً لتحولات عمان منذ الخمسينيات، عندما لم تكن المدينة قد شهدت بعد الظهور القوي للحركات الإسلامية، وكان التعبير السياسي للمجتمع الأردني رغم تدينه «قومياً عربياً»، تلا ذلك دخول الماركسية في أواسط الستينيات. حركة التحديث التي استمرت طيلة السبعينيات، أعاقتها أحداث مثل الثورة الإيرانية العام 1979، واجتياح لبنان العام 1982، وظهور حزب اللّه، وهي أحداث أدت إلى «فشل المشروع العربي للنهضة المعاصرة»، لأن الطروحات الإسلامية خلال الثمانينيات بدأت تحرز تقدماً على الأرض، تُوّج بفوز الإسلاميين في الانتخابات النيابية 1989.

يلفت الحمارنة إلى أن «الجوهر السياسي» للحركات السياسية التي تعاقبت على عمان من ناصرية وماركسية وإسلامية، كان القضيةَ الفلسطينية، التي ظلت «الدافع المحرك للأردنيين».

لكن عمان بعد العام 1989 لم تعد «مركزاً حضرياً»، لأن القانون الانتخابي المعتمد على الصوت الواحد جعلها غير «ممثّلة بما يكفي سياسياً».

في القسم نفسه، تروي عروب العابد التي تعمل بالتعاون مع منظمات دولية في برامج لتحسين الظروف المعيشية للاّجئين الفلسطينيين، وأجرت دراسات تتعلق باندماجهم الاقتصادي في الأردن، القصة الشخصية للجوء عائلتها التي أقامت العام 1948، في بيسان على حافة نهر الأردن، واضطرت إلى قطع النهر على الأقدام وقتَ هجوم المستوطنين على المدينة.

الكاتب إبراهيم غرايبة، العضو السابق في جماعة الإخوان المسلمين، يتحدث عن تحولاته الفكرية التي جعلته يترك الحركة التي تواجدت في الأردن منذ الثلاثينيات، وبدأت رسمياً العام 1945، عندما أدرك بعد سنوات من النشاط مع الحركة «ضرورة التمييز بين العمل السياسي والعمل الديني»، حيث يقع على العمل السياسي واجب الدفاع عن «حقوق المواطن وتأمين حرياته والدفاع عن الديمقراطية، وإن لم يكن متديناً أو مسلماً».

في «شكلٌ لمدينة»، يحكي المعماري الأشهر في الأردن جعفر طوقان، عن التحديثات التي أدخلها على نظام العمارة في الأردن، مثل البناء بالحجر على وجهه الخام غير المصقول، والمزج بين الحجر والباطون، وتشييد أبنية بالكامل بواسطة الزجاج والفولاذ.

وفي هذا القسم يتحدث المهندس رامي ضاهر عن خصوصية البداية التاريخية لعمان كـ«مدينة ملاذ»، وهي خصوصية يقول إن المستشرقين والباحثين المعاصرين لم ينتبهوا إليها، ما ادى إلى «الحطّ من مكانتها» مقارنة بمدن أخرى مثل دمشق والقاهرة، شكّلت «النموذج» لمنظّري المدن. ضاهر الذي قدمت عائلته من لبنان العام 1920، ينتقد تحوّل الفراغ العام للمدينة من صالات السينما والمسارح والمقاهي وساحات المدينة، لتصبح المراكز التجارية الكبرى هي المفردة الأساسية لهذا الفراغ.

في القسم نفسه، يشير المستثمر والناشط في مجال حماية الآثار والبيئة حازم ملحس، الذب أصبح وزيراً للبيئة، إلى ثغرة في القانون الأردني تتعلق بالمحافظة على الآثار، فالقانون الذي يوفر الحماية الرسمية فقط للمباني التي شُيدت قبل العام 1730، ترك القرى القديمة والأبينة العثمانية والمنازل التي شيدت أوائل القرن العشرين دون حماية.

هذا القصور في القانون كان الحافز لقيام ملحس مع مستثمرين آخرين بتأسيس شركة «إحياء عمان» التي قامت بشراء 40 مبنى قديماً.

في الجزء الثالث «المواطنية تحت المساءلة» يروي الناشط الحقوقي طالب السقاف جانباً من طفولته على سفح جبل القصور، الذي شيد عليه والده العام 1950 منزل العائلة، وكان جده اليمني الذي عمل طاهياً للأمير عبد اللّه بن الحسين، قد قدم إلى عمان مروراً بالحجاز مرافقاً للأمير. السقاف الذي يروي قصة تحوّله إلى ناشط في مجال حقوق الإنسان، يتحدث مطولاً عن جهل المواطنين بحقوقهم الأساسية، ويحمّل الحكومة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني مسؤولية التقصير في خلق الوعي بحقوق الإنسان.

في هذا القسم يتحدث أيضاً الكاتب الصحفي والباحث في علم الأنثروبولوجيا أحمد أبو خليل عن تجربته في إصدار أول مطبوعة في الوطن العربي متخصصة في قضايا الفقر، وينتقد خطط التطوير التي حولت وسط عمان إلى «مركز مدينة مشوه» يزداد ساكنوه فقراً، في وقت «يهرب» الأثرياء فيه إلى الأحياء الجديدة.

في الجزء الرابع «شرف النساء» تعرض مديرة مركز ميزان لحقوق الإنسان إيفا أبو حلاوة تجربة الوحدة القانونية المتنقلة التابعة للمركز، وهي سيارات تتنقل بمحامين تابعين

للمركز إلى حيث توجد «الفئات الأكثر ضعفاً» كالنساء والأحداث والفقراء والمهمشين. وتروي قصة محزنة قدم فيها المركز الدعم لأسرة طفلة في الثانية عشرة حملت من جار لها في العشرين من عمره، وتمت متابعة حالتها إلى أن وضعت طفلها، لافتة إلى أن الكثير من جرائم الشرف يمكن تفاديها إذا تحققت مؤازرة العائلة وتوفير دعم يساعد الفتاة على «تحمُّل ألمها».

يقدم قسم «شرف النساء» أيضاً ناديا الخاروف التي تعيش في جبل التاج بعمان الشرقية، وأسست العام 1981 جمعية «المرأة المنتجة التعاونية» التي ساعدت خلال ثلاثين عاماً، آلاف النساء الفقيرات اللواتي عملن في إنتاج الملابس والحقائب وغيرها، على تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية، وكانت الخاروف في ذلك الزمن مضطرة للتأكيد بشكل متواصل أمام رجال الحي أن جميع العاملين في المركز، باستثناء المحاسب، من النساء، كي يسمح هؤلاء لنسائهم بالحضور.

أما وداد قعوار المهتمة بالأزياء الشعبية، فتحكي عن هوايتها في اقتناء الحلى والأثواب التقليدية الفلسطينية والأردنية والسورية، التي بدأتها العام 1956 واستطاعت تكوين مجموعة ذاع صيتها منذ بداية السبعينيات، ونظمت لها العديد من المعارض العالمية. قعوار التي ترى أن الحفاظ على الذاكرة هو «شكل من أشكال المقاومة»، تستغرب ظاهرةً تزايدت في الثمانينيات، تتمثل في عودة الفتيات إلى الحجاب بارتداء الفتيات الملابس، وليس الأثواب التقليدية المطرزة التي تغطي الجسم بكامله هي أيضاً.

يعرض القسم الخامس «مساحات عامة جديدة» تجارب شباب حاولوا خلق أنواع من النشاط كانت في وقتها جديدة على عمان. مظهر ومدين الجزيرة افتتحا **Books@cafe**، ولم تكن الجدة في مشروعهما مقتصرة على أنه المكان الأول في عمان الذي يندمج فيه مطعم يقدم المأكولات الخفيفة مع مكتبة مع مقهى إنترنت. الجديد الذي لم تكن قد ألفته المدينة هو «التسامح» الذي أبداه المكان تجاه «المختلفين» وعلى رأسهم مثليو الجنس، ما أثار حفيظة المجتمع المحلي، وتسبب في إغلاق المكان مدة عام كامل، قبل أن يعاود نشاطه العام 2000.

في هذا القسم يعرض التشكيلي محمد أبو عزيز تجربته كمدرب للرسم في مركز حماية الطفولة في مخيم جبل النصر، حيث يتعلم الأطفال في المحيط الفقير التعبير عن أنفسهم عن طريق الرسم والموسيقى والمسرح والشعر، ويتعلمون حماية أنفسهم من العنف. بتجارب بسيطة مثل تكليفهم بكتابة أسماء جميع الأطفال في المركز يتم تشجيع الأولاد والبنات على التعارف، الأمر الذي يراه عزيز مهماً، أن هؤلاء الأطفال لا يختبرون الاختلاط في مدارسهم.

القسم السادس «المشهد المسرحي الجديد» يقدم المخرجة المسرحية سمر دودين، التي أسهمت أواخر التسعينات في تأسيس شركة للاستشارات التربوية أسمتها «تكوين»، تحولت في ما بعد إلى مبادرة لإقامة عروض مسرحية وإبداعية للشباب والأطفال، كان هدفها الرئيسي هو إتاحة الفرصة لهذه الفئة كي توسع حدود هويتها، واختبار تجارب ثقافية متعددة.

دودين تحدثت في الكتاب عن طفولتها في جبل اللويبدة، الذي كان في السبعينيات «مجتمعاً متعدد الثقافات» يتعايش فيه المسلمون والمسيحيون والدروز، الأردنيون، الفلسطينيون، الأرمن، الشركس، السوريون واللبنانيون، دون أن يثير ذلك أيّ تساؤل.

في القسم الأخير «الفن من الذاكرة إلى الانصهار» يتحدث عازف العود إيليا خوري، الذي أسس مع شقيقيه باسل وعلي فرقة موسيقية قدمت حفلتها الأولى العام 2003، عن اختلاط أنواع مختلفة من الموسيقى في نفسه، فخوري المنتمي إلى الطائفة اليونانية الأرثوذكسية، والمقيم في مجتمع مسلم، والمنفتح على العالم، امتزجت في روحه -كما يقول- موسيقى الأناشيد الكنسية بالموسيقى الصوفية بالموسيقى الغربية.

كتاب **عمان مدينة الحجر والسلام**، هو بامتياز كتاب يحمل روح عمان. ■

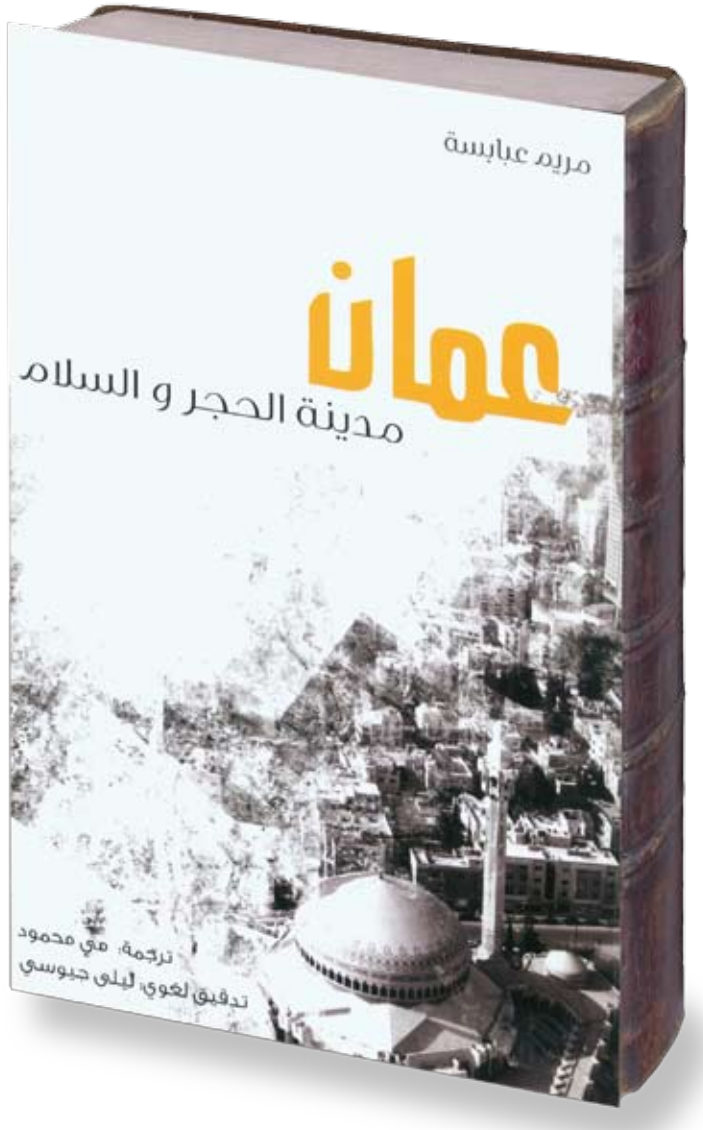

◀ **مريم عبابسة، عمان مدينة الحجر والسلام، الترجمة من الفرنسية، مي محمود، شركة إحياء عمان وأمانة عمان الكبرى، 2010، 300 صفحة**

«فوق في الهواء»: العيش في سراب يصطدم مع الواقع

محمود الزواوي

فيلم «فوق في الهواء» **Up in the Air**، هو ثالث أفلام المخرج والمنتج والممثل والكاتب السينمائي الكندي – الأميركي الشاب جاسون رايتمان، الذي لفت انتباه النقاد في فيلميه السابقين الكوميديين الساخرين المتميزين «شكراً على التدخين» 2005، و«جونو» 2007.

يستند «فوق في الهواء» إلى سيناريو من تأليف رايتمان بالتعاون مع الكاتب السينمائي شيلدون تيرنر، مبنيّ على رواية شائعة للكاتب والتر كيرن.

تدور قصة الفيلم حول موظف يعمل في مؤسسة استشارية متخصصة بتقديم خدمة فصل الموظفين العاملين في الشركات المتعاقدة معها، والذين يتم الاستغناء عن خدماتهم خلال الظروف الصعبة التي تواجهها تلك الشركات. وتستخدم الشركات خدمات هذه المؤسسة لتجنب المواقف الصعبة مع الموظفين المفصولين.

بطل الفيلم ريان بنجهام، أدى الدور الممثل جورج كلوني، متخصص في القيام بدور مسهّل ومنفّذ إنهاء خدمات هؤلاء الموظفين. وهو يعيش في حالة تنقل مستمرة بعيداً عن مقر شركته في مدينة أوماها بولاية نبراسكا، ليزور الشركات التي تستغني عن بعض موظفيها في المدن المختلفة، حيث يقابلهم في مكاتبهم وينقل إليهم الأخبار غير السارة.

أمضى بنجهام في عامه الأخير 322 يوماً في السفر الجوي «فوق في الهواء»، وهو يعيش في الطائرات والمطارات والفنادق، الأمر الذي يعدّه أكثر جوانب عمله متعة، بعيداً عن شقته الصغيرة التي أمضى فيها الجزء المتبقي الرتيب والممل من أيام العام.

هذا الرجل يعشق طبيعة عمله وما يوفره له من حرية ومن متعة السفر في الجو، حيث يتنقل بين المطارات ويصادف نساء جميلات في البارات، ويقيم معهن علاقات عابرة في فنادق قريبة، دون أن يقدم أي التزام. وهو مغرم بعمله، لأنه يعتقد أنه يقدم خدمة جيدة بطريقة مهْنية دون أن يفكر في الحالات الإنسانية المأساوية للموظفين الذين يفقدون وظائفهم ومصدر إعالة أسرهم، مغفلاً أن نجاحه في العمل يعتمد على مصائب الآخرين، وأنه كلما ازدادت الأحوال الاقتصادية سوءاً ازدادت فرص عمله نجاحاً.

إنه رجل غير مرتبط ولا يريد منزلاً أو زوجة أو أطفالاً، وليس له أي اهتمام بإقامة علاقات ثابتة أو الاحتفاظ بممتلكات، حتى إن علاقته بشقيقتيه فقدت روابط والتزامات صلة القرابة التقليدية. وهو يقترب من تحقيق هدفه الوحيد في الحياة، جمع عشرة ملايين ميل من السفر الجوي. ويمثل بنجهام نموذجاً غريباً، فهو نتاج للتكنولوجيا الحديثة والثقافة الحالية، حتى إن هدفه في الحياة يكاد يكون نقيضاً للحلم الأميركي.

تصادف حياة بنجهام امرأتان يكون لهما أكبر الأثر في حياته في نهاية المطاف. الأولى هي أليكس جوران، أدت الدور الممثلة فيرا فارميجا، التي يلتقي بها بمحض الصدفة في بار بأحد المطارات، ويجد فيها رفيقة مناسبة لأن طبيعة عملها تتطلب منها التنقل الجوي المستمر.

تتجاوب هذه المرأة مع رغباته في لقاءاتهما المستمرة، ولو أن ذلك يتم في الفنادق والمطارات، ولكن دون أن يشتمل ذلك على أي

التزامات من أيٍّ من الطرفين. ومع مرور الوقت يـزداد ارتباطه بها ويبدأ بالتفكير في إقامة علاقة دائمة معها. ويقرر فجأة أن يستقل الطائرة ويتوجه إلى المدينة التي تعيش فيها دون موعد مسبق. ولكن حين يصل إلى باب منزلها يفاجأ بأنها امرأة متزوجة وأم لعدد من الأطفال، وتقوم بصدّه على الباب ويعود أدراجه إلى حيث أتى بمزيج من الشعور بالصدمة وخيبة الأمل.

المرأة الثانية في حياة بطل القصة شابة جميلة وذكية وطموحة وحديثة التخرج في الجامعة، اسمها ناتالي كينر، أدت الـدور الممثلة آنا كيندريد، تنضم إلى المؤسسة الاستشارية التي يعمل فيها بنجهام.

وتقترح هذه الموظفة الجديدة الواثقة من نفسها على إدارة المؤسسة إجراء المقابلات مع موظفي الشركات المنوي الاستغناء عن خدماتهم عن طريق فيديو الحاسوب دون الحاجة إلى السفر لمقابلتهم وجهاً لوجه، الأمر الذي يوفر على المؤسسة نفقات السفر بالطائرة والإقامة في الفنادق.

بطبيعة الحال، فإن هذا الأسلوب الجديد في العمل يهدد الـوجـود الـذي يعول عليه بنجهام. ويقترح مديره المباشر أن يصطحب زميلته الجديدة في رحلته التالية عبر المدن الأميركية للاطلاع على طبيعة عمله على أرض الواقع.

يجد ريان في ذلك فرصة لكي يثبت لهذه الشابة الساذجة عدم جدوى أسلوبها الجديد في التعامل مع الموظفين المنوي الاستغناء عـن خدماتهم، ويكلفها بـإجـراء مقابلات فصل الموظفين وجهاً لوجه بنفسها. ومع أنها تنجح في هذه العملية، إلا أنها تكتشف أثناء ذلك قسوة هذه الممارسة ووحشيتها، فيما يكتشف أيضاً وهو يرى ردود فعل الموظفين المفصولين وتأثرهم على أرض الواقع، أن نظرته إلى الحياة تتغير تدريجياً، ويـدرك أنه يعيش حياة خاوية وخالية من أي هدف.

ولإضفاء لمسات واقعية على المقابلات مع الموظفين الذين فقدوا وظائفهم، وهي عنصر رئيس في موضوع الفيلم، وفـي مشاهد الفيلم التي صـورت مثل تلك المقابلات، عمد المخرج إلى استخدام موظفين فعليين تـم الاسـتـغـنـاء عن خدماتهم وسط الأزمة الاقتصادية، وقام المخرج بنشر إعلانات في صحف بمدينتي ديترويت وسانت لويس بحثاً عن مثل هـؤلاء الأشـخـاص بحجة الحاجة إليهم للظهور في فيلم تسجيلي يتعلق بأثر الركود الاقتصادي في حياة الناس.

وعندما تقدم هؤلاء الأشخاص للظهور في الفيلم التسجيلي طلب منهم المخرج أن يكرروا أمام الكاميرا ما قالوه عندما تم إبلاغهم بإنهاء خدماتهم في مقابلات فعلية مماثلة. ولم يستخدم المخرج سوى عدد قليل من الممثلين المحترفين في بعض المشاهد التي أجرى فيها الممثلان جورج كلوني وآنا كيندريك مثل هذه المقابلات في الفيلم.

بـدأ المخرج كتابة سيناريو «فـوق في الهواء» العام 2002، أي عندما كانت الأوضاع الاقتصادية الأميركية تشهد ازدهـاراً، بحيث كان هذا الفيلم باكورة أفلامه السينمائية. إلا أن الفرص التي أتيحت له في إخراج فيلمَي «شكراً على التدخين» 2002، و«جونو» 2007، أدت إلى تأجيل إنتاج فيلم «فوق في الهواء» حتى العام 2009.

وقد تزامن وقت عرض الفيلم مع الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة والعالم. ويرى رايتمان أن ذلك أكسب الفيلم صـلـة أقـوى بـواقـع الأحـوال الاقتصادية المتردية وتأثيرها، مما كانت عليه الحال لو أن الفيلم عُرض قبل سنوات، كما كان مخططاً له.

يجمع الفيلم بين العديد مـن عناصر الفيلم المتميز، وفي مقدمتها الإخراج المحكم للمخرج جاسون رايتمان وقوة أداء جميع ممثليه الرئيسين وبراعة السيناريو. وقد انعكس ذلـك فـي عـدد الـترشـيـحـات والجوائز التي نالها. فقد رُشح الفيلم لما مجموعه 102 جائزة سينمائية وفاز بأربع وأربعين منها. وشملت الترشيحات ستاً من جوائز الأوسكار وستاً من جوائز الكرات الذهبية. وفاز الفيلم بجائزة أفضل سيناريو في هاتين الفئتين. كما فاز الفيلم بثمان من جوائز أفضل فيلم، وبست عشرة جائزة لأفضل سيناريو. وفـاز مخرج الفيلم جاسون رايتمان بأربع جوائز لأفضل مخرج.

ويعدّ دور الممثل جورج كلوني في فيلم «فوق في الهواء»، الذي جسد فيه بحساسية مرهفة شخصيةَ الموظف المسهِّل لإبلاغ موظفي الشركات بالاستغناء عن خدماتهم بـبـرودة أعـصـاب، واحـداً مـن أقـوى أدواره السينمائية، وفاز عن هذا الدور بعشر من جوائز روابط نقاد السينما. وهذا الفيلم هو واحد من ثلاثة أفلام للممثل جورج كلوني عُرضت في العام 2009، والفيلمان الآخران هما: الكوميدي «الرجال الذين يحدّقون في الماعز»، وفيلم الدمى والـرسـوم المتحركة «مستر فوكس الرائع». وقد سبق لهذا الممثل أن فاز بجائزة الأوسكار عن دوره في فيلم «سيريانا» 2005.

عُـرض «فـوق في الهواء» في مهرجانات تورونتو الكندي، وستوكهولم السويدي، وبالم سبرنجز الأميركي، وجمع بين النجاحَين الفني والتجاري. فقد بلغت إيراداته العالمية الإجمالية على شباك التذاكر 163 مليون دولار، رغم أن تكاليف إنتاجه اقتصرت على 25 مليون دولار.

تجدر الإشارة إلى أن عنوان الفيلم باللغة الإنجليزية **Up in the Air** ، يحمل معنى مزدوجاً. فهو يعني، من ناحية، أن بطل الفيلم يقضي قسطاً كبيراً من حياته في الجو في ركوب الطائرات. ومن ناحية أخرى، فهو يحمل معنى أعمق يتعلق بأهمية إدراك الشخص لبعض العناصر الأساسية في حياته، كوجود شريك حياة له أو امتلاك منزل يحتضنه. فكل ما يحصل سيختفي في الهواء، لأن الشخص سيدرك ذات يوم أن ما عدّه مهماً سيتحول إلى هباء منثور. ■

«وتبقى فلسطين موّالي» بأنامل مروان عبادو:

«انتفاضة» موسيقية ورمية نرد صائبة

ضمن جولته الفنية في الأردن وسورية ولبنان التي حملت عنوان «وتبقى فلسطين موّالي»، أحيا الموسيقي النمساوي من أصل فلسطيني مروان عبادو حفلاً فنياً، بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين **أونروا**.

وقدم عبادو لجمهوره الذي يتنامى يوماً بعد يوم، مقطوعات وأغاني استعادت أجواء الفن الوطني الملتزم، لقيت تفاعلاً كبيراً من الجمهور الأردني الذي تعرّضت وحدته مؤخراً لهزات عنيفة في ما يخص وضع المواطنين من أصول فلسطينية على أرضه.

استهل عبادو حفله الذي نظمه مسرح البلد بمقطوعة «هزة» من أسطوانته الأخيرة «نرد»، وكانت بمثابة «انتفاضة» موسيقية تتدرج بين شدّة تعبّر عن حالة الحرب وآلاتها الهادرة، وخفوت شجن تعبيراً عن ضعف المستهدَف بهذه الآلات وترقّبه لمصيره الأسود. وقد أهدى عبادو هذه المقطوعة لغزة، تاركاً لموسيقاه أن ترجّ الراكد، وتطلق لدموع المآقي العنان.

واصل الفنان حفله الذي أقيم في 16 أيار/ مايو 2010، بأغنية «لفظ»، تبعها بمقطوعة «نرد» التي أكدت أسلوبه الذي يرتكز على الموسيقى الشرقية بمقاماتها، والدمج بين آلات موسيقية شرقية وغربية، واضعاً بصمته الخاصة التي شكلها باعتماده نمطاً من العزف لا يُعنى بالتقنية فحسْب، بل يأخذ بالبعد الذاتي وإحساس الفنان أيضاً، بما يجعل الموسيقى تقارب الارتجالية وتتفلت من القيود التقليدية والكلاسيكية في العزف.

وعن اختياره لعنوان «نرد» أوضح عبادو لجمهوره أنه كثيراً ما تمنى أن تكون للفلسطينيين رمية نرد صائبة.

ولم ينسَ عبادو أن يهدي موسيقاه للقدس، ولكل بقعة من فلسطين الحاضرة في الوجدان، وللبحر عبر أغنيته «مراكب» التي اعتمدت الدفوف، وصوت خشيش شبكات الصيادين، ناقلاً المستمعين إلى عوالم البحر ومفرداته، فكأنما العين ترى، والأذن تسمع هدير المراكب، وقد جاء اللحن أكثر جمالاً ووقعاً في النفس وتأثيراً من كلمات الأغنية، التي يقول فيها: «انطحتوا المراكب، خضخضوا الميه، تروحوا سالمين، يا نور عينيا، هيلا هيلا هيلا».

اختتم عبادو الأمسية التي خُصص ريعها لدعم الطلبة من أبناء اللاجئين الفلسطينيين وتمكينهم من مواصلة تعليمهم، بأغنيته «يا ليل» التي رددها معه الجمهور الذي ملأ مسرح الحسين الثقافي.

وكان صاحبَ عبادو في العزف: جوانا لويس من أستراليا (كمان)، بيتر روزمانيت من النمسا (إيقاعات)، ميخائيلا ليبرمان من النمسا (غيتار)، مجيك غولبيوفسكي من بولندا (كلارينيت ودودوك).

التنوع لم يقتصر في فرقة عبادو على الآلات، إذ تضم الفرقة عازفين من جنسيات متعددة، في محاولة لخلق حالة من التفاعل بين الموسيقى والثقافات الإنسانية.

عبادو مؤلف وعازف فلسطيني، وُلد في مخيم ضبية في بيروت 1967، هاجر إلى النمسا العام 1985 بهدف الدارسة، وتبلورت تجربته الموسيقية عبر ست أسطوانات: «دواير» 1996، «ابن الجنوب» 1996، «إشاعات مطر» 2000، «مراكب» 2001، «قبيلة» 2005 و«نرد» 2010.

اشتمل عدد من أسطوانات عبادو على مقطوعات صامتة محمّلة بطاقة تعبيرية كبيرة، بالإضافة إلى أغانٍ عن فلسطين المحتلة، وعن عادات أهلها وتقاليدهم التي يتوارثونها جيلاً بعد جيل، سواء من ظلوا داخل فلسطين أو من هُجّروا في الشتات. ■

موسم الربيع المسرحي:

إعادة ثقة الجمهور بأبي الفنون

في خطوة تهدف إلى الارتقاء بالحراك المسرحي، وتفعيل دوره في المجتمع، بادرت وزارة الثقافة إلى اختزال مهرجاناتها المسرحية التي كانت تتزايد أعدادها عاماً بعد آخر، بمهرجان مسرحي دولي هو «مهرجان المسرح الأردني» الذي يتضمن عروضاً للفئات العمرية المختلفة، إلى جانب إطلاق مواسم مسرحية تقدم عروضها على مدار فصول العام، في محافظات المملكة، بما يسهم في توزيع مخصصات التنمية الثقافية على الجميع.

من المهرجانات التي طوت «الثقافة» صفحتها: مهرجان مسرح الطفل، مهرجان مسرح الشباب، مهرجان أيام عمان المسرحية، مهرجان المسرح الحر، مهرجان مسرح الجامعات ومهرجان طقوس المسرحي.

دشن مشروع المواسم المسرحية بـ«موسم الربيع المسرحي»، الذي عُقد بالتعاون مع نقابة الفنانين الأردنيين وأمانة عمان الكبرى خلال الفترة 13 – 24 أيار/مايو 2010. وكان مدير مديرية المسرح والفنون مدير الموسم المسرحي المخرج حكيم حرب، أكد عبر كلمته التي ألقاها في حفل الافتتاح، الدور الطليعي للمسرح في الارتقاء بذائقة الجمهور وتعزيز القيم الجمالية لديهم، حالماً أن تتحول مديريته في جبل اللويبدة إلى «ملتقى دائم للفنانين والمبدعين»،وأن يصار إلى إيجاد فرقة وطنية للمسرح ينطوي تحت مظلتها المسرحيون الأردنيون، مضيفاً: «نحلم بترميم دور السينما القديمة وسط البلد وتحويلها إلى مسارح»، ومؤكداً: «سنبقى قابضين على جمر المسرح والإبداع حتى يتحول حلمنا إلى واقع».

نقيب الفنانين حسين الخطيب، دعا في كلمته إلى دعم المسرح من المؤسسات الرسمية والخاصة، وهو ما سيفضي كما يرى إلى «تنمية العلاقة ما بين الجمهور والمسرح وفق آليات علمية».

اشتمل موسم الربيع في دورته الأولى، عروضاً لمسرحيات تم اعتمادها من اللجنة الاستشارية العليا للموسم المسرحي ولمهرجان المسرح الأردني، التي تشكلت في مطلع العام 2010 برئاسة أمين عام وزارة الثقافة جريس سماوي، وعضوية: نقيب الفنانين حسين الخطيب، حاتم السيد، محمد العبادي، مندوبة أمانة عمان شيما التل، سوسن دروزة، مفلح العدوان وحكيم حرب، وقد اعتمدت اللجنة في تقييم العروض المقدمة لها شروطاً ومعايير، أبرزها أن يكون المخرج أكاديمياً، وعضواً في نقابة الفنانين الأردنيين، وله مجموعة من الأعمال المسرحية المعترف بها على مستوى الاحتراف.

من ضمن العروض المشاركة، قُدمت مسرحية «وحيدان في الانتظار» من إخراج محمد بني هاني، وناقشت المسرحية عبر توظيفها الفيديو والمواد الفيلمية المسجلة والطقوس الفانتازية، حالة التشظي التي يعاني منها إنسان العصر، وشعوره بالوحدة والاغتراب والخوف، وفقدان ثقته حتى في المقربين منه.

وفي إطار ثيمة التخبط وحالة الضياع التي تعاني منها الذات، قُدمت أيضاً مسرحية «رحلة حنظلة» التي كتبها الراحل الكبير سعد اللّه ونوس، وأخرجها فراس الريموني، وسلطت الضوء على سياسات الاضطهاد وتكميم الأصوات ووأد حرية الرأي والتعبير، من خلال رصدها ليوميات إنسان عربي، يسعى لمواصلة حياته والبحث عن قوت يومه بشكل اعتيادي، غير أنه، ورغم التزامه «المشي جنب الحيط» إلا أنه لا يسلم من سطوة السلطة السياسية والاجتماعية والثقافية.

كذلك عاينت مسرحية «جمهورية الموز» من إخراج إياد الشطناوي، وبأسلوب السخرية السوداء، علاقة السلطة بالفساد والانحلال، وزيف ما تدعيه من ديمقراطية وشفافية. يتضح ذلك من عنوان المسرحية الذي يحيل إلى المصطلح الذي أطلقه الكاتب الأميركي أو. هنري على الحكومات الدكتاتورية التي كانت مسيطرة على أميركا الوسطى، والتي كان لا تمانع من بناء مستعمرات زراعية على أرضها مقابل المال.

إلى جانب ذلك عُرضت المسرحيات: «حلم» من تأليف سمير الخوالدة وإخراجه، «تيري لي لم» من تأليف عزيز نسين وإخراج عصمت فاروق، «الرسالة» تأليف شايش النعيمي وإخراج محمد خير الرفاعي، ومسرحية الدمى للأطفال «كوكب الألوان» من تأليف خالد الطريفي وإخراج صلاح حوراني، واستعراض لمسرح دمى الأطفال وفرقة المرح العالمية من إخراج سعادة سلامة.

ويبدو من الإقبال على العروض التي تميزت بارتفاع سويتها الإبداعية، أن اللجنة نجحت في إحياء دور المسرح وإعادة ثقة الجمهور به، بخاصة وأن العروض استهدفت الكبار والشبان والأطفال في وقت واحد. ■

لمى حوراني و10 سنوات في تصميم المجوهرات

احتفاء الحليّ بتنوع الحضارات

احتفت مصممة المجوهرات والحلي لمى حوراني في 18 أيار/مايو 2010، بمرور عقد على مسيرتها الإبداعية المتجددة في هذا المجال، عبر إطلاقها مجموعة من الحلي المستوحاة من رحلاتها عبر بلدان العالم، واطّلاعها على حضارات وثقافات متنوعة.

المجموعة المعروضة على جاليري رؤى، تشتمل على سبع مجموعات، حملت الأولى اسم «ماساي»، وهي قبيلة إفريقية ديدنها الترحال ما بين كينيا وتنزانيا، ومن تقاليدها المتوارثة الاحتفاء بالحلي التي يرتديها الرجال والنساء على حد سواء، وفيها ركزت حوراني على النقوش والأشكال التي تستعيد فكرة التعاويذ التي منها ما يحقق الثروة والسعادة، ومنها ما يقي الإنسان من الشرور.

وحملت المجموعة الثانية اسم «العشرية الأولى»، متضمنة قطعاً مهداة إلى محبي ومقتني تصميمات حوراني التي أنجزتها خلال مسيرتها، وفيها يتلمس المشاهد أسلوب الفنانة وبصمتها الخاصة التي تميزت بدمجها للأحجار الكريمة وغير الكريمة مع الرموز والأشكال المستوحاة من الحضارات والنقوش التي اكتشفت على جدران الكهوف.

إلى جانب ذلك عرضت حوراني مجموعة «الثلاثة كواحد» ثلاثية الأبعاد، التي ترمز إلى روح الأخوّة والصداقة والتعاون بين الشقيقات، وقد أهدتها لشقيقتيها ريم وفرح. كما قدمت مجموعة «مصممة حسب الطلب» **Tailored**، وتتكون من قطع دائرية وبكرات يمكن فكّها وإعادة تركيبها وفق ذوق مقتنيها، وتتميز بتداخل الفضّي والذهبي.

وباعتمادها تقنية أكسدة المعدن من الفضة والذهب، أنجزت حوراني مجموعتها الخامسة «مفاتيح» التي استوحت تصميمها من أشكال المفتاح ودلالاته التي تحيل إلى الفرج والحرية واستعادة البيت الذي صادره المستعمِر.. بعض القطع في هذه المجموعة قاربَ شكل المفتاح القديم ذي المسنّنات البارزة، وبعضها مستمد من شكل المفتاح الحديث رقيق المسننات، ومنها أيضاً ما دَمج بين شكل المفتاح قديماً وحديثاً، مع التركيز على المقبض الدائري وفتحة القفل، وجميع هذه التصاميم معتّقة بفعل الأكسدة.

ومن شكل الأوسمة العسكرية، استوحت حوراني تصاميم مجموعة «القلادات» التي اشتملت على شبر مطرز، ومُوشّى بالرموز والأحجار الكريمة. أما مجموعة «جرافيتي» فتضم حلياً مستمدة من رسوم سياسية أو فطرية تزين جدران البيوت والشوارع في عدد من المدن التي زارتها الفنانة، من مثل: نيويورك، ميلانو، لندن وبرشلونة.

ويحفل سجل حوراني بالنجاحات، حيث اقتنت أعمالها متاحف عالمية من مثل: المتحف الأميركي للتاريخ الطبيعي، متحف الفن الحديث في سنسناتي بالولايات المتحدة، متحف الحضارات الإنسانية في أتاوا بكندا، ومتحف هناو المتخصص بالمجوهرات في ألمانيا الاتحادية.

وما بين إقامتها للمعرض الأول لتصاميمها في مؤسسة نهر الأردن 2000، إلى آخر معارضها الذي أقيم في ميلانو 2009، حققت حوراني ما يزيد على ثلاثين معرضاً في الأردن، فيما توزعت البقية ما بين مدن المنطقة: حلب، دمشق، الكويت، القاهرة، البحرين، بيروت ودبي، إضافة إلى عروض في جاليرهات ومتاحف وتظاهرات عالمية.

تخرجت حوراني في كلية الفنون الجميلة - جامعة اليرموك في العام 2000، وحصلت على دبلومات عدة في الحجارة الكريمة وتصميم المجوهرات من إيطاليا، وتابعت دراستها في معهد **مارانغوني** بميلانو، حيث تخصصت في تصميم المنتجات الصناعية. ■

«همس الحرير»:

أزياء بنكهة الصيف

في عرضها «همس الحرير»، تعيد مصممة الأزياء مي باط اكتشاف أسرار نعومة الحرير وشفافيته عبر تصاميم تناسب موسم الصيف بألوان متعددة وموديلات متنوعة من حيث التطريز والخطوط والأقمشة ذات الملمس الناعم الذي يوصف في التعبير المجازي عن رقته وانسيابيته بأنه كـ«الحرير».

العرض الذي أقامته لجنة سيدات المحبة التابعة لمطرانية الروم الأرثوذكس، في فندق **فورسيزن**، 25 نيسان/إبريل 2010، اشتمل على أثواب تميزت باللمسة الشرقيّة المترفة في التصميمات المستوحاة من أجواء التراث وروح الشرق وسحره، بخاصة تلك التي استلهمت جماليات الخط العربي مظهرةً رشاقة الحرف وانسيابيته فوق القطعة ليشكل منظراً فنياً بديعاً، مطرّزاً بخيوط الحرير حيناً أو بالشكّ اليدوي حيناً آخر.

في عدد من الأثواب، بدا أن ثمة اعتماداً على الزخرفة الإسلامية وفق ألوان تناسب أرضية القطعة، وتنسجم مع ما يجاورها من ألوان أخرى، أو قد تتداخل الألوان معاً وفق رؤية فنية قوامها التناغم.

لم يقتصر التطريز على الأثواب حسب، بل أدخلته باط في عدد من القطع التي تناسب السيدة العصرية من القمصان الناعمة، والبناطيل والجاكيتات وحتى فساتين السهرة. وجميعها تعتمد على خامات النجف والحرير والشيفون والجورجيت وغيرها من أقمشة تحتاج لكثير من الدقة والحرفيّة في التطريز عليها، كما اعتمدت قُطَباً متنوعة في تنفيذ التطريز من أغباني وتحريريّ ونول وماكنة.

قدمت العارضات نخبة من التصاميم التي تميزت بشك الخرز اليدوي، وكان للتول النصيب الأكبر من خامات الأقمشة، فمنه قدمت باط الجاكيتات الشفافة والقمصات الواسعة، كذلك أدخلت أكثر من نوع من القماش ضمن التصميم الواحد، مع طيف كبير من الألوان التي تناسب الأذواق المختلفة، فمن الأبيض الطويل المميز بشك الخرز على منطقة الصدر بما يقارب شكل المثلث، إلى الأحمر الناري المطرز بألوان غامقة، والبني متدرج الألوان ومتداخلها، إلى الكحلي بأكمام الشيفون مع تطريز فضي يلف محيط الخصر واليدين.

وإلى جانب الأثواب، قدمت باط مجموعة من العبايات التي تم الاشتغال فيها على قَصّات الأكمام الواسعة والمفتوحة، أو اعتماد شكل أجنحة الفراشة مع تحديد لمحيط الخصر بإكسسوارات بسيطة وناعمة.

سمات الصيف ظهرت بوضوح في هذا العرض، وزادت من أنوثة التصاميم ورقتها تلك الإكسسوارات التي نفذتها باط، من الأحزمة والعقود والتعليقات التي جاءت متوائمة مع لون التصميم وشكله، كما تميز مكياج العارضات من تنفيذ محمد الكسواني بالبساطة التي عكستها أيضاً تسريحات الشعر المنسدل على الكتفين من عمل **Gold & Ash**.

نظمت العرض وكالة لانا بشارات على أنغام الموسيقى العربية القديمة، التي نفذها خالد بيساني من **ميوزك بوكس** وفق توزيع موسيقي حديث. ■

البشير توقّع «محطات في رحلتي مع الحياة»

مسيرة من الإنجاز والتحدّي

وقّعت هيفاء البشير كتابها **محطات في رحلتي مع الحياة**، الذي قدّمه ناصر الدين الأسد، مستعرضةً شذرات من سيرتها التي تتقاطع أجزاء منها مع سيرة البلاد، وحركة التطور التي شهدتها عمّان ورصدتها عيون من عاشوا فيها وعايشوها.

خلال حفل التوقيع الذي أقيم بمكتبة سليمان الموسى المتخصصة في مركز الحسين الثقافي، برعاية رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري، وحضور نائب أمين عمان عامر البشير، وصفت البشير كتابها بـ«مجموعة أوراق غير منتظمة، غير أنها تضيء بمجموعها حقبة من الماضي الذي يمتد للحاضر»، وأضافت: «هي رصد لجهاد فيه كثيرٌ من التحدي، ومساحة من الإنجاز. تجربة صادفت معيقات وتحديات وصعوبات، لكن حصيلة نتائجها مقبولة».

البشير التي نالت جائزة الأسرة المثالية من حاكم دبي العام 2006، أكدت في كلمتها خلال الحفل الذي أقيم بالتعاون مع دائرة البرامج الثقافية في أمانة عمان الكبرى، قناعتها الراسخة بأهمية دور المرأة في مجالات الحياة المختلفة، وفي طليعتها دورها الأسري، لافتةً إلى أن ما يجده القارئ بين سطور كتابها، هو «سيرة امرأة استجابت لاحتياجات الأسرة من جانب، والوطن من جانب آخر»، بدءاً من طفولة لم تنفصل فيها المعاناة الأسرية عن معاناة الشعب الفلسطيني، ثم فقدان شريك الحياة محمد البشير العام 1977، الذي تصفه البشير بـ«الزوج والمعلّم».

وفي مجال العمل التطوعي، يُحسب للبشير، التي حازت جائزة الملك الحسين الأولى للتميز العلمي 1983، وجائزة الملكة نور لرائدات العمل النسائي 1995، مساهمتها في صياغة أهداف «الاتحاد النسائي الأردني العام»، وبلورة وجوده على الساحتين المحلية والعربية، حيث كانت مقررة اللجنة التأسيسية فيه، ورئيسته الأولى، وأمينة مساعدة لشؤون الإعلام في الاتحاد النسائي العربي. وخلال ذلك أظهرت اهتماماً بقضايا المجتمع المدني بعامة، وقضايا المرأة والطفل بشكل خاص.

البشير التي تشغل منصب رئيسة لجنة التنسيق للجمعيات التي ترأسها الملكة رانيا العبد اللّه، أسست أيضاً جمعية «الأسرّة البيضاء»، المشروع الريادي الذي صار مركزاً يوفر الاستقرار والراحة والخدمات الصحية لكبار السن، كما أنشأت «دار الضيافة للمسنين»، التي قامت على غرار الدور المثيلة في بريطانيا وهولندا، وأسهمت في حل مشاكل اجتماعية للمتوحّدين، وصحية لغير القادرين على خدمة أنفسهم.

الحفل الذي أقيم في 9 أيار/مايو 2010 تحدثت فيه الناقدة رفقة دودين، وقالت: «بعد أن نستعرض محطات البشير وأوراقها، سنجد أنفسنا أمام مذكرات نحن في أمسّ الحاجة إليها لتوثيق ذاكرة هذا الوطن الذي انبنى بعرَق التضحيات الجسام، باحثين عن سرّه فينا، وعن سرّنا فيه».

واستعرضت دودين في الحفل الذي أدارته مسؤولة النشاطات الثقافية في الأمانة شيما التل، الكتاب، بخاصة ما جاء فيه عن بيوت العائلات العريقة، وسيرة حياة أسرة البشير التي وجدت نفسها أمام مهمات جليلة بعد رحيل الأب، فتصدّت لها بمساندة الأهل والأبناء الذين وصلوا إلى مواقع متقدمة في صنع القرار في البلاد. ■

عُرض ضمن «زخارف حركية»

«قهوة»: بحث الإنسان عن ذاته

كومة من الفناجين بدت كأنما أصابها زلزال طفيف، فأخذت ترتطم بعضها ببعض، فيما العيون مشدودة الانتباه لمعرفة كُنْه المدفون تحتها الذي بدأت تتشكّل ملامحه بالتدريج.

ومن بين ركام الفناجين البيضاء، ظهرت كومة بشرية بلون الـ«قهوة»، عنوان العرض، وتحركت ببطء وبتململ فوق الفناجين الزجاجية، وكأن الجسد يتقمص حالة القهوة السائلة عبر انثناءاته والتواءاته، وحتى في سكناته أيضاً.

يخرج الجسد البنّي من إسار الفناجين التي كانت تقيده، ويتحرك على إيقاع موسيقى هادئة، مواصلاً زحفه على خشبة مسرح الحسين الثقافي الذي احتضن العرض، 4 أيار/مايو 2010.

وإذ يعود الجسد مرة أخرى لطوق الفناجين، فإنه يعتلي الطاولة ويبدأ حركةً عكس عقارب الساعة تدل على التخبط والتوهان، وتجسّد لحظة بحث الإنسان عن ذاته، ثم يخيم السواد على الصالة وقد انتقلت حالة الترقب والخوف من المؤدي التونسي حفيظ ضو إلى الجمهور الذي تركزت أنظاره على الخشبة بحثاً عن بصيص ضوء، لتعاد الإضاءة تدريجياً للمكان.

وفي هذه المرة يقف الجسد على قدميه ويرفع رأسه باتجاه الصوت الذي لم يكن سوى صوت محمود درويش يقرأ من قصيدته «مقهى وأنت مع الجريدة»:

«مقهى
وأنت مع الجريدة جالس لا
لست وحدك. نصف كأسك فارغ
والشمس تملأ نصفها الثاني
ومن خلف الزجاج ترى المشاة
المسرعين ولا تُرى،
إحدى صفات الغيب تلك: ترى ولكن
لا تُرى،
كم أنت حر أيها المنسي في
المقهى!
فلا أحدٌ يرى أثر الكمنجة فيك،
لا أحدٌ يحملقُ في حضورك أو غيابك».

فور انتهاء كلمات درويش، يبدأ جسد ضو بالاهتزاز محيلاً إلى حالة مواجهة حادة مع الذات، بحثاً عن الخلاص، وتتعالى مع هذه الاهتزازات موسيقى إلكترونية تقوم على دقات أشبه بنبضات القلب الواجف، كما تتحرك اليدان بسرعة كبيرة بحيث تبدو لكل واحدة منها ظلال متعددة،وكلما تصاعدت حدة الموسيقى نحو الخفوت ويستكين الجسد، بما يشير إلى حالة من التصالح مع الذات، ليعاود الجسد حركته بالتقاط فناجين القهوة وترتيبها على الخشبة مردداً أسماء أصحابها، فيما صوت صفارات القطارات والبواخر، وموسيقى الإعلان عن الرحلات في المطارات، تتعالى في الفضاء، ويظل ضو معها يردد أسماء من مروا وغابوا، مرتّباً الفناجين زمراً على المسرح بانتقاء شديد، وكأنما يعرف الأشخاص من فناجين قهوتهم لا العكس. يتردد في الأرجاء صوت هؤلاء الأشخاص، لكن المشاهد يشعر أن صوتهم يتردد في ذهن الشخصية التي يتقمصها ضو محتضناً رأسه بيديه ألماً.

ينتهي العرض بتضاؤل الأصوات المتداخلة في رأس الفنان، مع تصاعد موسيقى فرحة وكأنما أعيد للذات تآلفها مع نفسها.

ضو أوضح لـ**السجل** أن اختيار عنوان «قهوة» للعرض، جاء لأن «القهوة ترتبط بشكل كبير بإيقاع حياتنا»، مضيفاً: «نحن نشرب فنجان القهوة في الصباح، ونتحدث عن أحلامنا ليلة أمس، وفي الوقت نفسه نخطط للقادم من يومنا».

ولفت ضو إلى استثمار العرض مفردة القهوة التي تنبه لها سابقاً درويش، وحاكَ منها قصيدة تعبّر عن قضايا إنسانية عميقة، متسائلاً: «هل يخطر ببال أحد منا بينما هو يشرب القهوة مرة المذاق، ما يبذله الناس من جهد لاستخراج هذا السائل، أو الاكتشافات البشرية التي أدت إليها، وكم هي المعاناة التي بُذلت للحصول على فنجان قهوة. كذلك في الرقص؛ هناك مقاومة مستمرة لجميع أشكال الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية».

هذا العرض التونسي صممته الفنانة وراقصة البالية عائشة مبارك، وقدّم ضمن الدورة الرابعة لمهرجان عمان الدولي للرقص «زخارف حركية» الذي تديره فنياً دينا أبو حمدان وتدعمه مؤسسات رسمية وخاصة من مثل: أمانة عمان الكبرى، وزارة الثقافة، مركز هيا الثقافي، المورد الثقافي والمركز البريطاني، بمشاركة فرق من: الأردن، لبنان، الجزائر، تونس، إسبانيا، بريطانيا، أميركا، هولندا، ألمانيا، بلجيكا، كما تضمن إقامات فنية

ا لمو سيقى تصاعدت معها حركات الجسد المنتفض. تتجه

عرض أزياء للأطفال:

ألوان الفرح

تـزَيَّـن شاطئ البحر الميت بما يقارب خمسين طفلاً ارتدوا أزياء من **Bhs** لمجموعة صيف 2010، تألقت بألوانها المفرحة وقَصّاتها المريحة التي تناسب الطفل دائم الحركة واللعب، بخاصة في فصل الصيف.

تشكيلة جديدة من الألوان اقترحها العرض الذي افتُتح برعاية الأميرة رحمة بنت الحسن، كـالأسـود مـع الأحـمـر والكحلي، والـزهـري والفوشي، والبنفسجي والأصفر، مع رسومات رقيقة من الأزهـار والخطوط والتشكيلات الهندسية لفساتين البنات، والرمادي والبيج والزيتي والبني المائل إلى الأحمر، مع رسومات لألعاب وأشكال كرتونية محببة للأولاد من مثل **سبايدرمان** و**ميكي ماوس**، إضافة لأشكال تعبّر عن أجواء البحر كالأسماك وحورية البحر..

تميزت أزياء العرض الذي أقيم في منتجع **هوليدي إن** بالبحر الميت، بالراحة والعملية، ونجحت في جذب اهتمام الأطفال، بخاصة **التي شيرتات** القطنية المختارة بفن وذوق رفيع والمتناسقة مع القبّعات والنظارات الشمسية، والبلوزات الطويلة المنقّطة مع البنطلونات الضيقة والقصيرة للبنات، والمتناسقة مع الأحذية وحقائب اليد الصغيرة، وأطواق الشَّعر متعددة الأشكال والألوان والنقوش.

كان العرض افتُتح بسلسلة من الألعاب والنشاطات قدمتها الفرقة الأجنبية «العائلة الدولية لخدمة المجتمع»، وأضفت على الأجواء بهجةً عبر باقة من الألعاب والفقرات المتنوعة، رسمت بها البسمة على وجـوه الكبار قبل الصغار. ليبدأ بعدها دخـول الأطفال الذين أشرفت على تدريبهم وكالة لانـا بشارات للأزياء، وركـزت على إظهار «بـراءة الأطفال وعفويتهم في الأداء» بحسب ما أوضحت بشارات لـ**السجل**، فمنهم من أخذ يحكّ رأسه من تحت القبعة فتسقط على الأرض، ومنهم من «تزحلق» عن خشبة المسرح، ومنهم من نسي تماماً الخطوات المدروسة لعارض الأزياء ليبتدع خطواته الطريفة.

نُفذت الموسيقى الخاصة بالعرض التي اتـسـمـت ببساطتها وجماليتها من **Music Box** بـإشـراف خالد بيساني.

قـــاربـــت بـعـض الأزياء ما يُقدَّم للكبار، لكنها كـانـت مصنّعة بـتـصـمـيـمـات تناسب عمر الطفولة، وخامات قطنية ناعمة تحمي الـجـسـد مـن الـتـعـرُّق والتحسُّس.

وكـــمـــا أوضـــحـــت بشارات، فإن مصمم أزياء الأطفال «يحتاج إلـى مجهود أكبر لينفذ تصاميم للأطفال بالمقارنة بأزياء الكبار، فعليه مراعاة أن تدخل تصاميمه قلوب الأطفال فيحبّوها، لأن الإنسان البالغ قد يرتدي ما لا ينال إعجابه بالضرورة إن لبّى حاجته العملية، أما الطفل فلا يرتدي سوى ما يحبه»، ويضيف: «يميل الطفل للألوان الفاتحة، وهو ما يستدعي اختيار خامات مريحة، وألوان لا تفقد زهوها بعد عملية الغسيل».

العرض الذي استمر زهاء ساعة من الزمن، أكد أهمية تنظيم مثل هذه العروض التي تنمّي لدى الطفل الذوق والأناقة. ■

كرنفال الاستقلال في متحف الأطفال:

تنمية الإحساس بالمواطنة

للعام الثالث على التوالي، نظم متحف الأطفال كرنفالاً احتفالياً بمناسبة عيد الاستقلال، حضره جمهور كبير من العائلات التي بات هذا الحدث يمثّل لها تقليداً اجتماعياً سنوياً، يحمل الجديد، وينمّي لدى الطفل إحساسه بالمواطنة والانتماء، بخاصة أن العديد من الأطفال يشتركون في تحضير فعالياته، ويقترحونها عبر ورش فنية خاصة لصناعة الأقنعة يعقدها المتحف استعداداً للاحتفال.

الأقنعة التي تمثل أيقونات ترمز للاستقلال، هي أول ما بدأ به الأطفال احتفالهم، قبل أن يتوجهوا لحديقة المتحف، ليكونوا بعدها على موعد مع لقاء شخصيات كرنفالية تجسّد رموزاً وطنية، بمشاركة فرق موسيقية محلية متنوعة، وفرق استعراضية راقصة من مثل: الفرقة الوطنية من وزارة الثقافة، فرقة العقبة البحرية، وفرقة البروز للرقص الشركسي، إلى جانب البهلوانيين الذين تفاعل معهم الأطفال متابعين حركاتهم الرشيقة وخفيفة الظل.

بالتزامن مع دخول الفرق المشاركة في الكرنفال، سردت المخرجة سمر دودين حركة التطورات التي عاشتها البلاد، واستعرضت الحضارات التي تعاقبت على أرضها، ضمن قصة تربط الماضي بالحاضر، اللذين لا ينفصلان بعضهما عن بعض.

وقد عزّز هذا السرد وعمّق مفاهيمه ودلالته عند الأطفال، مجسمات ضخمة تمثل أهم المعالم التاريخية والحضارية في البلاد، وأخرى ترتدي الزي التقليدي الذي يشي بالتنوع الثقافي.

طيف واسع من الألعاب الشعبية كان بانتظار الجمهور، إضافة إلى أجنحة لعرض الأشغال اليدوية والحرفية، شارك فيها حرْفيون وجمعيات ومؤسسات من مثل الجمعية الملكية لحماية الطبيعة التي عرضت ألعاباً بيئية للأطفال. كذلك فتح الكرنفال الباب أمام الأطفال للمشاركة في مسابقات الخيول البلاستيكية، ومشاهدة عروض مسرحية متنوعة.

ختام الحفل كان مسيرةً شاركت فيها شخصيات الكرنفال والفِرَق المشاركة إلى جانب الحضور.

بحسب إدارة متحف الأطفال، فإن «كرنفال الاستقلال» يعدّ إحدى فعاليات برنامج الأعياد في المتحف وأكبرها، ويتميز باستخدام عناصر جديدة ومبدعة، تقوم بمفاجأة الزوار، ودعوتهم لإعادة اكتشاف تراث الأردن وثقافته.

متحف الأطفال، أول مؤسسة تعليمية تفاعلية من نوعها في الأردن، توفر مساحة للتعلم من خلال اللعب، وتشجع الأطفال على التعلم بأسلوب تطبيقي وممتع. ومنذ افتتاحه العام 2007 قدم المتحف برامج وفعاليات مختلفة للأطفال، إضافة إلى عرض زهاء 150 عملاً فنياً بشكل دائم في قاعات المتحف ومرافقه. ■

لأنك جزء من التراث... إنتـــمي

امنية
إنتــمي

مشروع قانون للأحوال الشخصية:

طريق الألف ميل

دلال سلامة

البند الذي يسمح بزواج القصّر ممن أتموا الخامسة عشرة، كان واحداً من أكثر البنود إثارة للجدل في النقاش الذي دار حول مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد، رغم تأكيد دائرة قاضي القضاة أنه سيكون «محكوماً بضوابط».

المسودة أصدرتها الدائرة في نيسان/أبريل 2010، كبديل مقترح لقانون الأحوال الشخصية النافذ منذ العام 1976، وهو قانون كان قد حدد سن زواج الأنثى بـ15 عاماً، و16 عاماً للذكر، وعدّل العام 2001 بقانون مؤقت رفع سن الزواج للطرفين إلى 18 عاماً، لكنه سمح بتزويج من أتم الخامسة عشرة «إذا كان في زواجه مصلحة تحدد أسسها بمقتضى تعليمات يصدرها قاضي القضاة لهذه الغاية».

هذه التعليمات كما يقول القاضي في الدائرة أشرف العمري، ألزمت القاضي المعني بعقد الزواج بالتحقق من موافقة ولي الأمر، والقدرة المالية لطالب الزواج، لكنها لم تحدد ماهية «المصلحة» وتركتها لتقديره.

وفق أرقام دائرة قاضي القضاة، فإن هناك 9014 حالة زواج لقاصر العام 2008، مقابل 5349 حالة العام 2009، والتدقيق في نوعية الاستثناءات التي يكشف عنها العمري تؤكد الحاجة الماسة إلى استحداث آلية أكثر ضبطاً لهذه الاستثناءات. فإضافة إلى حالات العلاقات «غير الشرعية»، هناك حالات الفتيات الفقيرات اللواتي لا يكون لهن معيل، أو اليتيمات اللواتي بلا مأوى، والفتيات المعنفات في أسرهن، وهي حالات كما يقول العمري «لا يكون فيها أمام الفتيات سوى خيارين: الذهاب إلى دار للرعاية الاجتماعية، أو الزواج».

الطرح السابق يثير التساؤل، ذلك أن تقديم الرعاية للفقراء واليتامى والمعنّفين من القصّر، واجب مؤسسات الدولة في الأساس، ويجب أن لا يتم، بأي حال، اختزال مؤسسة الزواج لتصبح مأوى يقدم الطعام والحماية، والمؤلم أن يتمّ ذلك في مرحلة عمرية لا تكون فيها الفتاة ممتلكة لإرادتها، وبدلاً من توفير رعاية توصل

الفتاة إلى سن الرشد بحد أدنى من الوعي الذي يؤهلها لأن تختار طريقها في الحياة، تصادَر منها حياتها قبل أن تبدأ لقاء مأوى.

هذا التوجه نحو الإبقاء على زواج القصّر هاجمه إعلاميون وناشطون في مجال حقوق الإنسان. إذ وصفه رئيس تحرير صحيفة **الغد** موسى برهومة، في مقالة له، بأنه «اغتصاب القاصرات بشكل شرعي»، وتساءل أستاذ علم الاجتماع في جامعة مؤتة حسين محادين، في تصريح لـ**السجل** عن «النضج والمهارات الحياتية التي يمكن لطفل في الخامسة عشرة من عمره أن يكون قد اكتسبها وتجعله مؤهلاً لإدارة مؤسسة كالزواج».

يبدو مثيراً لليأس، ونحن في القرن الواحد والعشرين، أن تُطرح مسألة كتزويج الأطفال للنقاش، وأن ينقسم الناس حولها

المفارقة هنا أن مشروع القانون نفسه حدد سن الرشد بثمانية عشرة عاماً، ونص في المادة 205 على أن من أتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة بأنه «ناقص أهلية»، وعلى وليه أو وصيه تولي شؤونه. ويبدو غير مفهوم هنا كيف يقرّ موضع في القانون بأن شخصاً ما ناقص أهلية وبحاجة لمن يتولى شؤونه، ثم يُسمح في موضع آخر من القانون نفسه بزواجه.

المفارقة الثانية أنه بعد أسبوعين من صدور مسودة القانون، صدر تعديل على قانون العقوبات الأردني، تم بموجبه تشديد العقوبة على من أقام علاقة جنسية مع قاصر، وبعد أن كان القانون القديم يكتفي بتشديد العقوبة على «مواقعة» من لم يتم الخامسة عشرة من عمره، أقر التعديل تشديد العقوبة حتى سن الثامنة عشرة.

ما يثير التساؤل هنا، هو الحكمة من توسيع هامش الحماية المقدمة للقاصر في قانون العقوبات، وفي المقابل تضييقها عليه في بند التزويج في مشروع قانون الأحوال الشخصية، مع الأخذ في الحسبان أن القاصر هنا هو في الغالب الأعم أنثى. ووفق العمري، فإن حالات تزويج القصر الذكور «نادرة جداً، وغالباً لا تتم الموافقة عليها من دائرة قاضي القضاة».

فهل هدفُ المشرّع في هذه المسألة حمايةُ القاصر، أم حماية النظام والمواضعات الاجتماعية؟ ذلك أنه في الحالين هناك علاقة جنسية مع طفلة، لكن العلاقة التي تتم خارج المظلة الاجتماعية تعامَل كجريمة، أما العلاقة التي تتم داخل إطار الوصاية فإنها تحظى بحماية قانونية.

هناك ما يشبه ذلك في القانون الذي يُنزل العقوبة بمن ارتكب جريمة اغتصاب امرأة، لكنه لا يتعامل مع الاغتصاب كجريمة إن كانت هذه المرأة زوجته، فهناك في الحالين امرأة تعرضت للانتهاك، لكن القانون في هذه الحالة بالتحديد لا يقدم الحماية المفترضة للضحية، بل للنظام الاجتماعي الذي يرى أن المرأة حقٌّ لزوجها فقط، وبالتالي فإن العقوبة تنزل بمن تعدى على ما ليس حقاً له.

يبدو مثيراً لليأس، ونحن في القرن الواحد والعشرين، أن تُطرح مسألة كتزويج الأطفال للنقاش، وأن ينقسم الناس حولها، إذ يضع هذا علامة استفهام كبيرة على المسافة التي قطعها المجتمع حقيقة باتجاه التحديث. الأسوأ هو خطاب المدافعين عن المشروع، فكان لافتاً في هجومهم على المعارضين اعتمادهم لغة التخوين.

مجلس علماء جماعة الإخوان المسلمين أصدر بياناً حذر فيه من «الدور المشبوه» الذي تمارسه «جمعيات مشبوهة» و«جمعيات نسوية مستغربة» و«كتّاب يسيرون في فلك الغرب»، وأصدرت جمعية العفاف الخيرية بياناً اتهمت فيه من أسمتهم «المتباكين» على حقوق المرأة بـ«تنفيذ أجندات خارجية مدعومة بالأموال الطائلة والتمويل الخارجي المشبوه».

كما كتب أستاذ الشريعة في الجامعة الأردنية أمجد سعادة يتهم معارضي زواج القصر بأنهم يخالفون حكم اللّه الذي لم يحدد سنّاً معينة للزواج، بل جعل «القدرة على النكاح» هي «علامة الكبر»، وهو الحكم النافذ كما يقول منذ قرون مضت.

اتهام معارضي زواج القصّر بالتعدي على الشريعة يفنّده متخصصون في الشريعة، فالمحامية الشرعية عبير التميمي تقول إن عدم تحديد الإسلام لسن الزواج لا يعني إطلاقه، فالمسألة هنا تحكمها الأعراف المتبعة في كل عصر، وفي زمان معين كانت الفتيات يزوَّجن في سن 10 سنوات، لكن هذا لا يعني أن يحدث هذا الآن. وتضيف: «للمشرّع الحق في أن يقيّد حكماً شرعياً معيناً إن رأى أن تنفيذه يؤدي إلى التسبب بضرر، وتحديد سن الزواج هو واحد من هذه الأحكام».

إجمالاً، فإن مشهد السجال حول القضية لم يكن سوداوياً تماماً، فمقابل الإرهاب باسم اللّه الذي مارسه بعضهم، أبدت دائرة قاضي القضاة انفتاحاً تجلّى بدايةً في بادرتها غير المسبوقة بطرح مسودة المشروع للنقاش، وقد عقدت بالفعل أكثر من ندوة اشترك فيها علماء شريعة مع ممثلي مجتمع مدني ومتخصصين في علم الاجتماع.

وكان اللافت في النقاش الذي دار حول مشروع القانون هو «المرونة» التي أبدتها منظمات المجتمع المدني التي لم تدفع باتجاه الإلغاء الكلي لبند تزويج القاصر بقدر ما دفعت باتجاه تقييده، إذ طالبت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في بيان لها بأن تخضع الاستثناءات لتقدير هيئة من القضاة لا قاض واحد كما هو معمول به حالياً، الأمر الذي أكدت الدائرة أنها ستدرسه بجدية.

محادين طالب في السياق نفسه أن تقتصر هذه الاستثناءات على حالات العلاقات «غير الشرعية»، لافتاً إلى خطورة ربط هذه الاستثناءات بـ«تعليمات»، وطالب بربطها بـ«نظام»، ذلك أن «التعليمات قانونياً أدنى من النظام، ويمكن خرقها دون تبعات».

«التدرّج» الذي يبدو أن التحالف يعتمده في هذه القضية يبدو سياسة حكيمة، وفرض المزيد من القيود على الاستثناءات إن تحقق سيكون إنجازاً يضاف إلى الإنجاز الذي تحقق قبل تسع سنوات في التعديل الذي حوّل زواج القاصر من قاعدة إلى استثناء، مع الأخذ في الحسبان أنه ما زال إنجازاً يقف على الحافة، فالقانون المؤقت الذي تضمن هذا التعديل رُفض مرتين من مجلس النواب.

وفق أرقام دائرة قاضي القضاة، فإن هناك 9014 حالة زواج لقاصر العام 2008، مقابل 5349 حالة العام 2009

إلغاء الخلع: خطوة إلى الوراء

إضافة إلى تزويج القاصرات فإن إلغاء حق المرأة في خلع زوجها كان البند الآخر المثير للجدل، فبعد تسع سنوات من التعديل الذي

تضمنه قانون العام 2001، ومُنحت بموجبه المرأة الحق في خلع زوجها مقابل التنازل عن حقوقها المالية، قصر مشروع القانون الجديد هذا الحق على حالات ما قبل الدخول، لكن المشروع تضمّن في المقابل «تسهيلات» لإجراءات الطلاق في قضايا الشقاق والنزاع، وهي تسهيلات قدّمتها الدائرة بوصفها تعويضاً عن الحق المسلوب.

اتهام معارضي زواج القصّر بالتعدي على الشريعة يفنّده متخصصون في الشريعة، فالمحامية الشرعية عبير التميمي تقول إن عدم تحديد الإسلام لسن الزواج لا يعني إطلاقه

«التسهيلات» تجلّت في أن مشروع القانون أعفى المرأة من تقديم «بيّنات» على وقائع تثبت أنها متضررة من الزواج، وأوكل مهمة التحقق من الضرر الواقع عليها إلى القاضي، ولكن هذا لا يبدو أنه سهّل كثيراً، فقناعة القاضي بوجود ضرر وليس رغبة المرأة، هي ما سيحدد في النهاية إن كان سيحكم لها بالطلاق. وهو أمر رأت الأمينة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة أسمى خضر، أنه يخالف المغزى الأصلي للخلع الذي لا يشترط أن يكون لدى المرأة أي سبب يدعوها الطلاق، حيث تساءلت خضر في ندوة عقدتها صحيفة **الغد** لمناقشة المشروع، عن الحكمة في حرمان امرأة كرهت الحياة مع زوجها من حقها في الانفصال عنه، مشيرة إلى أن كثيراً من النساء يمتنعن عن إعلان الأسباب الحقيقية لطلبهن الطلاق حفاظاً على مشاعر أولادهن.

الدفاع الذي ساقته الدائرة في هذه القضية يرتكز على مسألتين: رغبة المشرّع في أن يجنّب المرأة خسارة حقوقها المالية، ورغبته في أن يجنّبها مغبّة التسرّع والتعسّف في طلب التفريق، فقضايا الخلع لا تتجاوز أحياناً الشهر، مقابل قضايا شقاق ونزاع تبقى في المحاكم لسنوات.

هذا الطرح يصدر عن ذهنية تفترض النقص في المرأة، وتتعامل معها ككائن يحتاج إلى وصاية تصل حدّ حرمانه من رخص منحه إياها الشرع بدعوى أنه أساء استخدامها، وهي ذهنية تتناسى أن الرجال يتسرعون أيضاً ويتعسفون في استخدام حق الطلاق، ولكن أحداً لم يفكر بتقييد حقهم هذا.

محادين الذي لفت إلى «الذكورية» التي كانت سمة لهذا القانون، شدد على ضرورة أن يتكافأ الرجل والمرأة في استخدام الرخص الشرعية، ورفض مبدأ الوصاية الذي يفترض أن المرأة ما زالت بحاجة إليها بوصفها غير ناضجة وغير أهْل لاتخاذ القرارات المناسبة، وقال: «يجب أن لا يتخذ القانون موقفاً من الفرد تبعاً لجنسه، بل عليه أن يتعامل مع الرجل والمرأة بوصف الاثنين عاقلَين بالغَين قادرين على اتخاذ القرارات المناسبة».

رغم ما سبق، فإن المتتبع للنقاش الدائر حول حق الخلع يكتشف أن السبب الأساسي لإلغاء هذا الحق هو «الحساسية» الاجتماعية التي تسبب بها للرجال «المخلوعين»، وفي الندوة سابقة الذكر استخدم أستاذ كلية الشريعة في الجامعة الأردنية على الصوا، وعضو لجنة المرأة في حزب جبهة العمل الإسلامي ساجدة أبو فارس العبارة نفسها للتعليق على إلغاء الخلع، وهي أنه «يحافظ على هيبة الرجل»، الأمر الذي أكدته التميمي بقولها: «الخلع شكّل انتهاكاً كبيراً لرجولة الرجال، وكان بمثابة تشهير بهم، وفي بداية تطبيقه كانت معظم الأحكام تصدر غيابياً لأن الرجال لم يكونوا يحتملون حضور الجلسة التي سيُخلعون فيها».

هذه الحساسية «الرجالية» تجاه الخلع كانت على ما يبدو سبباً رئيسياً في ردّه مرتين من مجلس النواب، لهذا دعت خضر إلى إعادة حق الخلع للمرأة ولكن مع «تلطيف الألفاظ التي تسببت بحساسية للرجال». ■

خطوات إلى الأمام

- رفع سن حضانة الأم لأطفالها إلى 15 سنة، مع إمكانية أن يقوم القاضي بالتمديد إلى 18 في حالة الفتاة، في حين أن القانون النافذ يجعل سن الحضانة إلى البلوغ.

- أوجب على ولي الفتاة التي ترفض ترك حضانة والدتها بالإنفاق عليها، في حين أن القانون النافذ يحرمها من النفقة إن اختارت البقاء مع أمها.

- منح الأم الحاضن حق السفر مع طفلها إلى الخارج دون موافقة الولي، إن كان السفر لفترة مؤقتة، ومع أن المشروع وضع العديد من القيود منها اشتراط موافقة القاضي إضافة إلى «تقديم كفالة يستعد فيها الكفيل بالحبس حتى إذعان الحاضن بعودة الصغير».

لكن هذا يعدّ خطوة إلى الأمام قياساً بالقانون النافذ الذي يمنعها على الإطلاق من السفر دون موافقة الولي.

- إضافة بند منع بموجبه الوارث من التنازل عن نصيبه من الإرث إلا بعد تسجيله في ذمته.

وهو بند يستهدف بشكل خاص الحد من عمليات التنازل عن الميراث التي تدفع إليها الكثير من النساء اللواتي «يُستغل ظرفهن النفسي أو العاطفي للتنازل عن حقهن في ميراث مورثهن دون إرادتهن الحقيقية».

- تخفيض السن التي تجيز للولي أن يضم إليه الفتاة «إن كانت غير مأمونة على نفسها» إلى ما دون الثلاثين، في حين أن القانون النافذ يمنحه حق ضمها حتى تصل الأربعين. ■

نقاط مظلمة

- حرمان الأم غير المسلمة من حضانة ابنها بمجرد بلوغه السابعة.

- ما زالت الأم مستثناة من الولاية على أطفالها، فالولاية على النفس هي للأب، ثم للجد والد الأب، ثم للذكور من أقاربه استناداً إلى درجة قربهم.

- منح الزوج حق منع زوجته عن العمل، وذلك باستخدام تعبير مطاط مفاده أن يكون هذا المنع «لسبب مشروع ودون أن يلحق بها ضرراً». ■

Discover our Holiday

Packages...

40+ YEARS of excellence since 1965

Memories that last
for a life time...

Choose a fun-filled package from our traditional destinations and find yourself in a breathtaking location you never even imagined possible at this time of the year!

For more information and details please contact Petra Holidays.

Shmeisani, 101 Abdulhamid Sharaf Street.
P.O Box: 19185 Amman 11196, Jordan
Tel.: (+962-6) 565 0991/2/3 Fax: (+962-6) 565 0994
E-mail: info@petraholidays.com
Website: www.petraholidays.com

PETRA Holidays
Division of
Petra Travel & Tourism Co.

Call Free 0800 222 11

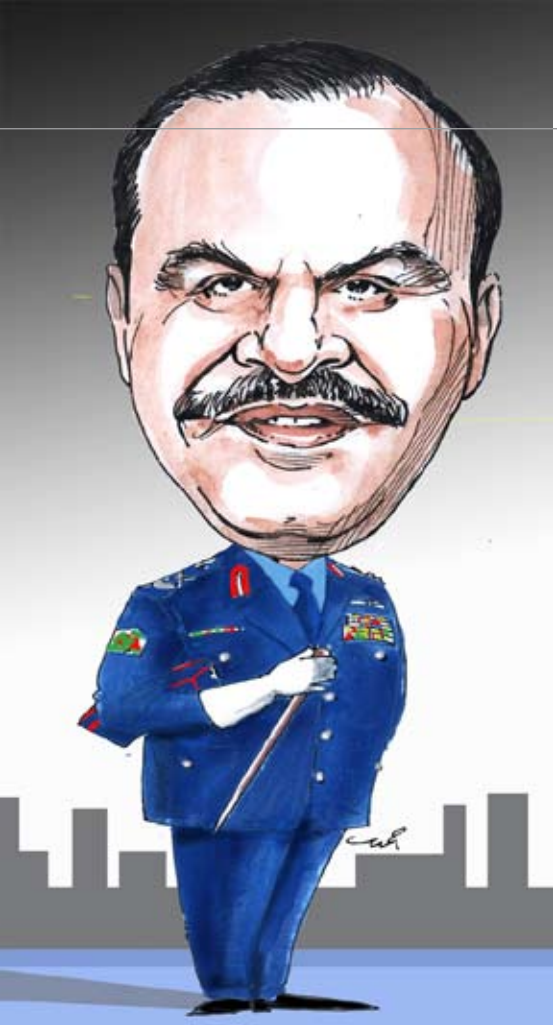

حسين هزاع المجالي:

العسكري الذي تفوّق في الدبلوماسية

السجل – خاص

لم يشأ القدر أن يتعرف حسين المجالي على والده رئيس الوزراء الأسبق الشهيد هزاع المجالي، الذي اغتالته العام 1960 قوى حاربت الأردن والهاشميين على مدى عقود، بدعوى مقولات وشعارات «ثورجية» زائفة، واتهامات باطلة راجت سوقها أواسط القرن الماضي.

كان هزاع شجاعاً ومقداماً، لم يخفِ رؤاه ولم يخجل من رأيه، وكان أن دفع حياته ثمناً لمواقفه وتحمله المسؤولية في 29 آب/أغسطس 1960، في تفجير لمبنى رئاسة الوزراء. لم يكن حسين الابن، قد تجاوز من العمر يومها ثمانية أشهر، هو الذي رأى النور في 24 كانون الثاني/يناير 1960.

نشأ حسين، وقد غابَ الأب، في كنف أسرته الصغيرة، وكانت أم أمجد، امرأة ذكية وناضجة وواعية، حافظت على الإرث، فكان أن تعلم شقيقاه أمجد وأيمن، وانخرطا في العمل الحكومي، متولّيَين المناصب الرفيعة.

أما حسين، الصغير آنذاك، فقد أولاه الراحل الملك الحسين عنايته، واهتم به اهتمام العم الذي يرعى أسرة أخيه بعد وفاته. لذا حرص حسين المجالي على أن يكون وجهه «أبيض» دائماً أمام الحسين الكبير.

نال حسين المجالي شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية في الولايات المتحدة العام 1981، ثم درسَ الإدارة العسكرية في جامعة مؤتة، فنال شهادتَي البكالوريوس 1994 والماجستير 2000، أثناء انتظامه في الجيش العربي الذي التحقَ به العام 1982، وخدمَ فيه مرافقاً عسكرياً خاصاً للأمير محمد بن طلال، وقائداً للواء حمزة بن عبدالمطلب في الحرس الملكي، وآمراً للكلية العسكرية الملكية، وتدرج بسرعة فائقة في الحرس الملكي الخاص، فكان قائداً لمجموعة الأمن الخاص للملك الحسين، ومؤتمناً على حياته.

وعندما مرض الحسين ذهب إلى **مايوكلينك** في الولايات المتحدة، فكان حسين المجالي أقرب إليه حتى من بعض أفراد العائلة الهاشمية، كيف لا وهو رفيق أسفاره الذي لازمه كظله. وبعد رحيل الحسين.

تقاعد حسين المجالي مبكراً، ثم أُرسل سفيراً إلى مملكة البحرين. وهناك، في المنامة، أبلى حسين الذي يتقن اللغتين الإنجليزية والفرنسية، بلاءً حسناً، وكان أداؤه الدبلوماسي نموذجياً، فقد أمضى هناك خمس سنوات كان خلالها باعتراف كثيرين، ومن بينهم شخصيات مقربة من القصر الملكي في المنامة، من أقرب السفراء إلى القصر وأكثرهم نيلاً للاحترام والتقدير.

وفّق حسين المجالي بين متطلبات العمل الدبلوماسي بين البلدين الشقيقين، وبين اهتمامه بتطوير مجالات التعاون الثنائي ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً. وتُذكر في هذا المجال، مشاركة الأردن اللافتة في احتفالات البحرينيين بعيد الجلوس الملكي العاشر والعيد الوطني الثامن والثلاثين، العام 2009، إذ تسجَّل للسفير الأردني في المنامة، أنه نجح في تنظيم المساهمة الأردنية على نحو لائق.لذلك لم يكن مستغرَباً أن يقلّده عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وسام البحرين من الدرجة الأولى، «تقديراً له على ما بذله في الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين».

ظهر اسم حسين مرشحاً لمنصب مدير الأمن العام عشية تشكيل حكومة سمير الرفاعي، لكن حسين نفى بشدة حينها أن يكون الخبر صحيحاً. كما نفى أن أحداً اتصل به بهذا الشأن، لكن أحد العارفين في السياسة الأردنية وخباياها، قال لـ**السجل** طالباً عدم ذكر اسمه: «كان حسين على رادار سيدنا منذ تلك اللحظة»، لكن القرار تأخر لأسباب لم يشأ هذا السياسي الخوض فيها. وفعلاً كان حسين قبل إعلان تعيينه بأيام، قد استُدعي إلى عمّان، وأبلغ بالتوجه الملكي، وبما هو مطلوب منه.

صدر قرار تعيين حسين المجالي مديراً للأمن العام اعتباراً من العاشر من أيار/مايو 2010، وقد عبّر عن رؤيته لمهامه الجديدة برسالة وجهها للملك عبد اللّه الثاني بعد أسبوع على مزاولة مسؤولياته.

وبدا واضحاً أن التغيير الذي حدث في إدارة الأمن العام، مرتبط إلى حد كبير بإفراط جهاز الأمن باستخدام القوة ضد الأفراد، والعنف في التعامل مع مواطنين. فقد تحدثت الرسالة عن بلورة إستراتيجية تضع في مقدمة أولوياتها مكافحة الجريمة، والمحافظة على أمن الوطن والمواطن.

كما شددت الرسالة على مراعاة «أخلاقيات» العمل الأمني و«آدابه»، مؤكدة أن منطلقه «الاحترام الكامل للمواطن والمحافظة على حقوقه والالتزام المطلق بالشرعية وسيادة القانون بحزم دون غلظة أو تهاون».

سياسي طلب عدم ذكر اسمه، قال لـ**السجل** إنه يتوقع أن ينجح حسين المجالي في هذه المهمة، لأن المجالي على يقين بضرورة «تفعيل عملية تدريب وإعادة تأهيل كوادر الأمن العام، لتحقيق النقلة النوعية المطلوبة».

جهاز الأمن العام يزخر بالكفاءات، وينضوي تحت لوائه مئات المحامين وحاملي درجات الدكتوراه والماجستير، ونجاحه يتحقق ليس في تطبيق القانون فحسب، رغم أهمية ذلك، وإنما في الإرادة السياسية والإدراك العميق من جانب الحكومات ورؤسائها ووزراء الداخلية، بضرورة تفعيل هذا الجهاز، ووضع حد لسياسة الاسترضاء، والتقليص التدريجي للنهج العشائري الموازي لخط سيادة القانون، وتحقيق دولة المواطنة.

إذا استطاع حسين المجالي أن يحقق ذلك، بعيداً عن المحاباة والاسترضاء، وإذا نجح في التضييق على المجموعات الخارجة على القانون، والحيلولة دون ممارسة العنف على مجموعات أخرى دون وجه حق، فإنه يكون قد أسهم في شدّ البنيان وتثبيت أقدام الدولة. ■